الفضل والمنة

في شرح أصول السنة

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥ م

شركة دار لطائف للنشر والتوزيع

المرقاب - المنطقة التجارية التاسعة، مبنى رقم ١١، الدور الخامس، مكتب٥٠٤، ص.ب: ٩٢٧ قرطبة،

الرمز البريدي: ٧٣٧٦٠ الكويت

- تلفاكس: ٢٢٤٥٦٢٥٨ ، ٢٤٥٧٠٠٥٠

الفضل والمنة

في شرح أصول السنة

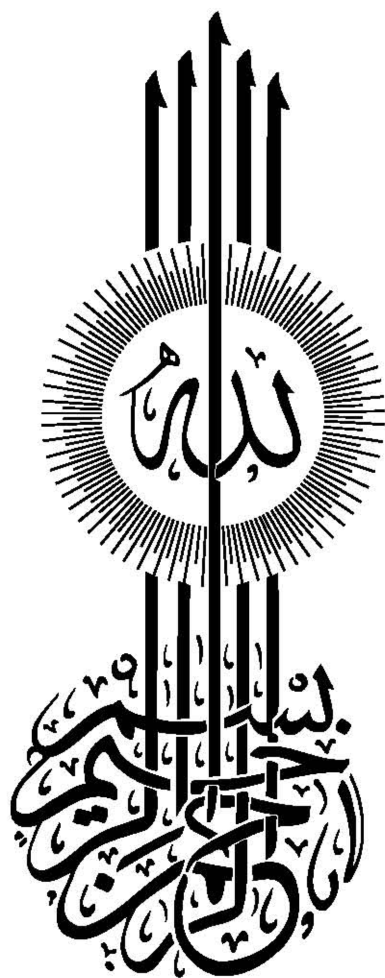
للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي

(ت ٢١٩ هـ)

شرح

أ.د. محمد بن خليفة بن علي التميمي

المجلد الأول


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

المقَدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأ شهد أن محمداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ۝١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ۝١﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ۝٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ۝٧١﴾[الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِى النَّارِ.

فإن من بين أولى أولويات العلوم علم العقيدة المشتمل على أركان الإيمان الستة، وما يتبعها من مسائل وأبواب، وهو من أفضل أبواب العلم وأهمها على الإطلاق، وما عداه من العلوم تبع له، وبسلامته مما

يضاده ينجو الإنسان ويقبل ما قدمه من الأقوال والأعمال.

ولعلماء الأمة قديمًا وحديثًا عناية بهذا العلم وتدوين قواعده ومسائله بشكل مجمل أو مفصل، ولما كانت العادة جارية عند المتقدمين من علماء السلف هي ذكر المسائل مجملة دون الدخول في التفاصيل لدوعى عدة اقتضاها المقام عندهم، ولعل من أهم هذه الأسباب كون غالبهم يدون معتقده بجمل وعبارات مختصرة يبين فيها أهم مسائل الاعتقاد وما تدعو إليه الحاجة من المسائل التي كثر فيها الخلاف مع خصوم أهل السنة مرعاة للاختصار والتركيز على ما تدعو الحاجة لبيانه دون دخول في التفاصيل التي لها مقامها الخاص بها .

والمتتبع لهذا النوع من المؤلفات للمتقدمين يجدها تسير على هذا المنوال، ومن بين تلك المؤلفات الرسالة التي بين أيدينا وهي رسالة «**أصول السنة للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ)**»، حيث احتوت هذه الرسالة على جمل محدودة وقصيرة ومختصرة لمسائل في أصول معتقد السلف.

وقد لقيت هذه الرسالة حظًا من العناية والاهتمام بتحقيقها وإخراجها من جهة، وبشرحها وتوضيح مسائلها من جهة أخرى، ويهمنا هنا ما يتعلق بشرح هذه الرسالة فقد وقفت على ثلاث وستين شرحًا لهذه الرسالة جلها صوتي أو مرئي، فأحببت أن أدلى بدلوي بين الدلاء في شرح هذه الرسالة شرحًا موعبًا ومتوسعًا ومشتملًا على تفاصيل كل مسألة من مسائل هذه الرسالة بأدق تفاصيلها-قدر الإمكان-، وبذلت في ذلك قصارى جهدي في جمع ما تشتت مما ذكره بعض الباحثين المعاصرين من نقولات

تناولت تلك المسائل بشكل مفصل وموسع، مع العزو والتصرف بشكل يتناسب مع عرض المسائل حسب ما رأيته مناسبًا في العرض بقصد أن يلم القارئ لهذا الشرح على تفاصيل تلك المسائل التي جاءت مجملة عند المؤلف، ولم يتناولها الشراح الآخرين بشكل موسع ومفصل.

ومثل هذا النوع من الشروح-على طوله-يفضله بعض الدارسين الراغبين في التعمق في فهم أبواب الاعتقاد باعتبار أن كل مسألة يمكن اعتبارها بابًا من أبواب الاعتقاد لكثرة ما يحتويه من مسائل وتفاصيل دقيقة ومهمة يمكن من خلال عرضها بهذه الطريقة أن يصل المطلع عليها لفهم أدق وأعمق لمسائل ذلك الباب مما يزيل معه الكثير من الإشكالات والتساؤلات التي تكون عالقة في الذهن في حال دراسة تلك المسائل بشكل مجمل غير مفصل؛ إذ إن الغالب في ورود الإشكالات والغموض في المسائل مرجعه للاختصار والإجمال المخل.

ولكن هذا النوع من الشروح لا يناسب كل أحد، فهذا الشرح يتطلب أن يكون لدى القارئ النفس الطويل في حب القراءة والاطلاع والصبر على دراسة المسائل والأقوال بشكلها الدقيق والمفصل، فلهذا النوع من طلبة العلم أكتب ولهم أسيل حبر قلمي، وأما من لا يملك هذا النوع من الصبر على طلب العلم فله أقول ما جاء في المثل «ليس هذا عشك فأدرجي»[(١)].

وأقر بتقصيري وضعفي إن كان في هذا الشرح خلل، أو قصور، أو

---

(١) (لَيْسَ هَذَا بِعُشِّكِ فَادْرُجِى)، أي ليس هذا من الأمر الذي لك فيه حق فَدَعِيه، يُقَال: «دَرَجَ أي مَشَى». [مجمع الأمثال مجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٨١).

نقص، أو خطأ، فهذا شأن طبيعة العمل البشري، فالكمال عزيز.

والله وحده أسأل آن ينفع بهذا الشرح، وأن يجعله عملًا صالحًا ولوجهه خالصًا وأن لا يجعل لأحد فيه شركًا.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



ترجمة الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي

اسمه ونسبه:

هو: عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة، أبو بكر القرشي الأسدي الحميدي المكي.

شيوخه:

حدث عن فضيل بن عياض، وسفيان بن عيينة - فأكثر عنه وجود، ووكيع، والشافعي، غيرهم.

تلاميذه:

حدث عنه الإمام البخاري في أول حديث في صحيحه والدهلي، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وأبو بكر محمد بن إدريس المكي - وراقه -، وخلق سواهم.

ثناء العلماء عليه:

- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: سئل أبي عنه، فقال: ثقة إمام، وقال: سمعت أبي يقول: أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة[١].
- وقال أبو حاتم: هو أثبت الناس في ابن عيينة، وهو رئيس أصحابه، وهو ثقة إمام[٢].
- وقال أبو حاتم: أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/٥٦

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

أصحاب ابن عيينة، وهو ثقة إمام[١].

- وقال أحمد بن حنبل: الحميدي عندنا إمام[٢].
- قال أحمد بن حنبل: الحميدي عندنا إمام[٣].
- وقال ابن حبان: وكان صاحب سنة وفضل ودين[٤].
- وذكره ابن حبان في «الثقات»، فقال: صاحب سنة وفضل ودين[٥].

ولما ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» قال: جالس ابن عيينة عشرين سنة وكان صاحب سنة وفضل ودين، وخرج حديثه في صحيحه وكذا أستاذه، والحاكم أبو عبد الله[٦].

- وقال ابن حجر: ثقة حافظ. فقيه. أجل أصحاب ابن عيينة[٧].
- وقال ابن خزيمة: ولما ذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» قال: جالس ابن عيينة عشرين سنة وكان صاحب سنة وفضل ودين، وخرج حديثه في صحيحه وكذا أستاذه، والحاكم أبو عبد الله[٨].

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٣) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢).

(٤) الثقات (٨/ ٣٤١).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٤).

(٧) تقريب التهذيب (١/ ٥٠٦).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٤).

- وقال ابن عدي: ذهب مع الشافعي إلى مصر، وكان من خيار الناس[١].
- وقال أحمد بن عدي في «أسماء شيوخ البخاري»: ذهب مع الشافعي إلى مصر وكان من خيار الناس[٢].
- وقال صاحب «زهرة المتعلمين»: روى عنه البخاري خمسة وسبعين حديثا[٣].
- وقال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره[٤].
- وقال الحاكم: ثقة مأمون، قال: ومحمد بن إسماعيل إذا وجد الحديث عنه لا يخرجه إلى غيره من الثقة به[٥].
- وقال الحاكم أبو عبد الله: مفتي أهل مكة ومحدثهم وهو لأهل الحجاز في السنة، كأحمد بن حنبل لأهل العراق إلا أنه أقدم من أحمد ومحمد بن إسماعيل، إذا وجد الحديث عنده لا يخرجه إلى غيره من الثقة والتثبت وقال في موضع آخر ثقة مأمون[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٤).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٤).

(٤) تقريب التهذيب (١/ ٥٠٦).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٣٥٤).

- وقال محمد بن سعد: عبد الله بن الزبير الأسدي الحميدي من بني أسد بن عبد العزى بن قصي، صاحب ابن عيينة وراويته، مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين، وكان ثقة، كثير الحديث[١].
- وقال ابن سعد: مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين، وكان ثقة، كثير الحديث[٢].
- وقال محمد بن عبد الرحمن الهروي: قدمت مكة سنة ثمان وتسعين، ومات ابن عيينة في أول السنة قبل قدومي لسبعة أشهر فسألت عن أجل أصحاب ابن عيينة، فذكر لي الحميدي، فكتبت حديث ابن عيينة عنه[٣].
- وقال محمد بن عبد الرحمن الهروي: قدمت مكة عقب وفاة ابن عيينة، فسألت عن أجل أصحابه، فقالوا: الحميدي[٤].
- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن محمد بن عبد الرحمن الهروي: قدمت مكة سنة ثمان وتسعين ومائة: ومات ابن عيينة في أول السنة، قبل قدومنا بسبعة أشهر، فسألت عن أصحاب ابن عيينة، فذكر لي الحميدي، فكتبت حديث ابن عيينة عنه[٥].

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٥٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٥) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢).

- وقال الحميدي: جالست ابن عيينة تسع عشرة سنة أو نحوها[١].

وقال الحميدي: جالست ابن عيينة تسع عشرة سنة أو نحوها[٢].

- وقال الذهبي: أحد الأعلام[٣].

سمع مسلما الزنجي وإبراهيم بن سعد وعبد الله بن المؤمل[٤].

- وفي «الزهرة»: روى عنه البخاري خمسة وسبعين حديثا[٥].
- وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا الحميدي، وما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه[٦].
- قال الفسوي: ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه[٧].
- وقال عبد الله بن جعفر بن درستويه، عن يعقوب بن سفيان: حدثنا الحميدي، وما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه[٨].

مؤلفاته:

لم توفر لنا مصادر ترجمة الإمام الحميدي ذكر أسماء مؤلفاته كما ينبغي، لكن وجدت منها:

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٥٦).

(٢) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢).

(٣) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣/ ١١٣).

(٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣/ ١١٣).

(٥) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣٤).

(٧) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٣/ ١١٣).

(٨) تهذيب الكمال (١٤/ ٥١٢).

١- المسند[١].

٢- الرد على النعمان

٣- التفسير[٢].

٤- الدلائل[٣].

وفاته:

توفي رحمه الله سنة مئتين وتسعة عشر من الهجرة النبوية[٤].



(١) التقييد: ص ٣٠٧، وغيره.

(٢) الجرح والتعديل: (٨/ ٤٠)، مقدمة محقق «المسند٨/ ١».

(٣) هداية العارفين (١/ ٤٣٩).

(٤) تهذيب التهذيب ٥/ ٢١٥

نبذة مختصرة عن الكتاب

تسمية الكتاب

من خلال الأسانيد التي ستأتي في النسخ الخطية تظهر تسمية الكتاب بـ**(أصول السنة)**، وسيأتي بيان نسبة الكتاب للإمام الحميدي.

النسخ الخطية

وصف النسخ:

تم الاعتماد في تحقيق الرسالة على ثلاث نسخ واحدة منها مطبوعة، وإليك وصف هذه النسخ:

النسخة الأولى:

وهذه النسخة تم تصويرها في مركز مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية في آخر مصورة المسندة للحميدي، رقمها (١٥٨٨)، عن الأصل المحفوظ في دار الكتب الظاهرية الأهلية بدمشق. تقع في ثلاث صفحات تقريباً، ومجموع عدد الأوراق مع المسند: (١٣٦) ورقة، وخطها نسخ جيد.

- **سند النسخة الأولى**[(١)].

جاء في أول النسخة ما يلي: أخبرنا المشايخ الأجلاء: الفقيه العالم الفاضل المقرئ أبو محمد عبد البصير بن علي بن يحيى الهمداني الإسكندري - قراءة عليه ونحن في سنة ست وسبعين وستمائة بدار

---

(١) انظر تراجم ملتقى جميع الأسانيد في مقدمة محقق «المسند»: (١/٨ - ٢٠).

الحديث الكاملية والإمام الفاضل الواعظ أبو العز يوسف بن عبد المحسن ابن -يوسف الخمري، والصالح المقرئ أبو محمد عبد الله - وشاكره ابن غلام الله بن إسماعيل الشافعي - عرف بابن الشمعة -، قرأه عليهما ونحن نسمع بجامع. . . بالقاهرة.

قالوا: أنا الشيخ أبي عبد الله محمد بن عماد بن محمد بن الحسين الحراني - قراءة عليه ونحن نسمع، أنا الشيخ أبو الحسن سعد الله بن نصر بن سعيد بن الدجاجي - قراءة عليه وأنا أسمع أنا الشيخ أبو منصور محمد بن أحمد بن علي الخياط ببغداد.. الحنبلي، أنا أبو ظاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر بن زيد المؤدب، أنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق الصواف، أنا أبو علي بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، أبنا أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي الأسدي القرشي...»، ثم ذكر المسند إلى آخره، ثم قال: أصول السنة: حدثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي قال: السنة أن يؤمن الرجل... وذكرها.

النسخة الثانية:

تم تصويرها في مركز مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية في آخر مصورة المسند للحميدي، رقمها (١٦٠٧)، عن الأصل المحفوظ في دار الكتب الظاهرية الأهلية بدمشق.

تقع في صفحتين، ومجموع عدد الأوراق مع «المسند»: ١٩٠ ورقة، وخطها نسخ جيد.

● **سند النسخة الثانية:**

جاء في أول النسخة ما يلي: أخبرنا أبو طاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر بن زيد المؤدب - قراءة عليه وأنا أسمع وهو يسمع -، قال: أبنا أبو علي محمد بن أحمد بن أحمد بن الحسن بن الصواف - قراءة عليه -، قال: أنا أبو علي بشر بن موسى بن صالح بن شيخ بن عميرة الأسدي، قال: ثنا عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي القرشي المكي، قال:... ثم ذكر المسند إلى آخره، ثم قال: «أصول السنة: حدثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي قال: السنة عندنا أن يؤمن الرجل... وذكرها.

النسخة الثالثة:

مطبوعة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي من علماء الهند.

تقع في مجلدين من (٥٤٨) صفحة، والرسالة من ص (٥٤٦) إلى ص (٥٤٨) في آخر المجلد الثاني.

واعتمد المحقق على النسخ الخطية التالية:

١- نسخة مكتبة دار العلوم بديوبند الهند، ولم يرمز لها، ولعلها ما يعبر عنه بالأصل؛ لأنها أول ما عثر عليه من النسخ.

٢- نسخة المكتبة السعيدية بجيدر آباد الهند. قال المحقق: «وكأن نسخة السعيدية هي أصل الديوبندية[١].» ورمز لها بـ «س».

٣- نسخة مكتبة الجامعة العثمانية بجيدر آباد الهند. ورمز لها بـ «ع»

قال المحقق: وأما نسخة العُثْمَانِيَّة فهي أقدم منهما وأصح، وأظنها

(١) مقدمة محقق المسند للحميدي: (١/ ٣).

يمانية، كتبت قبل سنة ١١٥٩هـ لأن عليها تملكاً مؤرخاً بهذه السنة وعليها تملك آخر مؤرخ بسنة ١٢٩٥ هـ.

وأما السعيدية فكتبت في سنة ١٣١١ هـ، وكتبت الديوبندية في سنة ١٣٢٤هـ[١]..

نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق. ورمز لها بـ «ظ».

واقتصر عمل المحقق على ضبط النص فقط.

وقد اتخذت نسخة (ص) أصلاً، ثم قابلتها بنسخة ظ، وانتقيت من المطبوعة ما احتاجه ضبط النص.

إثبات نسبة الرسالة للمؤلف

اتفقت جميع النسخ الخطية على ذكر الرسالة عقب

١- المسند مباشرة بلا فصل، ثم تذكر السماعات بعد ذلك، وهو دليل على أن الرسالة للحميدي كما أن «المسند» له.

٢- بالإضافة إلى سلسلة الإسناد الموصلة للمؤلف.

٣- استشهاد بعض الأئمة بأجزاء من الرسالة ونسبتها له، منهم: أ- شيخ الإسلام ابن تيمية في مفصل الاعتقاد[٢]. حيث قال: وثبت عن الحميدي - أبي بكر عبد الله بن الزبير - أنه قال: أصول السنة» - فذكر أشياء - ثم قال: وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ

(١) مقدمة محقق المسند للحميدي: (١/ ٣).

(٢) مجموع الفتاوى ج ٤ ص ٦، وهو في الرسالة - هنا - ص ٤٢ فقرة ٦

مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٥]، ومن زعم غير هذا فهو جهمي اهـ.

ب - الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه: اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية[(١)].، حيث نقل عنه قوله:

وما نطق به القرآن والحديث مثل قوله تعالى: : ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه ولا نفسره ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٥]

ومن زعم غير هذا فهو معطل جهمي.

ثم عقب بقوله: وليس مقصود السلف بأن من أنكر لفظ القرآن يكون جهمياً مبتدعاً، فإنه يكون كافراً زنديقاً، وإنما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته.

ج - الإمام الذهبي في كتابين من كتبه، هما:

١- العلو للعلي الغفار[(٢)]، حيث نقل قوله: أصول السنة عندنا فذكر أشياء ثم قال: وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ

(١) ص ٨٦.

(٢) ص ١٨٠ باختصار الشيخ الألباني.

ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [المائدة: ٦٤] ومثل قوله.. إلخ»

٢- تذكرة الحفاظ»[١].، حيث قال: أخبرنا إسماعيل بن عبد الرحمن، أنا ابن قدامة، أنا سعد الله بن نصر، أنا أبو منصور الخياط، أنا عبد الغفار بن محمد، أنا أبو علي ابن الصواف، أنا بشر بن موسى، نا الحميدي، قال: أصول السنة فذكر أشياء منها قال: (وما نطق به القرآن والحديث مثل:... إلخ[٢]..

شروحات الكتاب

١- شرح أصول السنة لأبي بكر الحميدي (كتاب وشرح صوتي) عبد العزيز بن عبد الله الراجحي.

٢- فتح الرب الغني على أصول السنة للإمام الحميدي (كتاب وشرح صوتي) خالد بن محمود الجهني.

٣- مجلس سماع في أصول السنة للحميدي عبد المحسن بن محمد القاسم.

٤- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) صالح بن عبد الله العصيمي.

٥- فتح ذي الجلال والمنة في شرح أصول السنة للإمام الحميدي (كتاب وشرح صوتي)

---

(١) ٢/٤١٤ ترجمة (٤١٩).

(٢) انظر بتصرف: مقدمة تحقيق أصول السنة للحميدي تحقيق مشعل الحداري ص(١٩-٢٥).

٦- شرح أصول السنة للحميدي (كتاب وشرح صوتي) علي بن عبد العزيز بن علي الشبل.

٧- شرح أصول السنة للحميدي (شرح بدون رابط وشرح مرئي) سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري.

٨- التعليق على أصول السنة للإمام الحميدي (شرح صوتي) عرفات حسن جعفر المحمدي.

٩- شرح كتاب أصول السنة للإمام الحميدي (شرح صوتي) علاء عبد العظيم.

١٠- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) عبد الله البخاري.

١١- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) محمد بن شمس الدين.

١٢- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) صالح سعد السحيمي.

١٣- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) إبراهيم فتحي عبد المقتدر.

١٤- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) نور الحق بن الشيخ التونسي أبو البراء.

١٥- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) علي بن عبد العزيز موسى أبو عبد الرحمن.

١٦- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي ومرئي) ربيع بن زكريا أبو هرجة.

١٧- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) محمد بن سعيد رسلان.

١٨- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) عبد المجيد بن فرج أبو يوسف الشحري.

١٩- شرح أصول السنة للإمام أبي بكر الحميدي (شرح صوتي) عبد الكريم الكثيري.

٢٠- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) أحمد بن علي الشيمي.

٢١- شرح أصول السنة للإمام الحميدي (شرح صوتي) محمود اليوسف الزوبعي.

٢٢- شرح أصول السنة للإمام الحميدي (شرح صوتي) حفيظ بن عبد الله الجنيدي.

٢٣- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) حاتم الأثري.

٢٤- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) عادل الشوربجي.

٢٥- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) محمد بن إبراهيم المصري.

٢٦- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) حسن بن عبد الستير أبو عمر النعماني.

٢٧- التعليق على شرح البخاري لكتاب أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) عبد التواب بن علي الجمالي آل جودة.

٢٨- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) أبو عبد الرحمن الشرقاوي.

٢٩- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) محمد بن عوض أبو عبد الله الحيدري.

٣٠- شرح أصول السنة للحميدي باللغة الكردية (شرح صوتي) زانا عثمان بنجويني.

٣١- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) محمد بن موسى آل نصر.

٣٢- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) جلال بن ثابت العدني.

٣٣- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) محمد الأمجد بن محمد محفوظ الشنقيطي.

٣٤- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) هانئ الشرقاوي.

٣٥- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) عبد المحسن بن عبد الله الزامل.

٣٦- شرح كتاب «أصول السنة» للإمام الحميدي (شرح صوتي) عبد الغني عوسات.

٣٧- شرح أصول السنة للإمام الحميدي (شرح مرئي) خالد عبد اللطيف.

٣٨- شرح أصول السنة للإمام أبي بكر الحميدي (شرح صوتي) زكريا بن شعيب العدني.

٣٩- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) أحمد بن أحمد محروس أبو أسامة البلطيمي.

٤٠- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) أحمد بن سعيد المصري.

٤١- شرح كتاب أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) ثامر بن مبارك العامر.

٤٢- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) عمر بن سعود بن فهد العبد.

٤٣- شرح أصول السنة للحميدي باللغة الكردية (شرح صوتي) هاوكار الكردي.

٤٤- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) أبو أسامة.

٤٥- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) ليث الحيالي.

٤٦- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) ينال أبو درويش.

٤٧- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) أبو أسيد الدوسني.

٤٨- شرح كتاب أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) محمد الشحات.

٤٩- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) مصطفى بن محمود بن أمين القصري.

٥٠- شرح (أصول السنة) للحميدي (شرح صوتي) سالم بن محمد القحطاني.

٥١- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) محمود بن محفوظ أبو طارق.

٥٢- شرح أصول السنة للحميدي (شرح مرئي) عبد الواسع مدثر إلينكي.

٥٣- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) عبد الرحمن العميسان.

٥٤- التعليق الجلي على أصول السنة للإمام الحميدي.

٥٥- شرح أصول السنة للإمام الحميدي (شرح مرئي) سليمان بن صالح الغصن.

٥٦- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) عمار العيسى.

٥٧- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) محمد حسن عبد الغفار.

٥٨- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) أحمد الجوهري.

٥٩- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) أنيس اليافعي.

٦٠- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) بدر بن ناصر بن بدر البدر.

٦١- أرجوزة الجنة في نظم أصول السنة للإمام الحميدي محمد آل رحاب

٦٢- شرح أصول السنة للحميدي (شرح صوتي) صالح القعمري.

٦٣- شرح أصول السنة لعبد الله العنقري (شرح صوتي) .عبد الله بن عبد العزيز العنقري التميمي.





السنة مفهومها ومعانيها



قال المصنف: (السنة عندنا)

الشرح: وفيه مسائل:

المسألة الأولى: السنة ومعانيها

١- تعريف السنة:

أ- تعريف السنة لغة: السُّنَّة في اللغة العربية مأخوذة من كلمة سَنَنَ بالفتح، ومصدره السَّنُّ بضم النون وتشديدها، وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية، نجد أنَّ ابن فارس يذكر في معجمه مقاييس اللغة أن السين والنون (سنٌّ) تدلَّ على جريان الشيء بسهولة، وأصل استعمال اللفظ للماء، فيقال مثلا: سَننتُ الماء؛ أي أجريته في طريقٍ، والسُّنَّة هي السيرة، وسُنةَّ الرسول ﷺ سيرته.

وسُمِّيت السّنُّة بذلك لأنّها تجري جرياً في طريق واضح، وسيرة الرسول ﷺ هي الصراط المستقيم؛ أي الطريق الواضح، والمنهج القويم. قال تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴿٧٧﴾﴾ [النساء: الآية: ٧٧]، وقال تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾. [الفتح: الآية: ٢٣].

ومنه قوله ﷺ: «**من سن في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها من بعده لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئًا**»(١)..

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه. (١٠١٧).

ب- تعريف السنة اصطلاحًا:

والسنة تطلق عند العلماء على عدة اصطلاحات: **فعلماء الحديث**[١]..: يطلقون لفظ «السنة» ويعنون به ما أثر عن النبي ﷺ، من أقواله وأفعاله وتقريراته صلوات الله وسلامه عليه[٢]..

فالحديث في اصطلاح المحدِّثين هو ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صِفة خَلقية، أو خُلقية[٣]..

---

(١) للسُّنَّة عند المحدثين اصطلاحات عِدّة، فيُطلق عليها الحديث ويطلق عليها الأثر، وفيما يأتي آراء علماء الحديث في معنى السنة والأثر والخبر:.

١- فيرى جمهور علماء الحديث أنّ السُّنّة والحديث والأثر بمعنى واحد، وهو الأولى بالاعتبار.

٢- ذهب بعضهم إلى أنّ السُّنة هي الأحاديث التي تُؤخذ منها التشريعات، فلا يدخل فيها الحديث المنسوخ، ولا صفات النبي ﷺ الخَلقية، لأنّه لا يُؤخذ منها أحكام شرعية.

٣- ذهب بعضهم إلى أنّ الخبر أوسع من الحديث، فهو يشمل ما ورد عن النبي ﷺ وما ورد عن غيره، والحديث هو فقط ما نُقل عن النبي ﷺ، فكلّ حديث خبر، وليس كلّ خبر حديثاً.

٤- قال بعضهم الأثر هو ما نُسب إلى الصحابي أو التابعي، والحديث هو ما نُسب إلى النبي ﷺ.

[تيسير مصطلح الحديث، صفحة ١٧-١٨. بتصرّف، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، صفحة ٦١. بتصرّف].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/٦-١٠)، وتحرير علوم الحديث للجديع، (١/١٩).

(٣) انظر: تيسير مصطلح الحديث، صفحة ١٧-١٨. بتصرّف.

فيكون إطلاق السُّنَّة عند المحدثين أوسع منه عند علماء الأصول والفقهاء؛ لأنَّهم يبحثون عن النبي ﷺ كونه قدوة، فكلّ ما يتَّصل به من سيرة، وشمائل، وخُلق، وأخبار، وأقوال، وأفعال، هو موضع اهتمامهم سواء كان يُثبت به حكم شرعي أم لا.

أو هي ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية، أو سيرة، سواء كان قبل البعثة أو بعدها[(١)]..

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي[(٢)]..

فعلماء الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي الذي أخبر الله عنه أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق، وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أثبت ذلك حكما شرعيا أم لا؛[(٣)]. لذلك كان تعريفهم للسنة شاملا لكل ما ذكر.

وعلماء الفقه: يستعملونها في باب الأحكام الخمسة، فهناك الواجب، والحرام، والمستحب أو السنة، والمكروه، والمباح. فالسنة عندهم هي: «ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها».

فالسُّنّة في اصطلاح الفقهاء هي: الصفة الشرعية للفعل المطلوب طلباً غير جازم بحيث يُثاب المرء على فعله، ولا يُعاقب على تركه. وقد تُطلق السُّنّة عندهم على ما يقابل البدعة، مثل تقسيمهم الطلاق إلى طلاق سُنّي، وطلاق بِدعي؛ أي غير موافق للسُّنّة والأمر المشروع، فيُقال: إنّ هذا

(١) انظر قواعد التحديث للقاسمي(ص٦١)، وتوجه النظر لطاهر الجزائري(ص٢).

(٢) أصول الحديث لمحمد عجاج الخطيب (ص١٩).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي (ص٤٨).

العمل سُنّة؛ أي مشروع له أصل في الشرع، سواء كان شَرْعه في الكتاب أو في السُّنة[١].. والفقهاء بحثوا عن أفعال الرسول -ﷺ- التي تدلُّ على حُكم شرعي؛ من وجوب، أو حُرمة، أو ندبٍ، أو إباحة، أو غير ذلك، فالسُّنة عندهم حُكم، أي هذا الفعل حكمه السُّنية والندب، فهو ليس فرضاً ولا واجبا.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وقد غلب على ألسنة الفقهاء أنهم يطلقون السنة فيما ليس بواجب، فينبغي أن يقال في حد السنة: ما رسم ليحتذى به استحباب»[٢]..

السنة عند الأُصوليّين: السنة في اصطلاح الأصوليين هي: ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مما يصلُح أن يكون دليلاً لحكم شرعي[٣].

أو هي ما نقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير[٤]..

فعلماء أصول الفقه بحثوا عن النبي ﷺ من حيث إنّه مشرِّع يبيِّن للناس أمور حياتهم، ويُمهّد السبيل للمجتهدين من بعده، لأجل ذلك يبحث الأصوليون عن أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته التي تُثبت الأحكام الشرعية[٥].

---

(١) إرشاد الفحول، صفحة ٩٥. بتصرّف.

(٢) الفقيه والمتفقه (١/ ٢٥٧).

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر، صفحة ٤٠، بتصرّف.

(٤) انظر الأحكام للآمدي (١/ ٢٢٣)، وشرح الكوكب المنير (٢/ ١٦٠)، وإرشاد الفحول (١/ ١٨٦).

(٥) السنة ومكانتها، صفحة ٤٩. بتصرّف.

والسنة عند علماء العقيدة: يطلقون مسمى «السنة»

١- باعتباره اسماً من مسميات هذا العلم، فهذا العلم الذي هو العقيدة من أسمائه «التوحيد»، ومن أسمائه «العقيدة»، ومن أسمائه «الفقه الأكبر» ومن أسمائه «أصول الدين» ومن أسمائه «السنة»[١].

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ): «ويطلق: أي: معنى السنة في مقابلة البدعة، فيقال: فلان على سنة، إذا عمل على وفق ما عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أولًا، ويقال: فلان على بدعة، إذا عمل على خلاف ذلك»[٢].

ونقل **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ)، عن أبي الحسن الكرجي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٣٢ هـ) أنه قال: «فاعلم أن السنة طريقة رسول الله ﷺ، والتسنن بسلوكها، وهي أقسام ثلاثة: أقوال وأعمال وعقائد»[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ولفظ (السنة) في كلام السلف يتناول السنة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات»[٤].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٥ هـ): «وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم السنة بما يتعلق بالاعتقادات لأنها أصل الدين والمخالف فيها

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٧).
(٢) الموافقات للشاطبي ٤/ ٨٧١
(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤/ ١٨٠).
(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٧٨).

على خطر عظيم»[١].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٥ هـ): «السنة هي: الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات، والأعمال، والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة؛ ولهذا كان السلف قديمًا لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله»[٢].

ولذلك ألف من العلماء وأسمى كتابه باسم السنة، كما هو في مسمى الرسالة التي بين أيدينا، والتي سنشرح -بحول الله- بعض ما تضمنه من قواعد وأحكام تتناول هذه الجوانب من جوانب العقيدة.

٢- وتطلق السنة في جانب من جوانب العقيدة في مقابل البدعة، فهناك السنة ويقابلها البدعة»[٣].

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ): «ويطلق أيضاً -أي لفظ السنة- في مقابلة البدعة؛ فيقال: «فلان على سنة» إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أو لا، ويقال: «فلان على بدعة» إذا عمل على خلاف ذلك، وكأن هذا الإطلاق إنما اعتبر فيه عمل صاحب الشريعة؛ فأطلق عليه لفظ السنة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب»[٤].

ويفهم مما تقدم أن من استعمالات لفظ السنة أنها يراد بها أمر العقيدة.

---

(١) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٠).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٣٢١).

(٣) انظر مجموع الفتاوى، (١٩/ ٣٠٧).

(٤) الموافقات (٤/ ٢٩٠).

فمما لا شك فيه أن أمر التوحيد والعقيدة يأتي في أول أولويات وأوليات الدين، فالإنسان لا يكون من أهل الإيمان، ومن أهل ملة الإسلام حتى يكون موحدًا لله ﷻ ومقيمًا لأمر الاعتقاد.

وقد عرَّف **ابن تيمية** رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ) أهل السنة بأنهم: «مُتمسِّكون بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وما اتَّفق عليه السَّابقون الأوَّلون؛ من المهاجرين والأنصار، والذين اتَّبعوهم بإحسان»(١).

المسألة الثانية: ألقاب أهل السنة

أ-توطئة: «وهناك ألقابٌ وأسماءٌ لأهل السُّنة والجماعة يُعْرَفون بها، ويُفارِقون بها أهلَ البدع والفُرقة، ويتميَّزون بها عنهم، ومع ذلك فإنَّ أهل السنة والجماعة ليس لهم اسمٌ يُعرَفون به، ولا لقبٌ، ولا رمزٌ يُميِّزهم عن غيرِهم إلَّا الإسلام وما دلَّ عليه، بل لا ينتمون لأيِّ شخص مهما علت رتبتُه، ويجعلون قدوتهم في كلِّ شؤونهم رسولَ الله ﷺ»(٢).

يقول مالك بن مغول رحمه الله (ت: ١٥٩ هـ): «إذا تسمَّى الرجلُ بغير الإسلام والسُّنة؛ فأَلْحِقْه بأيِّ دِينٍ شِئت»(٣).

وقال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ)-فيمَن تسمَّى بأسماء ليست من الإسلام في شيء-: «هذه أسماءٌ باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، وليس

(١) انظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٧٥).
(٢) انظر: انظر: أهل السنة والجماعة، (ص٧٥).
(٣) انظر: الإبانة الصغرى، لابن بطة (ص١٣٧).

في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا في الآثار المعروفة عن سلف الأئمة. والواجب على المسلم إذا سُئل عن ذلك يقول: أنا مسلمٌ مُتَّبع لكتاب الله، وسنة رسوله... واللهُ تعالى قد سمَّانا في القرآن؛ المسلمين، المؤمنين، عباد الله، فلا نعدل عن الأسماء التي سمَّانا الله بها إلى أسماءٍ أحدَثَها قوم، وسمَّوها هم وآباؤهم، ما أنزل الله بها من سلطان»[١].

ب- سبب ظهور ألقاب أهل السنة والجماعة: أنه لَمَّا انتسبَ إلى الإسلام من أهل البدع، وانتسب إليه مَنْ يُخالف تعاليمَه، ظهرت هذه الألقاب والمُسمَّيات للتفريق بين الانتساب الشرعي الصحيح، والانتساب الباطل، وهي في حقيقتها أوصافٌ تدلُّ على موصوف، ولكنها لا تُعبِّر بحال من الأحوال عن استقلالٍ عن الإسلام، فإذا أُطلِق وصفٌ منها يكون أوَّل ما يتبادر إلى ذهن السامع أنَّ المقصود هو المُسلِم المُتَّبع لكتاب ربِّه، والمقتدي بسنَّة نبيِّه. أمَّا غيرها من الألقاب فإطلاقها يُحدِث مُفارقةً ومباينةً بينه وبين الإسلام، من وجه أو وجوه، أو مفارقةً كلية.

ج- والألقاب المشهورة لأهل السنة ما يلي:

١- أهل السنة والجماعة:

أهل الشيء هم أخص الناس به، يقال في اللغة: أَهل الـمذهب: من يدين به، وأَهل الإسلام: من يدين به، وأَهل الأمر: ولاته، وأَهل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، (٣/ ٤١٥) بتصرف يسير.

البـيت: سكانه، وأَهل الرجل: أَخص الناس به.

وفـي الـحديث: «أَهل القرآن هم أهل الله وخاصته»[١].

أَي: حفظة القرآن العاملون به هم أَولـياء الله والـمختصون به اختصاص أَهل الإنسان[٢].

يستعمل العلماء تارة مسمى «أهل السنة والجماعة».

وهذه العبارة وردت في استعمال العلماء لمعنيين هما:

أ- المعنى الأخص:

وهو بعينه مدلول لفظة السلف، فأهل السنة والجماعة هم الصحابة والتابعون وتابعوهم ومن سلك سبيلهم وسار على نهجهم من أئمة الهدى ومن اقتدى بهم من سائر الأمة أجمعين.

فيخرج من هذا المعنى كل طوائف المبتدعة وأهل الأهواء.

فالسنة هنا في مقابل البدعة.

والجماعة هنا في مقابل الفرقة.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: الآية: ١٠٦]. قال: «تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة»[٣].

---

(١) رواه الإمام ابن ماجة في سننه (كتاب السنة ـ باب في فضل من تعلم القرآن وعلمهـ) (١/ ١٤٠) ح: ٢١٥. وقد صححه العلامة الألباني في صحيح سنن ابن ماجة (١/ ٩٠).

(٢) لسان العرب (١١/ ٢٨).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٣٩٠).

وهذا المعنى هو المقصود في الأحاديث التي وردت في لزوم الجماعة. والنهي عن التفرق.

وهذا المعنى وإن كان أخص من جهة معناه لكنه هو الأكثر ورودًا واستعمالاً في كلام العلماء.

٢- المعنى الأعم:

والذي يدخل فيه بعض طوائف المبتدعة في حالة موافقة قولهم لقول السلف في مسألة بعينها في مقابلة طائفة بعينها.

وهذا المعنى أقل استعمالاً لتقيده بشروط معينة هي:

١- كونه في مسائل اعتقادية معينة.

٢- كونه في مقابل طوائف معينة.

مثاله: استعمال هذا المسمى في مقابل الرافضة في مسألتي «الخلافة» و«الصحابة».

فيقال هنا: المنتسبون للإسلام قسمان:

١- أهل السنة.

٢- الرافضة.

فيدخل هنا مع أهل السنة بعض طوائف المبتدعة كالأشاعرة وغيرهم، وقد أدخلوا هنا لموافقة قولهم لقول السلف في مسألتي «الخلافة» و«الصحابة» لما حصل فيهما النزاع مع الرافضة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فلفظ (أهل السنة) يراد به:

١- من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة.

٢- وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: «إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ)، -وهو يتحدث عن الرافضة- «ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة، فجمهور العامة لا تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني، فإنما معناه لست رافضيًا»(٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فبهذا يتبين أنهم شر من عامة أهل الأهواء، وأحق بالقتال من الخوارج وهذا هو السبب فيما شاع في العرف العام أن أهل البدع هم الرافضة، فالعامة عندهم أن ضد السني هو الرافضي فقط، لأنهم أظهر معاندة لسنة رسول الله ﷺ وشرائع دينه من سائر أهل الأهواء»(٣).

وقد عبر **ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ)، عن هذين القسمين بتسمية:

أهل القسم الأول: بأهل «السنة العامة» وهو كل ما ليس برافضي(٤).

وأهل القسم الثاني: بأهل « السنة الخاصة» أي أهل الحديث.

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٨٢).

(٤) قال شيخ الإسلام: «ولا ريب أنهم (أي الروافض) أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة، ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة، فجمهور العامة لا =

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٧ هـ): «وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة فإنهم الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين-رحمت الله عليهم-ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلا فجيلا إلى يومنا هذا، أو من اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها ـ رحمة الله عليهم»(١).

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٩٧ هـ): «ولا ريب في أن أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله وآثار أصحابه هم أهل السنة؛ لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله وأصحابه»(٢).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٧٦هـ): «فأهل السنة المحضة السالمون الذين تمسكوا بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في الأصول كلها. أصول التوحيد والرسالة والقدر ومسائل الإيمان وغيرها، وغيرهم من خوارج ومعتزلة وجهمية وقدرية ورافضة ومرجئة ومن تفرع عنهم كلهم من أهل البدع الاعتقادية»(٣).

٢- **أهل الجماعة**: وأصل هذا المُسمَّى ورد في قول النبي ﷺ - وهو يصف الفرقة الناجية: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ**

= تعرف ضد السني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سني، فإنما معناه: لست رافضيا» مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٦).

(١) الفصل في الملل والنحل (٢/ ٩٠).

(٢) تلبيس إبليس (ص ٢٤).

(٣) الفتاوى السعدية (ص٦٣).

فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ، إلاَّ وَاحِدَةً وَهِي: الْجَمَاعَةُ»[١].

وجاء **عن ابن عباس-رضي الله تعالى عنهما-** عن النبي ﷺ أنه قال: **«من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة**[٢].

---

(١) رواه ابن ماجه، (٢/ ١٣٢٢)، (ح٣٩٩٣). وصححه الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه)، (٣/ ٣٠٨)، (ح٣٢٤٢).

(٢) اختلف العلماء في تفسير الجماعة الواردة في عدد من الأحاديث على أقوال عديدة، وهذه الأقوال قد ذكرها الشاطبي في كتابه الاعتصام وهي كالتالي:.

الأول: أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام، فما كانوا عليه من أمر دينهم فهو الحق، ومن خالفهم مات ميتة جاهلية، سواء خالفهم في شيء في الشريعة أو في إمامهم وسلطانهم، فهو مخالف للحق.

ثم قال الشاطبي: فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدوا الأمة وعلماؤها وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم؛ لأنهم تابعون لهم ومقتدون بهم، فكل من خرج عن جماعتهم فهم الذين شذوا، وهم نهبة الشيطان، ويدخل في هؤلاء جميع أهل البدع؛ لأنهم مخالفون لمن تقدم من الأمة، لم يدخلوا في سوادهم بحال. وكأن أصحاب هذا القول أخذوا بإحدى روايات حديث الافتراق وفيه: كلها في النار إلا السواد الأعظم.

الثاني: أنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين، فمن خرج مما عليه علماء الأمة مات ميتة جاهلية، لأن جماعة الله العلماء، جعلهم الله حجة على العالمين، وهم المعنيون بقوله عليه الصلاة والسلام: إن الله لن يجمع أمتي على ضلالة وذلك أن العامة عنها تأخذ دينها، وإليها تفزع من النوازل، وهي تبع لها. فمعنى قوله: لن تجتمع أمتي لن يجتمع علماء أمتي على ضلالة. قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتفسير الجماعة عند أهل العلم هم: أهل الفقه والعلم والحديث». قيل لعبد الله بن المبارك: «من الجماعة الذين ينبغي أن يقتدى بهم؟ قال: أبو بكر وعمر، قيل له: قد مات أبو بكر وعمر، قال: فلان وفلان، قيل له: قد مات فلان وفلان، قال: أبو حمزة السكري جماعة». =

شبرا فمات إلا مات ميتة جاهلية»[(١)].

= **الثالث**: أن الجماعة هي الصحابة على الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلا، وقد يمكن فيمن سواهم ذلك.

فعلى هذا القول يكون لفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى في قولهﷺ: ما أنا عليه اليوم وأصحابي.

الرابع: أن الجماعة هي أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر فواجب على غيرهم من أهل الملل إتباعهم، وهم الذين ضمن الله لنبيه-عليه الصلاة والسلام-أن لا يجمعهم على ضلالة، فإن وقع بينهم اختلاف فواجب تعرف الصواب فيما اختلفوا فيه.

وكأن هذا القول يرجع إلى الثاني، وهو يقتضي أيضا ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول، وهو الأظهر.

الخامس: ما اختاره الطبري الإمام من أن الجماعة جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير، فأمر عليه الصلاة والسلام بلزومه ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم.

قال الشاطبي: وحاصله؛ أن الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسنة، وذلك ظاهر في أن الاجتماع على غير سنة خارج عن معنى الجماعة المذكورة في الأحاديث المذكورة، كالخوارج ومن جرى مجراهم.

فهذه خمسة أقوال دائرة على اعتبار أهل السنة والإتباع، وأنهم المرادون بالأحاديث.

(انظر: الاعتصام للشاطبي (٢/ ٧٧٠) ومابعدها. .

فاختلاف العلماء في تفسير الجماعة إنما هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، فالأقوال التي ذكرها الإمام الشاطبي يدخل فيها أهل السنة فقط، ولا مجال لأحد أن يدخل فيها؛ لأن أهل السنة موصوفون بالاجتماع وغيرهم من أهل الأهواء والبدع موصوف بالافتراق. والله تعالى أعلم.

(١) رواه الإمام البخاري في صحيحه (كتاب الفتن ـ باب قول النبي ﷺ «سترون بعدي أمورا تنكرونها» (فتح الباري١٣/ ٥ح: ٧٠٥٤)، والإمام مسلم في صحيحه (كتاب الإمارة ـ باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن ٣/ ١٤٧٧ح: ١٨٤٩).

قال ابن تيميه رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «والبدعة مقرونة بالفرقة كما أن السنة مقرونة بالجماعة فيقال: أهل السنة والجماعة، كما يقال أهل البدعة والفرقة»(١).

وقد يأتي لفظ الجماعة مفردا، فيقال: أهل الجماعة، ويقصد بهم أهل السنة.

قال الإمام علي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٣٤ هـ): «أهل الجماعة يؤمنون بالرؤية وبالكلام، وأن الله فوق السماوات على العرش استوى»(٢).

فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ ما يعتقده أهل السنة وسماهم أهل الجماعة.

وقال الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢٨ هـ): «والأساس الذي بينا عليه الجماعة هم أصحاب محمد ﷺ رحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقد ضل وابتدع»(٣).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وسُمُّوا أهلَ الجماعة؛ لأنَّ الجماعة هي الاجتماع، وضِدُّها الفُرقة»(٤).

٣- **السلف الصالح**: التعريف بالسلف:

أ- معنى السلف لغة:

أصل الكلمة: قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٩٥ هـ): «(السين، واللام،

---

(١) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيميه ١/ ٤٢

(٢) نقله عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٤٦).

(٣) (شرح السنة (ص٢١).

(٤) انظر: العقيدة الواسطية، (ص٤٦) .

والفاء) أصل يدل على تقدم وسبق، من ذلك السلف الذين مضوا، والقوم السلاف: المتقدمون»[١].

وزنها: «السلف: جمع سالف على وزن حارس وحرس، وخادم وخدم، والسالف المتقدم، والسلف... الجماعة المتقدمون»[٢].

معناها: «السلف: جمع سالف، وهو لفظ يدل على السَّبق والتَّقدم»[٣].

قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٣٠ هـ): «وسلف الإنسان: مَنْ تقدَّمه بالموت من آبائه وذوي قرابته؛ ولهذا سُمِّيَ الصدر الأوَّل من التابعين السلف الصالح»[٤].

ب- المقصود بالسلف الصالح:

«تعددت أقوال العلماء في تحديد ذلك من حيث المدى الزمني:

١- فمن العلماء من قصر ذلك على، الصحابة -رضوان الله عليهم- فقط.

٢- ومن العلماء من قال بأنهم هم: الصحابة والتابعون.

٣- ومن العلماء من قال بأنهم هم: الصحابة والتابعون وتابعو التابعين»[٥].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٩٥) مادة "سلف".

(٢) لسان العرب (٩/ ١٥٨).

(٣) انظر: الزاهر، (ص١٤٨)؛ لسان العرب، (٩/ ١٥٨).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ٣٩٠).

(٥) وسطية أهل السنة بين الفرق د. محمد باكريم ص٩٢-٩٤، وكتاب لزوم الجماعة ص ٢٧٦-٢٧٧ تأليف جمال بادي.

والقول الصحيح المشهور الذي عليه جمهور أهل السنة هو أن المقصود بالسلف الصالح هم القرون الثلاثة المفضلة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية، حيث قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»، متفق عليه[1].

قال النووي رحمه الله (ت: ٦٧٦ هـ): «الصحيح: أنَّ قرنه ﷺ الصحابة، والثاني التابعون، والثالث تابعوهم»[2].

وقال السفاريني رحمه الله (ت: ١١٨٨ هـ)-وهو يبين من هم القدوة- بقوله: «المراد بمذهب السلف: ما كان عليه الصحابةُ الكرام-رضوان الله عليهم-وأعيانُ التابعين لهم بإحسان، وأتباعُهم، وأئمة الدِّين مِمَّنْ شُهِدَ له بالإمامة، وعُرِفَ عِظَمُ شأنه في الدِّين، وتلقَّى الناسُ كلامَهم خلفًا عن سلف، دون مَنْ رُمِيَ ببدعة، أو شُهِرَ بلقب غير مرضي»[3].

وكل من سلك سبيلهم وسار على نهجهم فهو سلفي نسبة إليهم.

والسلفية: هي المنهج الذي سار عليه النبي ﷺ والقرون المفضلة من بعده والذي أخبر النبي ﷺ بأنه باق إلى أن يأتي أمر الله، لحديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[4].

فيصح الانتساب إلى هذا المنهج متى التزم الإنسان بشروطه وقواعده،

(١) أخرجه البخاري (٥/ ١٩٩)، (١١/ ٤٦٠)، ومسلم (٧/ ١٨٤)، ١٨٥
(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، (١٦/ ٨٥).
(٣) لوامع الأنوار البهية، (١/ ٢٠).
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٢٣).

فكل من حافظ على سلامة العقيدة طبقًا لفهم القرون الثلاثة المفضلة فهو ذو نهج سلفي.

السلفية لها معنيان: تُطلق السلفية ويراد بها أحد معنيين: [(١)].

الأوَّل: حِقبة تاريخية معينة، تختص بأهل القرون الثلاثة المُتقدِّمة؛ كما يشهد له حديث: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي...»[(٢)].

فالسَّلفية بهذا الإطلاق مرحلة تاريخية قد انتهت بموت رجالها.

الثاني: طريقة الصحابة والتابعين، ومَنْ تبعهم بإحسان؛ من التمسُّك بالكتاب والسُّنة وتقديمهما على ما سواهما، والعمل بهما على مُقتضى فهم الصحابة والسلف الصالح؛ ويدلُّ عليه قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ؛ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ»[(٣)].

والسلفية بهذا الإطلاق تكون منهاجًا باقيًا إلى قيام الساعة، يصح الانتساب إليها متى الْتُزِمَت شروطُه وقواعدُه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «لا عيب على مَنْ أظهر مذهب السلف، وانتسب إليه، واعْتَزَى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإنَّ مذهب السلف لا يكون إلَّا حقًّا»[(٤)].

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (ص٣٥).

(٢) رواه البخاري، واللفظ له، (٢/ ٩٣٨)، (ح٢٥٠٩)؛ ومسلم، (٤/ ١٩٦٣)، (ح٢٥٣٣).

(٣) رواه مسلم، (٣/ ١٥٢٤)، (ح١٠٣٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٩).

وبناءً عليه: فكلُّ متأخِّرٍ عن زمن السلف الصالح، وهو على مذهبهم في الاعتقاد، والتَّلقي والاستدلال، والعمل والتطبيق، والسلوك والأخلاق؛ فهو سلفيٌّ بالإطلاق الثاني، لا الأوَّل؛ فابن تيمية - مثلًا - سلفيٌّ بالإطلاق الثاني، لا الأوَّل، وهكذا[١].

فالسلفية: هي المنهج الذي سار عليه النبي ﷺ والقرون المفضلة من بعده والذي أخبر النبي ﷺ بأنه باق إلى أن يأتي أمر الله، لحديث: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[٢].

فيصح الانتساب إلى هذا المنهج متى التزم الإنسان بشروطه وقواعده، فكل من حافظ على سلامة العقيدة طبقًا لفهم القرون الثلاثة المفضلة فهو ذو نهج سلفي.

وجاء في الأنساب للسمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٨٩ هـ): «السلفي: بفتح السين واللام، وفي أخرها الفاء، هذه النسبة إلى السلف، وانتحال مذاهبهم على ما سمعت منهم»[٣].

٤- **أهل الحديث**: من الألقاب التي أُطلقت على أهل السنة لقب أهل الحديث. والحديث لغة: ضدُّ القديم، والحديث: الجديد[٤].

و(الحديث) في الاصطلاح: «ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، (ص٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ٣/ ١٥٢٣

(٣) الأنساب للسمعاني (٣/ ٢٧٣).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (١/ ٣٥٠)؛ لسان العرب (٢/ ١٣٣).

فعل، أو تقرير، أو وصف خُلقي، أو خَلقي»(١).

و(أهل الحديث) في الاصطلاح: هم العاملون بحديث رسول الله ﷺ، المُتَّبعون لرسول الله ﷺ ظاهرًا وباطنًا عِلمًا وعَمَلًا.

ومن الذين تحدَّثوا عن هذا الاصطلاح:

قال ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٦ هـ): «فأما أصحاب الحديث فإنهم التمسوا الحق من جهته وتتبعوه من مظانه وتقربوا من الله تعالى باتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لآثاره وأخباره برًا وبحرًا شرقًا وغربًا»(٢).

قال اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨ هـ): «فلم نجد في كتابِ الله، وسنةِ رسوله، وآثارِ صحابته إلَّا الحث على الاتباع، وذم التكلف والاختراع، فمن اقتصر على هذه الآثار كان من المُتَّبعين، وكان أولاهم بهذا الاسم، وأحقَّهم بهذا الوَسْم، وأخصَّهم بهذا الرَّسْم أصحابُ الحديث؛ لاختصاصهم برسول الله ﷺ، واتباعِهم لقوله، وطولِ ملازمتهم له، وتحمُّلِهم عِلْمَه»(٣).

قال اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨ هـ)-مبينا سبب تسميتهم بذلك-: «كل من يعتقد مذهبًا فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينسب وإلى رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث فإن صاحب مقالتهم رسول الله ﷺ وهم إليه ينتسبون وإلى علمه يستندون وبه يستدلون وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون وبذلك يفتخرون، على أعداء سنته-بقربهم منه- يصولون، فمن يوازيهم

(١) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة (ص٤٠).
(٢) تأويل مختلف الحديث ص ٧١
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة. (١/ ٢٢).

في شرف الذكر ويباهيهم في ساحة الفخر وعلو الاسم»[(١)].

٥- **أهل الأثر**: «ويُطلق الأَثَرُ في اللغة على بقِيَّةِ الشَّيْءِ وعلامتِه، وجمعُه آثارٌ»[(٢)].

وفي الاصطلاح: فإنَّه مرادف للخبر، فيُطلق على المرفوع والموقوف، وفقهاء خراسان يُسمُّون «الموقوفَ بالأثر، والمرفوعَ بالخبر»[(٣)].

ولقب «أهل الأثر» مرادف للقب «أهل الحديث» ويقول السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٨٨ هـ)، في وصف أهل الأثر بأنهم: «الذين إنما يأخذون عقيدتَهم من المأثور عن الله-جل شأنه-في كتابه، أو في سُنَّة النبي ﷺ، أو ما ثبت وصحَّ عن السلف الصالح من الصحابة الكرام، والتابعين لهم الفخام»[(٤)].

وقد ضمن بعض أهل العلم عناوين مصنفاتهم في العقيدة بهذا الاسم مثل كتاب (العين والأثر في عقائد أهل الأثر) للإمام عبد الباقي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٠٧١ هـ)، وكتاب (قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الآثار) لصديق حسن خان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٠٧ هـ).

قال أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٧ هـ): «وعلامة أهل البدع الوقيعة

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة. (١/ ٢٤).

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، (١٠/ ١٧٣).

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الجزائري (١/ ٤٠). وانظر: تدريب الراوي، (١/ ١٨٤).

(٤) لوامع الأنوار البهية. (١/ ٦٤).

في أهل الأثر وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية»[١].

فعبر عن أهل السنة بأهل الأثر واستعمل كلًا في معنى واحد وهو استعمال دارج عند أهل العلم.

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٩٧ هـ): «ولا ريب في أن أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله ﷺ وأثار أصحابه هم أهل السنة لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله ﷺ وأصحابه»[٢].

٦- **الفرقة الناجية:**

هذا المصطلح مركب من كلمتين: (الفرقة) و (الناجية):

أ-فأما (الفرقة) فقد قال ابن فارس: «الفاء والراء والقاف أُصل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين..، والفرقان كتاب الله تعالى فَرَقَ به بين الحق والباطل، والفرقان: الصبح، سمي بذلك لأنه به يُفرق بين الليل والنهار»[٣].

ويقال: فَرَقتُ بين الشيئين أفرق فرقاً وفرقاناً، وفرقت الشيئ تفريقاً وتفرقةً فانفرق وافترق وتفرق.

والفرق طائفة من الناس والفريق الطائفة من الناس وهم أكثر من الفرق، والفرقة: مصدر الافتراق»[٤].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٢٠٠-٢٠١).

(٢) تلبيس إبليس ص ٢٧- ٢٨.

(٣) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٤٩٣) مادة (فرق).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٩٦) والصحاح (٤/ ١٢٦٧) والقاموس المحيط (٣/ ٣٧١) كلها مادة (فرق).

ب-وأما (الناجية) فيقال: نجا نجوا ونجاءً ونَجَاةً ونَجَايَةً: خَلَصَ.

والناجية والنجاة: الناقة السريعة تنجو بمن يركبها، والنجوو والنجاة: المكان المرتفع الذي تظن أنه نجاؤك، لا يعلوه السيل»[(١)].

فالفرقة الناجية: الطائفة من الناس الذين كتب الله لهم الخلاص والنجاة مما يؤذيهم ويضر بهم.

التعريف شرعاً:

الفرقة الناجية: «هي التي تسير على ما كان عليه النبيﷺوأصحابه، فليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول اللهﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأكثرهم معرفة بمعانيها، وأشدهم اتباعاً لها؛ تصديقاً وعملا». [(٢)].

وأصل اللقب مأخوذ من حديث الافتراق؛ كما في قولهﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ في الْجَنَّةِ وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ في النَّارِ**». **قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ هُمْ؟ قال**: «**الْجَمَاعَةُ**»[(٣)].

وقد **سئل الإمام أحمد**رَحِمَهُ اللهُ(ت: ٢٤١ هـ) عن الفرقة الناجية في حديث الافتراق، فقال: «إنْ لم يكونوا أصحابَ الحديث؛ فلا أدري مَنْ هم؟!»[(٤)].

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ١٣٥) والصحاح (٥٤/ ١٩٨٦) والقاموس المحيط (٤٥٢/ ٤) كلها مادة (نجا).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧) والدين الخالص (٤٤/ ٣).

(٣) رواه ابن ماجه، (٢/ ١٣٢٢)، (ح٣٩٩٢). وصححه الألباني في (صحيح سنن ابن ماجه)، (٣/ ٣٠٧)، (ح٣٢٤١).

(٤) شرف أصحاب الحديث، (ص٢٥).

قال الصنعاني رحمه الله (ت: ١١٨٢ هـ): «كل فرقة تزعم أنها الفرقة الناجية، ثم قد تُقيم بعض الفرق على دعواها برهاناً أوهى من بيت العنكبوت....

وبالجملة:

فكل يدعي وصلاً لليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا

وكان الأحسن بالناظر في الحديث أن يكتفي بالتفسير النبوي لتلك الفرقة، فقد كفاه ﷺ معلّم الشرائع الهادي إلى كل خير ﷺ المؤنة، وعيّن له الفرقة الناجية، بأنها من كان على ما هو عليه ﷺ وأصحابه، وقد عرف بحمد الله من له أدنى همة في الدين ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه...»[1].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله (ت: ١٢٨٥ هـ): «الفرقة الناجية من الثلاث والسبعين، هي التي تمسكت بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعملوا بما في كتاب الله، وأخلصوا له العبادة، واتبعوا رسوله ﷺ»[2].

٧- الطائفة المنصورة:

التعريف لغة:

هذا اللقب مركب من كلمتين (الطائفة) و (المنصورة):

أ-أما (الطائفة): فقال ابن فارس رحمه الله (ت: ٣٩٥ هـ): «(الطاء، والواو، والفاء)، أصل واحد يدل على دوران الشيء على الشيء،

(١) حديث افتراق الأمة ص: ٧٨-٧٩.

(٢) الدرر السنية (١١/ ٤٠٢)، (١١/ ٣٥٢).

وأن يحفَّ، به ثم يحمل عليه... فأما الطائفة من الناس فكأنها جماعة تطيف بالواحد أو بالشيء، ولا تكاد العرب تحدها بعدد معلوم، إلا أن الفقهاء والمفسرين يقولون فيها مرة إنها أربعة فما فوقها، ومرة إن الواحد طائفة، ويقولون هي الثلاث، ولهم في ذلك كلام كثير، والعرب فيه على ما أعلمتك أن كل جماعة يمكن أن تحف بشيء فهي عندهم طائفة، ولا يكاد هذا أن يكون إلا في اليسير هذا في اللغة، والله أعلم»[(١)].

«والطائفة من كل شيء قطعة يُقال: طائفة من الناس، وطائفة من الليل»[(٢)].

ب-وأما (المنصورة فقال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٥ هـ): (النون، والصاد، والراء)، أصل صحيح يدل على إتيان خير وإيتاءه، ونصر الله المسلمين آتاهم الظفر على عدوهم ينصرهم، نصرا، وانتصر: انتقم، وهو منه، وأما الإتيان فالعرب تقول: نصرت بلد كذا، إذا أتيته... ولذا يُسمى المطر نصراً، ونصرت الأرض فهي منصورة، والنصر: العطاء»[(٣)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٣٥) مادة (طوف).

(٢) تهذيب اللغة (١٤/ ٢٦) مادة (طوف) وينظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٤٣٣) مادة (طوف). (٣) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٤٣٢) مادة (نصر) وينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ١١٢) مادة (نصر). (٤) القاموس المحيط (٢/ ٢٣٥) مادة (نصر).

(٣) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٤٣٢)، مادة (نصر)، وانظر تهذيب اللغة (١٢/ ١١٢)، مادة (نصر).

ونصر المظلوم نصراً ونصوراً: أعانه... ونصره منه: نجاه وخلصه»[١].

فالطائفة المنصورة: الجماعة من الناس المجتمعون على إتيان الخير وإيتاءه، وقد آتاهم الله الظفر على عدوهم، وأعانهم عليهم ونجاهم منهم.

التعريف شرعاً: نص بعض أهل العلم على أن المراد بهذه الطائفة: أصحاب الحديث. ومراد هؤلاء الأئمة بأصحاب الحديث هنا أي بالمعنى والمفهوم المتقدم ذكره في مصطلح (أهل الحديث) فهم أهل السنة والجماعة: الذين اعتمدوا الكتاب والسنة وآثار سلف هذه الأمة علماً وعملاً، واتباعاً دون تحريف أو تأويل يخالف مراد الله ورسوله ﷺ، ودون معارضة الكتاب والسنة الصحيحة بعقل فاسد أو رأي مجرد كما هو حال أهل البدع والأهوء من أهل الكلام ونحوهم .

ولذا **قال الإمام الحاكم** رحمه الله (ت: ٤٠٥ هـ) بعد ذكره قول الإمام أحمد رحمه الله (ت: ٢٤١ هـ) أنهم أصحاب الحديث: «لقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر أن الطائفة المنصورة التي يُرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث، ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكو محجة الصالحين، واتبعوا آثار السلف من الماضين ودمغوا أهل البدع والمخالفين بسنن رسول الله-ﷺ وعلى آله أجمعين-»[٢].

وقال القاضي عياض رحمه الله (ت: ٥٤٤ هـ) معلقاً على قول الإمام أحمد

---

(١) القاموس المحيط (٢/ ٢٣٥)، مادة (نصر).

(٢) معرفة علوم الحديث (٣٥).

أيضًا: «إنما أراد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث»[(١)].

وأصل اللقب مأخوذ من قول النبي ﷺ: «**لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»[(٢)].

قد ورد هذا الحديث: عدد من الصحابة رضوان الله عليهم:

فعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه (ت: ٥٠ هـ)، عن النبي ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون**»[(٣)]. متفق عليه.

وعن معاوية رضي الله عنه (ت: ٦٠ هـ) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك**» متفق عليه[(٤)].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه (ت: ٧٨ هـ) قال: سمعت النبي ﷺ يقول:

---

(١) إكمال المعلم للقاضي عياض (٦/ ٣٥٠).

(٢) رواه أحمد في (المسند)، (٥/ ٣٤)، (ح٢٠٣٧٧)؛ وابن ماجه، (١/ ٤)، (ح٦)؛ والترمذي، (٤/ ٤٨٥)، (ح٢١٩٢) وقال: (حسن صحيح)؛ وابن حبان في (صحيحه)، (١/ ٢٦١)، (ح٦١). وصححه الألباني في (صحيح سنن الترمذي)، (٢/ ٤٧١)، (ح٢١٩٢).

(٣) البخاري في مواضع: (٦/ ٢٦٦٧) ح (٦٨٨١) و (٣/ ١٣٣١) ح (٣٤٤١) و (٦/ ٢٧١٤) ح (٧٠٢١) ومسلم بشرح النووي. (١٣/ ٧٠) ح (١٩٢١).

(٤) البخاري في مواضع: (٣/ ١٣٣١) ح (٣٤٤٢) و (١/ ٣٩) ح (٧١) و (٣/ ١١٣٤) ح (٢٩٤٨) و (٦/ ٢٦٦٧) ح (٦٨٨٢) و (٦/ ٢٧١٤) ح (٧٠٢٢) ومسلم: (١٣/ ٧١) ح (١٠٣٧)، ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لقب الأمة القائمة بأمر الله.

«(لا) تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»[(١)].

وعن **ثوبان** رضي الله عنه (ت: ٥٤ هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله يأتي أمر الله وهم كذلك**»[(٢)].

وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه (ت: ٧٤ هـ)، عن النبي ﷺ أنه قال: «**لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة**»[(٣)].

ويمكن الإشارة إلى أن عدداً من أهل العلم نصوا على أن المراد بالطائفة المنصورة: أهل الحديث وممن نصَّ على ذلك:

قال عبد الله بن المبارك رحمه الله (ت: ١٨١ هـ): «هم عندي أصحاب الحديث»[(٤)].

وقال يزيد بن هارون رحمه الله (ت: ٢٠٦ هـ): «إن لم يكونوا أصحاب الحديث، فلا أدري من هم»[(٥)].

وقال علي بن المديني رحمه الله (ت: ٢٣٤ هـ): «هُمْ أَصْحَابُ الحديث»[(٦)].

---

(١) صحيح مسلم: (٢/٥٥٢) ح (١٥٦) وأخرجه أيضاً في (١٣/٧١) ح (١٩٢٣).

(٢) صحيح مسلم: ١٣ (٧٠) ح (١٩٢٠) ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لقب (الظاهرين على الحق).

(٣) صحيح مسلم: (١٣ (٧١) ح. (١٩٢٢).

(٤) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (٢٦).

(٥) شرف أصحاب الحديث (٢٦).

(٦) سنن الترمذي، (٤/ ٤٨٥).

وقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): «يعني أصحاب الحديث»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وفيهم الصديقون، والشهداء، والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، أولو المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال، وفيهم أئمة الدين، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهم الطائفة المنصورة»[٢].

- **السواد الأعظم.**

التعريف لغة:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٩٥ هـ): «(السين، والواو، والدال)، أصل واحد وهو خلاف البياض في اللون ثم يحمل عليه ويُشتق منه فالسواد في اللون معروف... وسواد كل شيء شخصه والسواد: العدد لكثير، وسُمي بذلك لأن الأرض تسواد له»[٣].

والسواد الأعظم: «جملة الناس التي اجتمعت على طاعة السلطان، وخضعت له، برًا كان أوفاجرًا، ما أقام الصلاة»[٤].

التعريف شرعاً: المراد بالسواد الأعظم الحق وأهله من أصحاب النبي ﷺ ومن تبعهم سلك سبيلهم واقتفى أثرهم من أئمة الهدى وسائر الأمة إلى يوم الدين[٥].

---

(١) شرف أصحاب الحديث (٢٧).

(٢) العقيدة الواسطية بشرح الهراس ص: ٢٦١.

(٣) معجم مقاييس اللغة (٣/١١٤) مادة (سود).

(٤) تهذيب اللغة (١٣/٢٣).

(٥) ينظر: شرح السنة للبربهاري (٣٧) وشرح الأصول (١/ ٢٤-٢٦) والاعتصام للشاطبي =

ويدل عليه ما يأتي من الروايات. وهذا اللقب مأخوذ من قول النبي ﷺ - لما ذكر أن أمته ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة: «**كلها في النار إلا السواد الأعظم**» كما في حديث أبي أمامة رضي الله عنه (ت: ٨١ أو ٨٦ هـ)، أن النبي ﷺ قال: «**افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة» أو قال: «اثنتين وسبعين فرقة وتزيد هذه الأمة فرقة واحدة كلها في النار إلا السواد الأعظم**»[1].

وقد جاء هذا الحديث بعدة روايات يفسر بعضها بعضاً، ففي رواية جاء التعبير عن هذه الفرقة الناجية-السواد الأعظم-بقوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي»، وفي رواية قال: «وهي الجماعة».

قال البربهاري رحمه الله (ت: ٣٢٩ هـ): «فقد بين رسول الله ﷺ لأمته السنة وأوضحها لأصحابه: «وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله»[2].

فالصحابة الحق الذي بعث م السواد الأعظم في وقتهم، وهكذا

= (١/ ١٤، (٢١)، والصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي (٢/ ٣٣)، والتحف في مذاهب السلف للشوكاني (٥) مطبوع ضمن الرسائل السلفية، وإتحاف الجماعة للشيخ حمود التويجري (١/ ٢٦٤).

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٣٤) ح (٦٨)، والطبراني في الأوسط (٧/ ١٧٥) ح (٧٢٠٢)، والكبير (٨/ ٢٣، ٢٧٤) ح (٨٠٥١، ٨٠٥٣، ٨٠٥٤)، واللالكائي في شرح الأصول ٨٠٥١) (١/ ١١٤-١١٥) ح (١٥١، ١٥٢)، وأورده الهيثمي في المجمع (٧/٢٥٨)، وقال رواه الطبراني ١١٥ في الأوسط والكبير بنحوه، وفيه أبو غالب وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات، وكذالك أحد إسنادي (الكبير).

(٢) شرح السنة (٣٧).

التابعون»[١]. لأنهم بعث به النبي ﷺ.

فـ (السواد الأعظم) لقب مرادف لبقية ألقاب أهل السنة فهم: أهل السنة والجماعة وأهل الحديث والجماعة، والسلف والفرقة الناجية، والطائفة المنصورة فيراد به ما يراد بهذه الألقاب، وهو ما أشار إليه اللالكائي رحمه الله (ت: ٤١٨ هـ)»[٢]. وأبو القاسم الأصبهاني رحمه الله (ت: ٥٣٥ هـ)[٣].

ولا يجوز أن يفسر السواد الأعظم بأنه أغلب الناس، فقد قال النبي ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء**» رواه مسلم[٤].، والله تعالى يقول: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾ [الأنعام: الآية: ١١٦].

فالسواد الأعظم هم أهل الحق وإن كانوا قلة. ولهذا لما سُئل الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله (ت: ٢٣٨ هـ) مَنْ السواد الأعظم؟ قال: محمد بن أسلم (ت: ٢٤٢ هـ) ومن تبعه: ثم قال: «لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا جماعة الناس؛ ولا يعلمون أن الجماعة عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه فيه ترك الجماعة»[٥].

قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ) معقباً على قول الإمام إسحاق

---

(١) ينظر: حاشية كتاب التوحيد (٤٣)، وبحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة للعقل (١٧).

(٢) ينظر: شرح الأصول (١/ ٢٤-٢٦).

(٣) ينظر الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٠٩).

(٤) كتاب الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريبا. (٢/ ٥٣٦) ح (١٤٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) حلية الأولياء لأبي نعيم (٩/ ٢٣). (٢٣٩).

المتقدم: «وصدق والله فإن العصر إذا كان فيه عارف بالسنة داع إليها فهو الحجة، وهو الإجماع، وهو السواد الأعظم، وهو سبيل المؤمنين التي من فارقها واتبع سواها ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «واعلم أن الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق وإن كان وحده وإن خالفه أهل الأرض...»[٢].

وقال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ) بعد أن ذكر الأقوال في المراد بـ(الجماعة): «وحاصله: أن الجماعة راجعة إلى الاجتماع على الإمام الموافق للكتاب والسنة، وذلك ظاهر في أن الاجتماع على غير سنة خارج عن معنى الجماعة المذكورة في الأحاديث المذكورة، كالخوارج ومن جرى مجراهم... إلى أن قال: الجميع اتفقوا على اعتبار أهل العلم والاجتهاد، سواء ضموا إليهم العوام أم لا، فإن لم يضموا إليهم العوام فلا إشكال أن الاعتبار إنما هو بالسواد الأعظم من العلماء المعتبر اجتهادهم، فمن شذ عنهم فمات فميتته جاهلية، وإن ضموا إليهم العوام فبحكم التبع، لأنهم غير عارفين بالشريعة، فلا بد من رجوعهم في دينهم إلى العلماء، فإنهم لو تمالأوا على مخالفة العلماء فيما حدوا لهم لكانوا هم الغالب والسواد الأعظم في ظاهر الأمر، لقلة العلماء وكثرة الجهال، فلا يقول أحد: إن اتباع جماعة العوام هو المطلوب، وإن

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٧٠).

(٢) إعلام الموقعين (٣/ ٢٩٧).

العلماء: للجماعة والمذمومون في الحديث، بل الأمر بالعكس، وأن العلماء هم السواد الأعظم وإن قلوا، والعوام هو المفارقون للجماعة إن خالفوا، فإن وافقوا فهو الواجب عليهم»[١].

وقال سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٣٣ هـ): «وأما الإجماع المعصوم فهو إجماع الصحابة والتابعين، وما وافقه وهو السواد الأعظم الذي ورد الحث على اتباعه وإن لم يكن عليه إلا الغرباء الذين أخبر بهم ﷺ في قوله: «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء» رواه مسلم، لا ما كان عليه العوام والطغام والخلف المتأخرون الذين يقولون مالا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون»[٢].

وقال عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٩٢ هـ): «فإن الناجي من الأمم هم القليل، ولكن هم السواد الأعظم، وإن كانوا أقل القليل، فإنهم الأعظمون قدراً عند الله وإن قلوا فليحذر المسلم أن يغتر بالكثرة»[٣].

وقال عن المتبعين للنبي ﷺ: «وقد كثروا في عهد الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وفي وقت الخلفاء الراشدين ومن بعدهم فملؤوا القرى والأمصار والقفار وكثر فيهم العلم وما زالوا على السنة في القرون الثلاثة المفضلة، وقد قلوا في آخر الزمان حقيقة لا دعوى لا سيما وقد كثرت فيهم عبادة غير الله

---

(١) الاعتصام (٣/ ٣١١، ٣١٢)، وينظر الانتصار لأصحاب الحديث (٧٣) والحجة في بيان المحجة. (٢/ ١٥١).

(٢) تيسير العزيز الحميد (٢٣٥).

(٣) حاشية كتاب التوحيد (٤٢).

واستحلال كثير من المحرمات»[١].[٢].

● **الحنبلية:**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «قيل للشيخ عبد القادر الجيلي- قدس الله روحه-(ت: ٥٦١ هـ)، هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟ فقال: لا كان ولا يكون».

وكان من قول أبي إسماعيل الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٨١ هـ):

أنا حنبلي ما حييت وإن أمت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا[٣].

وقصده في الأصول والعقائد حيث كانوا يمثلون مذهب السلف

والاعتقاد إنما أضيف إلى أحمد لأنه أظهره وبينه عند ظهور البدع وإلا فهو كتاب الله وسنة ورسوله حظ أحمد منه كحظ غيره من السلف: معرفته والإيمان به وتبليغه والذب عنه كما قال بعض أكابر الشيوخ الاعتقاد لمالك والشافعي ونحوهما من الأئمة والظهور لأحمد ابن حنبل.

وذلك لأنه كان بعد القرون الثلاثة، لما ظهرت بدعة الجهمية ومحنتهم المشهورة، وأرادوا إظهار مذهب النفاة وتعطيل حقائق الأسماء والصفات، ولبسوا على من لبسوا عليه من الخلفاء ثبت الله الإسلام والسنة بأحمد بن حنبل وغيره من أئمة الدين فظهرت بهم السنة وطفئت بهم نار المحنة، فصاروا علما لأهل الإسلام، وأئمة لمن بعده من علماء المسلمين: أهل السنة والجماعة وصار كل منتسب إلى السنة لا بد أن

---

(١) حاشية كتاب التوحيد (٤٣).

(٢) المصدر: بحث ألقاب أهل السنة والجماعة ص: ٣٨-٤١.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٦)، وتذكرة الحفاظ)٣/ ١١٨٦(.

يواليه وإياهم، ويوافقهم في جمل الاعتقاد، إذ كان ذلك اعتقاد أهل الهدى والرشاد، المعتصمين بالكتاب والسنة وإجماع السابقين الأولين، والتابعين لهم بإحسان.

وأئمة السنة ليسوا مثل أئمة البدعة، فإن أئمة السنة تضاف السنة إليهم لأنهم مظاهر بهم ظهرت، وأئمة البدعة تضاف إليهم لأنهم مصادر عنهم صدرت.

ولهذا كان جمل الاعتقاد الذي يذكره أهل المقالات عن أهل السنة والجماعة هو قول أحمد وأمثاله من أئمة السنة

ولهذا **قال أبو الحسن الأشعري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢٤ هـ) في كتابه الإبانة: «فإن قال قائل: قد أنكرتم قول الجهمية والقدرية والحرورية والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي بها ندين: التمسك بكتاب ربنا، وسنة نبينا، وبما روي عن الصحابة والتابعين، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون، ولما خالف قوله مجانبون، فإنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام معظم، وكبير مفهم وعلى جميع أئمة المسلمين»[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ليس للحنبلية قول انفردوا به عن غيرهم من طوائف أهل السنة والجماعة، بل كل ما يقولون قد قاله غيرهم

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٦-٧).

من طوائف أهل السنة. . . وأحمد بن حنبل وإن كان قد اشتهر بإمامة السنة والصبر في المحنة، فليس ذلك لأنه انفرد بقول أو ابتدع قولا، بل لأن السنة التي كانت موجودة معروفة قبله عَلِمَها ودعا إليها، وصبر على من امتحنه ليفارقها، وكان الأئمة قبله قد ماتوا قبل المحنة»[١].

والمقصود أن هذا اللقب كان يطلق في بعض الفترات ويراد به أهل السنة[٢].

د- الجمع بين ألقاب أهل السنة والجماعة:

«ويُمكن الجمع بين هذه الألقاب المتنوعة تنوع اختلاف لا تضاد؛ بأنَّ أهل السنة تميَّزوا عن غيرهم من الفِرق الضالة بهذه الألقاب، رائدهم في ذلك اتِّباعُ الحق، والابتعادُ والتَّمايز عن أهل الباطل والمبتدعة، وكل مَنْ أمعن النظر جيدًا في هذه الألقاب يلحظ أنها ألقاب دالة على الإسلام الصحيح الخالص من الشوائب والبدع والمحدثات والأباطيل، فبعض هذه الألقاب ثابت بنصِّ كلام رسول الله ﷺ، وبعضها لُقِّبوا به بسبب اتِّباعهم وتحقيقهم للإسلام الصحيح ظاهرًا وباطنًا، والقاسِم المُشتَركُ بين هذه الألقاب المباركة لأهل السنة والجماعة أنهم تميَّزوا بها عن ألقاب أهل الباطل، والبدع، والأهواء، والضلال.

وجميع هذه الألقاب كلُّها تُطلق على السلف الصالح، وهؤلاء السلف الصالح: هم أهل السنة؛ لاتِّباعهم سُنَّة رسول الله ﷺ، وهم الجماعة؛ لاجتماعهم على الحق، وهم أهل الحديث والأثر؛ لاتِّباعهم حديثَ

(١) منهاج السنة (٢/ ٦٠١-٦٠٢).

(٢) المصدر: بحث ألقاب أهل السنة والجماعة ص: ٣٨-٤١.

رسول الله، وتطبيقه ظاهرًا وباطنًا، وهم الفِرقة الناجية والطائفة المنصورة، الذين استثناهم رسولُ الله ﷺ من فرق أهل النار الهالكة، وهذا الوصف الوارد في النصوص لا ينطبق إلَّا عليهم، وعلى مَن اتَّبع منهجَهم، واقتفى أثرَهم، نسأل الله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى أن يجعلنا داخلين في زُمرتهم»[١].

هـ- ضوابط ألقاب أهل السنة:

من الأهمية بمكان أن تكون هناك ضوابط تضبط هذه الألقاب المختلفة لأهل السنة والجماعة؛ لتتباين عن منهج أهل الأهواء والبدع والضلالات ومُسمَّياتهم وألقابهم المُحدَثة، وتلخيص ذلك فيما يلي: [٢].

١) ألقاب أهل السنة والجماعة لم تنفصل-ولا لحظة واحدة-عن الأمة الإسلامية منذ تكوينها على منهاج النبوة، فهي تشمل المسلمين كلَّهم على طريقة الرعيل الأول، ومَنْ يُقتدى بهم في تلقِّي العلم وطريقة فهمه، وطبيعة الدعوة إليه.

٢) هذه الألقاب تشمل جميعَ الإسلام-كتابًا وسُنَّة-فهي لا تختصُّ برسمٍ يُخالف الكتاب والسُّنة زيادةً أو نقصًا.

٣) هذه الألقاب منها ما هو ثابت بالسنة الصحيحة؛ كما تقدَّم، ومنها ما بَرَزَ وظَهَرَ في مواجهة مناهج أهل الأهواء والبدع، والفرق الضالة؛ لردِّ بدعتهم والتَّمايزِ عنهم.

---

(١) انظر: أهل السنة والجماعة، (ص٩٧).

(٢) انظر: حكم الانتماء، د. بكر أبو زيد (ص٣١-٣٧).

٤) عقد الولاء والبراء، والموالاة والمعاداة، لدى أهل السنة والجماعة إنما هو على الكتاب والسنة قُربًا وبُعدًا، لا على شيء آخر، ولا على رسم باسمٍ معين، ولا على رسم محدد، إنما هو الإسلام بحسب؛ المتمثل في الكتاب والسنة.

٥) هذه الألقاب لم تكن داعية لهم للتعصُّب لشخصٍ دون رسول الله ﷺ.

٦) هذه الألقاب لا تُفضي إلى بدعة ولا معصية، ولا عصبية لشخص معيَّن، ولا لطائفة معيَّنة، فإذا قيل: (أهل السنة والجماعة) انتظم هذا اللقب هذه الخواص، وهذا لا يكون لأحد من الفِرق بأسمائهم ورسومهم التي انشقُّوا بها عن جماعة المسلمين، وهكذا بقيَّة ألقاب أهل السنة.

٧) كما أنَّ هذا اللقب (أهل السنة والجماعة) يرتبط بالمنهج لا بالأشخاص»[١].

 المسألة الثالثة: ألقاب أهل السنة عند مخالفيهم 

كانت قريش تُسمي النبي تارةً مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة مُفتريًا. فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامَّة؛ فإنَّ السنة هي ما كان عليه رسولُ الله وأصحابه، اعتقادًا واقتصادًا، وقولًا وعملًا.

فلا بد من نصيب من هذا الميراث، فكما آذوا النبي وشتموه وذموه

---

(١) انظر بتصرف: بحث الدكتور محمد الدوسري ألقاب أهل السنة والجماعة مقال نشر في موقع الألوكة.

بهذه الألقاب، فلا شك أن مَن يرث هذا الميراث الذي هو الحق، لا بد أن يتحمل شيئًا من هذه الشتائم والسباب الذي يقوله هؤلاء، لكن الأمر كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾. [التوبة: الآية: ٣٢].

فأهل البدع يُسمون مَن خالفهم بالألقاب الشَّنيعة للتَّنفير، وبهذا يُسمون أهل السنة بالألقاب التي هم بها أليق، فالرافضة يُسمونهم: نواصب؛ لأنهم زعموا أنهم يُبغضون عليًّا، وقد كذبوا، فليسوا يُبغضون عليًّا، بل يُحبونه، ولكن لا يغلون فيه، ولا يُعطونه غير حقِّه، خلاف الرافضة؛ فقد غلوا فيه، وأعطوه غير حقِّه. وهكذا نُفاة الصِّفات يُسمون أهل السنة: حشوية، ومجسمة، ومُشبهة، وهم في الحقيقة الحشوية، وهم المجسمة، وهم المشبهة الذين شبَّهوه بالمعدومات والنَّاقصات والجمادات، قبَّحهم الله. وهكذا نُفاة القدر، وهكذا المرجئة، كل طائفةٍ تُسمي خصمها بالألقاب الشَّنيعة.

وقال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر. وعلامة الجهمية: أن يسموا أهل السنة مشبهة ونابتة. وعلامة القدرية: أن يسموا أهل السنة مجبرة، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية»[1].

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٦١ هـ) في كتاب: «الغنية» نحو ما ذكر وزاد: «علامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة، وكل ذلك عصبية، وغياض لأهل السنة ولا اسم لهم إلا اسم واحد وهو:

(١) نقله عنه الذهبي في «العلو» (ص ١٩٠).

(أصحاب الحديث)، ولا يلتصق بهم ما لقيهم به أهل البدع كما لم يلتصق بالنبي تسمية كفار مكة: ساحرًا وشاعرًا ومجنونًا ومفتونًا وكاهنًا، ولم يكن اسمه عند الله وعند ملائكته وعند إنسه وجنه وسائر خلقه إلا رسولًا نبيًّا بريًّا من العاهات كلها: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾»[1].

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «وقد رأيت لأهل الأهواء والبدع والخلاف أسماء شنيعة قبيحة يسمون بها أهل السنة يريدون بذلك عيبهم والطعن عليهم والوقيعة فيهم والإزراء بهم عند السفهاء والجهال.

١) فأما المرجئة: فإنهم يسمون أهل السنة شكاكا؛ وكذبت المرجئة، بل هم بالشك أولى بالتكذيب أشبه.

٢) وأما القدرية: فإنهم يسمون أهل السنة والإثبات مجبرة؛ وكذبت القدرية، بل هم أولى بالكذب والخلاف ألغوا قدر الله عَزَّ وَجَلَّ عَنْ خلقه، وقالوا ليس له بأهل تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

٣) وأما الجهمية: فإنهم يسمون أهل السنة المشبهة؛ وكذبت الجهمية أعداء اللَّه، بل هم أولى بالتشبيه والتكذيب افتروا عَلَىَ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ الكذب، وقالوا الإفك والزور وكفروا بقولهم.

٤) وأما الرافضة: فإنهم يسمون أهل السنة الناصبة؛ وكذبت الرافضة، بل هم أولى بهذا لانتصابهم لأصحاب رسول اللَّه ﷺ بالسب

---

(١) «الغنية» (ص٧١)، مكة المكرمة، المطبعة الميرية، ١٣١٤هـ.

الشتم، وقالوا فيهم بغير الحق، ونسبوهم إلى غير العدل كفارا وظلمًا وجرأة عَلَى اللَّه ﷻ واستخفافًا بحق الرسول ﷺ وهم أولى بالتعبير والانتقام منهم.

٥) وأما الخوارج: فإنهم يسمون أهل السنة والجماعة مرجئة؛ وكذبت الخوارج فِي قولهم، بل هم المرجئة، يزعمون أنهم عَلَى إيمان وحق دون الناس ومن خالفهم كافر.

٦) وأما أصحاب الرأي: فإنهم يسمون أصحاب السنة نابتة وحشوية؛ وكذب أصحاب الرأي أعداء اللَّه، بل هم النابتة والحشوية، تركوا آثار الرسول ﷺ وحديثه وقالوا بالرأي وقاسوا الدين بالاستحسان وحكموا بخلاف الكتاب والسنة، وهم أصحاب بدعة جهلة ضلال وطلاب دنيا بالكذب والبهتان.

رحم اللَّه عبدًا قال بالحق واتبع الأثر وتمسك بالسنة واقتدى بالصالحين وبالله التوفيق. اللهم ادحض باطل المرجئة وأوهن كيد القدرية وأذل دولة الرافضة وامحق شبه أصحاب الرأي، واكفنا مؤنة الخارجية، وعجل الانتقام من الجهمية»[١].

 المسألة الرابعة: قواعد منهج أهل السنة والجماعة 

يمكن حصر ركائز وقواعد المنهج أهل السنة والجماعة على سبيل الاختصار في النقاط التالية:

---

(١) عقيدة الإمام أحمد بن حنبل برواية: أحمد بن جعفر الإصطخرى، المصدر: طبقات الحنابلة: (١/ ٣٦).

أولاً: ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها.

ثانيًا: التقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وذلك يتم بـ:

أ- الاجتهاد في تمييز صحيحه من سقيمه.

ب- الاجتهاد في الوقوف على معانيه وتفهمه[١].

ثالثاً: العمل بذلك والاستقامة عليه اعتقادًا وتفكيرًا وسلوكا وقولاً والبعد عن كل ما يخالفه ويناقضه.

رابعًا: الدعوة إلى ذلك باللسان والبنان.

فمن التزم هذه القواعد في الاعتقاد والعمل فهو على النهج السلفي بإذن الله.

- **الأدلة على وجوب اتباع أهل السنة والجماعة ولزوم منهجهم:**

أولاً: من القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: الآية: ١٠٠].

فرضي ﷻ عن السابقين الأولين رضاءً مطلقًا، ورضي عن التابعين لهم بإحسان.

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

---

(١) بيان فضل السلف على الخلف لابن رجب ص ١٥٠-١٥٢، وأصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ٩-١٠).

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: الآية: ١١٥].

فتوعد الله من اتبع غير سبيلهم بعذاب جهنم، ووعد في الآية السابقة متبعهم بالرضوان.

● **ثانيًا: الأدلة من السنة:**

١- قوله ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(١).

فهذه «الخيرية» التي شهد النبي ﷺ بها لهذه القرون الثلاثة تدل على تفضيلهم وسبقهم وجلالة قدرهم وسعة علمهم بشرع الله، وشدة تمسكهم بسنة رسوله ﷺ، وهذا ما تؤكده الأحاديث التالية.

٢- قوله ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه ا لأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة**». قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٢). حديث صحيح مشهور.

٣- قوله ﷺ: «**. . . فإنه من يعش بعدي فسيرى اختلافا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، فتمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ١٩٩)، (٧/ ٦)، (١١/ ٤٦٠)، وأخرجه مسلم (٧/ ١٨٤)، ١٨٥.

(٢) أخرجه أبو داود ٤٥٩٦، ٤٥٩٧، والترمذي ٢٦٤٠، ٢٦٤١، والإمام أحمد (٢/ ٣٣٢)، (٣/ ١٢٠)، ١٤٥، (٤/ ١٢٠)، وابن ماجه ٣٩٩١-٣٩٩٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٢٦)، ١٢٧، وأبو داود ٤٦٠٧، والترمذي ٢٦٧٦، =

فحث ﷺ بأن يتبعوا سنته وسنة من بعده من الخلفاء الراشدين، عند وقوع التفرق والاختلاف.

ثالثًا: من أقوال السلف الصالح وأتباعهم:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: «لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمد ﷺ ومن أكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم وتفرقت أهواؤهم هلكوا»[(١)].

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: «من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[(٢)].

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: «إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»[(٣)].

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا، فقد كفيتم»[(٤)].

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه (ت: ٣٦ هـ): «يا معشر القراء استقيموا

= والدارمي (١/ ٤٤)، وغيرهم.

(١) الزهد لابن المبارك ص ٢٨١ ح ٨١٥.

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٧).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (ح١١٥).

(٤) البدع والنهي عنها لابن وضاح ص١٣.

وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن أخذتم يمينًا وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا»[(١)].

وقال مجاهد رحمه الله (ت: ١٠٤ هـ): «العلماء أصحاب محمد ﷺ»[(٢)].

وقال الأوزاعي رحمه الله (ت: ١٥٧ هـ): «العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، فما كان غير ذلك فليس بعلم»، وكذا قال الإمام أحمد رحمه الله[(٣)].

وقال الأوزاعي رحمه الله (ت: ١٥٧ هـ): «اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكف عما كفوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم»[(٤)].

وكان الحسن البصري رحمه الله (ت: ١١٠ هـ) في مجلس فذكر أصحاب- محمد ﷺ- فقال: «إنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفا، قومًا اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فإنهم ورب الكعبة على الهدى المستقيم»[(٥)].

وقيل لأبي حنيفة رحمه الله (ت: ١٥٠ هـ): ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟

قال: «مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكل

---

(١) جامع بيان العلم (٢/ ٢٩).

(٢) جامع بيان العلم (٢/ ٢٩).

(٣) جامع بيان العلم (٢/ ٢٩).

(٤) الشريعة للآجري ص ٥٨.

(٥) جامع بيان العلم (٢/ ٩٧).

محدثة، فإنها بدعة»[(١)].

وقال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٥٧ هـ): «عليك بآثار السلف وإن رفضك الناس، وإياك ورأي الرجال وإن زخرفوه لك بالقول، فإن الأمر ينجلي وأنت منه على طريقٍ مستقيم»[(٢)].

قال الْأَوْزَاعِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٥٧ هـ): «قَدْ بَلَغَنَا أَنَّ خَمْسًا كَانَ عَلَيْهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ:

اتِّبَاعُ السُّنَّةِ، وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ، وَعِمَارَةُ الْمَسَاجِدِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[(٣)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحدة لا شريك له وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصارا مطلقًا عامًّا إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًّا إلا للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أجمعين. فإن الهدي يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنهم قد يجمعون على خطأ، بل كل ما قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ، فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليست مسلما إلى عالم

---

(١) صون المنطق للسيوطي ٣٢٢.
(٢) المدخل إلى السنن للبيهقي رقم ٢٣٣.
(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٩١).

واحد وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم.

ولابد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول، قبل وجود المتبوعين الذين تنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلابد أن يكون قوله- إن كان حقا- مأخوذًا عما جاء به الرسول، موجودًا فيمن قبله، وكل قول قيل في دين الإسلام، مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون، لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافه، فإنه قول باطل»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فعلى العاقل أن يجتهد في اتباع السنة في كل شيء من ذلك، ويعتاض عن كل ما يظن من البدع أنه خير بنوعه من السنن، فإنه من يَتَحَرَّ الخيرَ يُعْطَهُ، ومن يتوقَّ الشرَّ يُوقَهُ»(٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «والخير كل الخير في اتباع السلف الصالح، والإستكثار من معرفة حديث رسول الله، والتفقه فيه، والاعتصام بحبل الله، وملازمة ما يدعو إلى الجماعة والألفة، ومجانبة ما يدعو إلى الخلاف والفرقة؛ إلا أن يكون أمراً بيِّناً، قد أمر الله ورسوله فيه بأمرٍ من المجانبة؛ فعلى الرأس والعين»(٣).

---

(١) منهاج السنة ٥/ ٢٦٢-٢٦٣

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٢٧٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٠٥).

المسألة الخامسة: سمات أهل الحق وسمات أهل الباطل

أ- سمات أهل الحق.

قد أخبرَ النبي ﷺ أن هناك فئةٌ من هذه الأمة ظاهرة على الحق لا يضرها مَن خالفها أو خذلها حتى يأتيَ أمرُ الله-تعالى-، وهم أهل السنَّة والجماعة.

فالله-تعالى-قد أنزلَ كتابه وبعث رسوله ﷺ، وجعلَ الهدى والنور في هذا الوحي وفي هذا الحق، وقد سُئل عمر رضي الله عنه (ت: ٢٣ هـ): « **كيف تضِلُّ هذه الأمة وفيها كتابُ الله**» فقال رضي الله عنه: «**لقد نزل القرآنُ فينا ونحن نعلمُ فيما نزل؟ ولمَ نزل؟ وسيأتي زمانٌ على أناسٍ لا يعرفون فيما نزل ولمَ نزل**».

وهذا يبيِّنُ أن هذه الأمة متى ما حافظت على أصولها التي بحمد الله تعالى قامَ عليها منهجُ أهل السنَّة والجماعة وهي كتابُ الله وسنة نبيه ﷺ وفقَ فهمِ سلفِ هذه الأمة من الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين فهي بحمدِ الله على الخيرِ والهدى.

فتلك هي المرجعية التي متى ما حافظت عليها هذه الأمة علماً وعملاً وتعليماً ودعوةً فهي بحمد الله تعالى عصمةٌ لها في زمنِ الاختلافِ وزمنِ الافتراق وزمنِ غربةِ هذا الدين، فالله-عز وجل-قد قالَ في شأنِ كتابه: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [الإسراء: الآية: ٩].

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: الآية: ٢]، وقال الله-تعالى-ممتناً على نبيه ﷺ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورًا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ

لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: الآية: ٥٢].

ففي هذه الآية أخبرَ الله-تعالى-أن الهدى في كتابه وفي سنةِ نبيه ﷺ فمَن تمسكَ بهما هُديَ، ومَن حادَ عنهما فقد ضلَّ ضلالاً مبيناً وضلالاً بعيداً، فنحنُ مأمورونَ بلزومِ هذا المنهج وبالسيرِ عليه، وبحمدِ الله تعالى سارَ سلفُ الأمةِ على هذه المرجعية واعتمدوها فتميزَ- بحمدِ الله تعالى- منهجهم بأمورٍ عدة نذكِّرُ بها وهي:

● **أولاً: الثباتُ على هذا الدين والثباتُ في الأمر.**

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): وبالجملة فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة، أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة[(١)].

ولذلك أهلُ السنَّةِ قديماً وحديثاً، شرقاً وغرباً، وعلى اختلاف أزمانهم وأماكنهم هم على قولٍ واحد في سائرِ أمورِ هذا الدين وبالتحديدِ في أصولِ هذا الدين، لا تجدُ اختلافاً ولا تجدُ اضطراباً فقولهم في أسماء الله وصفاته واحد، وقولهم في بابِ الإيمان واحد، وقولهم في بابِ القدَرِ واحد.. إلى غيرِ ذلك من مسائل الدين.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصل الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحلّ الافتراق، لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: الآية: ١٠٣] »[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): « أما أهل السنة والحديث فما

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥١).

(٢) مجموع الفتاوى ج٣/ ٢٠٥.

يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبرا على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المحن، وفتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين، كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة.. ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق، إذ لابد في كل بدعة - عليها طائفة كبيرة - من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويوافق عليه أهل السنة والحديث: ما يوجب قبولها، إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة: فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة..»[١].

● **ثانياً: تميَّز قولهم باتصال السَنَد.**

فما كان عليه أصحابُ النبي ﷺ فأهل السنة-بحمد الله تعالى-يقولُون به إلى يومنا هذا ويعتقدونه ويدينُون الله-عز وجل-به، فسندهم متصل، بخلافِ أهلِ البدعِ والأهواء فنجد أن سندهم منقطع؛ ينقطعُ إلى فلانٍ من الناس ولا يمكنُ بأي حالٍ من الأحوال أن يتصلَ ذلك إلى أصحابِ النبي ﷺ فضلاً عن أن يتصلَ إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ويصف **قوام السنة الأصبهاني** رحمه الله (ت: ٥٣٥ هـ) هذا الأمر فيقول: ومما يدل علي أن أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٥٠

قطرًا من الأقطار - وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأن جاء على قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دين أبين من هذا؟[١].

- **ثالثاً: يتميزُون كذلك باعتقادهم الجازم أن هذا الدينَ كامل وليس بحاجةٍ إلى مَن يزيدُ فيه أو ينقصُ منه.**

فالله -عَزَّوَجَلَّ- قد أكمل لنا هذا الدين ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ ، [سورة المائدة: الآية: ٣].

ويعتقدُون الاعتقادَ الجازم أن النبي ﷺ تركنا كما قال: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لاَ يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إلاَّ هَالِكٌ**»[٢]. ، فيعتقدون أنه ﷺ بلَّغَ الأمانة، وأدَّى الرسالة، ونصحَ الأمة، وجاهدَ في الله حقَّ جهاده حتى أتاه اليقين من ربه.

- **رابعاً: ويتميزون باعتقادهم بأن هذا الدين- بحمدِ الله تعالى- واضحٌ.**

ومن وضوحه أن كلام الله -تعالى- معلومُ المعنى، فيحفظُون لهذا الكتاب حرمته لفظاً، ويحفظونُ له حرمته معنى، ويعتقدون أنه ليس في كتابِ الله -تعالى- ما لا يُعلَمُ معناه فهو معلوم من جهة المعنى، وإن كان

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤).

(٢) سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (١/ ٢٩)، باب إتباع سنة الخلفاء الراشدين، رقم: ٤٣، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: (٩٣٧)، الظلال أيضا.

بعضُ حقائقِ تلك الأمور المغيَّبة أو كيفياتُها أمرٌ قد استأثر به الله تعالى في علمِ الغيب عنده، فيوقنُون أن الهدى في كلامِ الله-تعالى-، وأن النورَ في كلامِ الله-تعالى-وسنَّةِ نبيه ﷺ .

فأهل السنة هم أهل الفهم الرشيد عن الله وعن رسوله، ولذلك تأتي أقوالهم على الاستقامة والسداد.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ)، بعد كلام عن اختلاف المبتدعة: «وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور، تبيَّن له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة»[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فَلِهَذَا لَمْ يَجْتَمِعْ قَطُّ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ قَطُّ، وَكُلُّ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَكُلُّ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ خَارِجِيٍّ وَرَافِضِيٍّ وَمُعْتَزِلِيٍّ وَجَهْمِيٍّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، فَإِنَّمَا يُخَالِفُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلْ مَنْ خَالَفَ مَذَاهِبَهُمْ فِي الشَّرَائِعِ الْعَمَلِيَّةِ كَانَ مُخَالِفًا لِلسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ، وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ يُوَافِقُهُمْ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ الْآخَرَ، فَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ مَعَهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ كَأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي الْمِلَلِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ»[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٥).

● **خامساً: حفظهم للأصلين رواية ودراية.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وجماع ذلك بحفظ أصلين:

أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول، فلا يخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة، بل يعطى حقه من معرفة نقله ودلالته.

والثاني: أن لا يعارض ذلك بالشبهات لا رأيًا ولا روايةً، قال الله تعالى فيما يأمر به بنى إسرائيل وهو لنا: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [البقرة: الآيات: ٤١-٤٢]، فلا يكتم الحق الذي جاء به الرسول، ولا يلبس بغيره من البطل ولا يعارض بغيره»[(١)].

فأهل السنة أعلم الناس بأحوال النبي ﷺ وأقواله وأفعاله، لذلك فهم أشد الناس حبًّا للسنة، وأحرصهم على اتباعها، وأكثرهم موالاة لأهلها؛ يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق، وأقومهم قولًا وحالًا، لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداءً به أفضل الخلق»[(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «إن الحق واحد، ولا يخرج عما جاءت به الرسل، وهو الموافق لصريح العقل فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى ج١٥/ ١٥٥-١٥٦، وانظر أيضا: مجموع الفتاوى ج١٩/ ١٩٤، ومنهاج السنة ج٤/ ٥٤٨، والاستقامة ج١/ ٣ و٢/ ٣٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٠-١٤١).

(٣) منهاج السنة النبوية: (٥/ ١٩٠).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وإنما ضمنت النجاة لمن حكم هدى الله تعالى على غيره،

وتزود التقوى،

وأتم بالدليل

وسلك الصراط المستقيم،

واستمسك من التوحيد واتباع الرسول - ﷺ - بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، والله سميع عليم»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «والمقصود أن طريق الحق واحد إذ مرده إلى الله الملك الحق، وطرق الباطل متشعبة، ومتعددة»[٢].

● **سادسًا: وسطيتهم بين الطوائف والفرق.**

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل الأخرى»[٣].

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية (١/ ٨٣).

(٢) بدائع الفوائد: (١/ ١٢٧).

(٣) دين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه، وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين.

فدين الإسلام وسط بين الأطراف المتجاذبة، فالمسلمون وسط بين أهل الملل.

فهم وسط في التوحيد بين اليهود والنصارى:

فاليهود تصف الرب تعالى بصفات النقص التي يختص بها المخلوق ويشبهون الخالق بالمخلوق، كما قالوا: إنه بخيل، وإنه فقير، وإنه لما خلق السموات والأرض تعب، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ولعنوا بما قالوا.

وهو سبحانه الجواد الذي لا يبخل، والغني الذي لا يحتاج إلى غيره، والقادر الذي لا =

فأهل السنة هم أعرف الناس بالحق، ولذلك فإن كل طائفة سوى أهل

= يمسه لغوب.
والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التي يختص بها ويشبهون المخلوق بالخالق، حيث قالوا: إن الله هو المسيح بن مريم، وإن الله ثالث ثلاثة.
وقالوا: المسيح ابن الله، واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله والمسيح بن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهًا واحدًا لا إله إلا هو سبحانه عمَّا يشركون.
فالمسلمون وحدوا الله ووصفوه بصفات الكمال، ونزهوه عن جميع صفات النقص، ونزهوه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات، فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص، وليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.
وكذلك هم وسط في النبوَّات.
فاليهود تقتل بعض الأنبياء، وتستكبر عن اتِّباعهم، وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر.
والنصارى يجعلون من ليس بنبي ولا رسول نبيًّا ورسولاً، كما يقولون في الحواريين: إنهم رسل، بل يطيعون أحبارهم ورهبانهم كما تطاع الأنبياء.
فالنصارى تصدق بالباطل واليهود تكذب بالحق.
فاليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون.
وأما الشرائع:
فاليهود منعوا الخالق أن يبعث رسولاً بغير شريعة الرسول الأول، وقالوا: لا يجوز أن ينسخ ما شرعه.
والنصارى: جوزوا لأحبارهم أن يغيروا من الشرائع ما أرسل الله به رسوله.
فاليهود عجَّزوا الخالق، ومنعوه ما تقتضيه قدرته في النبوَّات والشرائع.
والنصارى جوَّزوا للمخلوق أن يغير ما شرعه الخالق، فضاهوا المخلوق بالخالق.
وكذلك في العبادات:
فاليهود معرضون عن العبادات حتى في يوم السبت الذي أمرهم الله أن يتفرغوا فيه لعبادته، إنما يشتغلون فيه بالشهوات.
والنصارى يعبدونه ببدع ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان.
فاليهود مستكبرون عن عبادته، والنصارى مشركون به. =

السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله ﷺ، لا ينفردون عن طائفة أهل السنة إلا بقول فاسد، ولا ينفردون بقول صحيح، وكل من كان عن السنة أبعد، كان انفراده بالأقوال والأفعال الباطلة أكثر[(١)].

أهل السنة في الإسلام متوسطون في جميع الأمور، فإن أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل.

قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ): «لا تجد أهل الحق دائما إلا وسطا بين طرفي الباطل، وأهل السنة وسط في النحل، كما أن المسلمين وسط في الملل»[(٢)].

= والمسلمون عبدوا الله وحده بما شرع، ولم يعبدوه بالبدع.

وهذا هو دين الإسلام الذي بعث الله به جميع النبيين، وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره، وهو الحنيفية دين إبراهيم، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر.

وكذلك في أمر الحلال والحرام: في الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من النجاسات. فاليهود حرمت عليهم طيبات ما أحل لهم، فهم يحرِّمون من الطيبات ما هو منفعة للعباد، ويجتنبون الأمور الطاهرات مع النجاسات، فالمرأة الحائض لا يأكلون معها ولا يجالسونها فهم في آصار وأغلال عذبوا بها.

والنصارى لا تحرِّم ما حرَّمه الله ورسوله، ويستحلُّون الخبائث المحرمة كالميتة والدم ولحم الخنزير، حتى إنهم يتعبدون بالنجاسات كالبول والغائط ولا يغتسلون من جنابة، ولا يتطهرون للصلاة، وكلَّما كان الرَّاهب عندهم أبعد عن الطهارة، وأكثر ملابسة للنجاسة، كان معظمًا عندهم». [منهاج السنة (٥/ ١٦٨)، ١٧٢]. وانظر مجموع الفتاوى (٣/ ١٤١).

(١) منهاج السنة (٣/ ٦٧).

(٢) مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٤٣).

وقد توسط أهل السنة في كثير من مسائل الاعتقاد، منها ما يلي:

١- في أسماء الله وصفاته: فإن مذهب السلف هو إثباتها وإجراؤها على ظواهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها، فتوسطوا بذلك بين المعطلة الذين نفوها فأبطلوا ما أثبته الله ورسوله.
والمشبهة الذين خرجوا بها إلى ضرب من التشبيه والتكييف.

٢- في أفعال الله «القدر»: فإن مذهب السلف هو أنهم أثبتوا لله فعلاً ومشيئة وأثبتوا للعبد فعلاً ومشيئة داخلة تحت مشيئة الله وقدرته، فتوسطوا بذلك بين الجبرية الذين أنكروا قدرة العبد ومشيئته والقدرية الذين أنكروا قدرة الله في أفعال العباد.

٣- في الإيمان: فإن مذهب السلف هو أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل يزيد وينقص، فتوسطوا بذلك بين المرجئة الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، والخوارج والمعتزلة الذين أنكروا زيادة الإيمان ونقصانه.

٤- في وعيد الله «أي مرتكب الكبيرة»: فإن مذهب السلف هو أن مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه، فاسق بمعصيته، وهو مستحق للوعيد، ولكنه تحت مشيئة الله، إن شاء عذبه على قدر ذنبه ثم يخرجه من النار، وإن شاء غفر له وأدخله الجنة.

فهم بذلك توسطوا بين المفرطين من المرجئة الذين قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وبين الوعيدية (الخوارج والمعتزلة)، فالخوارج يقولون: هو كافر في الدنيا، والمعتزلة يقولون:

هو في منزلة بين منزلتين، ويتفقون على أنه في الآخرة خالد مخلد في النار.

٥- في أصحاب رسول الله ﷺ: فإن مذهب السلف هو الاعتراف بفضل الصحابة جميعًا رضي الله عنهم وأرضاهم، وأنهم أكمل هذه الأمة إيمانًا وإسلامًا وعلمًا وحكمة، وأنهم عدول بتعديل الله لهم، ولكنهم لم يغلوا فيهم ولم يعتقدوا عصمتهم، بل قاموا بحقوقهم وأحبوهم لعظيم سابقتهم وحسن بلائهم في نصرة الإسلام وجهادهم مع رسول الله ﷺ، فهم بذلك توسطوا بين الرافضة والخوارج.

فالرافضة -قبحهم الله- يسبون الصحابة ويلعنوهم وربَّما كفروهم أو كفروا بعضهم، والغالية منهم مع سبهم لكثير من الصحابة والخلفاء يغلون في علي رضي الله عنه وأولاده ويعتقدون فيهم الإلهية.

والخوارج قابلوا هؤلاء الروافض فكفروا عليًّا ومعاوية ومن معهما من الصحابة وقاتلوهم واستحلُّوا دماءهم وأموالهم.

والمقصود أن أهل الستة هم أعرف الناس بالحق، ولذلك فإن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله ﷺ، لا ينفردون عن طائفة أهل السنة إلا بقول فاسد، ولا ينفردون بقول صحيح، وكل من كان عن السنة أبعد، كان انفراده بالأقوال والأفعال الباطلة أكثر.

فالسعيد من لزم السنة، والله الموفق وهو الهادي إلى سبيل الرشاد.

● **سابعاً: ويتميزون باعتقادهم أن الصحابةَ -رضوان الله عليهم-لم يكن أحدٌ منهم على بدعةٍ.**

وما عُرفوا بذلك برغمِ ظهورِ بعض الفرقِ في زمانهم كالخوارجِ والقَدَرِيَة والشيعةِ ونحو ذلك، ومع ذلك ما عُرِفَ عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ أنه قد حادَ عن هذا الطريق.

ونؤمنُ بأن أصحابَ النبي ﷺ كما وصفهم ابن مسعود حينما قال: «**من كانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ**»(١).، أولئك أصحابُ محمد أبَرُّ هذه الأمةِ قلوباً وأعمُقها علماً، وأقلها تكلُّفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه وإقامةِ دينه فاعرفوا لهم حقهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم، وكما أُثِر عنه رضي الله عنه حيث قال: «**إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبعُ ولا نبتدع**».

فأصحابُ النبي ﷺ خيرُ هذه الأمة، والله تعالى قد زكَّاهم في كتابه وأمرَ بلزوم سبيلهم حيث قال-تعالى-: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: الآية: ١٠٠]، فرضيَ الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار رضاءً مطلقا بدونِ قيد، ورضيَ عنهم بعدهم رضاءً مقيَّداً.. مقيَّداً بأي أمر؟ باتباعهم بإحسان ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: الآية: ١٠٠].

---

(١) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٩٤٧- رقم ١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عندهم.

ونهى الله سبحانه وتعالى عن الافتراقِ عنهم ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: الآية: ١١٥].

نهى عن الافتراقِ عن هذا الطريقِ وهذا السبيل، والمعالم بحمد لله تعالى واضحة، مرجعيةٌ استقامَ عليها الأوائل وحفظوها لنا بأسانيدها الصحيحةِ الثابتة ونقلوها لنا، وأصبحت- بحمد الله تعالى- ميراثاً سليماً من كل بدعةٍ ومن كل شائبة يتوارثه أهل السنَّةِ جيلاً بعدَ جيل، وينقله الخيارُ من هذه الأمة، ينقله ورثةُ الأنبياء لكلِّ جيلٍ من هذه الأجيال.

فلذلك لا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بثباته وعدمِ اضطرابه، ولا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بلزومِ كلام الله وبلزومِ كلام رسوله ﷺ ، ولا عجبَ أن يستمرَ هذا الإسناد محفوظاً جيلاً بعدَ جيل.

فهذه هي مرجعيةُ أهل السنَّة التي بحمد الله تعالى نُقلِت لنا في كتبِ الاعتقاد، ولزِمَها أهلُ السنَّةِ على مدى هذه الأزمانِ وعلى هذه الأعصار.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخصٍ انتصارًا مطلقًا عامًا، إلا لرسول الله ﷺ ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًا، إلا للصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم أجمعين.

فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا؛ فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط،

بخلاف أصحاب عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ، بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ؛ فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسَلَّمًا إلى عالِم واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم.

ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول، قبل وجود المتبوعين الذين تُنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلابد أن يكون قوله إن كان حقًّا مأخوذًا عمَّا جاء به الرسول، موجودًا فيمن قبله، وكل قول قِيلَ في دين الإسلام، مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون، لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافه، فإنه قول باطل»[(١)].

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: الآية: ١٠٠].

وقال أيضاً: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: الآية: ١٠].

---

(١) منهاج السنة ج٥/ ٢٦١-٢٦٣.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فقد تبين أن الواجب طلب علم ما أنزل الله على رسوله ﷺ من الكتاب والحكمة، ومعرفة ما أراد بذلك كما كان على ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم، فكل ما يحتاج الناس إليه في دينهم، فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا، فكيف بأصول التوحيد والإيمان، ثم إذا عرف ما بينه الرسول نظر في أقوال الناس، وما أرادوه بها، فعرضت على الكتاب والسنة»(١).

- **ثامناً: ومن سمات أهل الحق قولهم: أن العقل الصريح دائمًا موافقٌ للرسول ﷺ لا يخالفه قط.**

فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه؛ فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول لا تخبر بمحالات العقول، فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم.

- **تاسعاً: من سمات أهل السنة حرصهم على الجماعة، والألفة، ونبذهم للاختلاف، والفرقة.**

حرصهم على الجماعة والألفة، ودعوتهم لها وحث الناس عليها، ونبذهم للاختلاف والفرقة بين أهل العقيدة والتوحيد، وتحذير الناس من ذلك، كيف لا ورسول الله ﷺ قد قال: «**إن الله يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم ثلاثًا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا**

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٧).

ولا تفرَّقوا»، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾ [آل عمران: الآيات: ١٠٥، ١٠٦].

قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (ت: ٦٨ هـ): «تبيضُّ وجوه أهل السنة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة».

فمن منهجهم الحرص على جمع كلمة المسلمين على الحق، فهم حريصون كل الحرص على وَحدة المسلمين، ولَمِّ شعثهم، وجمع كلمتهم على الحق، وإزالة أسباب النزاع والفرقة بينهم؛ لعلمهم أن الاجتماع رحمة، وأن الفرقة عذاب، ولأن الله عَزَّ وَجَلَّ أمر بالائتلاف، ونهي عن الاختلاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ﴾ [آل عمران: الآيات: ١٠٢، ١٠٣].

● **عاشراً: من سمات أهل السنة الجمع بين الرحمة، واللين، والشدة، والغلظة.**

فمن سماتهم الجمع بين الرحمة واللين والشدة والغلظة، بخلاف غيرهم ممن يأخذ جانبًا من هدي السلف ويدع الجانب الآخر، فيأخذون بالشدة في جميع أحوالهم أو باللين في جميع أحوالهم.

أما أهل السنة فيجمعون بين هذا وهذا، وكل في موضعه، حسب ما تقتضيه المصلحة، ومقتضيات الأحوال.

وهم حقاً كما **قال ابن تيمية** رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»(١).

---

(١) منهاج السنة (٥/ ١٥٨).

وقال أيضاً: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ، بَلْ هُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ، كَمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: الآية: ١١٠].. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»[(١)] [(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن يكون الله -تعالى- فوق العرش لما وقعت محنتهم، أنا لو وافقتكم كنت كافراً؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له، فكان هذا خطابنا، فلهذا لم يقابل جهله وافتراؤه بالتكفير بمثله»[(٣)].

وهذه قصة يذكرها ابن تيمية تدلل على عدل أهل السنة وإنصافهم مع أهل البدع بالرغم من أنهم قد يلقون من المبتدعة ما يلقون من اعتداء وسوء معاملة حين تكون الغلبة لأولئك المبتدعة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأهل السنة نقاوة المسلمين،

---

(١) وَرَدَ هَذَا الْأَثَرُ فِي: الْبُخَارِيِّ (٦/ ٣٧-٣٨) كِتَابُ التَّفْسِيرِ، سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، بَابُ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وَنَصُّهُ فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ لِلْآيَةِ (٢/ ٧٧) ط. دَارَ الشَّعْبِ.

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري (١/ ٢٥٣).

فهم خير الناس للناس».

ثم قص شيخ الإسلام بعضا من مواقف الروافض المخزية أيام التتار، فقال: «وقد علم أنه كان بساحل الشام جبل كبير، فيه ألوف من الرافضة يسفكون دماء الناس، ويأخذون أموالهم، وقتلوا خلقا عظيما وأخذوا أموالهم، ولما انكسر المسلمون سنة غازان[١].، أخذوا الخيل والسلاح والأسرى وباعوهم للكفار النصارى بقبرص، وأخذوا من مر بهم من الجند، وكانوا أضر على المسلمين من جميع الأعداء، وحمل بعض أمرائهم راية النصارى، وقالوا له: أيما خير: المسلمون أو النصارى؟ فقال: بل النصارى. فقالوا له: مع من تحشر يوم القيامة؟ فقال: مع النصارى. وسلموا إليهم بعض بلاد المسلمين»[٢].

- **الحادي عشر: من سمات أهل السنة أنهم يعطون كل ذي حق حقه وهم أبعد الناس عن التكفير.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[٣].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وهذه حال أهل العلم والحق

---

(١) هي سنة ٦٩٩. وغازان: هو خان التتار السابع للإمبراطورية المنغولية.

(٢) منهاج السنة النبوية٥/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٤٣).

والسنّة؛ يعرفون الحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحاً للعباد، وبياناً للهدى والسداد. ومن خالف ذلك لم يكن لهم معه هوى، ولم يحكموا عليه بالجهل، بل حكمه إلى الله والرسول؛ فمنهم من يُكفره الرسول، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور. والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له أجراً على فعل ما أمر به من الاجتهاد، وخطؤه مغفور له؛ كما دلّ الكتاب»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ، بَلْ هُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ، كَمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: الآية: ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «كُنْتُمْ خَيرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»(٢)»(٣).

وقال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): وهو يتكلم عن أهل السنة: «فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه وهم براء من باطلهم فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض والقول به ونصره

(١) النبوات لابن تيمية١/ ٤٢٢.

(٢) وَرَدَ هَذَا الْأَثَرُ فِي: الْبُخَارِيِّ (٦/ ٣٧) -٣٨ كِتَابُ التَّفْسِيرِ، سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، بَابُ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وَنَصُّهُ فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ لِلْآيَةِ (٢/ ٧٧) ط. دَارَ الشَّعْبِ».

(٣) منهاج السنة النبوية ٥/ ١٥٧

وموالاة أهله من ذلك الوجه ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه فهم حكام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق ولا يردون حق طائفة من الطوائف ولا يقابلون بدعة ببدعة ولا يردون باطلا بباطل ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم بل يقولون فيهم الحق ويحكمون في مقالاتهم بالعدل والله سبحانه وتعالى أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ﴾ [الشورى: الآية: ١٥] »[١].

وقال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «والله تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل خصوصا من نصب نفسه حكما بين الأقوال والمذاهب وقد قال الله تعالى لرسوله وأمرت لأعدل بينكم فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل ينزوله يدين بدين العدل والإنصاف ويحكم الحجة وما كان عليه رسول الله»[٢].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَسْتَعْمِلُونَ مَعَهُمُ الْعَدْلَ وَالْإِنْصَافَ وَلَا يَظْلِمُونَهُمْ; فَإِنَّ الظُّلْمَ حَرَامٌ مُطْلَقًا كَمَا تَقَدَّمَ، بَلْ أَهْلُ السُّنَّةِ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ خَيْرٌ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، بَلْ هُمْ لِلرَّافِضَةِ خَيْرٌ وَأَعْدَلُ مِنْ بَعْضِ الرَّافِضَةِ لِبَعْضٍ. وَهَذَا مِمَّا يَعْتَرِفُونَ هُمْ بِهِ،

---

(١) شفاء العليل ص١١٣.

(٢) إعلام الموقعين (٤/١٤٨).

وَيَقُولُونَ: أَنْتُمْ تُنْصِفُونَنَا مَا لَا يُنْصِفُ بَعْضُنَا بَعْضًا.»[١].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فإن الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أنه قد يجتمع في الشخص الواحد والطائفة الواحدة ما يحمد به من الحسنات وما يذم به من السيئات، وما لا يحمد به ولا يذم من المباحات، والعفو عنه من الخطأ والنسيان بحيث يستحق الثواب على حسناته ويستحق العقاب على سيئاته، بحيث لا يكون محمودًا ولا مذمومًا على المباحات والمعفوات، وهذا مذهب أهل السنة في فساق أهل القبلة ونحوهم، وإنما يخالف في هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم، الذين يقولون: من استحق المدح لم يستحق الذم، ومن استحق الثواب لم يستحق العقاب، ومن يستحق العقاب لم يستحق الثواب»[٢].

● **الثاني عشر: من سمات أهل السنة أنهم قليل في زمن الفتن**

قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٠ هـ): «يا أهل السنة ترفقوا رحمكم الله، فإنكم من أقل الناس»[٣].

وعن عُمارة بن زاذان رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٦١ أو ١٧٠ هـ)، قال: قال لي أيوب رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣١ هـ): «يا عُمارة: إذا رأيت صاحب سنة وجماعة فاقبله على ما كان فيه»[٤].

---

(١) منهاج السنة النبوية٥/ ١٥٧

(٢) التسعينية٣/ ١٠٣١.

(٣) أخرجه اللالكائي (رقم ١٩).

(٤) المعجم لابن الأعرابي (٤٣١).

قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٨٧ هـ): «عليك بطريق الهدى، ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين»[١].

وقال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ (١٩٨ هـ): «اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قلة أهله»[٢].

● **الثالث عشر: ومن سمات أهل السنة أنهم يقولون: إن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجة واحدة.**

قرر أهل العلم أن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجة واحدة.

القسم الأول: فثمة مسائل لا يسوغ الخلاف فيها لصراحة أدلتها واتفاق السلف عليها وتسمى المسائل الخلافية، وهذا النوع من المخالفة ينكر فيه القول، ويضلل فيه المخالف، وقد يبدع حسب ضوابط شرعية، وقواعد مرعية.

والقسم الآخر: هي المسائل التي يسوغ الخلاف فيها لتعارض أدلتها فيما يظهر للمجتهد أو لوقوع الخلاف فيها بين السلف الصالح وتسمى المسائل الاجتهادية.

والأصل في مسائل المعتقد أنها من قبيل المسائل الخلافية بخلاف

---

(١) المجموع للنووي (٨/ ٢٠٣)، الأذكار له (ص١٦٠)، الاعتصام (١/ ١٣٥)، وأخرجه مسنداً بنحوه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص ٣٣١)، وعزاه النووي في (التبيان ص١١٥) للحاكم.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٤٢٩).

المسائل الفقهية العملية، فالأصل أنها من المسائل الاجتهادية.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «قولهم: ومسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل.

أما الأول فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعاً قديماً وجب إنكاره وفاقاً، وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول: المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل إذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضا بحسب درجات الإنكار كما ذكرنا من حديث شارب النبيذ المختلف فيه وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيه مساغ فلا ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس، والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد مالم يكن فيها دليل يوجب العمل به وجوباً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه فيسوغ إذا عدم ذلك الاجتهاد لتعارض الأدلة المقاربة أو لخفاء الأدلة فيها»(١).

وقال ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وهذا يرد قول من قال: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، وهذا خلاف إجماع الأئمة... -إلى

---

(١) بيان الدليل على بطلان التحليل «ص٢١٠-٢١١»، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية «١/ ١٩١».

أن قال-: وقولهم: (إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها). ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل.

أما الأول: فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعاً وجب إنكاره اتفاقاً وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتاباً أو سنة وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم»[١].

- **الرابع عشر: ومن سمات أهل السنة أنهم أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ولهذا كلّ طائفة كانت إلى النبوات أقرب، كانت أقلّ اختلافاً، وكلّما كثر بُعدها كثر اختلافها.

فالمتفلسفة لما كانوا أبعد من أهل الكلام عن النبوات، كانوا أكثر اختلافاً؛ فإنّ لهم من الاختلاف في الطبيعيّات والرياضيّات ما لا يكاد يحصيه إلا الله.

---

(١) إعلام الموقعين «٥/ ٢٤٢-٢٤٣». وبنحو قولهما قال السمعاني في «قواطع الأدلة ٥/ ٦٢»، والنووي في «شرح مسلم ٢/ ٢٣».

وأما اختلافهم في الإلهيات فأعظم.

والشيعة لما كانوا من أجهل الطوائف المنسوبين إلى الملة، كانوا أكثر اختلافاً من جميع الطوائف.

ثم المعتزلة أكثر اختلافاً من المثبتة للصفات والقدر.

ثم المثبتة المتكلمون فيهم من الاختلاف ما لا يوجد في أهل العلم بالسنة المحضة والحديث وأقوال السلف؛ فإنّ هؤلاء أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم؛ لأنهم أكثر اعتصاماً بالكتاب والسنّة من غيرهم. وبطريقتهم تنحلّ الإشكالات الواردة على طريقة غيرهم»[(١)].

وقال أيضاً: «وإذا تدبّر العاقل، وجد الطوائف كلّها كلّما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب، كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية»[(٢)].

- **الخامس عشر: ومن سمات أهل السنة أنهم يقولون: إن الحق لا يعرف بالرجال، بل الرجال يعرفون بالحق.**

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٢٥٠ هـ): «ليس لأحد من العلماء المختلفين، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول: الحق ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولى بالحق من فلان. بل الواجب عليه-إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز-أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن كان دليل الكتاب والسنة معه فهو على الحق وهو الأولى بالحق. ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لا له كان هو المخطئ، بل هو

---

(١) شرح الأصفهانية (٢/ ٣٧٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

معذور، بل مأجور، كما ثبت في الحديث الصحيح أنه: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر**» فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله، ولكن هذا إنما هو للمجتهد نفسه، إذا أخطأ، ولكن لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يعذر كعذره، ولا يؤجر كأجره، بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة. وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقه، وإن كان واحدا، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق، بل أخطأه، وإن كان عددا كثيرا، فليس لعالم ولا لمتعلم ولا لمن يفهم -وإن كان مقصرا- أن يقول: إن الحق بيد من يقتدى به من العلماء، إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيره. فإن ذلك جهل عظيم، وتعصب ذميم، وخروج من دائرة الإنصاف بالمرة، لأن الحق لا يعرف بالرجال، بل الرجال يعرفون بالحق. وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصوما فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارة ويخطئ أخرى. ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنة، فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم، وأحقر نصيب من العرفان، ومن لم يفهم هذا ويعترف به فليتهم نفسه»[١].

---

(١) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص ٥

ب - سمات أهل الباطل.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «قول الله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ۝٥٥﴾ [الأنعام: الآية: ٥٥]، «العالمون بالله وكتابه ودينه، عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية، وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانت لهم السبيلان، فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للناس، وأنصحهم لهم، وهم الأدلاء الهداة، وبذلك برز الصحابة على جميع من أتى بعدهم إلى يوم القيامة، فإنهم نشأوا في سبيل الضلال والكفر والشرك والسبل الموصلة إلى الهلاك وعرفوها مفصلة، ثم جاء الرسول ﷺ فأخرجهم من الظلمة الشديدة إلى النور التام، ومن الظلم إلى العدل، فعرفوا مقدار ما نالوه وظفروا به، ومقدار ما كانوا فيه، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فازدادوا رغبة ومحبة فيما انتقلوا إليه، ونفرة وبغضاً لما انتقلوا عنه...»(١).

- **أولاً: أنهم يجعلون أقوالهم هي الأصل ويجعلون ما جاء في الكتاب والسنة تبع لها.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك أن يبتدع بدعةً برأي رجالٍ وتأويلاتهم، ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لها، ويحرف ألفاظه، ويتأول على وفق ما أصلوه.

وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلقون الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حجةً لا عمدة، وما خالفهم تأولوه، كالذين يحرفون الكلم عن مواضعه أو

(١) الفوائد ص ١٠٨، ١٠٩.

فوضوه، كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأمّا أهل البدع: فهم أهل أهواء وشبهات، يتّبعون أهواءهم فيما يُحبّونه ويُبغضونه، ويحكمون بالظنّ والشبه؛ فهم يتّبعون الظنّ وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى. فكلّ فريقٍ منهم قد أصّل لنفسه أصلَ دينٍ صنعه؛ إمّا برأيه وقياسه الذي يُسمّيه عقليّات؛ وإمّا بذوقه وهواه الذي يُسمّيه ذوقيّات؛ وإمّا بما يتأوّله من القرآن، ويُحرّف فيه الكلم عن مواضعه، ويقول إنّه إنّما يتّبع القرآن كالخوارج؛ وإمّا بما يدّعيه في الحديث والسنّة ويكون كذباً وضعيفاً كما يدّعيه الروافض؛ من النصّ والآيات. وكثيرٌ ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجّة لا عمدة، وعمدته في الباطن على رأيه، كالجهميّة والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النصّ.»(٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وجماع الأمر أن الأدلة نوعان: شرعية، وعقليه.

فالمدعون لمعرفة الإلهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم: إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ج٥/ ٢٩ وج١٦/ ٤٣٣، ودرء تعارض العقل والنقل ج١/ ٧ وج٣/ ٧٧ والصواعق المرسلة ج٢/ ٤٥٦، و٦٣٣.

(٢) النبوات لابن تيمية١/ ٤٢٢

بيناه، بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم.

والمدعون للسنة والشريعة واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء يقولون: إن الأنبياء ـ والسلف الذين اتبعوا الأنبياء ـ لم يعرفوا معنى هذه النصوص التي قالوها والتي بلغوها عن الله، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس، فهؤلاء الطوائف قد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل، وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهاد الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذي لم يبينوا به مرادهم، أو أنا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها.

أو يقولون: بل هذه الأمور لا تعرف بعقل ولا نقل، بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات»[(١)].

- **ثانياً: من سمات مناهج أهل الباطل أن عامتهم لا يعرفون ما جاء في الكتاب والسنة.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول: إما عجزًا وإما تفريطًا، فإنه يحتاج إلى مقدمتين:

أن الرسول قال كذا، وأنه أراد به كذا.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل١/١٨-١٩.

أما المقدمة الأولى: فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن وإن كان من غلاة أهل البدع مَن يرتاب في بعضه لكن الأحاديث عامة أهل البدع جهال بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوزون عليهم الكذب والخطأ، ولا يعرفون من كثرة طرقها وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعًا يقينًا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

وأما المقدمة الثانية: فإنهم لا يعرفون معاني القرآن والحديث، ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع»[١].

وقال ابن تيمية: «وإذا كانت الطائفة عن الله وعن رسوله أبعد، كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلّم صحة الحديث. وربما قال لقوله عليه السلام: كذا.. وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر»[٢].

- **ثالثاً: من سمات مناهج أهل الباطل أنهم يتعاملون مع النصوص بما يوافق أهواءهم.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب فيتأول تأويلاتهم،

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ج٥/ ٢٩ وج١٦/ ٤٣٣، ودرء تعارض العقل والنقل ج١/ ٧ وج٣/ ٧٧ والصواعق المرسلة ج٢/ ٤٥٦، و٦٣٣.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها، والتي تخالفهم يتأولونها، وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر إتباع نص أصلاً، وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية»[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كِتمان النَّصوصِ التي تخالفه، ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: «ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه»...»[(٢)].

قال ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «ولا تجدُ مُبْتدعاً في دينه قطُّ إلا وفي قلبِه حرجٌ من الآيات التي تُخالفُ بدعته، كما أنك لا تجدُ ظالِماً فاجِراً إلا وفي صدره حرجٌ من الآيات التي تحُولُ بينه وبين إرادته، فتدبّر هذا المعنى ثم ارْضَ لنفسك بما تشاء»[(٣)].

● **رابعاً: من سمات مناهج أهل الباطل:**

١ ـ أنهم يلبسون الحق بالباطل.

٢ ـ أنهم يقيمون الباطل بدلاً عن الحق.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وقوله ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٧١﴾ [آل عمران: الآية: ٧١]، هما متلازمان فإن من لبّس الحق بالباطل فجعله ملبوسا به خفي من الحق بقدر

---

(١) مجموع الفتاوى ج١٧/ ٣٣٤، ٤٤٤، ٤٤٥ وج١٨/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢، وج٧/ ١١٨. ومنهاج السنة ج٢/ ١٠٩ ودرء تعارض العقل والنقل ج٣/ ٧٦، وكتاب النبوات ص١٦٤ وبيان تلبيس الجهمية ج١/ ٢٥٣، ٥٢٣.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦١).

(٣) كتاب الفوائد (١١٩).

ما ظهر من الباطل، فصار ملبوسًا ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلا فيلبس الحق بالباطل، ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله فلابد أن يظهر باطلا.

وهكذا أهل البدع لا تجد أحدًا ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئًا من السنة، كما جاء في الحديث «**ما ابتدع قوم بدعة إلا تركوا من السنة مثلها**» رواه الإمام أحمد[١]. وقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١٤﴾ [المائدة: الآية: ١٤].

فلما تركوا حظا مما ذكروا به اعتاضوا بغيره، فوقعت بينهم العداوة والبغضاء، وقال تعالى ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ٣٦﴾ [الزخرف: الآية: ٣٦] »[٢].

فعلى المسلم أن يحذر من هاتين الصفتين الذميمتين فهي من سمات أهل الكتاب»[٣].

---

(١) واللفظ عند أحمد: ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة ج٤/ ١٠٥ ضعفه الألباني بهذا اللفظ في ضعيف الجامع رقم (٤٩٨٣)، ورواه وفي المشكاة رقم (٤٨) ١٨٧. والدارمي في سننه ج١/١٥٨، وعند عبد الرزاق في مصنفه: ما ابتدع قوم بدعة قط إلا استحلوا بها السيف ج١٠/١٥١. وصحح الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام في المشكاة رقم (٤٩) ١٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى ج٧/ ١٧٢، ١٧٣.

(٣) مجموع الفتاوى ج١٥/ ١٥٥-١٥٦وانظر أيضا: مجموع الفتاوى ج١٩/ ١٩٤، ومنهاج السنة ج٤/٥٤٨، والاستقامة ج١/ ٣ و٢/ ٣٠٠.

● **خامساً: من سمات مناهج أهل الباطل اتباع المتشابهات والألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة.**

وقد قال النبي ﷺ في وصف أهل الأهواء والبدع: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه أولئك الذين سماهم الله فاحذروهم**»(١).

وقد تحدث علماء السلف عن سمات الفرق الهالكة وأسباب تفرقهم وما أحدثوه في الدين تحدثوا من باب النصيحة والتحذير.

فقد سأل **عمرو بن قيس** رحمه الله (ت: ١٤٦ هـ)، الحكم بن عتبة رحمه الله (ت: ١١٥ هـ): «ما اضطر الناس إلى هذه الأهواء أن يدخلوا فيها؟ قال الخصومات»(٢).

وقال الفضيل بن عياض رحمه الله (ت: ١٨٧ هـ): «لا تجادلوا أهل الخصومات فإنهم يخوضون في آيات الله»(٣).

وفي مصنف **عبد الرزاق** رحمه الله (ت: ٢٢١ هـ)، أن رجلاً قال **لابن عباس** رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ): الحمد لله الذي جعل هوانا على هواكم. فقال: «كل هوى ضلالة»(٤).

وعن أبي قلابة رحمه الله (ت: ١٠٤ هـ) قال: «ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف»(٥).

---

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٢).

(٣) رواه الدارمي برقم ٤٠٦.

(٤) المصنف لابن أبي شيبة (١١/ ١٢٦).

(٥) الشريعة للأجري (١/ ٤٦).

فالله تعالى قد ذم في كتابه من يتتبع المتشابهات ورسوله ﷺ كما عاقب عمر رضي الله عنه (ت: ٢٣ هـ) صبيغاً.

وقد صارت هذه العادة سمة وشعارا لأهل البدع والأهواء ومنهجا ينتهجونه في التلبيس، وسلَّما للوصول إلى بغيتهم وطريقاً في تحقيق نواياهم السيئة، ومِعْولاً يهدمون بها أصول الدين، ويعارضون بها الحق بعد ما تبين للناس، ويلبسون به على عقول العوام ويفسدون به دينهم بإلقاء الشبهات تارة وباستخدام الألفاظ المجملة والمعاني مشتبهة تارة أخرى.

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «ولهذا قال **الإمام أحمد** رحمه الله (ت: ٢٤١ هـ)، في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، مما كتبه في حبسه قال في أوله: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلي الهدى ويبصرون منهم على الأذى يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمي، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من تائه ضالٍّ قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون علي الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فنعوذ بالله من فتن المضلين»[(١)].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد ص١/٦. ومجموع الفتاوى ج١/٣ وج٤/٢١٧ وج١١/٤٣٥، وج١٥/٢٨٤ وج١٧/٣٠٠ ومنهاج السنة ج٥/٢٧٣.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): في تعليقه على كلام **الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «المبتدعة يستعملون ألفاظ الكتاب والسنة واللغة، ولكن يقصدون بها معاني أخر.

والمقصود هنا قوله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم»[١]. وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة، التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعان أُخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر، فيحصل الاشتباه والإجمال».

● **سادساً: من سمات أهل الباطل طعنهم في الصحابة**

فها هي الفرق الكبار: المعتزلة والخوارج والشيعة كلهم يطعن في الصحابة رضوان الله عليهم طعنا صريحا[٢].:

أما المعتزلة فقد طعن زعيمهم النظام (ت: مابين ٢٢١-٢٢٩ هـ) في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود، وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم. فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق.

---

(١) من كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادي ٣١٨ وما بعدها

ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[١].

وأيضا - كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال (ت: ١٣١) يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه. ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين.

وأما الخوارج فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة رضي الله عنهم واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهور معلوم، بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

أما الشيعة فشعارهم الطعن في سائر الصحابة-عدا آل البيت-وغلاتهم من السبئية والبيانية وغيرهم قد حكم علماء الإسلام عليهم بالردة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادعت ردة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين وهو طعن فيهم من هذا الوجه. ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ)-بعد أن حكى عنهم هذا الكلام-

---

(١) فضل الإجماع ص ١٤٠.

: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»[١] .[٢].

فالخوارج طعنوا في أصحابِ النبيﷺ، طعنوا ما طعنوا وكفَّروا ما كفَّروا.

وكذلك جاء من بعدهم المعتزلة حتى يقول العمرو بن عبيد: «لو جاءَ كلا الفريقين عليّ ومَن معه، ومعاوية ومَن معه، يشهدون عندي على حزمة بَقْل ما قبلت شهادةَ أحدٍ منهم». فطعنوا بها في هذه المرجعية، وأطلق عمرو بن عبيد على ابنِ عمر أنه من الحشوية.

- **سابعاً: من سمات أهل الباطل انتقاصهم لعلوم السلف وقولهم: بأن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): « ولا يجوز أن يكون الخالفون أَعْلَمَ مِنْ السَّالِفِينَ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ؛ بَلْ وَلَا عَرَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا: مِنْ أَنَّ «طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ »وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ » فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعِينَ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ: إنَّمَا أَتَوْا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا: أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ. فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ « تِلْكَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).

(٢) المصدر موقع الدرر السنية الموسوعة العقدية.

الْمَقَالَةَ » الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الْإِسْلَام وَرَاءَ الظَّهْرِ وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ؛ فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ. وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ.»[١].

- **ثامنا: من سمات أهل الباطل أنهم جمعوا بين الجهل والظلم**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي اشْتَرَكُوا فِيهِ أَصْلٌ فَاسِدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى جَهْلٍ وَظُلْمٍ، وَهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي ظُلْمِ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي ظُلْمِ النَّاسِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُسْلِمَ الْعَالِمَ الْعَادِلَ أَعْدَلُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ. وَالْخَوَارِجُ تُكَفِّرُ أَهْلَ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الرَّافِضَةِ وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ فُسِّقَ. وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَبْتَدِعُونَ رَأْيًا، وَيُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ،»[٢].

- **تاسعاً: ومن سمات مناهج أهل الباطل أن استدلالاتهم لا تخرج عن الأمور الآتية.**

ما يحتج به أهل البدع فشبههم لا تخرج عن أحد الأمور التالية:

١- إما آيات وأحاديث صحيحة يتأولونها ويتعسفون في تفسيرها حتى توافق ما جاءوا به من الباطل مع أنه ليس فيها دلالة على ما يزعمون ويدعون.

٢- وإما أحاديث واهية أو موضوعة لا يحتج بها ولا يعتمد عليها، بل

(١) مجموع الفتاوى (٥/٨-٩).

(٢) منهاج السنة النبوية٥/١٥٧.

هي مخالفة لأهم قواعد هذا الدين المبنية على الآيات والأحاديث الثابتة الصحيحة.

وهذا الصنف هو أغلب بضاعتهم، بل وأكثر ما يستدلون به عند عرض بدعهم، إما جهلا منهم بحكم هذه الأحاديث، أو لعلمهم بأن هذا النوع من الأدلة هو مما يسهل ترويج باطلهم عند العوام الذين لا يستطيعون أن يميزوا بين الصحيح والضعيف من الأحاديث.

٣- وإما بحكايات مكذوبة منسوبة لبعض أئمة هذا الدين الذين لهم في نفوس الناس منزلة ومكانة. وتلك الحكايات مروية بأسانيد مظلمة عن رجال مجهولين وهي مردودة بما اشتهر عن أولئك الأئمة من أقوال ذكرت في كتبهم أو رويت عن طريق تلاميذهم بأسانيد صحيحة تؤكد زيف تلك، الحكايات المنسوبة إليهم وتبرهن على بطلانها.

٤- أو بمنامات لا تخلو من أحد أمرين إما كذب صاحبها أو تلبيس الشياطين عليه، ويشهد لهذا ويؤكده مخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله. ويا سبحان الله كيف يتصور أن يترك ا، وسلم شرع الله من أجل أحلام ومنامات.

٥- أو أقوال من تكلم في الدين بلا علم، وليس معه فيما يقول ويدعى دليل شرعي، ويجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

٦- أو بحجج هي من جهة الرأي والذوق هي أوهن من بيوت العنكبوت

ولا يخفى ضعفها وفسادها ومخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله إلا على الجهلة وأصحاب الهوى أتباع كل ناعق الذين لم يستضيئوا بنور العلم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما أولئك الضلال أشباه المشركين والنصارى فعمدتهم: إما أحاديث ضعيفة، أو موضوعة، أو منقولات عمن لا يحتج بقوله إما أن يكون كذبا عليه وإما أن يكون غلطا منه إذ هي نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، وإن اعتصموا بشيء مما ثبت عن الرسول ﷺ حرفوا الكلم عن مواضعه وتمسكوا بمتشابهه وتركوا محكمه كما يفعل النصارى»[١].

والمقام هنا لا يتسع لعرض تلك الشبه والرد عليها، فمن أراد الاستزادة في هذا الشأن فعليه بمظان ذلك في كتب علماء السلف[٢].

وعن **عبد الله بن مسعود** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ) أن رسول «الله ﷺ قال: **«ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا**

---

(١) الرد على البكري (ص ٣٥٢).

(٢) انظر:.

أ- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ب- الرد على الأخنائي لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ج- الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية.

د- صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للشيخ محمد بشير السهسواني.

هـ- الصواعق المرسلة الشهابية للشبح سليمان بن سحمان.

وغاية الأماني في الرد على النبهاني للشيخ محمود شكري الألوسي.

يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون ومن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»(١).

- **عاشراً: من سمات أهل الباطل زعمهم أن أهل السنة أَهْلُ تَقْلِيدٍ لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلاَلٍ.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وَمِنْ الْعَجَبِ: أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ يَزْعُمُونَ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ أَهْلُ تَقْلِيدٍ لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ وَأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ حُجَّةَ الْعَقْلِ. وَرُبَّمَا حُكِيَ إنْكَارُ النَّظَرِ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَهَذَا مِمَّا يُنْكِرُونَهُ عَلَيْهِمْ فَيُقَالُ لَهُمْ: لَيْسَ هَذَا بِحَقِّ. فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ لَا يُنْكِرُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ هَذَا أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ. وَاَللَّهُ قَدْ أَمَرَ بِالنَّظَرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّدَبُّرِ فِي غَيْرِ آيَةٍ وَلَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَعُلَمَائِهَا أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ بَلْ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْأَمْرِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالتَّدَبُّرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَكِنْ وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي لَفْظِ «النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ» وَلَفْظِ «الْكَلَامِ» فَإِنَّهُمْ أَنْكَرُوا مَا ابْتَدَعَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ بَاطِلِ نَظَرِهِمْ وَكَلَامِهِمْ وَاسْتِدْلَالِهِمْ فَاعْتَقَدُوا أَنَّ إنْكَارَ هَذَا مُسْتَلْزِمٌ لِإِنْكَارِ جِنْسِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ. وَهَذَا كَمَا أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسَمِّي مَا وَضَعَهُ «أُصُولَ الدِّينِ» وَهَذَا اسْمٌ عَظِيمٌ وَالْمُسَمَّى بِهِ فِيهِ مِنْ فَسَادِ الدِّينِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ. فَإِذَا أَنْكَرَ أَهْلُ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ ذَلِكَ قَالَ الْمُبْطِلُ: قَدْ أَنْكَرُوا أُصُولَ الدِّينِ. وَهُمْ لَمْ يُنْكِرُوا مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان: باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/ ٥٠، ٥١).

يُسَمَّى أُصُولَ الدِّينِ وَإِنَّمَا أَنْكَرُوا مَا سَمَّاهُ هَذَا أُصُولَ الدِّينِ وَهِيَ أَسْمَاءٌ سَمَّوْهَا هُمْ وَآبَاؤُهُمْ بِأَسْمَاءِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَدْ بَيَّنَ أُصُولَهُ وَفُرُوعَهُ وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ قَدْ بَيَّنَ فُرُوعَ الدِّينِ دُونَ أُصُولِهِ كَمَا قَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَهَكَذَا لَفْظُ النَّظَرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالِاسْتِدْلَالِ». وَعَامَّةُ هَذِهِ الضَّلَالَاتِ إنَّمَا تَطَرَّقُ مَنْ لَمْ يَعْتَصِمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَا كَانَ»[١].

- **الحادي عشر: ومن سمات أهل الباطل تكفيرهم لخصومهم**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَحَدٌ إلَّا وَلَهُ فِي الْإِسْلَامِ مَقَالَةٌ يُكَفِّرُ قَائِلُهَا عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَصْحَابَهُ وَفِي التَّعْمِيمِ مَا يُغْنِي عَنْ التَّعْيِينِ فَأَيُّ فَرِيقٍ أَحَقُّ بِالْحَشْوِ وَالضَّلَالِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُودَ الرِّدَّةِ فِيهِمْ كَمَا يُوجَدُ النِّفَاقُ فِيهِمْ كَثِيرًا. وَهَذَا إذَا كَانَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَفِيَّةِ فَقَدْ يُقَالُ: إنَّهُ فِيهَا مُخْطِئٌ ضَالٌّ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي طَوَائِفَ مِنْهُمْ فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَعْلَمُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ؛»[٢].

- **الثاني عشر: من سمات أهل الباطل اضطراب أقوالهم وتنقلهم من قول إلى قول.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالا من قول إلى قول، وجزما بالقول في موضع، وجزما بنقيضه،

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٥-٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣).

وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد. ولهذا قال بعض السلف - **عمر بن عبد العزيز** رحمه الله (ت: ١٠١ هـ) أو غيره -: من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التنقل»[(١)]. [(٢)]



(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).



الكلام في القدر



قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أن يؤمن الرجل بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره، وأن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن ذلك كله قضاء من الله -عَزَّ وَجَلَّ-).

الشرح: قول المصنف: (أن يؤمن الرجل بالقدر).

الإيمان بالقدر خيره وشره، وهو أصل من أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، وركن من أركان الإيمان.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «إن أهم ما يجب معرفته على المكلف النبيل فضلا عن الفاضل الجليل ما ورد في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، فهو من أسنى المقاصد، والإيمان به قطب رحى التوحيد ونظامه، ومبدأ الدين المبين وختامه، فهو أحد أركان الإيمان وقاعدة أساس الإحسان التي يرجع إليها ويدور في جميع تصاريفه عليها، فالعدل قوام الملك، والحكمة مظهر الحمد، والتوحيد متضمن لنهاية الحكمة وكمال النعمة، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ فبالقدرة والحكمة ظهر خلقه وشرعه المبين؛ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤] »(١).

وفي هذا النص مسائل:

 المسألة الأولى: التعريف بالقدر 

القدر في اللغة:

القضاء والحكم، وهو ما يقدره الله عَزَّ وَجَلَّ من القضاء ويحكم به من

---

(١) مقدمة كتابه «شفاء العليل» (ص ٣).

الأمور على مبالغها ونهاياتها التي أرادها لها، ومنه ذكر (ليلة القدر) وهي الليلة التي تقدر فيها الأرزاق وتقضى. وأصل (قدر): يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته[(١)].

قال اللحياني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٢٠ هـ): «إن القدر بفتح الدال هو: الاسم، والقدر بسكون الدال هو: المصدر»[(٢)].

ويطلق القدر على معان؛ منها:

١- معنى الحكم والقضاء.

ومن ذلك حديث الاستخارة، وفيه: «**فاقدره لي ويسره لي**»[(٣)].[(٤)].

٢- معنى الطاقة .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: الآية: ٢٣٦]، بفتح الدال، وقرئ بإسكانها[(٥)].

٣- معنى التضييق.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾﴾ [الفجر: الآية: ١٦][(٦)].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٦٢)، النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٢)، مختار الصحاح للرازي (ص٢٤٨)، تاج العروس للزبيدي (١٣/ ٣٧٠).

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور (٥/ ٣٥٤٥).

(٣) أخرجه البخاري (١١٦٢) مطولا من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) ينظر: النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٢)، مرقاة المفاتيح للقاري (٣/ ٩٨٦).

(٥) ينظر: تفسير ابن جرير (٤/ ٢٩٤)، النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢/ ٢٢٨).

(٦) ينظر: تفسير ابن جرير (٢٤/ ٣٧٦).

٤- **معنى التقدير.**

ومنه الحديث: «**فإن غم عليكم فاقدروا له**»[١].

أي: قدروا له عدد الشهر حتى تكملوه ثلاثين يوما، وقيل: قدروا له منازل القمر، فإنه يدلكم على أن الشهر تسع وعشرون أو ثلاثون[٢].

ويقال: قدره: إذا قاسه، وقدرت الشيء، أي: هيأت. والقدرة تأتي بمعنى اليسار، والغنى، والقوة[٣].

تلك من أهم معاني (القدر) لغة. وهناك معان أخرى تعرضت لها كتب اللغة[٤].

● **والقدر في الاصطلاح:**

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): القدر: «وهو عند أهل السنة والجماعة: قدرة الله وعلمه ومشيئته وخلقه وكتابته، فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته»[٥].

والقَدَرُ في الاصطلاحِ: هو تقديرُ اللهِ تعالى الأشياءَ منذُ القِدَمِ، وعِلْمُه سُبحانَه أنها ستقعُ في أَوقاتٍ معلومةٍ عنده، وعلى صفاتٍ مخصوصةٍ،

(١) رواه البخاري (١٩٠٠)، ومسلم (١٠٨٠) مطولا من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) ينظر: النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٣).
(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٧٨٦)، مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٦٣)، لسان العرب لابن منظور (٥/ ٣٥٤٥) تاج العروس للزبيدي (١٣/ ٣٧٠).
(٤) يُنظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٧٨٦)، أساس البلاغة للزمخشري (٢/ ٥٦)، لسان العرب لابن منظور (٥/ ٣٥٤٥) تاج العروس للزبيدي (١٣/ ٣٧٠).
(٥) انظر: «شفاء العليل» لابن القيم (ص ١١٤).

وكتابتُه سُبحانَه لذلك، ومشيئتُه له، ووقوعُها على حَسَبِ ما قدَّرها، وخَلْقُه لها»[(١)].

قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٨٨ هـ): «هو ما سبق به العلم، وجرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد، وأنه- عَزَّ وَجَلَّ- قدَّر مقادير الخلائق، وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده تعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها»[(٢)].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): في تعريفه: «المراد أنّ الله- تعالى- علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثمّ أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته»[(٣)].

 المسألة الثانية: أدلة الإيمان بالقدر 

نصوص القرآن والسنة متواترة في وجوب الإيمان بالقدر، وصريحة في أن كل شيء خلقه الله بقدر.

● **فأما أدلة القرآن، فمنها ما يلي:**

لم يرد في القران التنصيص على وجوب الإيمان بالقدر، وإنما وردت أدلة مجملة تدل على تقدير الله للأشياء[(٤)].

---

(١) يُنظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية (ص: ١٠٥)، شفاء العليل لابن القيم (ص: ٨٣)، فتح الباري لابن حجر (١/ ١١٨)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٣٤٨).

(٢) عقيدة السفاريني) ١/ ٣٤٨).

(٣) فتح الباري (١/ ١١٨).

(٤) القضاء والقدر، عبد الرحمن المحمود، ص ٨٦.

- قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: الآية: ٦٢].
- قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر: الآية: ٤٩].
- وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا﴾ [الأحزاب: الآية: ٣٨].
- وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِن لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا﴾ [الأنفال: الآية: ٤٢].
- وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: الآية: ٢].
- وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ٢ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ٣﴾ [الأعلى: الآيات: ١-٣].
- وقال تعالى: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢﴾ [الفلق: الآيات: ١ - ٢].

وسيأتي ذكر مزيد من الأدلة من القرآن عند بيان مراتب القدر.

● **وأما أدلة السنة، فمنها ما يلي:**

وقد ورد التنصيص على الإيمان بالقدر في السنة ومن ذلك

- **عن عمر بن الخطاب** رضي الله عنه (ت: ٢٣ هـ) في سؤال جبريل عليه السلام الرسول عن الإيمان قال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وتؤمن بالقدر خيره وشره**». قال (أي: جبريل عليه السلام): صدقت»[١].
- عن جابر رضي الله عنهما (ت: مابين ٧٣ إلى ٧٧ هـ) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره من الله، وحتى يعلم أن**

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب معرفة الإيمان، والإسلام، والقدر، وعلامة الساعة (١/ ٣٦ رقم ٨).

ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه»»[١].

- وعن طاووس بن كيسان رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠٦ هـ) أنه قال: أدركت ناسًا من أصحاب رسول الله، يقولون: كل شيء بقدر، قال: وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله: «**كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس**»[٢].

- **وعن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٧ هـ) قال: «جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله في القدر، فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا۟ مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: الآيات: ٤٨: ٤٩]»[٣].

- **وعن أبي الدرداء** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **عن النبي** ﷺ قال: «**لا يدخل الجنة عاق، ولا مدمن خمر، ولا مكذب بالقدر**»[٤].

- **أقوال السلف**

إجمع سلف الأمة على وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره، وأنه من أصول الإيمان الستة، التي لا يتم إسلام العبد ولا إيمانه إلا بها.

ومن الآثار في هذا الباب ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه أن سلمان

---

(١) رواه الترمذي: كتاب القدر، باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره، ص (٦/ ٣٥٦ - شرح تحفة الأحوذي)، رقم ٢٢٣١، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي رقم ١٧٤٣، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٢٤٣٩.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب كل شيء بقدر (٤/ ٢٠٤٥ رقم ٢٦٥٥).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب كل شيء بقدر (٤/ ٢٠٤٦ رقم ٢٦٥٦).

(٤) رواه الإمام أحمد، انظر الجامع الصحيح في القدر، تأليف مقبل الو ادعي، ص ١٤، وهو في السلسلة الصحيحة رقم (٦٧٥).

الفارسي رضي الله عنه سئل عن الإيمان بالقدر فقال: «إذا علم الرجل من قبل نفسه أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن يصيبه، فذلك الإيمان بالقدر»[١].

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت: ٤٠ هـ)، قال: «إذا قضي الأمر من السماء عمله أهل الأرض، وإن العبد لا يجد طعم الإيمان حتى يوقن أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه»[٢].

عن يحيى بن يعمر رحمه الله (ت: ٨٩ هـ)؛ قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني. فانطلقت أنا **وحميد بن عبد الرحمن الحميري (ت: ١٠٠ هـ).** حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر. فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما (ت: ٧٤ هـ) داخلا المسجد. فاكتنفته أنا وصاحبي. أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله. فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي. فقلت: أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم. وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر. وأن الأمر أنف. قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني[٣]. والذي يحلف به عبد الله بن عمر! لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبا فأنفقه، ما قبل

---

(١) مصنف عبد الرزاق (١١/ ١١٨)، وانظر: القضاء والقدر للبيهقي ص ٣٠٥.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦٦٦)، وانظر: القضاء والقدر للبيهقي ص (٢٩٩).

(٣) قال الخطابي: فى تبرى ابن عمر منهم دليل على أن الخلاف إذا وقع فى أصول الدين وتعلق بالمعتقدات يوجب البراءة، بخلاف ما تعلق بأصول الأحكام وفروعها". معالم السنن (٧/ ٦٥).

الله منه حتى يؤمن بالقدر»[(١)].

عن الحسن البصري (ت: ١١٠ هـ): «والله لولا الإيمان بالقدر لخربت الدنيا وما عمرتها، إن الله تعالى قدّر كل شيء بقدر معلوم»[(٢)].

عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ): قال: «القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده»[(٣)].

عن مجاهد بن جبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٤ هـ): قال: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد»[(٤)].

قال الأوزاعي (ت: ١٥٧ هـ): «علينا أن نؤمن بالقدر خيره وشره، فالإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان، وقد علم الله تعالى ما يكون وما سيكون»[(٥)].

قال الإمام سفيان الثوري (ت: ١٦١ هـ): «من كفر بالقدر فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ، فإن الله تعالى قدّر كل شيء في الأزل»[(٦)].

قال الإمام ابن المبارك (ت: ١٨١ هـ): «الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، من أصول الإيمان، ولا يتم الإيمان إلا به»[(٧)].

---

(١) (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب في الأمر بالإيمان بالقدر ١/ ٨).

(٢) «كتاب التوكل» لابن أبي الدنيا (ص ٢٩).

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، رقم ١٠٨٠).

(٤) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، رقم ١٠٩٦).

(٥) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/ ٢٠٥).

(٦) «الجامع» لمصنف عبد الرزاق (١١/ ٤٤).

(٧) «الزهد» لابن المبارك (ص ١٩٤).

وقال الإمام ابن المبارك (ت: ١٨١ هـ): «الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان، ولا يكون العبد مؤمنًا حتى يؤمن بأن الله قدّر كل شيء وكتبه في اللوح المحفوظ»[١].

قال الإمام أبو حنيفة في «الفقه الأكبر» (ت: ١٥٠ هـ): «والقدر خيره وشره من الله تعالى، نؤمن به ونعلم أن الله لم يكلفنا إلا ما نطيق، وأنه تعالى لم يجبر العباد على المعاصي، وأنه تعالى هو الخالق للأفعال».

قال الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ): «الإيمان بالقدر واجب، من أنكر القدر فقد كفر، والإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بأن كل ما يصيب الإنسان من خير أو شر فهو من الله تعالى»[٢].

قال الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ): «لا يتم الإيمان إلا بالإيمان بالقدر، ومن أنكر القدر فقد أبطل علم الله السابق، ونسب الله إلى الجهل»[٣].

قال الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ): «والإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال: لم ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها»[٤].

قال الإمام البخاري (ت: ٢٥٦ هـ): «الإيمان بالقدر خيره وشره من أصول الإيمان»[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٠٢).
(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٤٣).
(٣) «الرسالة» (ص ٣٥١).
(٤) «أصول السنة» (ص ٢٨).
(٥) «صحيح البخاري» (كتاب القدر، حديث ٦٦١٤).

قال الإمام مسلم (ت: ٢٦١ هـ): «الإيمان بالقدر خيره وشره من أركان الإيمان»(١).

قال الإمام ابن ماجه (ت: ٢٧٣ هـ): «والإيمان بالقدر خيره وشره ركن من أركان الإيمان، وقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ»(٢)..

قال الإمام ابن جرير الطبري (توفي ٣١٠ هـ): «الإيمان بالقدر هو الإيمان بأن الله تعالى قد علم كل شيء وكتبه، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو من أركان الإيمان التي لا يتم إلا بها»(٣).

المسألة الثالثة: أهمية الإيمان بالقدر وثمراته

مما يدل على أهمية الإيمان:

- **أولاً: الإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان لا يتم الإيمان إلا به.**

قال الإمام الأوزاعي (ت: ١٥٧ هـ): «علينا أن نؤمن بالقدر خيره وشره، فالإيمان بالقدر أصل من أصول الإيمان، وقد علم الله تعالى ما يكون وما سيكون»(٤).

قال الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩ هـ): «الإيمان بالقدر من **أصول الإيمان**، ولا يكون الرجل مؤمنًا حتى يؤمن بأن كل شيء بقدر الله، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»(٥).

---

(١) «صحيح مسلم» (كتاب الإيمان، حديث ٩٣).

(٢) «سنن ابن ماجه» (كتاب المقدمة، حديث ٧٧).

(٣) تفسير الطبري (١/ ١٤٧).

(٤) «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٠٥).

(٥) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١٢٩٠).

قال الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ): «الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يقال: لم ولا كيف؟ إنما هو التصديق بها والإيمان بها»[(١)].

قال الإمام ابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧ هـ): «الإيمان بالقدر هو من **أصول الإيمان**، ولا يصح الإيمان إلا به، وقد أمرنا الله بالإيمان به في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩] »[(٢)].

قال الإمام الدارمي (توفي ٢٥٥ هـ): «والإيمان بالقدر خيره وشره هو من **أصول الإيمان**، ولا يكون الرجل مؤمنًا حتى يؤمن بأن الله قدّر كل شيء وكتبه في اللوح المحفوظ»[(٣)].

- **ثانيًا: الإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان**

وهو الركن السادس من أركان الإيمان

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨ هـ): «الإيمان بالقدر من **أركان الإيمان**، ولا يتم الإيمان إلا به، ومن أنكره فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»[(٤)].

قال الإمام علي بن المديني (ت: ٢٣٤ هـ): «الإيمان بالقدر خيره وشره من **أركان الإيمان**، ولا يكون الرجل مؤمنًا حتى يؤمن بأن الله قدّر كل شيء وكتبه في اللوح المحفوظ»[(٥)].

---

(١) «مسند أحمد» (٦/ ٢٣٣).

(٢) «السنة» لابن أبي عاصم (١/ ١٥٩).

(٣) «الرد على الجهمية» للدارمي (ص ١٥٤).

(٤) «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/ ١٧٢).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٦٨).

قال الإمام ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ): «الإيمان بالقدر هو الإيمان بأن الله تعالى قد علم كل شيء وكتبه، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو من **أركان الإيمان** التي لا يتم إلا بها»[١]..

قال ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢٧ هـ): «وقد أجمع العلماء على أن الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، من **أركان الإيمان**، وأن الله تعالى قدّر كل شيء وكتبه في اللوح المحفوظ»[٢].

● **ثالثًا: الإيمان القدر نظام التوحيد.**

جاء في السنة الصحيحة عن النبي ﷺ الربط بين القدر والتوحيد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (ت: مابين ٥٧ و٥٩ هـ)، قالت فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدمه وهما منصوبتان وهو يقول: **«اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»**[٣].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وهذا يتضمن كمال الإثبات للقدر والتوحيد بأوجز لفظ وأخصره فإن الذي يستعاذ منه من الشر وأسبابه هو واقع بقضاء الرب تعالى وقدره وهو المنفرد بخلقه وتقديره وتكوينه فما شاء كان وما لم يشاء لم يكن»[٤].

عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٦٨ هـ) أنه قال: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد

---

(١) تفسير الطبري (١/ ١٤٧).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٤/ ٧١١).

(٣) رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة ٤٨٦ ونظر صحيح مسلم بشرح نووي (٢/ ٢١٢).

(٤) شفاء العليل ص وانظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين (١/ ٣٥٤).

فمن آمن بالله وكذب بالقدر كان تكذيبه بالقدر نقضاً لتوحيده»[(١)].

عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ): قال: «القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده»[(٢)].

عن مجاهد بن جبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٤ هـ): قال: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد»[(٣)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «اعلم أن أهل البدع من القدرية الجهمية والمجبرة والقدرية النافية لا يحمدون الله ولا يشكرونه، كما أنهم لا يعبدونه، وأما أهل الإلحاد من المتفلسفة والباطنية فهم أبعد عن حمده وشكره، وذلك أن المجبرة حقيقة قولهم أنه ليس برحيم ولا منعم، بل ولا إله يستحق أن يعبد ويحب، بل صدور الإحسان عنه كصدور الإساءة، وإنما هو يفعل بمحض مشيئة ترجح الشيء على مثله لا

---

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة (٢/ ٤٢٢)، والفريابي في القدر تحت رقم (٢٠٥)، واللالكائي في السنة (٤/ ٦٢٣) - ٦٧٠، والآجري في الشريعة ص ٢١٥، وابن بطة في: الإبانة تحت رقم (١٦١٨، ١٦١٩)، ونسبه في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الأوسط. المجمع الزوائد (٧/ ١٩٧). ويتقوى بتعدد الطرق إلى الحسن لغيره.

وقد روي عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعا، وفيه ضعف. انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة تحت رقم (٤٠٧٢).

وذكره ابن الجوزي عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعا في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ١٤٩)، تحت رقم (٢٣٤)، وقال: «لا يَصِحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»اهـ.

(٢) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، رقم ١٠٨٠).

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، رقم ١٠٩٦).

لمرجح، وكل الممكنات عندهم متماثلة، فلا فرق بين أن يريد رحمة الخلق ونفعهم والإحسان إليهم، أو يريد فسادهم وهلاكهم وإضرارهم، يقولون: هذا كله عندهم سواء»[(١)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأعراف: الآيات: ٢٩-٣٠].

«هذه الآية تضمنت قواعد الدين علمًا وعملًا واعتقادًا.

فقوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ﴾ أمر سبحانه فيها بالقسط هو الذي هو حقيقة شرعه ودينه، وهو يتضمن التوحيد فإنه أعدل العدل، والعدل في معاملة الخلق، والعدل في العبادة، وهو الاقتصاد في السنة.

وقوله ﴿وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ﴾ ، يتضمن الأمر بالإقبال على الله وإقامة عبوديته في ثبوته، ويتضمن الإخلاص له وهو عبوديته وحده لا شريك له فهذا ما فيها من العمل.

ثم أخبر بمبدأهم ومعادهم فتضمن ذلك حدوث الخلق وإعادته فذلك الإيمان بالمبدأ والمعاد فقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ .

ثم أخبر عن القدر الذي هو نظام التوحيد فقال فريقا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة .﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ﴾ ، فتضمنت الآية الإيمان بالقدر والشرع والمبدأ، والمعاد، والأمر بالعدل، والإخلاص.

---

(١) جامع الرسائل (المجموعة الأولى) (١/ ١٠٣).

ثم ختم الآية بذكر حال من لم يصدق هذا الخبر ولم يطع هذا الأمر بأنه قد أطاع الشيطان دون ربه وأنه على ضلال وهو يحسب أنه على هدى فقال: ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾. والله أعلم»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «النبي ﷺ أرشد الأمة في القدر إلى أمرين هما سببا السعادة.

١- الإيمان بالأقدار فإنه نظام التوحيد.

٢- والإتيان بالأسباب التي توصل إلى خيره وتحجز عن شره وذلك نظام الشرع.

فأرشدهم إلى نظام التوحيد والأمر فأبى المنحرفون إلا :

* القدح بإنكاره في أصل التوحيد

* أو القدح بإثباته في أصل الشرع

ولم تتسع عقولهم التي لم يلق الله عليها من نوره للجمع بين ما جمعت الرسل جميعهم بينه وهو القدر والشرع والخلق والأمر.

وهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم والنبي ﷺ شديد الحرص على جمع هذين الأمرين للأمة وقد تقدم قوله: «**أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز**». وإن العاجز من لم يتسع للأمرين»[٢].

---

(١) شفاء العليل (١/ ٢٩٢) بتصرف يسير.

(٢) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (١/ ٢٦).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وبالجملة فكل دليل في القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أفعال العباد ولهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٦٨ هـ): «الإيمان بالقدر نظام التوحيد فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه التوحيد»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «إن الإيمان بالقدر أصل الإيمان بالأمر وهو نظام التوحيد فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه إيمانه»[٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «والذي دل عليه قول ابن مسعود وهو قول الصحابة كلهم وأئمة السنة من التابعين ومن بعدهم هو إثبات القدر الذي هو نظام التوحيد؛ إثبات فعل العبد الأختياري، الذي هو نظام الأمر والنهي، وهو متعلق المدح والذم والثواب والعقاب والله أعلم»[٣].

● **رابعًا: الإيمان بالقدر فيه تحقيق للشهادتين.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «إذا ثبت هذا - يعني تحقيق شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله- فمعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره، وبقضائه وشرعه»[٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): القدر قدرة الله، واستحسن ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥١٣ هـ) هذا الكلام جدا، وقال: هذا يدل على دقة علم أحمد وتبحره في معرفة

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص: ٦٥).

(٢) روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص: ٦١).

(٣) حاشيته على تهذيب السنن (٦/ ١٠٥).

(٤) التدمرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٣٠.

أصول الدين، وهو كما قال أبو الوفاء؛ فإن إنكار القدر: إنكار لقدرة الرب على خلق أفعال العباد وكتابتها وتقديرها»[(١)].

فالإيمان بالقدر على الوجه الصحيح توحيد وخلاص من الشرك؛ لأن ارتباطه مباشرة بالإيمان بالله تعالى، فقد جاء في صفاته سبحانه صفة العلم، والإرادة، والقدرة، والخلق، وعلى هذه الأسس قامت عقيدة الإيمان بالقضاء والقدر.

كما عد العلماء الإيمان بالقضاء والقدر ثمرة من ثمرات الإيمان بالله، فالراضي بالقضاء والقدر راض بالله، والساخط من القدر ساخط على الله، وهذه النكتة في عطف الفعل «تؤمن» لما عد النبي - ﷺ -أركان الإيمان فقال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». في حديث جبريل المشهور»[(٢)].

● **خامسًا: الإيمان بالقدر يعصم العبد من أمور كثيرة.**

«فاعتصام المؤمن بعقيدة الإيمان بالقضاء والقدر يعصمه من أمور كثيرة، على رأسها أمران:

أحدهما: عصمته في باب توحيد الربوبية الذي هو أساس وعمدة توحيد الألوهية.

والثاني: عصمته في مسيرته في الحياة، بألا يقع عنده تعارض بين القضاء والقدر والأمر والشرع»[(٣)].

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ص ٢٨.

(٢) منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة (ص ٦٤٨).

(٣) تيسير لمعة الاعتقاد لعبد الرحمن بن صالح المحمود. ص١٩٩.

● **سادساً: الإيمان بالقدر أساس لعمارة الدنيا.**

قال الإمام الحسن البصري (توفي ١١٠ هـ): «والله لولا الإيمان بالقدر لخربت الدنيا وما عمرتها، إن الله تعالى قدّر كل شيء بقدر معلوم»[(١)].

● **من ثمرات الإيمان بالقدر:**

أولاً: الاعتماد على الله تعالى عند فعل الأسباب؛ لأن السبب والمسبب كليهما بقضاء الله وقدره.

عن أبي هريرة رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله** عز وجل **من المؤمن الضعيف، واحرص على ما ينفعك واستعن بالله** عز وجل **ولا تعجز، فإن غلبك أمر فقل: قدر الله وما شاء فعل**»[(٢)].

قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١ هـ): «الإيمان بالقدر يوجب صدق الاعتماد على الله عز وجل لأنك إذا علمت أن كل شيء بقضاء الله وقدره صدق اعتمادك على الله»[(٣)].

ثانيًا: راحة النفس وطمأنينة القلب؛ لأنه متى علم أن ذلك بقضاء الله تعالى، وأن المكروه كائن لا محالة ارتاحت النفس واطمأن القلب ورضي بقضاء الرب، فلا أحد أطيب عيشا، وأروح نفسا، وأقوى طمأنينة ممن آمن بالقدر.

قَالَ ابنُ عَونٍ رحمه الله (ت: ١٥١ هـ): «ارْضَ بِقَضَاءِ اللهِ مِن عُسْرٍ وَيُسْرٍ،

---

(١) «كتاب التوكل» لابن أبي الدنيا (ص ٢٩).

(٢) صحيح مسلم (٢٦٦٤).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين ص: ٦٣٠.

فَإِنَّ ذَلِكَ أَقَلُّ لِهَمِّكَ، وَأَبلَغُ فِيمَا تَطلُبُ مِن أَمرِ آخِرَتِكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ العَبدَ لَن يُصِيبَ حَقِيقَةَ الرِّضَا، حَتَّى يَكُونَ رِضَاهُ عِندَ الفَقرِ وَالبَلَاءِ، كَرِضَاهُ عِند الغِنَى وَالرَّخَاءِ؛ كَيفَ تَستَقضِي اللهَ فِي أَمرِكَ، ثُمَّ تَسخَطُ إِنْ رَأَيتَ قَضَاءً مُخَالِفًا لِهَوَاكَ؟! وَلَعَلَّ مَا هَوَيْتَ مِن ذَلِكَ، لَو وُفِّقَ لَكَ لَكَانَ فِيهِ هَلَاكُكَ، وَتَرضَى قَضَاءَهُ إِذَا وَافَقَ هَوَاكَ، وَذَلِكَ لِقِلَّةِ عِلْمِكَ بِالغَيبِ؟! إِذَا كُنتَ كَذَلِكَ، مَا أَنْصَفْتَ مِن نَفسِكَ، وَلَا أَصَبْتَ بَابَ الرِّضَا. **قال ابن رجب** رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٩٥ هـ): وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ»[١].

قال الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١٤٢١ هـ): «والإيمان بالقدر يوجب الطمأنينة يوجب للقلب الطمأنينة إذا علمت أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك اطمئن أنت بما يصيبك بعد فعل الأسباب النافعة»[٢].

ثالثًا: طرد الإعجاب بالنفس عند حصول المراد؛ لأن حصول ذلك نعمة من الله بما قدره من أسباب الخير والنجاح؛ فيشكر الله تعالى على ذلك ويدع الإعجاب»[٣].

رابعًا: انشراح الصدر، وسعادة القلب، وطمأنينة النفس، وراحة البال، قال عمر بن عبد العزيز: أصبحت وَمَا لِيَ سرورٌ إلا في مواضع القضاء والقدر، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [التوبة: الآية: ٥١].

---

(١) «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٢٢ - ٥٢٣).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين ص: ٦٣٠.

(٣) «مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين» (٣/٢٥٦ - ٢٦٠) بتصرف.

خامسًا: ذهاب الهم والحزن، فمن الإيمان بالقدر الإيمان بكتابة المقادير قبل إيجادها، فإذا وُجِدت تبين مدى الإيمان بذلك، فَقَوِيُّ الإيمان لا يفرح بما أُوتي، ولا يحزن على ما فات، وعكسه بعكسه بهذا المعنى، وردت الآية الكريمة: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: الآية: ٢٣].

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٥ هـ): «الإيمان بالقدر يُذهب الهم والحزن»[١].

سادسًا: غنى النفس، روى الترمذي في سننه مِن حَدِيثِ **أَبِي هُرَيرَة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٧ هـ): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**وارْضَ بِمَا قَسَمَ اللهُ لَكَ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ**»[٢].

سابعًا: النجاة من النار، روى أبو داود في سننه مِن حَدِيثِ **أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ١٩ أو ٢٠ هـ): رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَوْ أَنَّ اللَّهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ عَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ كَانَتْ رَحْمَتُهُ خَيْرًا لَهُمْ مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَوْ مُتَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا لَدَخَلْتَ النَّارَ**»[٣].

---

(١) مجموع الرسائل (٣/ ١٤٤).

(٢) «سنن الترمذي» (برقم ٢٣٠٥)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (برقم ٩٣٠).

(٣) «سنن أبي داود» (برقم ٤٦٩٩)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٨٩٠) (برقم ٣٩٣٢).

المسألة الرابعة: الخوض في القدر

عن عمرو بن شعيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٨ هـ) عن أبيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨١ أو ٨٠ هـ) عن جده رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٦٥ هـ) قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: «وكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، قال: فقال لهم: «**ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكما**»، وقال: «فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أني لم أشهده»[١].

وقد كان السلف من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم يكرهون الجدال في القدر ويذمون من خاض فيه، بل حذروا من ذلك، فهذا الصحابي الجليل **عبد الله بن عباس** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٦٨ هـ) يقول: «باب شرك فتح على أهل الصلاة: التكذيب بالقدر فلا تجادلوهم فيجري شركهم على أبديكم»[٢]. ويقول أيضًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ما غلا أحد في القدر إلا خرج من الإسلام»[٣].

فالسلف رحمهم الله تعالكرهوا الكلام في القدر والخوض فيه، لكن لما خاضت المبتدعة في هذا الأمر وحادوا عن الصواب رأي السلف الصالح أنه يجب عليهم أن يبينوا للناس الحق والصواب فيما ضل فيه

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٨)، وقال أحمد شاكر، أسناده صحيح. المسند تحقق أحمد شاكر (١٠/ ١٥٣)، حديث رقم (٦٦٦٨)، وأخرجه أيضا ابن ماجه: المقدمة، باب في القدر (١/ ٣٣)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١/ ١٤: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (ص٢١٥)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة: (٤/ ٦٣٠).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/ ٦٣٢).

هؤلاء، ذلك لأنه لم يظهر القول في القدر إلا بعد مضي نصف القرن الأول تقريبا، حيث إن معبدًا الجهني(١). هو أول من أثار القول في هذا الأمر.

روى مسلم في صحيحه بإسناده إلى يحيى بن يعمر، أنه قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين أو معتمرن، فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن خطاب داخلًا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي فقلت: أبا عبدالرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرأون القرآن ويتقفرون العلم(٢). وذكر من شأنهم أنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف، قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»(٣).

وقد سلك هذا المسلك العلماء من بعدهم الذين ساروا على نهج الصحابة الكرام رضوان الله عليهم كما ذكر الإمام البربهاري هنا.

---

(١) معبد بن عبد الله الجهني نزيل البصرة، كان داعية إلى الضلال وهو أول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة، قال ابن أبي حاتم: كان صدوقًا في الحديث وكان رأسًا في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناسا، وقد قتله عبد الملك سنة ٨٠هـ. الجرح والتعديل (٨/ ٢٨٠)، ومزان الاعتدال (٤/ ١٤١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٥).

(٢) ويتقفرون العلم: أي يطلبونه ويتتبعونه. النهاية لابن الأثير (٤/ ٩٠).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان: (١/ ٣٦).

ولا شك أن الخوض في أمور العقيدة بالعقل استقلالاً دون الرجوع إلى النصوص والتحاكم إليها والاستضاءة بالنصوص هذه مهلكة للإنسان، وكل من خاض من هؤلاء في هذا الأمر دون معرفة بالنص فإنه هالك، ولذلك وقع ما وقع من الفرق، ووقع ما وقع من قول القدرية وقول الجبرية ونحوهم لا لشيء إلا لأن هؤلاء تركوا النصوص تمامًا وخاضوا في الأمر من جهة عقولهم.

فوقع التحسين والتقبيح العقلي، ووقع الطعن في أفعال الله عز وجل وفي علم الله عز وجل كل ذلك من طريق هؤلاء.

وأما أصل القدر؟ فكما **قاله الطحاوي** رحمه الله (ت: ٣٢١ هـ): «وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: الآية: ٢٣]، فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين»[(١)].

وعلم القدر **قال عنه علي** رضي الله عنه -(ت: ٤٠ هـ): «القدر سر الله فلا تكشفه»[(٢)].

قال جعفر بن محمد رحمه الله (ت: ١٤٨ هـ): «الناظر في القدر كالناظر في عين الشمس، كلما ازداد نظرا ازداد حيرة»[(٣)].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٧٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٧٧).

(٣) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ١٩٦).

وسماه الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢١ هـ) بالعلم المفقود، لأن الله طواه عن الخلق،[١]. ونحن نؤمن بأن له تعالى في خلقه حكماً عظيمة، وإذا كان هناك من الحكم ما هو خاف فلا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته تبارك وتعالى[٢].

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «القدر سر الله في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق في ذلك ذريعة إلى الخذلان، وسُلَّمٌ إلى الحرمان، والحذر كل الحذر من النظر في القدر والتفكر فيه والوسوسة به»[٣].

قال البربهاوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢٩ هـ): «الكلام والجدل والخصومة في القدر خاصة، منهي عنه عند جميع الفرق؛ لأن القدر سر الله، ونهى الرب تبارك وتعالى الأنبياء عن الكلام في القدر، ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القدر، وكرهه العلماء وأهل الورع ونهوا عن الجدال في القدر، فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء، وتسكت عما سوى ذلك»[٤].

قال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٦٠ هـ): «لا يحسن بالمسلمين التنقير والبحث عن القدر؛ لأن القدر سر من أسرار الله عَزَّ وَجَلَّ، بل الإيمان بما جرت به المقادير من خير أو شر واجب على العباد أن يؤمنوا به، ثم لا

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٩٢).

(٢)شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٩٢).

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، ٤/ ٧٠٩).

(٤) شرح السنة (ص: ٨٠).

يأمن العبد أن يبحث عن القدر فيكذب بمقادير الله الجارية على العباد، فيضل عن طريق الحق»[(١)].

قال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧ هـ): «وأما الوجه الآخر من علم القدر الذي لا يحل النظر فيه ولا الفكر به، وحرام على الخلق القول فيه: كيف؟ ولم؟ وما السبب؟ مما هو سر الله المخزون وعلمه المكتوم الذي لم يطلع عليه ملكا مقربا ولا نبيا مرسلا، وحجب العقول عن تخيل كنه علمه، والناظر فيه كالناظر في عين الشمس، كلما ازداد فيه نظرا ازداد فيه تحيرا، ومن العلم بكيفيتها بعدا- فهو التفكر في الرب عَزَّ وَجَلَّ كيف فعل كذا وكذا، ثم يقيس فعل الله عَزَّ وَجَلَّ بفعل عباده، فما رآه من فعل العباد جورا يظن أن ما كان من فعل مثله جور، فينفي ذلك الفعل عن الله، فيصير بين أمرين؛ إما أن يعترف لله عَزَّ وَجَلَّ بقضائه وقدره، ويرى أنه جور من فعله، وإما أن يرى أنه ممن ينزه الله عن الجور، فينفي عنه قضاءه وقدره، فيجعل مع الله آلهة كثيرة يحولون بين الله وبين مشيئته، فبالفكر في هذا وشبهه والتفكر فيه والبحث والتنقير عنه هلكت القدرية حتى صاروا زنادقة وملحدة ومجوسا؛ حيث قاسوا فعل الرب بأفعال العباد وشبهوا الله بخلقه ولم يعوا عنه ما خاطبهم به؛ حيث يقول: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: الآية: ٢٣].فمما لا يحل لأحد أن يتفكر فيه ولا يسأل عنه، ولا يقول فيه: لم لا ينبغي لأحد أن يتفكر لم خلق الله إبليس وهو قد علم قبل أن يخلقه أنه سيعصيه، وأن سيكون عدوا له ولأوليائه؟ ولو كان هذا من فعل المخلوقين إذا علم أحدهم أنه إذا اشترى

---

(١) الشريعة (٢/ ٧٠٢).

عبدا يكون عدوا له ولأوليائه، ومضادا له في محابه، وعاصيا له في أمره، ولو فعل ذلك لقال أولياؤه وأحباؤه: إن هذا خطأ وضعف رأي وفساد نظام الحكمة، فمن تفكر في نفسه وظن أن الله لم يصب في فعله حيث خلق إبليس؛ فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يعلم قبل أن يخلق إبليس أنه يخلق إبليس عدوا له ولأوليائه، فقد كفر، ومن قال: إن الله لم يخلق إبليس أصلا، فقد كفر. وهذا قول الزنادقة الملحدة، فالذي يلزم المسلمين من هذا أن يعلموا أن الله خلق إبليس وقد علم منه جميع أفعاله؛ ولذلك خلقه، ويعلموا أن فعل الله ذلك عدل صواب، وفي جميع أفعاله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»[1].

قال أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٨٩ هـ): «قد ذكرنا أن سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من قبل الكتاب والسنة، دون محض القياس، ومجرد المعقول، فمن عدل عن التوقيف في هذا الباب، ضل وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ شفاء النفس، ولا وصل إلى ما يطمئن به القلب؛ وذلك لأن القدر سر من سر الله وعلم من علمه ضربت دونه الأستار، وكفت عليه الأزرار، واختص الله به علام الغيوب. حجبه عن عقول البشر ومعارفهم؛ لما علم من الحكمة، وسبيلنا أن ننتهي إلى ما حد لنا فيه، وألا نتجاوز إلى ما وراءه، فالبحث عنه تكلف، والاقتحام فيه تعمق وتهور.

وجماع هذا الباب أن يعلم أن الله تعالى طوى عن العالم علم ما قضاه وقدره على عباده، فلم يطلع عليه نبيا مرسلا، ولا ملكا مقربا؛ لأنه

---

(١) الإبانة الكبرى (٣/ ٢٤٨).

خلقهم ليتعبدهم ويمتحنهم. قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: الآية: ٥٦] ... فلو كشف لهم عن سر ما قضى وقدر لهم وعليهم في عواقب أمورهم لافتتنوا، وفتروا عن العمل، واتكلوا على مصير الأمر في العاقبة، فيكون قصاراهم عند ذلك أمن أو قنوط. وفي ذلك بطلان العبادة وسقوط الخوف والرجاء؛ فلطف الله سبحانه بعباده وحجب عنهم علم القضاء والقدر، وعلقهم بين الخوف والرجاء، والطمع والوجل؛ ليبلو سعيهم واجتهادهم، وليميز الله الخبيث من الطيب، ولله الحجة البالغة»[١].

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥١٠ هـ): «القدر سر من أسرار الله لم يطلع عليه ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، لا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل، بل يعتقد أن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق، فجعلهم فريقين: أهل يمين خلقهم للنعيم فضلا، وأهل شمال خلقهم للجحيم عدلا»[٢].

قال ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٢ هـ): «أصل القدر سر الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى. قال علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٤٠ هـ): القدر سر الله فلا تكشفه»[٣].

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥ هـ): «قد ورد النهي عن الخوض في القدر..، والنهي عن الخوض في القدر يكون على وجوه:

---

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢/ ٣٠).

(٢) شرح السنة (١/ ١٤٤).

(٣) شرح الطحاوية (١/ ٣٢٠).

منها: ضرب كتاب الله بعضه ببعض، فينزع المثبت للقدر بآية والنافي له بأخرى. ويقع التجادل في ذلك. . . وهذا من جملة الاختلاف في القرآن والمراء فيه، وقد نهي عن ذلك[1].

ومنها: الخوض في القدر إثباتا ونفيا بالأقيسة العقلية: كقول القدرية: لو قدر وقضى ثم عذب كان ظالما. وقول من خالفهم: إن الله جبر العباد على أفعالهم، ونحو ذلك.

ومنها: الخوض في سر القدر، وقد ورد النهي عنه عن علي وغيره من السلف؛ فإن العباد لا يطلعون على حقيقة ذلك»[2].

المسألة الخامسة: أركان الإيمان بالقدر

الإيمان بالقدر له أربعة أركان، ويسميها بعض العلماء أيضًا: (مراتب القدر)، وهذه الأركان الأربعة هي:

● الركن الأول: العلم:

الركن الأول- أو المرتبة الأولى من مراتب الإيمان بالقدر- هو العلم، فيجب الإيمان بأن الله يعلم ما كان وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف سيكون، فالله يعلم القدر قبل وقوعه.

والأدلة على علم الله تعالى بالمقادير كثيرة، منها:

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ

---

(١) أخرجه من طرق: أبو داود (٤٦٠٣)، وأحمد (٩٤٧٩) بلفظ: «المراء في القرآن كفر» صححه ابن حبان في صحيحه (١٤٦٤)، والحاكم على شرط مسلم في المستدرك (٢/ ٢٤٣)، والنووي في التبيان (٢٠٦).

(٢) بيان فضل علم السلف على علم الخلف (ص: ٤١-٤٦).

﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا ١٢﴾. [الطلاق: الآية: ١٢].

فالله سبحانه وتعالى قد أحاط بكل شيءٍ علما، ولذلك لما ذكر الله تعالى الخلق استدل به على العلم والقدرة ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: الآية: ١٢]، ثم قال بعدها: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾.

فتأمل السياق في الحديث عن الخلق، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ هذا حديث عن الخلق، لكنه دلالة على أمرين هم؟ لتعلموا أن الله على كل شيء قدير، فالخلق دليل على القدر، فكيف يخلق من لا يقدر، فهل الذي لا يقدر يستطيع أن يخلق؟ فبما أنه هو الخالق فهو قادر، وكيف يخلق ما لا يعلم؟ فبالتالي استشهد بخلقه على قدرته وعلى علمه، لذلك قال: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمَۢا﴾.

فالله سبحانه وتعالى علم الأشياء قبل خلقها، وهو سبحانه وتعالى يعلم ما سيكون، بل ما لم يكن لو كان كيف يكون، فالله سبحانه وتعالى عندما ذكر أصحاب النار قال عنهم: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: الآية: ٢٨]، فلو أُخرج أهل النار من النار وعادوا إلى الدنيا لعادوا إلى كفرهم.

فإذاً يعلم مالم يكن لو كان كيف يكون، فعلمه سبحانه وتعالى محيطٌ بكل شيء.

- قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ هُوَ

ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾﴾ [الحشر: الآية: ٢٢].

- وقال تعالى: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق: الآية: ١٢].

- وقال تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ﴾ [سبأ: الآية: ٣].

- وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿٧﴾﴾ [النحل: الآية: ١٢٥].

- وقال تعالى: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِكُمۡ إِذۡ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَإِذۡ أَنتُمۡ أَجِنَّةٞ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡۖ﴾ [النجم: الآية: ٣٢].

وقال الله تعالى -مقررًا علمه بما لم يكن لو كان كيف سيكون-: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: الآية: ٢٨]، فالله يعلم أن هؤلاء المكذبين الذين يتمنون في يوم القيامة الرجعة إلى الدنيا أنهم لو عادوا إليها لرجعوا إلى تكذيبهم وضلالهم.

وقال في الكفار الذين لا يطيقون سماع الهدى: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: الآية: ٢٣].

ومن علمه تبارك وتعالى بما هو كائن: علمه بما كان الأطفال الذين توفوا صغارًا عاملين لو أنهم كبروا قبل مماتهم، وبيانه فيما يلي:

- **عن ابن عباس** رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، قال: «سئل النبي عن أولاد المشركين، فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب القدر باب الله أعلم بما كانوا عاملين (٨/ ١٢٢ رقم ٦٥٩٧).

- **وعن عائشة أم المؤمنين** رضي الله عنها -(ت: ٥٧ أو ٥٨ هـ)، قالت: توفي صبيٌّ، فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة. فقال رسول الله: « **أَوَلاَ تدرين أن الله خلق الجنة والنار، فخلق لهذه أهلاً ولهذه أهلاً؟**»[١].

وفي رواية عند مسلم- أيضًا- **عن عائشة** رضي الله عنها(ت: ٥٧ أو ٥٨ هـ) قالت: «دُعي رسول الله إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت: يا رسول الله طوبي لهذا، عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل السوء ولم يدركه. قال: «**أَوَغَير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم**»[٢].

وكان أول من أنكره القدرية فأنكروا علم الله السابق، فزعم القدرية الأوائل أن الله سبحانه وتعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، فهذا أول حال القدرية، ثم إن القدرية بعد ذلك تراجعوا عن إنكار العلم السابق وأثبتوا العلم السابق، ولكن أنكروا قدرة الله في فعل العبد، فالله سبحانه وتعالى علم الأشياء قبل كونها.

- **الركن الثاني: الكتابة**

الركن الثاني- أو المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقدر- هو الكتابة، فيجب الإيمان بأن الله تعالى كتب كل المقادير في اللوح المحفوظ وسطر فيها كل ما هو كائن إلى يوم القيامة.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (٤/ ٢٠٥٠ رقم ٢٦٦٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (٤/ ٢٠٥٠ رقم ٢٦٦٢).

واللوح المحفوظ الذي كتب الله فيه مقادير الخلائق سماه القرآن بالكتاب، وبالكتاب المبين، وبالإمام المبين وبأم الكتاب، والكتاب المسطور.

- قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج: الآيات: ٢١، ٢٢].
- وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج: الآية: ٧٠].
- وقال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: الآية: ١٢].
- وقال تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ﴿٢﴾ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ﴿٣﴾﴾ [الطور: الآيات: ١- ٣].
- وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الزخرف: الآية: ٤].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (ت: ٦٥ هـ)، عن النبي أنه قال: «**إنَّ الله قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء**»(١).

قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه (ت: ٣٤ هـ) لابنه: يا بني، إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل**

(١) أخرجه مسلم كتاب القدر باب حجاج آدم وموسى برقم (٢٦٥٣).

شيء حتى تقوم الساعة»، يا بني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من مات على غير هذا فليس مني**»[١].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، قال: «كنت خلف رسول الله ﷺ يوما، فقال: «**يا غلام، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**»[٢].

● **أنواع التقدير:**

ذكر ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ) أقسام التقدير الخمسة، وأوضحها بأدلتها، وهي باختصار:

التقدير الأول: تقدير المقادير قبل خلق السماوات والأرض، وهو التقدير العام الشامل لكل شيء في اللوح المحفوظ، وقد سبق ذكر بعض الأدلة عليه.

التقدير الثاني: تقدير الرب- تبارك وتعالى- شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خلقهم، وهو تقدير ثان بعد التقدير الأول، فعن عمران بن حصين قال: «قيل: يا رسول الله، علم أهل الجنة

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٦٤٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣) (٢٦٦٩)، والترمذي (٢٥١٦)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٥٣٠٢).

من أهل النار؟ فقال «نعم». قيل: ففيم يعمل العاملون؟ قال: «كل ميسر لما خلق له»(١).

التقدير الثالث: المتعلق بالجنين وهو في بطن أمه، وهو تقدير شقاوته وسعادته ورزقه وأجله وعمله؛ فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: «**إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله إليه الملك؛ فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات؛ بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»(٢).

التقدير الرابع: التقدير في ليلة القدر؛ قال الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان: الآيات: ١ - ٥].

قال أبو عبد الرحمن السلمي رحمه الله (ت: ٧٤ هـ): «يقدر أمر السنة كلها في ليلة القدر»، وهذا هو الصحيح: أن القدر مصدر قدر الشيء يقدره قدرا، فهي ليلة الحكم والتقدير.

التقدير الخامس: التقدير اليومي؛ قال تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥١) ومسلم (٢٦٤٩) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣).

وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمن: الآية: ٢٩].

قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٤ هـ)، والكلبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٤ هـ)، وعبيد بن عمير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٣ هـ)، وأبو ميسرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٣ هـ)، وعطاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٤ هـ)، ومقاتل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٥٠ هـ): «من شأنه: أن يحيي ويميت، ويرزق ويمنع، وينصر، ويعز ويذل، ويفك عانيا، ويشفي مريضا، ويجيب داعيا، ويعطي سائلا، ويتوب على قوم، ويكشف كربا، ويغفر ذنبا، ويضع أقواما، ويرفع آخرين. دخل كلام بعضهم في بعض... ».

إلى أن **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «فهذا تقدير يومي، والذي قبله تقدير حولي، والذي قبله تقدير عمري عند تعلق النفس به، والذي قبله كذلك عند أول تخليقه، وكونه مضغة، والذي قبله تقدير سابق على وجوده، لكن بعد خلق السماوات والأرض، والذي قبله تقدير سابق على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل من التقدير السابق، وفي ذلك الدليل على علم الرب وقدرته وحكمته، وزيادة التعريف لملائكته وعباده المؤمنين بنفسه وأسمائه»[١].

- **الركن الثالث: المشيئة:**

الركن الثالث- أو المرتبة الثالثة من مراتب الإيمان بالقدر- المشيئة، أي: الإيمان بمشيئة الله النافذة وقدرته التامة، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا حركة ولا سكون في السماوات ولا في الأرض إلا بمشيئته، فلا يكون في ملكه إلا ما يريد.

---

(١) «شفاء العليل» (ص ٣١ - ٤٩).

والنصوص المصرحة بهذا الركن المقررة له كثيرة، منها:

- قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [التكوير: الآية: ٢٩].
- وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّنَا نَزَّلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا مَّا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: الآية: ١١١].
- وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ﴾ [الأنعام: الآية: ١١٢].
- وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس: الآية: ٣٦].
- وقال تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الأنعام: الآية: ٣٩].

ومشيئة الله النافذة وقدرته الشاملة يجتمعان فيما كان وما سيكون، ويفترقان فيما لم يكن ولا هو كائن، فما شاء الله تعالى كونه فهو كائن بقدرته لا محالة، وما لم يشأ الله تعالى إياه لا يكن لعدم مشيئة الله تعالى ليس لعدم قدرته عليه.

- قال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: الآية: ٢٥٣].
- وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [المائدة: الآية: ٤٨].
- وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [الأنعام: الآية: ٣٥].
- وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٧].
- وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ﴾ [يونس: الآية: ٩٩].

وجاء في حديث **حذيفة بن أسيد** رضي الله عنه (ت: ٤٢ هـ) في شأن الجنين: «**فيقضي ربك ما يشاء، ويكتب الملك**»[(١)].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (ت: ٤٤ هـ)، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء**»[(٢)].

قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ): «المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر، وهي مرتبة المشيئة:

وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التي فطر الله عليها خلقه، وأدلة العقول والبيان، وليس في الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة الله وحده؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، هذا عموم التوحيد الذي لا يقوم إلا به.

والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يقع في ملكه إلا ما يريد حتى وإن كان مخالفا لأمره الشرعي، فهو سبحانه وتعالى أراد أن يمتحن عباده، فجعل لهم إرادة وقدرة؛ ليبلوهم أيهم أحسن عملا؛ فمن آمن واستقام فاز، ومن كفر وعاند فقد خسر خسرانا مبينا؛ فتجزى كل نفس بما عملت، فالعباد فاعلون حقيقة، والله خالق أفعالهم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: الآيات: ٢٨، ٢٩]، وقد

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٣٢).

يريد العبد الشر، ولكن الله لا يمكنه منه؛ فكل شيء داخل تحت إرادته ومشيئته، ولا يخرج العباد أبدا في كل أمورهم عن تلك الإرادة والمشيئة؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: الآية: ٢٥٣]، وقال سبحانه: ﴿كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: الآية: ٤٠]، وقال جل وعلا: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنعام: ١١٢]»[1].

أنواع الإرادة: لله- جل وعلا- إرادتان: كونية قدرية، ودينية شرعية.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وها هنا أمر يجب التنبيه عليه، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحط به علما، وهو أن الله- سبحانه- له الخلق والأمر، وأمره- سبحانه- نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي.

فمشيئته- سبحانه- متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكره، كله داخل تحت مشيئته، كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته- سبحانه- شاملة لذلك كله.

وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعا فهو محبوب للرب، واقع بمشيئته؛ كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (ص ٩٣) بتصرف واختصار.

تعلقت به محبته وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته، ولا رضاه ولا أمره الديني، و ما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية؛ فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية؛ فتكون هي المحبة.

وإذا عرفت هذا فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: الآية: ٧]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: الآية: ٢٠٥]، وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: الآية: ١٨٥]، لا يناقض نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره؛ فإن المحبة غير المشيئة، والأمر غير الخلق، ونظير هذا: الأمر؛ فإنه نوعان: أمر تكوين، وأمر تشريع، والثاني قد يعصى ويخالف بخلاف الأول».

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فسبحانه أن يكون في مملكته ما لا يشاء أو أن يشاء شيئا فلا يكون، وإن كان فيها ما لا يحبه ولا يرضاه، وإن كان يحب الشيء فلا يكون لعدم مشيئته له، ولو شاءه لوجد»[1].

● الركن الرابع: الخلق

الركن الرابع- أو المرتبة الرابعة من مراتب الإيمان بالقدر- الخلق، أي: خلق الله تبارك وتعالى لكل موجود، لا شريك لله في خلقه.

وقد قررت النصوص أن الله خالق كل شيء، فهو الذي خلق الخلق وكوَّنهم وأوجدهم، فهو الخالق وما سواه مربوب مخلوق.

---

(١) «شفاء العليل» (ص ١٠٥، ١٠٦).

ومن أدلة القرآن الكريم:

الله تعالى خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون شيء إلا وهو خالقه...

١- قال تعالى في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام حيث كسر أصنامهم ثم جاء إليه قومه يناقشونه مسرعين فقال لهم كما حكى الله عنه: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: الآيات: ٩٥-٩٦]، أي خلقكم وعملكم فتكون (ما) مصدرية، وقيل: إنها بمعنى الذي، فيكون المعنى: والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيدكم وهو الأصنام[1] وقد ذكر ابن كثير القولين ثم قال: «وكلا القولين متلازم، والأول أظهر»[2] وقد علل ذلك بما يؤيده من رواية البخاري في أفعال العباد **عن حذيفة** رضي الله عنه (ت: ٣٦ هـ) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**»[3]، وتلا بعضهم عند ذلك ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: الآية: ٩٦]، فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة فالله تعالى خالق الخلق وأفعالهم كما دلت على ذلك الآية والحديث.

٢- وقد وردت آيات كثيرة تدل دلالة واضحة على أن كل شيء مما في هذا الكون مخلوق لله سبحانه وتعالى، وقد وردت هذه الآيات بلفظ

---

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (٧/ ٧٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢).

(٣) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (١٠٢). وصححه ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٥٠٧)، والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٦٣٦) وقال: على شرط مسلم.

العموم فقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الرعد: الآية: ١٦]، وفي آية أخرى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [غافر: الآية: ٦٢]، وهذه نصوص واضحة في الدلالة على مرتبة الخلق، وقد جاءت الآية الأولى في معرض إنكار أن يكون للشركاء خلق كخلقه، سبحانه وتعالى فنفى ذلك سبحانه آمراً رسوله أن يقرر هذه الحقيقة التي تفصل في الأمر وتدل على وحدانية الله تعالى وانفراده بالخلق والرزق: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ﴾ [الرعد: الآية: ١٦]، وفي موضع آخر جاءت هذه الآية لبيان قدرة الله تعالى وكماله ودلائل وحدانيته: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ۝٦٢﴾ [الزمر: الآية: ٦٢]، أما الآية الثانية فقد جاءت أيضاً لبيان قدرة الله التامة حيث جعل لعبادة الليل والنهار ثم بين سبحانه أنه خالق كل شيء.

٣- وقال تعالى ممتناً على الصحابة رضوان الله عليهم بعد أن أمرهم بالتثبت في خبر الفاسق. ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾. [الحجرات: الآية: ٧]، والشاهد قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ﴾ فهو سبحانه هو الذي جعل الإيمان محبوباً أو أحب الأشياء إليكم، وهو الذي حسنه بتوفيقه وقربه منكم، وهو الذي جعل ما يضاد الإيمان من الكفر والفسوق والعصيان

مكروها عندكم، وذلك بما أودع في قلوبكم من كراهة الشر وعدم إرادة فعله، فالفاعل في كل ذلك هو الله تعالى[١].

وهناك آيات أخرى كثيرة تدل على أن الله تعالى هو المضل، والهادي، والمؤيد لعباده المؤمنين، والهازم لأعدائهم، وأنه المضحك، والمبكي، والمميت، والمحيي، وكل ذلك دليل على مرتبة الخلق، وقد أورد ابن كثير عند تفسيره لآية الحجرات السابقة، حديثاً يدل على هذه المرتبة عن ابن رفاعة الزرقي قال: لما كان يوم أحد وانكفأ المشركون، قال رسول الله ﷺ: «**استووا حتى أثني على ربي، فصاروا خلفه صفوفاً، فقال: اللهم لك الحمد كله، اللهم لا قابض لما بسطت، ولا باسط لما قبضت، ولا هادي لما أضللت، ولا مضل لمن هديت، ولا معطي لما منعت، ولا مانع لما أعطيت، ولا مقرب لما بعدت، ولا مباعد لما قربت، اللهم ابسط علينا من بركاتك، ورحمتك، وفضلك، ورزقك، اللهم إني أسالك النعيم المقيم الذي لا يحول ولا يزول، اللهم إني أسالك النعيم يوم العيلة، والأمن يوم الخوف، اللهم إني عائذ بك من شر ما أعطيتنا، وشر ما منعت، اللهم حبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا، وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان، واجعلنا من الراشدين، اللهم توفنا مسلمين، وأحينا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، غير خزايا ولا مفتونين، اللهم قاتل الكفرة الذين يكذبون رسلك، ويصدون عن سبيلك، واجعل عليهم رجزك وعذابك، اللهم قاتل الكفرة الذين أوتوا الكتاب، إله الحق**»[٢]. فترى في هذا الحديث

---

(١) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن لصديق خان (٩/ ٧٤)، وانظر: تفسير ابن السعدي (٧/ ١٣١)، وانظر: شفاء العليل لابن القيم (ص: ٥٧).

(٢) رواه أحمد (٣/ ٤٢٤) (١٥٥٣١)، والبزار (٩/ ١٧٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٥٣٨). وقال: [فيه] عبد الواحد بن أيمن مشهور ليس به بأس في الحديث، روى عنه =

بأن الله تعالى هو الفاعل لهذه الأمور، وهذا دليل على مرتبة الخلق.

● **الأدلة من السنة:**

١- **عن زيد بن أرقم** رضي الله عنه (ت: ٦٨ هـ) قال: لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول: كان يقول: «**اللهم أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل، والهرم وعذاب، القبر اللهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها...**». الحديث[1] والشاهد قوله: «**اللهم آت نفسي تقواها وزكها...**»، فالفاعل هو الله تعالى، فهو الذي يطلب منه ذلك ولفظ «**خير**» ليس للتفضيل، بل لا مزكي للنفس إلا الله، ولهذا قال بعد ذلك: «**أنت وليها ومولاها**»[2]. فهو سبحانه الملهم للنفس الخير والشر، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الشمس: الآية: ٨].

قال سعيد بن جبير رحمه الله (ت: ٩٥ هـ) في تفسير هذه الآية: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [الشمس: الآية: ٨]، أي: فالخلق والإنسان قادر على سلوك أيهما شاء ومخير فيه.

وقال ابن زيد-(ت: ١٨٢ هـ)، في معنى الآية: «جعل ذلك فيها

= أهل العلم، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ١٢٤: رجاله رجال الصحيح، وصححه ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/ ١٦٣) والألباني في صحيح الأدب المفرد (٥٣٨).

(١) رواه مسلم (٢٧٢٢).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٤١).

بتوفيقه إياها للتقوى»[(١)].

٢- وعن **وراد مولى المغيرة بن شعبة (ت: غير معروف سنة وفاتة)** قال: كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إلي ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة، فأملى عليّ المغيرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: خلف الصلاة: «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»[(٢)].

والشاهد قوله: «**اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت**»، فالمعطي والمانع هو الله تعالى فهو الفاعل لهما، وهذا يدل على أن الخالق هو الله سبحانه وتعالى وقوله: «**ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»، أي لا ينفع ذا الغنى منك غناه، أو لا ينجيه حظه منك، بل ينفعه عمله الصالح.

٣- وقد قال ﷺ **لأبي موسى الأشعري** رضي الله عنه (ت: ٤٤ هـ): «يا عبد الله بن قيس، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟». فقلت بلى يا رسول الله، قال: «**قل: لا حول ولا قوة إلا بالله**»[(٣)]، والشاهد قوله: «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»، ففيها الاعتراف بأنه لا صانع غير الله، ولا راد لأمره، وأن العبد لا يملك من أمره شيئاً، فمعناها: لا

---

(١) الكشف والبيان للثعلبي (١٠/ ٢١٣)، وزاد المسير (٩/ ١٤٠)، و تفسير البغوي (٨/ ٤٣٨).

(٢) رواه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

(٣) رواه البخاري (٤٠٢٥) بلفظ: ألا أدلك على كلمة بدلاً من ألا أدلك على كنز، ومسلم (٢٧٠٤).

حركة، ولا استطاعة، ولا حيلة إلا بمشيئة الله تعالى[(١)] وقيل: معناه لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: «**لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعة الله إلا بمعونتهـ**»[(٢)]، وحكي هذا **عن ابن مسعود** رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، وكله متقارب، والكنز هنا: معناه ثواب مدخر في الجنة عند الله وهو ثواب نفيس[(٣)].

فهذه مراتب القدر وأركانه الأربعة التي يجب على العبد أن يؤمن بها حتى يكون مؤمنًا بالقدر.

وقد يقسم بعض العلماء مراتب القدر إلى درجتين:

فقد قسم **ابن تيمية** رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «الإيمان بالقدر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين» - بين فيه مراتب القدر الأربع التي هي: (العلم والكتابة والمشيئة والخلق).

فذكر هنا مراتب القدر، وجمع هنا بين مرتبتين؛ مرتبة العلم ومرتبة الكتابة؛ باعتبار أنهما متلازمتان، كما أنه بالدرحة الثانية جمع بين الخلق

---

(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ٢٤٣)، لسان العرب (١١/ ١٨٤) مادة: (حول).

(٢) رواه البزار (٥/ ٣٧٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٤٤٦) (٦٦٤)، والديلمي (٥/ ٣٧٥) (٨٤٧٨). بلفظ: إلا بعون الله بدلاً من إلا بمعونته. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ١٠٢: رواه البزار بإسنادين أحدهما: منقطع وفيه عبد الله بن خراش، والغالب عليه الضعف، والآخر: متصل حسن، وقال الحسيني في البيان والتعريف ٢/ ٢٨٩: سنده لا بأس به.

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٢٦-٢٧)، وانظر: عمدة القاري للعيني (٢٣/ ١٥٤).

والمشيئة، فالقسمة إما ثنائية وإما رباعية، فإذا قلت: رباعية، فتقول: (العلم، الكتابة، الخلق، المشيئة).

وإذا قلت ثنائية، فتقول: (العلم، الكتابة)، أي: علم سبحانه وتعالى ذلك وكتبه، ثم خلقه وشاءه.

فقال: «الإيمان بالقدر على درجتين؛ كل درجة تتضمن شيئين:

فالدرجة الأولى: الإيمان بالعلم والكتابة»؛ فالله- تعالى علم الأشياء قبل كونها، ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، كما أخبر- مثلا- عن شأن أهل النار فقال: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾﴾ [الأنعام: الآية: ٢٨]؛ فلو ردوا إلى الدنيا فسيكون منهم عودة إلى ما نهاهم الله عنه، وهذا لا يكون، ولكنه لو كان فسيكون بهذه الحال، فالله سبحانه وتعالى علم الأشياء قبل كونها، وهو عليم بها أثناء كونها، وعليم بما سيكون، وعليم بما لم يكن لو كان كيف يكون، فسبحان من وسع علمه كل شيء!.

فهو عليم بما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلا وأبدا؛ ونحن نؤمن أن الله متصف بجميع الصفات أزلا وأبدا.

المسألة السادسة: مواقف المخالفين من مراتب القدر

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الناس قد تنازعوا في القدر، وخاضوا فيه بغير علم، وهذا باب عظمت فيه الفتنة، وكثر فيه النزاع، وما يصيب الإنسان من الحيرة والضلال، إلا من جهة الجهل بالقدر»[١].

---

(١) (مجموع الفتاوى، ٨/ ٢٦٢).

قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٢ هـ): «وأكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع»[١].

وقد حدثت بدعة «القدرية» في آخر عصر الصحابة[٢]. وكان القدر قد حدث أهله قبل أهل النفي للصفات، فمقالة القدر ظهرت في خلافة عبد الله الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٤-٧٣هـ) بعد موت معاوية[٣].

ولهذا تكلم فيهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع[٤]. -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم-.

وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ت (٦٨هـ) قبل ابن الزبير وابن عمر مات عقب موته (٧٤هـ). وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين، فبقي الناس يخوضون في القدر بالحجاز، والشام، والعراق، وأكثره كان بالشام والعراق بالبصرة، وأقله كان بالحجاز[٥].

وأول من عرف بنفي القدر، رجل مجوسي يقال سيسويه من الأساورة، وإن كان قد اشتهر أن أول من قال به معبد الجهني[٦].

قال الهروي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٨١ هـ): «فأما القدر فأول من تكلم به معبد الجهني رجل من أهل البصرة، كان عنده حظ من العلم يقال له معبد بن خالد، ويقال معبد ابن عبد الله بن عويم، مات بعد الهزيمة وكان يومئذ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص: (١/ ٣٤٠).

(٢) منهاج السنة (١/ ٣٠٨).

(٣) الحسنة والسيئة ص١٠٣.

(٤) منهاج السنة ص١٠٣.

(٥) الحسنة السيئة ص١٠٣.

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٥).

مع ابن الأشعث، وأصابته جراحة، وهو أول من تكلم بالقدر، وهو الذي تبرأ منه عبد الله بن عمر بن الخطاب[١]. مات قبل التسعين[٢] قتله الحجاج بن يوسف وقيل صلبه عبد الملك بن مروان سنة ثمانين»[٣].

وأخذ غيلان الدمشقي عن معبد الجهني[٤]

قال الهروي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٨١ هـ): «فتكلم عليه عمرو بن عبيد، وجادل به غيلان بن مسلم الدمشقي (ت: ١٠٦ هـ) وغيلان هو ابن أبي غيلان أبو مروان من موالي عثمان، وكان عنده حظ من العلم، تكلم به أيام عبدالملك بن مروان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٦ هـ)، واستتابه عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠١ هـ)، ثم ظهر منه تكذيب التوبة[٥] زمن يزيد بن عبد الملك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٥ هـ)، ثم لما ولى هشام بن عبد الملك سنة (١٠٦هـ)، أرسل إلى غيلان وأحضر له الأوزاعي لمناظرته، ثم قتله[٦] فصلب على باب الشام بأخزى حالة لقيها بشر»[٧].

«وأما عمرو بن عبيد فهو عمرو بن كيسان أبو عثمان مولى بني تميم البصري، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة في طريق مكة فإنه أول من بسط أساسه فأصبح رأسه، ونظم له كلامًا ونصبه إمامًا، ودعا إليه ودل عليه،

---

(١) ذم الكلام ص٣٠٣.

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٥)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٧).

(٥) ذم الكلام ص٣٠٣.

(٦) الشريعة للآجري ص٢٢٨، التنبيه والرد للملطي ص١٦٨.

(٧) ذم الكلام ص٣٠٣.

فصار مذهبًا يسلك، وهو إمام الكلام وداعية الزندقة الأولى رأس المعتزلة، سموا به لاعتزاله حلقة الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ)، وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس الأصبحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ)، وإمام أهل الرأي النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٠ هـ)، وحذر منه إمام أهل الشرق عبد الله بن المبارك الحنظلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٨١ هـ)، فسلط الله عليه وعلى من استتبع واخترع، سيفاً من سيوف الإسلام وهو أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣١ هـ)، فهتك استاره، وأظهر عواره، ورسمه باللعنة وألحق به بلاء تلك الفتنة»[١].

فقد تلقَّف المعتزلة مقالة القدرية حتى بعد ذلك أصبح إذا قيل: القدرية، فإن الذي يعنى بذلك هم المعتزلة في ذلك الحين.

ونفاة القدر أرادوا منازعة الله في الربوبية فضاهوا بذلك المجوسية الأولى وهم الزنادقة[٢].

وأصل بدعة القدرية كانت من عجز عقولهم عن الإيمان بقدر الله والإيمان بأمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنوا أن ذلك ممتنع؛ وكانوا قد آمنوا بدين الله وآمره ونهيه ووعده ووعيده، وظنوا أنه إذا كان كذلك لم يكن قد علم قبل الأمر من يطيع ومن يعصي، لأنهم ظنوا أن من علم ما سيكون لم يحسن منه أن يأمر وهو يعلم أن المأمور يعصيه، وظنوا أيضاً أنه إذا علم أنهم يفسدون لم يحسن أن يخلق من يفسد.

---

(١) ذم الكلام ص٣٠٣.

(٢) ذم الكلام ص٣٠٥.

فلما بلغ قولهم بإنكار القدر الصحابة أنكروه إنكاراً عظيماً وتبرؤا منهم. ثم كثر الخوض في القدر فصار مقتصدوهم وجمهورهم يقرون بالقدر السابق وبالكتاب المتقدم، وصار النزاع في الإرادة وخلق أفعال العباد فصاروا في ذلك حزبين.

١- «النفاة»: يقولون لا إرادة إلا بمعنى المشيئة، وهو لم يرد إلا ما أمر به، ولم يخلق شيئاً من أفعال العباد.

٢- «المجبرة» كالجهم بن صفوان (ت: ١٢٨ هـ) وأمثاله، قابلوا الفريق الأول فقالوا ليست الإرادة إلا بمعنى المشيئة، والأمر والنهي لا يستلزم إرادة، وقالوا العبد لا فعل له البتة ولا قدرة، بل الله هو الفاعل القادر فقط[1].

- **أولاً: الموقف من مرتبة العلم والكتابة.**

والقدرية[2] ينقسمون إلى قسمين:

القدرية الأولى:

وهؤلاء هم الغلاة الذين أنكروا القدر وأنكروا علم الله السابق بالأمور، «فيقولون إن الله لا يعلم أعمال العباد قبل أن يعملوها، ولا تعلقت بها مشيئة الله، فلما شنع عليهم المسلمون، وكفروهم بذلك: تحولوا عن قولهم الأول فأثبتوا العلم، وأنكروا القدر.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦، ٣٧).

(٢) سموا بالقدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضاً، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب. شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص (١/ ٧٩)، و (٢/ ٧٩٧)، معجم ألفاظ العقيدة ص ٣١٦.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فهذا التقدير- أي: تقدير العلم والكتابة- قد كان ينكره غلاة القدرية قديما، ويقولون: إن الأمر أنف؛ أي: أن الله لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وجودها»[(١)].

فغلاة القدرية يقولون والعياذ بالله-: إن الله لا يعلم أن العبد سيعمل هذا العمل إلا عند وقوعه. تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. والله سبحانه وتعالى عالم بكل شيء أزلا.

ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، وغيره، يقولون: «ناظروا القدرية بالعلم فإن أنكروا العلم كفروا، وإن اعترفوا به خصموا»[(٢)].

قال حافظ حكمي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣٧٧ هـ): «ثم منهم من نفى علم الله تعالى كأوليهم، ففيهم من نفى علمه بالكليات والجزئيات ومنهم من أثبت العلم بالكليات دون الجزئيات»[(٣)].

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه: أن الله- تبارك وتعالى- قدر الأشياء في القدم، وعلم- سبحانه- أنها ستقع في أوقات معلومة عنده -سبحانه وتعالى-، وعلى صفات مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قدرها -سبحانه وتعالى-، وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه -سبحانه وتعالى- لم يقدرها، ولم يتقدم علمه -سبحانه وتعالى- بها، وأنها مستأنفة العلم، أي: إنما

---

(١) شرح العقيدة الواسطية ص: ٢١٩.

(٢) الدرة البهية شرح القصيدة التائية ص ٢٠، مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٠).

(٣) معارج القبول (٣/ ٩٤٥) .

يعلمها- سبحانه- بعد وقوعها، وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وجل عن أقوالهم الباطلة علوا كبيرا.

وسميت هذه الفرقة قدرية؛ لإنكارهم القدر؛ قال أصحاب المقالات من المتكلمين: وقد انقرضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر، لكن يقولون: الخير من الله، والشر من غيره»(١).

والنصوص في العلم والكتابة- بحمد الله تعالى- كثيرة وواضحة في الدلالة على هاتين المرتبتين: العلم والكتابة، كما تقدم ذكرهما.

● **ثانيًا: الموقف من مرتبة الخلق والمشيئة.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما الدرجة الثانية فهي مشيئته النافذة وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. وأنه ما في السموات وما في الأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه، لا يكون في ملكه إلا ما يريد، وأنه- سبحانه- على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات؛ فما من مخلوق في الأرض ولا في السماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالق غيره، ولا رب سواه.

وهذه الدرجة من القدر يكذب بها عامة القدرية الذين سماهم النبي ﷺ مجوس هذه الأمة، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات حتى سلبوا العبد قدرته واختياره، ويخرجون عن أفعال الله وأحكامه حكمها ومصالحها»(٢).

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٥٤).

(٢) شرح العقيدة الواسطية ٢٢٠-٢٢١.

فالقدرية الثانية:

زعموا «أن أفعال العباد وطاعاتهم ومعاصيهم، لم تدخل تحت قضاء الله وقدره، فأثبتوا قدرة الله على أعيان المخلوقات، وأوصافها، ونفوا قدرته على أفعال المكلفين، وقالوا: إن الله لم يردها ولم يشأها منهم، بل: هم الذين أرادوها وشاءوها، وفعلوها، استقلالاً بدون مشيئة الله»(١).

«فهؤلاء يقولون أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، وهذا هو مذهب المعتزلة ومن وافقهم، فهم ينكرون مرتبتي المشيئة والخلق، فينفونها عن الله تعالى، ويثبتونها للإنسان»(٢).

وافترقت القدريَّة إلى عشرين فرقة، وهذه أسماؤها: الواصلية، والعمرية، والهذلية، والنظامية، والمردارية، والمعمرية، والثمامية، والجاحظية، والخياطية، والشحامية، وأصحاب صالح قبة، والمريسية، والكعبية، والجبائية، والبهشيمية المنسوبة إلى أبي هاشم بن الجبائي»(٣).

وابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يشير هنا إلى كل من القدرية والجبرية

وقد ضَلَّ في هذا الباب (باب أفعال اللهـ) الجبريةُ والقدريةُ، وما زال إلى يوم الناس هذا مَن يَخبط فيه بين قائل بأن العبد مجبر على أفعاله، وبين قائل بأن العبد لا فِعل له ولا اختيار، وإنما هو كالريشة في مَهَبِّ الرِّيح، وأهل السنة والجماعة وسطٌ بين هذا وذاك.

---

(١) الدرة البهية شرح القصيدة التائية ص ١٧.

(٢) القضاء والقدر لعبد الرحمن المحمود (ص: ٣٠٥).

(٣) الفرق بين الفرق لعبدالقاهر البغدادي (ص: ٤٤).

وقد أوضَح **ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): هذا في «مَجموع الفَتاوى» قول أهل السنة فقال: «وهم في باب خَلقِ الله وأمرِه وسطٌ بين المُكذِّبين بقُدرة الله الذين لا يُؤمنون بقُدرتِه الكاملة ومَشِيئته الشاملة وخَلقِه لكل شيء، وبين المُفسدين لدِين الله الذين يَجعلون العبدَ ليس له مَشِيئةٌ ولا قُدرة ولا عمل، فيُعطِّلون الأمر والنهي والثوابَ والعقاب، فيَصِيرون بمَنزِلة المُشركين الذين قالوا: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام: الآية: ١٤٨].

فيُؤمن أهل السُّنَّة بأنَّ الله على كل شيء قدير، فيَقدر أن يهدي العبادَ ويُقلِّب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في مُلكِه ما لا يُريد، ولا يَعجَز عن إنفاذ مُرادِه، وأنه خالِق كلِّ شيء من الأعيان والصِّفات والحَرَكات. ويُؤمنون أن العبدَ له قُدرة ومشيئة وعملٌ، وأنه مُختار ولا يُسمُّونه مَجْبورًا؛ إذ المَجْبور مَن أُكْرِه على خلاف اختِياره، والله عَزَّوَجَلَّ جعَل العبدَ مُختارًا لِمَا يفعله، فهو مختارٌ مُريد، والله خالِقُه وخالِقُ اختياره، وهذا ليس له نَظِيرٌ؛ فإن الله ليس كمثله شيءٌ، لا في ذاتِه ولا في صفاته ولا في أفعاله»[1].

وقال عبد الرحمن بن ناصر بن سِّعْدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٧٦ هـ): «وهدَى الله أهلَ السُّنَّة والجَمَاعَة للتوسُّط بين طائفتين منحرفتينِ هم القدرية والجبرية، فآمَنوا بقضاء الله وقدَره وشُمولهما للأعيان والأوصاف والأفعال التي مِن جُملتِها أفعالُ المُكلَّفين وغيرهم، وآمَنوا بأنه ما شاء اللهُ كان وما لم يشأ لم يكُن، وآمنوا مع ذلك بأن الله تعالى جعَل للعِباد

(١) «مجموع الفَتاوى» (٣/ ٣٧٣، ٣٧٤).

قُدرة وإرادة تقَعُ بها أقوالُهم وأفعالهم على حسب اختِيارهم وإرادتهم، فآمَنوا بكلِّ نصٍّ فيه تعميمُ قدرة ومشيئة، وبكلِّ نصٍّ فيه إثباتُ أنَّ العباد يعملون ويفعلون كلَّ الأفعال الكبيرة والصغيرة بإرادتهم وقُدْرَتِهم، وعَلِموا أن الأمرينِ لا يَتنافيانِ»[1].

وبهذا يتبين أن الملازمة الفاسدة إنما هي في أذهان وعقيدة القدرية إذ لا تنافي بين مشيئة الله ومشيئة العبد في معتقد أهل السنة والجماعة.



(١) «التنبيهات اللطيفة» (ص٦١، ٦٢).



مسائل القدر



قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أن يؤمن الرجل بالقدر، خيره وشره، حلوه ومره).

الشرح:

في هذا النص مسائل:

المسألة الأولى: ورود هذا النص في ألفاظ الشرع

هذا اللفظ ورد في قوله ﷺ عندما سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»(١).

والحديثُ دَلَّ دلالةً ظاهرةً على مذهبِ أهلِ السنَّةِ في إثباتِ القَدَرِ ووجوبِ الإيمانِ بجميعِ المَقادير: خيرِها وشرِّها، حُلْوِها ومُرِّها، نَفْعِها وضرِّها، قليلِها وكثيرِها، وأنه واقعٌ مِن الله ـ تعالى ـ على العباد في الوقت الذي أراد أَنْ يَقَعَ، لا يَتقدَّمُ الوقتَ ولا يَتأخَّرُ على ما سَبَقَ بذلك في علمِ الله، تجري الواقعاتُ بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه، وتحت تصرُّفه وإرادته؛ فما شاءَ كان وما لم يَشَأْ لم يكن، وما أصابَ العبدَ لم يكن لِيُخْطِئَه وما أَخطأَهُ لم يكن لِيُصيبَه، وما تَقَدَّمَ لم يكن لِيتأخَّرَ وما تَأَخَّرَ لم يكن لِيَتَقَدَّمَ؛ فلا مانِعَ لِمَا أعطى ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ، ولا يكون في مُلْكِه إلَّا ما يُريدُ، وهو ـ سبحانه ـ غيرُ ظلَّامٍ للعبيد.

وجاء في لفظ: «**أن تؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**» بزيادة حلوه

---

(١) رواه مسلم (٨).

ومره، قد جاءت في عدة أحاديث:

فمنها حديث عمر الطويل في قصة جبريل، وأصل الحديث في الصحيح، ولكن هذه الزيادة عند ابن حبان[١].

وحديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة[٢] والبيهقي والطبراني، والسنة لابن أبي عاصم[٣]. وكذلك في حديث جبريل الطويل، وحديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني في الأوسط[٤]، وحديث عدي بن حاتم عند ابن ماجه[٥]، وحديث أنس عند ابن النجار[٦].

المسألة الثانية: معنى عبارة «خيره وشره وحلوه ومره»

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «إنها من باب التقرير بالإبدال،

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه، (١/ ٣٩٠)، مِن حديثِ عبد الله بنِ عمر عن أبيه رضي الله عنهما. وعلق عليه الشيخ الالباني في التعليقات الحسان: ١٦٨ -صحيح.

(٢) الإيمان لابن أبي شيبة: ١١٩، وقال الألباني صحيح ورجاله ثقات لكنه في صحيح مسلم من طرق أخرى.

(٣) تخريج كتاب السنة ١٧٢ وقال الألباني: إسناده ضعيف.

(٤) المعجم الأوسط للطبراني (٣/ ١١٢)، وقال لم يرو هذا الحديث عن مقاتل إلا عمر تفرد به محمد بن يعلى، وأورده ابن الوزير اليماني في العواصم والقواصم: (٦/ ٢٩٠)، وقال: رجاله موثقون.

(٥) أخرجه ابن ماجة (٨٧) والطبراني (١٧/ ٨١) (١٨٢)، انظر: مجمع الزوائد: (٩/ ٤٠٦)، والحديث فيه عبد الأعلى بن أبي المساور وهو متروك، وقال الألباني ضعيف جدًا (ضعيف ابن ماجة: ١٧) وقال أيضًا في تخريج كتاب السنة لابن أبي عاصم: ١٣٥ إسناده ضعيف جدًا.

(٦) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: (٨/ ٢٨٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٢٠٨)، وأبو طاهر السلفي في الطيوريات (٢٩٧).

يعني أنها وردت لتأكيد المعنى»[١].

ويمكن أن يقال: إن لفظ خيره وشره أعم من حلوه ومره، فهو من باب ذكر الخاص بعد العام، وذلك لأن الخير قد يكون مراً، والشر قد يكون حلواً، قال تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [البقرة: الآية: ٢١٦.]

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «الفرق بين كون القدر خيرا شرا وكونه حلوا ومرا قيل الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل، والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوئها فهو حلو ومر في مبدأه وأوله، وخير وشر في منتهاه وعاقبته، وقد أجرى الله سبحانه سنته وعادته أن حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل، ومرارتها تعقب الحلاوة فحلو الدنيا مر الآخرة ومر الدنيا حلو الآخرة، وقد اقتضت حكمته سبحانه أن جعل اللذات تثمر الآلام والآلام تثمر اللذات، والقضاء والقدر منتظم لذلك انتظاما لا يخرج عنه شيء البتة.

والشر مرجعه إلى الآلام وأسبابها، والخير مرجعه إلى اللذات وأسبابها، والخير المطلوب هو اللذات الدائمة، والشر المرهوب هو الآلام الدائمة، فأسباب هذه الشرور وإن اشتملت على لذة ما وأسباب تلك الخيرات وإن اشتملت على ألم ما، فألم تعقبه اللذة الدائمة أولى بالإيثار والتحمل من لذة يعقبها الألم الدائم، فلذة ساعة في جنب ألم طويل كلا لذة وألم ساعة في جنب لذة طويلة كلا ألم»[٢].

---

(١) فتح الباري: (١/ ١١٨).

(٢) شفاء العليل لابن القيم - (٢/ ٧٣٣).

المسألة الثالثة: مسألة نسبة الشر إلى الله -عَزَّ وَجَلَّ-

ويجدرُ التنبيهُ والإشارةُ إلى أنَّ وَصْفَ القَدَرِ بالشرِّ واقعٌ في مفعولات الله -تعالى- ومقدوراتِه المُنْفَصِلةِ عنه التي لا يَتَّصِفُ بها، دون أفعاله القائمةِ به؛ فأفعالُ الله -تعالى- كُلُّها خيرٌ وحكمةٌ؛ ولهذا قال صلَّى الله عليه وسلَّم: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»[1].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٥١ هـ): «معنى قول السلف من أصول الإيمان: الإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره...أن القدر لا شر فيه بوجه من الوجوه فإنه علم الله وقدرته وكتابه ومشيئته وذلك خير محض وكمال من كل وجه فالشر ليس إلى الرب تعالى بوجه من الوجوه لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المقضي المقدر ويكون شرا بالنسبة إلى محل وخيرا بالنسبة إلى محل آخر وقد يكون خيرا بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه كما هو شر له من وجه، بل هذا هو الغالب.

وهذا كالقصاص وإقامة الحدود وقتل الكفار فإنه شر بالنسبة إليهم لا من كل وجه، بل من وجه دون وجه وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر والنكال ودفع الناس بعضهم ببعض وكذلك الآلام والأمراض وإن كانت شرورا من وجه فهي خيرات من وجوه عديدة...

فالخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضرر وذلك في المقضي

---

(١) جزءٌ مِن حديثٍ رواهُ مسلمٌ في «صلاة المسافرين وقَصْرِها»٦/ ٥٧ ـ ٦٠) بابُ صلاةِ النبيِّ ﷺ ودعائِه في الليل، مِن حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

المقدر لا في نفس صفة الرب وفعله القائم به فإن قطع يد السارق شر مؤلم ضار له وأما قضاء الرب ذلك وتقديره عليه فعدل خير وحكمة ومصلحة . . .

في امتناع إطلاق القول نفيا وإثباتا أن الرب تعالى مريد للشر وفاعل له.

هذا موضع خلاف اختلف فيه مثبتو القدر ونفاته:

فقال النفاة: لا يجوز أن يقال إن الله سبحانه مريد للشر أو فاعل له قالوا لا يريد الشر وفاعله شرير هذا هو المعروف لغة وعقلا وشرعا كما أن الظالم فاعل الظلم والفاجر فاعل الفجور ومريده والرب يتعالى ويتنزه عن ثبوت معاني أسماء السوء له فإن أسمائه كلها حسنى وأفعاله كلها خير فيستحيل أن يريد الشر فالشر ليس بإرادته ولا بفعله قالوا وقد قام الدليل على أن فعله سبحانه غير مفعوله والشر ليس بفعل له فلا يكون مفعولا له.

وقابلهم الجبرية فقالوا: بل الرب سبحانه يريد الشر ويفعله قالوا لأن الشر موجود فلا بد له من خالق ولا خالق إلا الله وهو سبحانه إنما يخلق بإرادته فكل مخلوق فهو مراد له وهو فعله ووافقوا إخوانهم على أن الفعل عين المفعول والخلق نفس المخلوق ثم قالوا والشر مخلوق له ومفعول فهو فعله وخلقه وواقع بإرادته قالوا وإنما لم يطلق القول إنه يريد الشر ويفعل الشر أدبا لفظيا فقط كما لا يطلق القول بأنه رب الكلاب والخنازير ويطلق القول بأنه رب كل شيء وخالقه قالوا وأما قولكم إن الشرير مريد الشر وفاعله فجوابه من وجهين:

أحدهما: إنما يمنع ذلك بأن الشرير من قام به الشر وفعل الشر لم يقم بذات الرب فإن أفعاله لا تقوم به إذ هي نفس مفعولاته وإنما هي قائمة بالخلق وكذلك اشتقت لهم منها الأسماء كالفاجر والفاسق والمصلي والحاج والصائم ونحوها.

الجواب الثاني: أن أسماء الله تعالى توقيفية ولم يسم نفسه إلا بأحسن الأسماء قالوا والرب تعالى أعظم من أن يكون في ملكه مالا يريده ولا يخلقه فإنه الغالب غير المغلوب.

وتحقيق القول في ذلك: أنه يمتنع اطلاق إرادة الشر عليه وفعله نفيا وإثباتا في إطلاق لفظ الإرادة والفعل من إبهام المعنى الباطل ونفي المعنى الصحيح فإن الإرادة تطلق بمعنى المشيئة وبمعنى المحبة والرضا فالأول كقوله إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ وقوله: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراءك الآية: ١٦]، والثاني: كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: الآية: ٢٧]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: الآية: ١٨٥]، فالإرادة بالمعنى الأول تستلزم وقوع المراد ولا تستلزم محبته والرضا به وبالمعنى الثاني لا تستلزم وقوع المراد وتستلزم محبته فإنها لا تنقسم بل كل ما أراده من أفعاله فهو محبوب مرضي له ففرق بين إرادة أفعاله وإرادة مفعولاته فإن أفعاله خير كلها وعدل ومصلحة وحكمة لا شر فيها بوجه من الوجوه وأما مفعولاته فهي مورد الانقسام وهذا إنما يتحقق على قول أهل السنة أن الفعل غير المفعول والخلق غير المخلوق كما هو الموافق للعقول والفطر واللغة ودلالة القرآن والحديث وإجماع أهل السنة كما حكاه البغوي في شرح السنة عنهم وعلى هذا فهاهنا إرادتان ومرادان إرادة أن يفعل ومرادها فعله القائم به وإرادة أن يفعل عبده ومرادها مفعوله المنفصل عنه وليسا بمتلازمين فقد يريد من عبده أن يفعل ولا يريد من نفسه إعانته على الفعل وتوفيقه له وصرف موانعه عنه كما أراد من إبليس أن يسجد لآدم ولم يرد من نفسه أن يعينه على السجود ويوفقه له ويثبت قلبه عليه ويصرفه إليه ولو

أراد ذلك منه لسجد له لا محالة وقوله فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ إخباره عن إرادته لفعله لا لأفعال عبيده وهذا الفعل والإرادة لا ينقسم إلى خير وشر كما تقدم وعلى هذا فإذا قيل هو مريد للشر أوهم أنه محب له راض به وإذا قيل أنه لم يرده أوهم أنه لم يخلقه ولا كونه وكلاهما باطل ولذلك إذا قيل أن الشر فعله أو أنه يفعل الشر أوهم أن الشر فعله القائم به وهذا محال وإذا قيل لم يفعله أو ليس بفعل له أوهم أنه لم يخلقه ولم يكونه وهذا محال فأنظر ما في إطلاق هذه الألفاظ في النفي والإثبات من الحق والباطل الذي يتبين بالاستفصال والتفصيل وأن الصواب في هذا الباب ما دل عليه القرآن والسنة من أن الشر لا يضاف إلى الرب تعالى لا وصفا ولا فعلا ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه وإنما يدخل في مفعولاته بطريق العموم كقوله تعالى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: الآيات: ١-٢] فما هاهنا موصولة أو مصدرية والمصدر بمعنى المفعول أي من شر الذي خلقه أو من شر مخلوقه وقد يحذف فاعله كقوله حكاية عن مؤمني الجن ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: الآية: ١٠]، وقد يسند إلى محله القائم به كقول إبراهيم الخليل ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: الآيات: ٧٨-٨٠]، وقول الخضر ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۝٧٩﴾ [(١)] وقد جمع الأنواع الثلاثة في الفاتحة في قوله ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

---

(١) سورة الكهف: الآية: ٧٩، وقال في بلوغ الغلامين ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ سورة الكهف: الآية: ٨٢.

﴿ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: الآيات: ٦-٧]، والله تعالى إنما نسب إلى نفسه الخير دون الشر فقال تعالى ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٢٦﴾ [آل عمران: الآية: ٢٦]، وأخطأ من قال المعنى بيدك الخير والشر لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ليس في اللفظ ما يدل على إرادة هذا المحذوف، بل ترك ذكره قصدا أو بيانا أنه ليس بمراد.

الثاني: أن الذي بيد الله تعالى نوعان فضل وعدل كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغض ما في يمينه وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع» (١). فالفضل لإحدى اليدين والعدل للأخرى وكلاهما خير لا شر فيه بوجه.

الثالث: أن قول النبي ﷺ: «**لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك**» (٢). كالتفسير للآية ففرق بين الخير والشر وجعل أحدهما في يدي الرب سبحانه وقطع إضافة الآخر إليه مع إثبات عموم خلقه لكل شيء(٣).



---

(١) رواه البخاري (٧٤١١)، ومسلم (١٩٣).

(٢) رواه مسلم (٧٧١).

(٣) المصدر: شفاء العليل لابن القيم - (٢/ ٧٣٣).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأن يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن ذلك كله قضاء من الله -عَزَّوَجَلَّ-).

الشرح: وفي هذا النص مسائل

المسألة الأولى: الأدلة في ذلك

قال تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [التوبة: الآية: ٥١].

قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: الآية: ٢٢]، وقد بَيَّن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ ذلك بعد ما استقر عنده عرش ملكة سبأ، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: الآية: ٤٠].

وعلى العبد أن يرضى ويُسَلِّم بما قَدَّر الله وقَسم من نعم بين خلقه، ويعلم أنَّ الخلق مقهورون مربوبون لله سبحانه؛ قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾ [آل عمران: الآية: ٢٦].

وقال جل جلاله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [التغابن: الآية: ١١]؛ **قال علقمةُ بن قيس** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٢ هـ) في تفسيرها: «هو الرجل تصيبه المصيبة؛ فيعلم أنها من عند الله فيَرضى ويُسَلِّم»[١].

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٤٢١).

وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: الآية: ٢٢]؛ فهذا أمر كوني قدري، وعلى الإنسان فيه أن يَرضى ويُسَلِّم.

فإذا أردت أن ينتظم لك التوحيد فعليك بالإيمان بقضاء الله وقدره، يجب أن تؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك وبحمد الله لدى أهل الإيمان هذه النعمة العظمى، الإيمان والرضا بقضاء الله وقدره.

فلدى المسلم كنز من الكنوز التي أعطاها الله عز وجل لأهل الإيمان، بأن الإنسان إذا أصابته مصيبة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، واسترجع وقال: إنا لله وإنا إليه راجعون وصبر على قضاء الله وقدره، ورضي بقضاء الله عز وجل وقدره، فهذا يعطيه السكينة والطمأنينة في النفس فلا يجزع ولا يسخط ولا يقول قولاً كفرياً ولا يصيبه ما يصيب أولئك الذين ما آمنوا بقضاء الله وقدره.

ولذلك **قال ابن عباس** رضي الله عنهما(ت: ٦٨ هـ): «القدر نظام التوحيد»[١].

المسألة الثالثة: الفرق بين الصبر والرضا

هناك فرق بين الصبر والرضا، فرق في التعريف، وفرق في الحكم[٢].

أما الحكم، فالصبر واجب، بحيث يأثم الإنسان إذا لم يصبر على ما أصابه من مكروه، ويعرض نفسه بهذا لعقوبة الله تعالى.

---

(١) انظر القدر للفريابي صفحة (١٤٣)، وضعفه الشيخ الالباني انظر ضعيف الجامع الصغير صفحة (٦٠٢).

(٢) المصدر: موقع الإسلام سؤال وجواب.

وأما الرضا، فهو درجة أعلى من الصبر، وهي درجة السابقين بالخيرات، ولذلك كانت مستحبة وليست واجبة، فلا يأثم المسلم إذا لم يصل إليها، غير أنه مطالب بمجاهدة نفسه والشيطان حتى يصل إلى تلك الدرجة العالية.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الرضا بالمصائب كالفقر والمرض والذل: مستحب في أحد قولي العلماء وليس بواجب، وقد قيل: إنه واجب، والصحيح أن الواجب هو الصبر»[(١)].

وقال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١ هـ): «فما يقع من المصائب يستحب الرضا به عند أكثر أهل العلم ولا يجب، لكن يجب الصبر عليه»[(٢)].

وأما الفرق بين الصبر والرضا في التعريف، فالصبر هو أن يمنع الإنسان نفسه من فعل شيء، أو قول شيء يدل على كراهته لما قدره الله، ولما نزل به من البلاء، فالصابر يمسك لسانه عن الاعتراض على قدر الله، وعن الشكوى لغير الله، ويمسك جوارحه عن كل ما يدل على الجزع وعدم الصبر، كاللطم وشق الثياب وكسر الأشياء وضرب رأسه في الحائط وما أشبه ذلك.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «الصبر: حبس اللسان عن الشكوى إلى غير الله، والقلب عن التسخط، والجوارح عن اللطم وشق الثياب ونحوها»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٨٢).

(٢) «مجموع فتاوى ابن عثيمين »٢/ ٩٢.

(٣) «عدة الصابرين» (ص/ ٢٣١).

وأما الرضا فهو صبر وزيادة، فالراضي صابر، ومع هذا الصبر فهو راضٍ بقضاء الله، لا يتألم به.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٤٢١ هـ): «الصبر: يتألم الإنسان من المصيبة جدا ويحزن، ولكنه يصبر، لا ينطق بلسانه، ولا يفعل بجوارحه، قابض على قلبه، موقفه أنه قال: «اللهم أجرني في مصيبتي، وأخلف لي خيرا منها»، «إنا لله وإنا إليه راجعون»... الرضا: تصيبه المصيبة، فيرضى بقضاء الله.

والفرق بين الرضا والصبر: أن الراضي لم يتألم قلبه بذلك أبدًا، فهو يسير مع القضاء «**إن إصابته ضراء صبر فكان خيرا له، وإن أصابته سراء شكر فكان خيرا له**»، ولا يرى الفرق بين هذا وهذا بالنسبة لتقبله لما قدره الله عَزَّوَجَلَّ، أي إن الراضي تكون المصيبة وعدمها عنده سواء»[١].

ومجرد شعور الإنسان بالضيق وعدم التحمل، وتمنيه أن ما وقع به من الشدة لم يكن وقع. كل هذا لا ينافي الصبر، مادام قد أمسك قلبه ولسانه وجوارحه عن كل ما يدل على الجزع، وما دام لم يعترض على قضاء الله تعالى، بل الصبر في الغالب لا يكون إلا مع هذا الضيق والمشقة والتعب.

وأما الراضي: فلا يجد ذلك الضيق والألم؛ لأنه يعلم أن الله تعالى لن يختار له إلا ما هو خير، فهو يتقلب فيما يختاره الله بنفس راضية مطمئنة.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٤٢١ هـ): «الصبر مثل اسمه مر مذاقه... لكن عواقبه أحلى من العسل فيرى الإنسان أن هذا الشيء ثقيل

---

(١) «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٣/ ٢٠٦).

عليه ويكرهه، لكنه يتحمله ويتصبر، وليس وقوعه وعدمه سواء عنده، بل يكره هذا، ولكن إيمانه يحميه من السخط.

والرضا، وهو أعلى من ذلك، وهو أن يكون الأمران عنده سواء بالنسبة لقضاء الله وقدره، وإن كان قد يحزن من المصيبة؛ لأنه رجل يسبح في القضاء والقدر، أينما ينزل به القضاء والقدر فهو نازل به على سهل أو جبل، إن أصيب بنعمة، أو أُصيب بضدها، فالكل عنده سواء، لا لأن قلبه ميت، بل لتمام رضاه بربه سبحانه وتعالى يتقلب في تصرفات الرب ﷻ، ولكنها عنده سواء، إذ ينظر إليها باعتبارها قضاء لربه»[(١)].

وهناك درجة أعلى من الرضا وهي درجة الشكر، بأن يشكر الإنسان الله تعالى على ما أصابه من بلاء وشدة، فيرى أن ما أصابه كان نعمة من الله ولذلك يقوم بشكرها.

ويصل الإنسان إلى درجة الصبر، ثم الرضا، ثم الشكر بما يأتي:

أن ينظر إلى اختيار الله تعالى له، وأن الله لن يختار له إلا الخير.

قال النبي ﷺ: **«عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلاَّ لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَه»**[(٢)].

أن يتأمل فيما أصابه: فإنه سبب لتكفير ذنوبه، حتى يلقى الله تعالى طاهرا من الخطايا، قال ﷺ: **«مَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي نَفْسِهِ**

---

(١) «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (١٠/ ٦٩٢).

(٢) رواه مسلم (٢٩٩٩).

وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ»[١].

أن ينظر إلى ما أصابه وأن الله تعالى رفق به فيه، فكم من الناس أصيب بما هو أشد من ذلك وأعظم؟.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): بعد أن ذكر الصبر والرضا: «عبودية العبد لربه في قضاء المصائب الصبر عليها، ثم الرضا بها وهو أعلى منه، ثم الشكر عليها وهو أعلى من الرضا، وهذا إنما يتأتى منه، إذا تمكن حبه من قلبه، وعلم حسن اختياره له وبره به ولطفه به وإحسانه إليه بالمصيبة، وإن كره المصيبة»[٢].

أن ينظر إلى عواقب الابتلاء والشدة، وأن الله يسوقه إليه بهذه الشدة التي تجعله يكثر من ذكر الله تعالى ودعائه والتضرع إليه.

أن ينظر إلى ثواب الصبر والرضا ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝١١﴾ [الزمر: الآية: ١٠]، وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ**»[٣]. ورضا الله تعالى عن العبد أعظم من دخول الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ۝٧٢﴾ [التوبة: الآية: ٧٢.] وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: «يَا أَهْلَ**

---

(١) رواه الترمذي، وصححه الألباني في «سنن صحيح الترمذي».

(٢) الفوائد (١/ ١١٢-١١٣).

(٣) رواه الترمذي وصححه الألباني في «سنن صحيح الترمذي».

الْجَنَّةِ»، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ. فَيَقُولُ: «هَلْ رَضِيتُمْ؟» فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لاَ نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ. فَيَقُولُ: «أَلاَ أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ!» فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: «أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): بعد أن ذكر نحوا من هذه الأسباب التي تعين العبد على الرضا بقضاء الله تعالى: «فهذه الأسباب ونحوها تثمر الصبر على البلاء، فإن قويت أثمرت الرضا والشكر»(٢).

والصبر من أعظم خصال الخير التي حث الله عليها في كتابه العظيم، وأمر بها رسوله الكريم ﷺ في سنته المطهرة، وقد وردت مادة **(صبر)** في القرآن الكريم في مائة وأربعة مواضع، على تنوع في مواردها وأسباب ذكرها.

فقد أمر الله نبيه بخلق الصبر فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: الآية: ٣٥].

وأمر الله به المؤمنين، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: الآية: ٢٠٠].

وأثنى على أهله، فقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: الآية: ١٧٧].

---

(١) رواه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩).

(٢) «طريق الهجرتين» ١/ ٤١٧.

وأخبر بمحبته للصابرين، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية: ١٤٦].

ومعيَّته لهم، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: الآية: ٤٦].

وأخبر أن الصبرَ خير لأصحابه، فقال تعالى: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: الآية: ١٢٦].

ووعدهم أن يجزيهم أعلى وأوفى وأحسن مما عملوه، فقال تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: الآية: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: الآية: ١٠].

وبشرهم؛ فقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: الآية: ١٥٥].

وأخبر أن جزاءهم الجنة فقال تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الإنسان: الآية: ١٢].

● **وقد قرن الله الصبر بالقيم العليا في الإسلام.**

فقرنه باليقين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: الآية: ٢٤].

وقرنه بالتوكل، قال تعالى: ﴿... نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿٥٨﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [العنكبوت: الآيات: ٥٨- ٥٩].

وقرنه بالصلاة في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ﴾ [البقرة: الآية: ١٥٣].

وقرنه بالتقوى في عدة آيات منها: قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: الآية: ١٨٦]، وفي قوله تعالى:

﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ﴾ [آل عمران: الآية: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف: الآية: ٩٠].

وقرن الله-تبارك وتعالى-الصبر بالعمل، فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٞ كَبِيرٞ ١١﴾ [هود: الآية: ١١].

وقرنه بالجهاد، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١١٠﴾ [النحل: الآية: ١١٠]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: الآية: ٣١].

وقرنه بالاستغفار: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ٥٥﴾ [غافر: الآية: ٥٥].

وقرنه بالتسبيح، في قوله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ٤٨﴾ [الطور: الآية: ٤٨]، وفي قوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ غُرُوبِهَاۖ وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡ وَأَطۡرَافَ ٱلنَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرۡضَىٰ ١٣٠﴾ [طه: الآية: ١٣٠].

وقرن الصبر في القرآن الكريم بالحق، في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ٣﴾ [العصر: الآيات: ١ - ٣].

وقرنه بالرحمة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ ١٧﴾ [البلد: الآية: ١٧].

وقرنه بالشكر في عدة آيات، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ

صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [إبراهيم: الآية: ٥.]

وحديث القرآن عن الصبر متنوع وممتع، مما يدل على أهميته ومكانته العظيمة، وكذا الشأن في السنة النبوية، فقد حث النبيﷺأمته على هذا الخلق الكريم، وكانت سيرتهﷺأنموذجاً يحتذى في التخلق بخلق الصبر بشتى أنواعه وأعلى درجاته، ومن قرأ في سيرته العملية وسنته القولية سيجد أن للصبر شأناً عظيماً.

قال ﷺ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلاَّ لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَه**»(١).

وقال بعض السلف: «**الإيمان نصفان نصف صبر ونصف شكر**»(٢).

- **والصبر ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: صبر على الطاعة حتى يفعلها، فإن العبد لا يكاد يفعل المأمور به إلا بعد صبرٍ ومصابرة ومجاهدة لعدوه الباطن والظاهر، فبحسب هذا الصبر يكون أداؤه للمأمورات وفعله للمستحبات.

القسم الثاني: صبر عن المنهي عنه حتى لا يفعله، فإن النفس ودواعيها، وتزيين الشيطان، وقرناء السوء، تأمره بالمعصية وتجرئه عليها، فبحسب قوة صبره يكون تركه لها.

---

(١) صحيح مسلم (٢٩٩٩)

(٢) أخرجه وكيع بن الجراح في الزهد (٢/ ٤٥٦) برقم (٢٠٣)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٠٧)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ١٧١ ح٤٩٧٦)، موقوفاً على ابن مسعود بلفظ: «**الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله**».

قال بعض السلف: «أعمال البر يفعلها البر والفاجر، ولا يقدر على ترك المعاصي إلا صديق»[١].

وعن سهل بن عبد الله التستري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٣ هـ): «ليس من عمل بطاعة الله صار حبيب الله، ولكن من اجتنب ما نهى الله عنه صار حبيب الله، ولا يجتنب الآثام إلا صِدِّيق مقرب، وأما أعمال البر يعملها البر والفاجر»[٢].

القسم الثالث: الصبر على ما يصيبه بغير اختياره من المصائب، **والمصائب نوعان**:

النوع الأول: نوع لا اختيار للخلق فيه، كالأمراض وغيرها من المصائب السماوية، فهذه يسهل الصبر فيها؛ لأن العبد يشهد فيها قضاء الله وقدره، وإنه لا مدخل للناس فيها، فيصبر إما اضطرارا، وإما اختيارا، فإن فتح الله على قلبه باب الفكرة في فوائدها، وما في حشوها[٣] من النعم، والألطاف[٤] انتقل من الصبر عليها إلى الشكر لها

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٩٧) بإسناده عن سهل بن عبد الله التستري ضمن كلام له طويل بلفظ: «ليس من عمل بطاعة الله صار حبيب الله، ولكن من اجتنب ما نهى الله عنه صار حبيب الله، ولا يجتنب الآثام إلا صِدِّيق مقرب، وأما أعمال البر يعملها البر والفاجر».

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٩٧).

(٣) معنى الحشى: الناحية، والمقصود نواحيها أو داخلها. انظر: لسان العرب مادة (حشا) (١٤/ ١٨٠-١٨١).

(٤) اللطيف من الكلام: ما غمض معناه وخفي، واللطف في العمل: الرفق فيه. انظر: لسان العرب مادة(لطف) (٩/ ٣١٦).

والرضا بها، فانقلبت حينئذ في حقه نعمة، فلا يزال يجري قلبه ولسانه- أي دأبه وشأنه-فيها: «**رب أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»(١)، وهذا يقوى ويضعِف بحسب قوة محبة العبد لله وضعفها، بل هذا يجده أحدنا في الشاهد كما قال الشاعر يخاطب محبوبا له ناله ببعض ما يكره:

لئن ساءني أن نِلتِنِي بمساءة   لقد سرني أني خطرت ببالِكِ.

النوع الثاني: أن يحصل له بفعل الناس في ماله أو عرضه أو نفسه.

فهذا النوع يصعب الصبر عليه جداً، لأن النفس تستشعر المؤذي لها، وهي تكره الغلبة، فتطلب الانتقام، فلا يصبر على هذا النوع إلا الأنبياء والصديقون، وكان نبينا ﷺ إذا أوذي يقول: «**يرحم الله موسى لقد أوذي بأكثر من هذا فصبر**»(٢).

وأخبر عن نبي من الأنبياء أنه ضربه قومه فجعل يقول: «**اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون**»(٣).

---

(١) يشير إلى حديث معاذ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: «يا معاذ والله إني لأحبك، فقال: أوصيك يا معاذ لا تدعن في دبر كل صلاة تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»، أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ١٨١) كتاب الوتر باب في الاستغفار برقم (١٥٢٢) والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧). والنسائي في سننه (٣/ ٥٣) كتاب السهو باب نوع آخر من الدعاء. والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (٢٨)، رقم (٣٤٠٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم (٣/ ١٠٩).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (٥٤) رقم (٣٤٧٧). ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب غزوة أحد (٥/ ١٧٩).

وقد روي عنه ﷺ أنه جرى له هذا مع قومه فجعل يقول مثل ذلك، **فجمع في هذا ثلاثة أمور**: العفو عنهم، والاستغفار لهم، والاعتذار عنهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النوع من الصبر عاقبته النصر والعز والسرور، والأمن والقوة في ذات الله، وزيادة محبة الله ومحبة الناس له وزيادة العلم، ولهذا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [السجدة: الآية: ٢٤]»[١].

- **ويعين العبد على هذا الصبر عدةُ أشياء:**

أحدها: أن يشهد أن الله سبحانه وتعالى خالق أفعال العباد حركاتهم وسكناتهم وإراداتهم، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يتحرك في العالم العلوي والسفلي ذرة إلا بإذنه، ومشيئته والعباد آلة، فانظر إلى الذي سلطهم عليك، ولا تنظر إلى فعلهم بك، تستريح من الهم والغم والحزن.

الثاني: أن يشهد ذنوبه، وأن الله إنما سلطهم عليه بذنبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: الآية: ٣٠.] فإذا شهد العبد أن جميع ما يناله من المكروه فسببه ذنوبه، اشتغل بالتوبة والاستغفار من الذنوب التي سلطها عليه، عن ذمهم ولومهم والوقيعة فيهم.

وإذا رأيت العبد يقع في الناس إذا آذوه ولا يرجع إلى نفسه باللوم والاستغفار فاعلم أن مصيبته مصيبة حقيقية.

وإذا تاب واستغفر، وقال: هذا بذنوبي، صارت في حقه نعمة.

---

(١) المصدر: قاعدة في الصبر لشيخ الإسلام ابن تيمية ص: ٩، ١٠ .

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ت: ٤٠ هـ)، -كلمة من جواهر الكلام: - «**لا يرجونَّ عبدٌ إلا ربَّه، ولا يخافنّ عبدٌ إلا ذنبه**»[1].

وروي عنه وعن غيره: «**ما نزل بلاء إلا بذنب، ولا رفع إلا بتوبة**».

الثالث: أن يشهد العبد حسن الثواب الذي وعده الله لمن عفى وصبر، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ۝٣٠﴾ [الشورى: الآية: ٤٠].

ولما كان الناس عند مقابلة الأذى **ثلاثة أقسام**: **ظالم** يأخذ فوق حقه، **ومقتصد** يأخذ بقدر حقه، **ومحسن** يعفو ويترك حقه.

ذكر الأقسام الثلاثة في هذه الآية فأولها للمقتصدين، ووسطها للسابقين، وآخرها للظالمين.

ويشهد نداء المنادي يوم القيامة: «ألا ليقم من وجب أجره على الله، فلا يقوم إلا من عفى وأصلح»[2].

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٢٢) رقم (٩٧١٨)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٦٦٢) رقم (١٥٨٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٨٣) رقم (٥٤٧، ٥٤٨).

(٢) أخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا كان يوم القيامة أمر الله منادياً ينادي ألا ليقم من كان له على الله أجره فلا يقوم إلا من عفي في الدنيا وذلك قوله: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ . أورده السيوطي في الدر المنثور (٦/ ١١). والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١/ ١٩٨). وأخرجه ابن حبان في روضة العقلاء (ص: ٢٧٦، ٢٧٧) عن الحسن البصري مرسلاً، ووصله البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ١٣٦) برقم (٧٠٥٠). ورواه هناد ابن السري في الزهد (٢/ ٩٠٤)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٠٤) عن الحسن البصري موقوفاً.

وإذا شهد مع ذلك؛ فوت الأجر بالانتقام والاستيفاء سهل عليه الصبر والعفو.

الرابع: أن يشهد أنه إذا عفى وأحسن أورثه ذلك من سلامة القلب لإخوانه، ونقائه من الغش، والغل، وطلب الانتقام، وإرادة الشر، وحصل له من حلاوة العفو ما يزيد لذته ومنفعته عاجلا وآجلا على المنفعة الحاصلة له بالانتقام أضعافا مضاعفة، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: الآية: ١٣٤، ١٤٨.]

فيصير محبوبا لله، ويصير حاله حال من أُخِذَ منه دراهم فَعُوِّضَ عنها ألوفاً من الدنانير، فحينئذ يفرح بما مَنَّ الله عليه أعظم فرحٍ ما يكون.

الخامس: أن يعلم أنه ما انتقم أحد قط لنفسه إلا أورثه ذلك ذلاً يجده في نفسه، فإذا عفي أعزه الله.

وهذا مما أخبر به الصادق المصدوق حيث يقول: «**ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً**»[1].

فالعز الحاصل له بالعفو أحب إليه وأنفع له من العز الحاصل له بالانتقام، فإن هذا عِزٌّ في الظاهر وهو يورث في الباطن ذُلاً، والعفو ذل في الباطن وهو يورث العز باطناً وظاهراً.

السادس-وهي من أعظم الفوائد: -أن يشهد أن الجزاء من جنس العمل، وأنه نفسه ظالم مذنب، وأن من عفى عن الناس عفى الله عنه، ومن غفر غفر الله له، فإذا شهد أن عفوه عنهم وصفحه وإحسانه مع

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الأدب والبر والصلة باب استحباب العفو (٨/ ٢٠).

إساءتهم إليه، سبب لأن يجزيه الله كذلك من جنس عمله فيعفو عنه ويصفح ويحسن إليه على ذنوبه، ويسهل عليه عفوه وصبره ويكفي العاقل هذه الفائدة.

السابع: أن يعلم أنه إذا اشتغلت نفسه بالانتقام وطلب المقابلة ضاع عليه زمانه، وتفرق عليه قلبه، وفاته من مصالحه، ما لا يمكن استدراكه، ولعل هذا يكون أعظم عليه من المصيبة التي نالته من جهتهم، فإذا عفى وصفح فرغ قلبه وجسمه لمصالحه التي هي أهم عنده من الانتقام.

الثامن: أن انتقامه واستيفاءه وانتصاره لنفسه وانتقامه، لها، فإن رسول اللهﷺما انتقم لنفسه قط[1].

فإذا كان هذا خير خلق الله وأكرمهم على الله لم يكن ينتقم لنفسه مع أن أذاه أذًى لله ويتعلق به حقوق الدين، ونفسه أشرف الأنفس، وأزكاها، وأبرها وأبعدها من كل خُلقٍ مذموم، وأحقها بكل خُلقٍ جميل، ومع هذا فلم يكن ينتقم لها.

فكيف ينتقم أحدنا لنفسه التي هو أعلم بها وبما فيها من العيوب والشرور، بل الرجل العارف لا تساوي نفسه عنده أن ينتقم لها، ولا قدر لها عنده يوجب عليه انتصاره لها.

التاسع: إن أوذي على ما فعله لله أو على ما أمره به من طاعته ونهى عنه من معصيته وجب عليه الصبر ولم يكن له الانتقام، فإنه قد أوذي في

---

(١) انظر: صحيح البخاري كتاب المناقب باب صفة النبيﷺ. (٦/٥٦٦ مع الفتح) رقم: (٣٥٦٠). وصحيح مسلم كتاب الفضائل باب مباعدتهﷺللآثام، رقم (٢٣٢٧-٢٣٢٨).

الله، فأجره على الله، ولهذا لما كان المجاهدون في سبيل الله ذهبت دماؤهم وأموالهم في الله لم تكن مضمونة، فإن الله تعالى اشترى منهم أنفسهم وأموالهم، فالثمن على الله لا على الخلق، فمن طلب الثمن منهم لم يكن له على الله ثمن، فإنه من كان في الله تلفه كان على الله خلفه(١).

وإن كان قد أوذي على معصية، فليرجع باللوم على نفسه، ويكون في لومه لها شغل عن لومه لمن آذاه.

وإن كان قد أوذي على حضٍ، فليوطن نفسه على الصبر، فإن نيل الحظوظ دونه أَمْرٌ أَمَرُّ من الصبر، فمن لم يصبر على حرِّ الهواجر(٢)، والأمطار، والثلوج، ومشقة الأسفار، ولصوص الطريق، وإلا فلا حاجة له في المتاجر، وهذا أمر معلوم عند الناس أن من صدق في طلب شيء من الأشياء بذل من الصبر في تحصيله بقدر صدقه في طلبه.

---

(١) روى أبو يعلى في مسنده (٤/ ٣٦ ح ٢٠٤٠ تحقيق حسين سليم أسد)، عن بشر بن الوليد الكندي عن المسور بن الصلت عن محمد بن المنكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على أهله وماله كتب له صدقة، وما وقى به عرضه فهو صدقة. قال: وكل نفقة مؤمن في غير معصية فعلى الله خلفه ضامناً إلا نفقة في بنيان». قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ١٣٦: «وفي إسناد أبي يعلى مسور بن الصلت وهو ضعيف» ورواه أيضا الدار قطني في سننه (٣/ ٢٨ برقم ١٠١)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٥٠) كلاهما من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي عن محمد بن المنكدر بنحوه.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وشاهده ليس من شرط هذا الكتاب » وتعقبه الذهبي بقوله: «بل ضعفوه».

(٢) جمع هاجرة: وهي نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر، أو نصف النهار عند اشتدادا الحر. انظر: لسان العرب مادة (هجر) (٥/ ٢٥٤).

العاشر: أن يشهد معية الله معه إذا صبر، ومحبة الله له ورضاه، ومن كان الله معه دفع عنه من أنواع الأذى والمضرات ما لا يدفعه عنه أحد من خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: الآية: ٤٦].وقال: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية: ١٤٦.]

الحادي عشر: أن يشهد أن الصبر نصف الإيمان، فلا يبذل من إيمانه جزءاً في نصرة نفسه، فإن صبر فقد أحرز إيمانه وصانه من النقص والله تعالى يدفع عن الذين آمنوا.

الثاني عشر: أن يشهد أن صبره حكم منه على نفسه، وقهر لها، وغلبة لها، فمتى كانت النفس مقهورة معه مغلوبة، لم تطمع في استرقاقه، وأسره، وإلقائه في المهالك، ومتى كان مطيعاً لها سامعاً منها مقهوراً معها لم تزل به حتى تهلكه، أو تتداركه رحمة من ربه.

فلو لم يكن في الصبر إلا قهره لنفسه ولشيطانه، فحينئذ يظهر سلطان القلب وتثبت جنوده، فيفرح ويقوى ويطرد العدو عنه.

الثالث عشر: أن يعلم أنه إن صبر فالله ناصره ولابد، فإن الله وكيل من صبر وأحال ظالمه عليه، ومن انتصر بنفسه لنفسه وكله الله إلى نفسه، فكان هو الناصر لها، فأين من ناصره الله خير الناصرين، إلى من ناصره نفسه أعجز الناصرين وأضعفه.

الرابع عشر: أن صبره على من آذاه واحتماله له يوجب رجوع خصمه عن ظلمه وندامته واعتذاره، ولوم الناس له فيعود بعد إيذائه له مستحييا منه، نادماً على ما فعله، بل يصير موالياً له وهذا معنى قوله: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ٣٤ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا

ﭐلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: الآيتان: ٣٤-٣٥.]

الخامس عشر: ربما كان انتقامه ومقابلته سبباً لزيادة شر خصمه وقوة نفسه وفكرته في أنواع الأذى التي يوصلها إليه كما هو المشاهد، فإذا صبر وعفى أمن من هذا الضرر.

والعاقل لا يختار أعظم الضررين بدفع أدناهما، وكم قد جلب الانتقام والمقابلة من شر عجز صاحبه عن دفعه، وكم قد ذهبت به نفوس ورئاسات وأموال وممالك لو عفى المظلوم لبقيت عليه.

السادس عشر: أن من اعتاد الانتقام ولم يصبر، لابد أن يقع في الظلم، فإن النفس لا تقتصر على قدر العدل الواجب لها، لا علما، ولا إرادة، وربما عجزت عن الاقتصار على قدر الحق، فإن الغضب يخرج بصاحبه إلى حد لا يعقل ما يقول وما يفعل، فبين هو مظلوم ينتظر النصر والعز، إذ انقلب ظالماً ينتظر المقت والعقوبة.

السابع عشر: أن هذه المظلمة التي قد ظُلمها هي سبب، إما لتكفير سيئة، أو رفع درجة، فإذا انتقم ولم يصبر لم تكن مكفرة لسيئته ولا رافعة لدرجته.

الثامن عشر: أن عفوه وصبره من أكبر الجند له على خصمه، فإن من صبر وعفا كان صبره وعفوه موجباً لذل عدوه، وخوفه وخشيته منه، ومن الناس، فإن الناس لا يسكتون عن خصمه وإن سكت هو، فإذا انتقم زال ذلك كله، ولهذا تجد كثيراً من الناس إذا شتم غيره أو آذاه يحب أن يستوفي منه، فإذا قابله استراح وألقى عنه ثقلاً كان يجده.

التاسع عشر: أنه إذا عفى عن خصمه، استشعرت نفس خصمه أنه

فوقه، وأنه قد ربح عليه، فلا يزال يرى نفسه دونه وكفى بهذا فضلاً وشرفاً للعفو.

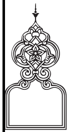
العشرون: أنه إذا عفا وصفح كانت هذه حسنة، فتولد له حسنة أخرى، وتلك الأخرى تولد أخرى، وهلم جرًّا، فلا تزال حسناته في مزيد، فإن من ثواب الحسنة الحسنة، كما أن من عقاب السيئة السيئة بعدها، وربما كان هذا سبباً لنجاته وسعادته الأبدية، فإذا انتقم وانتصر زال ذلك(١).



(١) المصدر: قاعدة في الصبر لشيخ الإسلام ابن تيمية.



مسائل في قضاء الله



قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأن ذلك كله قضاء من الله -عَزَّ وَجَلَّ-).

الشرح: وفيه مسائل:

المسألة الأولى: الفرق بين القضاء والقدر

تعددت الأقوال في الفرق بين القضاء والقدر:

القول الأول: ذهب بعض العلماء إلى أن القضاء والقدر مترادفان.

وهذا موافق لقول بعض أئمة اللغة الذين فسروا القدر بالقضاء.

قال الفيروزآبادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨١٧ هـ): «القدر: «القضاء والحكم»[(١)].

القول الثاني: وذهب آخرون من العلماء إلى التفريق بينهما.

ولكن اختلفوا في أيهما أعم وأسبق

فمنهم من ذهب إلى أن القضاء سابق على القدر.

فقال:

القضاء: هو ما علمه الله وحكم به في الأزل.

والقدر: هو وجود المخلوقات موافقة لهذا العلم والحكم.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «قال العلماء:

القضاء: هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل.

والقدر: جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله»[(٢)].

---

(١) «القاموس» المحيط (ص ٥٩١).

(٢) «فتح الباري» ١١/ ٤٧٧

وقال في موضع آخر: «

القضاء: الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل.

والقدر: الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل»[١].

وقال الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨١٦ هـ):

«**القدر**: خروج الممكنات من العدم إلى الوجود، واحدا بعد واحد، مطابقا للقضاء.

والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال.

والفرق بين القدر والقضاء: هو أن

القضاء: وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة.

والقدر: وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها»[٢].

ومن العلماء فريق آخر عكس هذا القول، فجعلوا القدر سابقا على القضاء:

فالقدر: هو الحكم السابق الأزلي.

والقضاء: هو الخلق.

قال الراغب الأصفهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٠٢ هـ): «والقضاء من الله تعالى أخص من القدر؛ لأنه الفصل بين التقدير، **فالقدر** هو التقدير، **والقضاء** هو الفصل والقطع.

---

(١) (١١/ ١٤٩).

(٢) «التعريفات» (ص١٧٤).

وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المُعَدِّ للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: الآية: ٢١]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: الآية: ٧١]، وقوله: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: الآية: ٤٤]. أي فصل، تنبيهًا أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه»[١].

القول الثالث: ومن العلماء من اختار أنهما بمعنى واحد إذا افترقا، فإذا اجتمعا في عبارة واحدة: صار لكل واحد منهما معنى.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٢١ هـ): «

القدر في اللغة؛ بمعنى: التقدير؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: الآية: الآية: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: الآية: ٢٣].

وأما القضاء؛ فهو في اللغة: الحكم.

ولهذا نقول: إن القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن تفرقا؛ على حد قول العلماء: هما كلمتان: إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا.

فإذا قيل: هذا قدر الله؛ فهو شامل للقضاء، أما إذا ذكرا جميعًا؛ فلكل واحد منهما معنى.

فالتقدير: هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه.

وأما القضاء؛ فهو ما قضى به الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد

---

(١) «المفردات» (ص٦٧٥).

أو إعدام أو تغيير، وعلى هذا يكون التقدير سابقًا.

فإن قال قائل: متى قلنا: إن القضاء هو ما يقضيه الله سبحانه وتعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وإن القدر سابق عليه إذا اجتمعا؛ فإن هذا يعارض قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: الآية: ٢]؛ فإن هذه الآية ظاهرها أن التقدير بعد الخلق؟.

فالجواب على ذلك من أحد وجهين:

إما أن نقول: إن هذا من باب الترتيب الذكري لا المعنوي، وإنما قدم الخلق على التقدير لتتناسب رؤوس الآيات.

ألم تر إلى أن موسى أفضل من هارون، لكن قدم هارون عليه في سورة طه في قوله تعالى عن السحرة: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَىٰ ﴿٧٠﴾﴾ [طه: الآية: ٧٠]؛ لتتناسب رؤوس الآيات.

وهذا لا يدل على أن المتأخر في اللفظ متأخر في الرتبة.

أو نقول: إن التقدير هنا بمعنى التسوية؛ أي: خلقه على قدر معين؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾﴾ [الأعلى: الآية: ٢]؛ فيكون التقدير بمعنى التسوية.

وهذا المعنى أقرب من الأول؛ لأنه يطابق تمامًا لقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾﴾؛ فلا إشكال»[1].

والخلاصة: أن الخطب في هذه المسألة يسير جدا، وليس وراءها كبير فائدة، ولا تتعلق بعمل ولا اعتقاد، وغاية ما فيها اختلاف في التعريف،

---

(١) «شرح العقيدة الواسطية» (٢/ ١٨٩).

ولا دليل من الكتاب والسنة يفصل فيها، والمهم هو الإيمان بهذا الركن العظيم من أركان الإيمان، والتصديق به.

قال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أن القدر هو التقدير السابق وأن القضاء هو الخلق، قال: «جماع القول في هذا الباب -أي القضاء والقدر- أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه»[(١)]. انتهى.

وقال الشيخ عبد الرحمن المحمود: «لا فائدة من هذا الخلاف؛ لأنه قد وقع الاتفاق على أن أحدهما يطلق على الآخر.. فلا مشاحة من تعريف أحدهما بما يدل عليه الآخر»[(٢)].

وعلى المسلم أن يتيقن أن كل شيء بقضاء الله وقدره، فالآجال والأعمار والذوات والأشخاص والصفات والحركة والسكون والأفعال وكل شيء قد قضاه الله وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ، قال تعالى: **﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ٥٩﴾** [الأنعام: الآية: ٥٩].

فلا بد للمسلم أن يؤمن بقضاء الله وقدره في كل شيء، وأن الله قد علم الأشياء قبل كونها، وكتبها في اللوح المحفوظ، وأراد كل شيء في هذا الوجود قضاءً وقدراً، وخلق كل شيء في هذا الوجود.

---

(١) «معالم السنن» (٢/ ٣٢٣).

(٢) «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة» (ص ٤٤).

المسألة الثانية: أن القدر حجة في المصائب لا في المعائب

والناس في الشرع والقدر على «أربعة أنواع »

الصنف الأول: فشر الخلق من يحتج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره يستند إليه في الذنوب والمعائب ولا يطمئن إليه في المصائب كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري وعند المعصية جبري أي مذهب وافق هواك تمذهبت به.

الصنف الثاني: وبإزاء هؤلاء خير الخلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعائب كما قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: الآية: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: الآيات: ٢٢ - ٢٣]، وقال تعالى ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [التغابن: الآية: ١١]، قال بعض السلف: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾﴾ [آل عمران: الآية: ١٣٥]. وقد ذكر الله تعالى عن آدم عليه السلام أنه لما فعل ما فعل قال ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: الآية: ٢٣]، وعن إبليس أنه قال ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر: الآية: ٣٩]، فمن تاب

أشبه أباه آدم ومن أصر واحتج بالقدر أشبه إبليس.

والحديث الذي في الصحيحين في احتجاج آدم وموسى عليهما السلام لما قال له موسى: «**أنت آدم أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وعلمك أسماء كل شيء لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه وخط لك التوراة بيده فبكم وجدت مكتوبا علي قبل أن أخلق** ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: الآية: ١٢١]، **قال: بكذا وكذا سنة قال فحج آدم موسى**».

وهذا الحديث في الصحيحين من حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ) وقد روي بإسناد جيد من حديث **عمر** رضي الله عنه (ت: ٢٣ هـ). فآدم عليه السلام إنما حج موسى لأن موسى لامه على ما فعل لأجل ما حصل لهم من المصيبة بسبب أكله من الشجرة لم يكن لومه له لأجل حق الله في الذنب. فإن آدم كان قد تاب من الذنب كما قال تعالى ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية: ٣٧]، وقال تعالى ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾﴾ [طه: الآية: ١٢٢]، وموسى-ومن هو دون موسى-عليه السلام يعلم أنه بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب وآدم أعلم بالله من أن يحتج بالقدر على الذنب وموسى عليه السلام أعلم بالله تعالى من أن يقبل هذه الحجة فإن هذه لو كانت حجة على الذنب لكانت حجة لإبليس عدو آدم وحجة لفرعون عدو موسى وحجة لكل كافر وفاجر وبطل أمر الله ونهيه؛ بل إنما كان القدر حجة لآدم على موسى لأنه لام غيره لأجل المصيبة التي حصلت له بفعل ذلك وتلك المصيبة كانت مكتوبة عليه. وقد قال تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ

يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ﴾ [التغابن: الآية: ١١].

وقال **أنس** رضي الله عنه (ت: ٩٣ هـ): «خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين فما قال لي: أف قط ولا قال لشيء فعلته: لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله: لم لا فعلته؟ وكان بعض أهله إذا عاتبني على شيء يقول دعوه فلو قضي شيء لكان»(١).

وفي الصحيحين **عن عائشة** رضي الله عنها (ت: ٥٧ هـ)، قالت «**ما ضرب رسول الله** صلى الله عليه وسلم **بيده خادما ولا امرأة ولا دابة ولا شيئا قط إلا أن يجاهد في سبيل الله ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله**»(٢).

وقد قال صلى الله عليه وسلم «**لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها**»(٣).

ففي أمر الله ونهيه يسارع إلى الطاعة ويقيم الحدود على من تعدى حدود الله ولا تأخذه في الله لومة لائم وإذا آذاه مؤذ أو قصر مقصر في حقه عفا عنه ولم يؤاخذه نظرا إلى القدر.

فهذا سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وهذا واجب فيما قدر من المصائب بغير فعل آدمي كالمصائب السماوية أو بفعل لا سبيل فيه إلى العقوبة كفعل آدم عليه السلام فإنه لا سبيل إلى لومه شرعا-لأجل التوبة-ولا قدرا؛ لأجل القضاء والقدر. وأما

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣٨)، ومسلم (٢٣٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٧٥).

إذا ظلم رجل رجلا فله أن يستوفي مظلمته على وجه العدل وإن عفا عنه كان أفضل له كما قال تعالى ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥۚ﴾ [المائدة: الآية: ٤٥].

وأما **«الصنف الثالث»**: فهم الذين لا ينظرون إلى القدر لا في المعائب ولا في المصائب التي هي من أفعال العباد بل يضيفون ذلك كله إلى العبد وإذا أساءوا استغفروا وهذا حسن؛ لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذي مضى به عليهم ولا يقولون لمن قصر في حقهم دعوه فلو قضي شيء لكان لا سيما وقد تكون تلك المصيبة بسبب ذنوبهم فلا ينظرون إليها وقد قال تعالى ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾﴾ [آل عمران: الآية: ١٦٥]، وقال تعالى ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: الآية: ٣٠]، وقال تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: الآية: ٤٨]. ومن هذا قوله تعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾ [النساء: الآية: ٧٨]، ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ [النساء: الآية: ٧٩]. فإن هذه الآية تنازع فيها كثير من مثبتي القدر ونفاته: هؤلاء يقولون الأفعال كلها من الله لقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾ [النساء: الآية: ٧٨]. وهؤلاء يقولون: الحسنة من الله والسيئة من نفسك لقوله ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ [النساء: الآية: ٧٩]. وقد

يجيبهم الأولون بقراءة مكذوبة ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ بالفتح على معنى الاستفهام وربما قدر بعضهم تقديرا: أي أفمن نفسك؟ وربما قدر بعضهم القول في قوله تعالى ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ فيقولون: تقدير الآية ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: الآية: ٧٨]، يقولون فيحرفون لفظ القرآن ومعناه ويجعلون ما هو من قول الله-قول الصدق-من قول المنافقين الذين أنكر الله قولهم ويضمرون في القرآن ما لا دليل على ثبوته، بل سياق الكلام ينفيه؛ فكل من هاتين الطائفتين جاهلة بمعنى القرآن وبحقيقة المذهب الذي تنصره.

وأما القرآن فالمراد منه هنا بالحسنات والسيئات النعم والمصائب؛ ليس المراد الطاعات والمعاصي وهذا كقوله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ﴾ [آل عمران: الآية: ١٢٠]، وكقوله: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ۖ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا۟ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا۟ وَّهُمْ فَرِحُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [التوبة: الآية: ٥٠]، ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ﴾ [التوبة: الآية: ٥١]، الآية.

ومنه قوله تعالى ﴿وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾﴾ [الأعراف: الآية: ١٦٨]، كما قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية: ٣٥]، أي بالنعم والمصائب. وهذا بخلاف قوله ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الأنعام: الآية: ١٦٠]، وأمثال ذلك فإن المراد بها الطاعة والمعصية وفي كل موضع ما يبين المراد باللفظ فليس

في القرآن العزيز بحمد الله تعالى إشكال؛ بل هو مبين. وذلك أنه إذا قال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ﴾ [النساء: الآية: ٧٩]، وما ﴿مِسَّكُ﴾ ونحو ذلك كان من فعل غيرك بك كما قال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: الآية: ٧٩]. وكما قال تعالى ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [التوبة: الآية: ٥٠]، وقال تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الروم: الآية: ٣٦].

وإذا قال ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ﴾ [الأنعام: الآية: ١٦٠]، كانت من فعله لأنه هو الجائي بها فهذا يكون فيما فعله العبد لا فيما فعل به. وسياق الآية يبين ذلك فإنه ذكر هذا في سياق الحض على الجهاد وذم المتخلفين عنه فقال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا ﴿٧١﴾﴾ [النساء: الآية: ٧١] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴿٧٢﴾﴾ [النساء: الآية: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٣﴾﴾ [النساء: الآية: ٧٣]. فأمر سبحانه بالجهاد وذم المثبطين وذكر ما يصيب المؤمنين تارة من المصيبة فيه وتارة من فضل الله فيه كما أصابهم يوم أحد مصيبة فقال: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٦٥﴾﴾ [آل عمران: الآية: ١٦٥]. وأصابهم يوم بدر فضل من الله بنصره لهم وتأييده كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: الآية: ١٢٣].ثم إنه سبحانه قال: ﴿فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۚ وَمَن

﴿يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا ٧٤﴾ [النساء: الآية: ٧٤]، ﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ﴾ [النساء: الآية: ٧٥]، -إلى قوله- ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ وَإِن تُصِبۡهُمۡ حَسَنَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنۡ عِندِكَۚ﴾ [النساء: الآية: ٧٩]، فهذا من كلام الكفار والمنافقين إذا أصابهم نصر وغيره من النعم قالوا هذا من عند الله وإن أصابهم ذل وخوف وغير ذلك من المصائب قالوا: هذا من عند محمد بسبب الدين الذي جاء به، فإن الكفار يضيفون ما أصابهم من المصائب إلى فعل أهل الإيمان.

وقد ذكر نظير ذلك في قصة موسى وفرعون قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ١٣٠﴾ [سورة الأعراف الآية: ١٣٠]، ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [سورة الأعراف الآية: ١٣٠]. ونظيره قوله تعالى في سورة يس ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ١٦﴾ [سورة يس الآية: ١٦]، ﴿وَمَا عَلَيۡنَآ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ١٧﴾ [سورة يس الآية: ١٧] ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرۡنَا بِكُمۡۖ لَئِن لَّمۡ تَنتَهُواْ لَنَرۡجُمَنَّكُمۡ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٨﴾ [سورة يس الآية: ١٨]، فأخبر الله تعالى أن الكفار كانوا يتطيرون بالمؤمنين فإذا أصابهم بلاء جعلوه بسبب أهل الإيمان وما أصابهم من الخير جعلوه لهم من الله ﷻ فقال تعالى ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا﴾ [سورة النساء الآية: ٧٨]، والله تعالى نزل أحسن الحديث فلو فهموا القرآن لعلموا أن الله أمرهم بالمعروف

ونهاهم عن المنكر أمر بالخير ونهى عن الشر فليس فيما بعث الله به رسله ما يكون سببا للشر بل الشر حصل بذنوب العباد فقال تعالى ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾ [سورة النساء الآية: ٧٩]، أي ما أصابك من نصر ورزق وعافية فمن الله نعمة أنعم بها عليك وإن كانت بسبب أعمالك الصالحة فهو الذي هداك وأعانك ويسرك لليسرى ومن عليك بالإيمان وزينه في قلبك وكره إليك الكفر والفسوق والعصيان. وفي آخر الحديث الصحيح الإلهي حديث أبي ذر عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى «**يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه**»[١]. وفي الحديث الصحيح «**سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي؛ فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. من قالها إذا أصبح موقنا بها فمات من يومه ذلك دخل الجنة ومن قالها إذا أمسى موقنا بها فمات من ليلته دخل الجنة**»[٢]. ثم قال تعالى ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ﴾ [سورة النساء الآية: ٧٩]، من ذل وخوف وهزيمة كما أصابهم يوم أحد ﴿فَمِن نَّفۡسِكَۚ﴾ أي بذنوبك وخطاياك وإن كان ذلك مكتوبا مقدرا عليك فإن القدر ليس حجة لأحد لا على الله ولا على خلقه، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات لم يعاقب ظالم ولم يقاتل مشرك ولم يقم حد ولم يكف أحد عن ظلم أحد؛ وهذا من الفساد في

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٦).

الدين والدنيا المعلوم ضرورة فساده للعالم بصريح المعقول المطابق لما جاء به الرسول.

فالقدر يؤمن به ولا يحتج به،

فمن لم يؤمن بالقدر ضارع المجوس.

ومن احتج به ضارع المشركين.

ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيها بإبليس.

فإن الله ذكر عنه أنه طعن في حكمته وعارضه برأيه وهواه وأنه قال ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحجر: الآية: ٣٩] »[1].



(١) مجموع الفتاوى (٨/١٠٨ - ١١٥).



الكلام في مسائل الإيمان



قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ (وأن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة).

الشرح: وفي هذا النص مسائل:

المسألة الأولى: قول المصنف: (وأن الإيمان)

هذه المسألة يوردها العلماء ضمن مسائل الأسماء، ويحسن تناول هذه المسألة من خلال الجوانب الآتية:

الجانب الأول: الجانب اللغوي.

أ-المعنى اللغوي لكلمة «آمن»:

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيمانا فهو مؤمن

أ- فيرى جمع من أهل اللغة أن الإيمان في اللغة معناه: التصديق وقد حكوا الإجماع على ذلك **قال الأزهري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٧٠ هـ): «واتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه التصديق»[١].

واستدلوا لذلك بقوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف لأبيهم ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: الآية: ١٧]، فقالوا: معناه ما أنت بمصدق لنا[٢].

(١) تهذيب اللغة (٥/ ٥١٣).

(٢) لسان العرب لابن منظور، مادة آمن (١٣/ ٢٣).

٢- أما علماء السلف[(١)] فيقولون إن الإيمان يأتي في اللغة لمعنيين هما:

أ- بمعنى صدق به وذلك إذا عدي بالباء كما في قوله تعالى ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: الآية: ٢٨٥]، أي صدق الرسول[(٢)].

ب- وبمعنى أقر له وذلك إذا عدي باللام كما في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: الآية: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞ﴾ [العنكبوت: الآية: ٦].

وقد اعترض السلف على حصر بعض أهل اللغة لمعنى الإيمان بالتصديق فقط وقالوا: «إن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار[(٣)] والطمأنينة أيضا»[(٤)] واستدل السلف

(١) شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٤٣).

(٢) تفسير القرطبي (٣/ ٤٢٥).

(٣) الإقرار: متضمن لمعنيين هما: قول القلب الذي هو التصديق. وعمل القلب الذي هو الانقياد. مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٨-٦٣٩).

(٤) الصارم المسلول لابن تيمية (ص٥١٩).

ومن الأقوال الواردة في تفسير الإيمان بمعنى الطمأنينة ما يلي:

يقول **الفيروزآبادي** رحمه الله (ت: ٨١٧ هـ): «آمَنَ بهِ: صَدَّقَهُ، وبهِ: وثِقَ بهِ وأَمِنَ عليهِ». (القاموس المحيط، ج١، ص٧٨).

وقال الراغب الأصفهاني رحمه الله (ت: ٥٠٢ هـ): «الإيمان: هو التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان... وأصل الكلمة من الأمن الذي هو الطمأنينة». (المفردات في غريب القرآن، ص٢٤).

وقال الفيومي رحمه الله (ت: ٧٧٠ هـ): «آمن به: صدقه، وبه: وثق به واطمأن إليه». (المصباح المنير، ج١، ص٢٩).

=

لقولهم بالأمور التالية:

أولاً: إن الترادف التام ممتنع بين التصديق والإيمان من عدة وجوه،

إن كلمة آمن تتعدى بالباء وباللام وقد تقدم التمثيل لذلك.

-أما كلمة «صدق» فلا تتعدى باللام فلا يقال «صدق له» إنما يقال «صدق به» فهي تتعدى بالباء وبنفسها فيقال صدقه.

إن كلمة آمن تتضمن ثلاثة معان هي: الأمن، والتصديق، والأمانة.

-أما كلمة صدق فلا تتضمن معنى الأمن والأمانة.

إن لفظ الإيمان لا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب لأن فيه أصل معنى الأمن والائتمان وهذا إنما يكون في الخبر عن الغائب، فلا يقال لمن قال طلعت الشمس آمنا له وإنما يقال صدقناه ولهذا لم يأت في القرآن وغيره

= **وقال الجوهري** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٩٣ هـ): «آمن به: صدقه، وأمن به: وثق به واطمأن إليه». (الصحاح في اللغة، ج١، ص٧٨).

وقال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٧٠ هـ): «آمن يؤمن إيمانًا: صدق، والطمأنينة التي تصحب التصديق». (تهذيب اللغة، ج١، ص١٣٤).

وقال الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ): «الإيمان في اللغة هو التصديق والاطمئنان». (الكشاف، ج١، ص٢٥).

وقال الزبيدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٢٠٥ هـ): «الإيمان: التصديق... وهو مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة.» (تاج العروس، ج١، ص٢٥).

قال نشوان الحميري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٧٣ هـ): «آمن به: صدقه، وأمن به: وثق به واطمأن إليه». (شمس العلوم، ج١، ص٧٨).

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٧٤ هـ): «الإيمان: التصديق بالقلب، والاطمئنان». (العين، ج١، ص٢٥).

لفظ آمن له إلا في الخبر عن الغائب.

- أما لفظ التصديق فيستعمل في كل مخبر عن مشاهد أو غيب، فمن قال السماء فوقنا، قيل له: صدقت.

إن لفظ الإيمان ضده الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط، بل هو أعم منه، إذ يمكن أن يكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب ومع ذلك يسمى كفرا كما لو قال شخص: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك، بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، فهذا كفر أعظم.

- أما لفظ التصديق ضده التكذيب فقط.

وبهذا يتبين عدم الترادف التام بين اللفظين، وأن الإيمان ليس التصديق فقط[(١)] كما أن الكفر ليس التكذيب فقط.

ثانيًا: من المعلوم أن كلام الله وشرعه إنما هو خبر وأمر.

فالخبر: يستوجب تصديق الخبر.

والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب، جماعه: الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به.

فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو «الطمأنينة والإقرار» فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد. فلو فُسِّر الإيمان بالتصديق فقط، كما قال أهل اللغة، فإن التصديق إنما يعرض للجزء الأول من الشرع فقط الذي هو الخبر، ولا يعرض للجزء

---

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٨٠-٣٨١).

الثاني وهو الأمر، لأن الأمر ليس فيه تصديق من حيث هو أمر.

ومن المعلوم أن إبليس لم يكفر بسبب عدم تصديقه، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولا، ولكن لم ينقد للأمر ولم يخضع له، واستكبر عن الطاعة فصار كافرا، قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ البقرة: ٣٤، فسماه الله كافرا وسلب عنه وصف الإيمان لاستكباره وعدم انقياده لأمر الله له بالسجود لآدم.

● **لازم القول بأن الإيمان مجرد التصديق فقط.**

وهذا موضع زاغ فيه خلق من الخلف تخيل لهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق، ثم يرون مثل إبليس وفرعون مما لم يصدر عنه تكذيب أو صدر عنه تكذيب باللسان لا بالقلب وكفره من أغلظ الكفر فيتحيرون.

ومثل هؤلاء القوم لو أنهم هُدوا لما هُدي إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيمان قول وعمل أعني في الأصل قولا في القلب، وعملا في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته-وكلام الله ورسالته يتضمن أخباره وأوامره-فيصدق القلب أخباره تصديقا يوجب حالا في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنا إلا بمجموع الأمرين فمتى ترك الانقياد كان مستكبرا فصار من الكافرين وإن كان مصدقا، لأن الكفر أعم من التكذيب، فالكفر يكون تكذيبا وجهلا، ويكون استكبارا وظلما، ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار دون التكذيب، ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود

ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالا وهو «الجهل» ألا ترى أن نفرا من اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا: نشهد أنك نبي، ولم يتبعوه، وكذلك هرقل وغيره، فلم ينفعهم هذا العلم وهذا التصديق.

ألا ترى أن من صدق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله، وقد تضمنت خبرا وأمرا، فإنه يحتاج إلى مقام ثان، وهو تصديق خبر الله وانقياده لأمر الله، فإذا قال: «أشهد أن لا إله إلا الله» فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره والانقياد لأمره. «وأشهد أن محمدا رسول الله» تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله.

فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار.

فلما كان التصديق لا بد منه في كلا الشهادتين-وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول-ظن من ظن أنه أصل لجميع الإيمان وغفل عن أن الأصل الآخر لا بد منه وهو الانقياد، وإلا فقد يصدق الرسول، ظاهرا وباطنا ثم يمتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه كإبليس»[(١)].

ثالثًا: ما استدل به أهل اللغة على أن معنى الإيمان في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: الآية: ١٧]، هو التصديق غير مسلم.

إذ يرى علماء السلف أن تفسيرها بـ «أقررت» أقرب من تفسيرها بـ «صدقت» وذلك لأن لفظ «آمن» متى عُدّي باللام يكون بمعنى «أقر» وليس

---

(١) الصارم المسلول (ص ٥١٩-٥٢٠) بتصرف.

بمعنى «صدق»، إذ لا يكون بمعنى صدق إلا إذا عُدّي بالباء أو بنفسه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأصل الإيمان في اللغة: التصديق، والطمأنينة، كما يقول العرب: أمن الرجل أمانة وأمناً: إذا صار ذا أمن»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فإن الإيمان في لغة العرب مأخوذ من الأمن الذي هو الطمأنينة، كما قال أهل العلم باللغة»[٢].

وقال أيضًا: «وأصل الإيمان في اللغة: التصديق والطمأنينة»[٣].

- **الجانب الثاني: المعنى الشرعي للإيمان:**

تتحدد دلالة اسم «الإيمان» في الشرع بحسب سياق الكلام الذي تستعمل فيه هذه اللفظة فلفظ «الإيمان» إما أن يستعمل:

أ-مطلقا: أي يذكر مطلقا عن لفظ «العمل» و«الإسلام».

٢-أو مقيدا: فتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام.

الحال الأول: فإذا استعمل مطلقا: «فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة، يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة-من الصحابة والتابعين وتابعيهم-الذين يجعلون الإيمان قولا وعملا، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدخلون جميع الطاعات-فرضها ونفلها-في مسماه»[٤].

---

(١) (كتاب الإيمان، ص ٢٢) بتصرف.

(٢) (مجموع الفتاوى، ج ٧، ص ٦٣٣). بتصرف.

(٣) (مجموع الفتاوى، ج ٧، ص ٦٤٢). بتصرف.

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

ويلاحظ هنا أن لفظ «الإيمان» على هذا الاستعمال يكون مرادفا للفظ «العبادة» والعبادة كما هو معروف هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة.

ومن استعمال الشارع للفظ الإيمان بهذا المعنى ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[1].

فالإيمان في هذا الحديث شمل جميع أمور الدين بما في ذلك أمور الإسلام. ومن هذا الاستعمال أيضا ما جاء في حديث **عبد الله بن عباس** رضي الله عنهما(ت: ٦٨ هـ): أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: «**أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟، قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم خمس...**». الحديث[2].

فلفظ الإيمان استعمل في الحديث مطلقا فدخل فيه الأمور الظاهرة مع أنها من أمور الإسلام كما جاء في حديث جبريل المشهور.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أمور الدين. انظر: فتح الباري (١/ ٥١) ح ٩ وأخرجه مسلم-واللفظ له-كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان (١/ ٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له: كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان. انظر: فتح الباري (١/ ١٢٩) ح ٥٣، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه (١/ ٣٥-٣٦).

قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢١ هـ): «الإيمان والإسلام هما دين الله تعالى، وكل منهما إذا ذكر منفردًا دخل فيه الآخر»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فإن الإسلام إذا أطلق دخل فيه الإيمان، وكذلك الإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام؛ فإذا اجتمعا كان الإسلام الأعمال الظاهرة والإيمان الأعمال الباطنة»[٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «الإسلام إذا أطلق شمل الدين كله، وإذا اجتمع مع الإيمان افترقا، فيكون الإسلام الأعمال الظاهرة والإيمان الأعمال الباطنة»[٣].

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «الإسلام إذا أطلق دخل فيه الإيمان، وكذلك الإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام. فإذا اجتمعا كان لكل واحد منهما معنى يخصه»[٤].

قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «إذا ذكر الإسلام وحده دخل فيه الإيمان، وإذا ذكر الإيمان وحده دخل فيه الإسلام. وإذا اجتمعا افترقا، فيكون الإيمان هو التصديق القلبي والإسلام هو الأعمال الظاهرة»[٥].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٩٠ هـ): «إذا أطلق لفظ الإسلام شمل

---

(١) العقيدة الطحاوية ص: ٥٥.

(٢) (مجموع الفتاوى، ج٧، ص ٦٢١).

(٣) (مدارج السالكين، ج١، ص ٣٣٧).

(٤) (شرح صحيح مسلم، ج١، ص ١٤٦).

(٥) (فتح الباري، ج١، ص ٩٠).

الدين كله، وإذا قرن بالإيمان تميز عنه، فكان الإسلام الأعمال الظاهرة والإيمان الأعمال الباطنة»[(١)].

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ): «الإسلام إذا أطلق دخل فيه الإيمان، وكذلك الإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام؛ فإذا اجتمعا كان لكل واحد منهما معنى يخصه»[(٢)].

قال البيضاوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٨٥ أو ٦٩١ هـ): «إذا أطلق لفظ الإسلام وحده شمل الدين كله من اعتقادات وأعمال، وإذا قرن بالإيمان تميز عنه»[(٣)].

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣٧٦ هـ): «إذا ذكر الإسلام وحده شمل كل ما يتعلق بالدين من تصديق بالقلب وأعمال الجوارح، وإذا قرن بالإيمان تميز عنه»[(٤)].

الحال الثاني: وأما إذا استعمل اسم الإيمان مقيدا: كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: الآية: ٧٧]، وقوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: الآية: ٦٣].

وقول النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره**»[(٥)].

---

(١) (الموافقات، ج١، ص ١٠٦).

(٢) (الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص ١١٨).

(٣) (أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج١، ص ١١٠).

(٤) (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ج١، ص ٩٥).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله =

فهنا قد يقال: إنه متناول لذلك وإن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: الآية: ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: الآية: ٧].

وقد يقال إن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران كلفظ الفقير والمسكين، فإن أحدهما إذا أفرد تناول الآخر، وإذا جمع بينهما كانا صنفين: كما في آية الصدقة، ولا ريب أن فروع الإيمان مع أصوله كالمعطوفين، وهي مع جميعه كالبعض مع الكل»[1].

قلت: إن القول بأن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام ينطبق على الآية وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: الآية: ٧٧]، وقوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: الآية: ٦٣]..

والقول بأن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران ينطبق على حديث جبريل حيث ذكر الإسلام والإيمان فأصبح كل واحد منهما يختص بأمور معينة فالإسلام اختص بالأمور الظاهرية، والإيمان اختص بالأمور الاعتقادية الباطنية.

«فلفظ الإسلام والإيمان إذا أفرد كل واحد من الاسمين دخل في

= (١/ ٢٩). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل بلفظ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث». انظر: فتح الباري (١/ ١١٤)، ح ٥٠.

(١) الفتاوى (٧/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).

مسمى الآخر إما تضمنا وإما لزوما، ودخوله فيه تضمنا أظهر، وكون أحدهما لا يدخل في الآخر عند الاقتران لا يدل على أنه لا يدخل فيه عند انفراد الآخر، وهذه قاعدة جليلة من أحاط بها زالت عنه إشكالات كثيرة أشكلت على كثير من الناس»[(١)].

● **خلاصة القول:**

إن اسم الإيمان إذا أفرد: تناول جميع أمور الدين الظاهرة والباطنة كما في حديث الشعب.

وإذا اقترن اسم الإيمان مع الإسلام دل الإيمان على الأمور الباطنة ودل الإسلام على أمور الدين الظاهرة كما في حديث جبريل.

وإذا اقترن العمل مع الإيمان: فهو من باب عطف الخاص على العام[(٢)] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: الآية: ٧٧].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٧ -٦٤٨).

(٢) قال شارح الطحاوية: «اعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب:

١-أعلاها: أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءا منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: الآية: ١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: الآية: ٣]، وهذا هو الغالب.

٢-ويليه: أن يكون منهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: الآية: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: الآية: ٩٢].

٣-الثالث: عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ =

١- قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الإيمان والإسلام إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا. فالإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام، وكذلك الإسلام إذا أطلق دخل فيه الإيمان»(١).

٢- قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «الإسلام هو الاستسلام والانقياد، والإيمان تصديق وإقرار، فإذا اجتمعا كان الإسلام الأعمال الظاهرة والإيمان الأعمال الباطنة»(٢).

٣- قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «الإسلام هو الاستسلام والانقياد الظاهري، والإيمان هو التصديق القلبي، فإذا اجتمعا كان لكل واحد منهما معنى يخصه، وإذا افترقا دل أحدهما على الآخر»(٣).

٤- قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «الإسلام والإيمان

= ﴿ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: الآية: ٢٣٨]، وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: الآية: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب: الآية: ٧]، وفي مثل هذا وجهان: أحدهما: أن يكون داخلا في الأول، فيكون مذكورا مرتين. والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلا فيه هنا وإن كان داخلا فيه منفردا كما قيل في لفظ »الفقراء والمساكين« ونحوهما، تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.

٤-الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: الآية: ٣]». شرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٨٧-٣٨٨).

(١) (مجموع الفتاوى، ج٧، ص ٦٢١).

(٢) (مدارج السالكين، ج١، ص ٣٣٧).

(٣) (شرح صحيح مسلم، ج١، ص ١٤٦).

يجتمعان ويفترقان، فإذا اجتمعا في الذكر افترقا في المعنى، وإذا انفرد أحدهما في الذكر دخل فيه الآخر»[١].

٥- قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٩٠ هـ): «الإسلام في الظاهر هو الاستسلام للأحكام، والإيمان في الباطن هو التصديق والإقرار»[٢].

٦- قال الفيروزآبادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨١٧ هـ): «الإسلام هو الانقياد الظاهر للأحكام الشرعية، والإيمان هو التصديق الباطني»[٣].

المسألة الثانية: قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قول وعمل)

الشرح:

تنوعت عبارات السلف في تعريف الإيمان:

١- فتارة يقولون: الإيمان قول وعمل.

٢- وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية.

٣- وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية واتباع سنة[٤].

٤- وتارة يقولون: الإيمان: قول اللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[٥].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ) -بعد أن أورد التعريفات الثلاثة

---

(١) (فتح الباري، ج١، ص ٩٠).

(٢) (الموافقات، ج١، ص ١٠٦).

(٣) (بصائر ذوي التمييز، ج١، ص ٣٤).

(٤) هذه التعريفات الثلاثة أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الإيمان. انظر (ص ١٦٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

الأول-: «وكل هذا صحيح»[(١)] وعلل ذلك بقوله[(٢)]:

«فمن قال إن الإيمان قول وعمل فمرداه قول اللسان والقلب وعمل القلب والجوارح».

وقول اللسان وعمل الجوارح معروفان.

وأما المقصود من قول القلب: فهو إقراره ومعرفته وتصديقه.

وأما عمله: فهو انقياده لما صدق به.

ومن عبر عن الإيمان بهذا التعريف ليس مراده كل قول أو عمل وإنما المراد ما كان مشروعا من الأقوال والأعمال.

كما أن تعبير بعض السلف بهذه العبارة في تعريف الإيمان إنما جاء في معرض الرد على المرجئة[(٣)]. الذين جعلوه قولا فقط، فقال بعض السلف ردا عليهم: بل قول وعمل[(٤)].

---

(١) كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٦٢).

(٢) كلام شيخ الإسلام نقلته بتصرف من كتابه الإيمان (ص ١٦٢-١٦٣).

(٣) المرجئة هم الذين أرجأوا العمل عن مسمى الإيمان وهم خمس طوائف سيأتي ذكرهم.

(٤) **قال ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الناس لهم في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

١- فالذي عليه السلف والفقهاء والجمهور أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعا.

٢- وقيل: بل مسماه اللفظ، والمعنى ليس جزء مسماه، بل هو مدلول مسماه، وهذا قول كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم وطائفة من المنتسبين الى السنة، وهو قول النحاة لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.

٣- وقيل: مسماه هو المعنى وإطلاق الكلام على اللفظ مجاز لأنه دال عليه وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه. =

وأما من عرفه بقوله هو قول وعمل ونية، فمقصوده بزيادة لفظ «ونية»: أن القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان.

وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك[١].

وأما من عرفه بأنه قول وعمل ونية واتباع سنة، فقد زاد لفظة «واتباع سنة» لأن ذلك كله لا يكون محبوبا لله إلا باتباع السنة[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وقد سئل **سهل بن عبد الله التستري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٣ هـ) عن الإيمان ما هو؟، فقال: قول وعمل ونية واتباع سنة.

لأن الإيمان إذا كان قولا بلا عمل فهو كفر.

وإذا كان قولا وعملا بلا نية فهو نفاق.

وإذا كان قولا وعملا ونية بلا سنة فهو بدعة»[٣].

وأجمع التعاريف الواردة وأشملها هو: أن الإيمان قول اللسان واعتقاد بالجنان وعمل الجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهذا التعريف هو الذي يميز قول السلف في مسمى الإيمان عن قول غيرهم من الفرق[٤].

= ٤-وقيل: بل هو مشترك بين اللفظ والمعنى وهو قول بعض المتأخرين من الكلابية ولهم قول ثالث يروى عن أبي الحسن أنه مجاز في كلام الله حقيقة في كلام الآدميين». كتاب الإيمان (ص ١٦٢).

(١) كتاب الإيمان (ص ١٦٣).

(٢) كتاب الإيمان (ص ١٦٣).

(٣) كتاب الإيمان (ص ١٦٣).

(٤) الذين خالفوا السلف في مسمى الإيمان هم: =

ولهذا كان هذا التعريف هو أجمع التعاريف الواردة عن السلف وأكثرها دقة في بيان قولهم.

فإن الناظر إلى هذا الإنسان باعتبار ما يجب عليه تجاه ما أخبر الله به وما أمر الله تعالى به؛ فنصوص الشرع لا تخرج عن أمرين: إما أخبارٌ وإما أوامر، فالأخبار حقها التصديق بأن تُصدق بها، والأوامر حقها أن تعمل بها، كما جاء في الحديث «إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن نهيٍ فانتهوا»(١).

= أ-المرجئة بطوائفهم الخمس:

١-الجهمية: وقالوا الإيمان هو معرفة القلب فقط: أى المعرفة الفطرية التي هي المعرفة بربوبية الله.

٢-الأشاعرة: وقالوا الإيمان هو التصديق فقط أي التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله.

٣-الماتريدية: وقولهم في الإيمان مثل قول الأشاعرة.

٤-الكرامية: قالوا الإيمان قول باللسان فقط.

٥-مرجئة الأحناف (أو مرجئة الفقهاء) قالوا: الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان.

وهو قول الكلابية. وكل هذه الطوائف الخمسة أخرجت العمل عن الإيمان.

ب-الخوارج: قالوا الإيمان قول واعتقاد وعمل، ولكنهم يكفرون من أخل بشيء من هذه الثلاثة ويقولون بأنه كافر في الدنيا وفي الآخرة خالد في النار.

ج-المعتزلة: وقالوا بقول الخوارج إلا أنهم يقولون إنه في الدنيا في منزلة بين منزلتين بمعنى أنه ليس بمؤمن ولا كافر، واتفقوا معهم في باقي الأمور.

انظر تفاصيل هذه الأقوال: في كتاب الإيمان لابن تيمية، والجزء السابع من مجموع الفتاوى، وشرح العقيدة الطحاوية (ص ٣٧٣-٣٩٢) وكتاب النبوات (ص ١٩٩).

(١) رواه البخاري (٤/ ٤٢٢) ومسلم (٧/ ٩١) وأحمد (٢/ ٢٥٨).

فأنت مأمور بأن تتبع، وأن تعمل بهذه الأوامر بحسب ما يأتي من حكمٍ عليها، فهذه الأمور أي الوحي تأتي لهذا الإنسان، وأول ما تأتي إليه في باطنه؛ لأنه لابد وأن يعلم أن الصلاة مثلاً ركنٌ من أركان الإسلام، ثم إذا جئت إلى الصلاة تجد أن منها فرائض ومنها نوافل، ثم أن هذه النوافل منها سنن رواتب ومنها غير ذلك، فهذا أول ما يقابله بالعلم.

فإذاً هذا الإيمان سيخاطب هذا الباطن في الإنسان، وأول ما يخاطب أن يصدق بما أخبر الله به.

والثاني: أن ينقاد لأمر الله، فلابد أن يحصل الانقياد والتسليم لأوامر الله، فليس لك حق الاعتراض أن تقول: لا بدل خمس صلوات نجعلها ثلاثة أو نجعلها ستة، فهي خمس صلوات في اليوم الليلة لابد من أدائها في أوقاتها، فأصبح عليه أن يصدق وعليه أن ينقاد.

ومعلوم أن هنا ثلاثة أحوال:

القلب، والقلب يشمل أمرين:

يشمل جانب العلم، ويشمل جانب الإرادة هذا القلب.

والجانب الثاني: جانب اللسان.

والجانب الثالث: جانب الجوارح.

فهناك قول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل اللسان، وهناك عمل الجوارح فهذه خمسة، فإذا جئت إلى قول القلب فهذا هو العلم الذي هو التصديق فعليه أن يعلم هذه الأشياء ويصدق بها، هذا الواجب الأول على القلب، والقلب هو الباطن، والباطن مجموع

الأمرين وهذه هي العقيدة.

لذلك قال المصنف: «الإيمان قولٌ وعمل»، فالقول هنا هو العلم والتصديق، تعلم وتصدق، هذا واجبٌ على الإنسان لكي يكون مؤمناً، وهذا وحده لا يكفي فلو قال قائل: أنا أعلم أن الصلوات خمس وهي كذا وكذا وهيئتها كذا لكن لن أصلي، فهو بهذا لا يكون مؤمناً إذ لابد من الجانب الثاني.

والجانب الثاني: هو انقياد القلب، فهذه الإرادة لابد أن تنقاد لهذه الأخبار وهذه الأوامر، ولذلك يأتي عمل القلب، والقلب أعماله كثيرة، منها مثلاً الإخلاص، والمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والخشية، والتقوى، ولذلك النبي ﷺ لما ذكر التقوى قال: «**التقوى هاهنا التقوى هاهنا التقوى هاهنا وأشار بيده على صدره**»[١]، فهذه أعمال القلوب، وهي التي تنطلق إلى سائر الجوارح.

وأما قول اللسان وعمل اللسان، فقول اللسان جعله العلماء النطق بالشهادتين لأن هذا هو الفيصل بين الإسلام والكفر، «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله**»[٢]، فأول ما يدخل

(١) انظر صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله برقم (٢٥٦٥)، وأحمد (٧٦٧٠).

(٢) انظر صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم برقم (٢٥)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها ووكلت سريرته إلى الله تعالى وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام، برقم (٢٥).

الإنسان في الإسلام يُطالب بعد تطهره يطالب بالنطق بالشهادتين، فهذا يسميه العلماء: قول اللسان، فجعلوه في النطق بالشهادتين.

وأما عمل اللسان: فمنه قراءة القرآن وتلاوته، وذكر الله ﷻ، والتسبيح، والتهليل هذا كله عمل اللسان.

وأما أعمال الجوارح، فمنها الركوع والسجود والصوم والجهاد وغض البصر وغيرها فهذه أعمال الجوارح، وهذا بكله هو الذي يُسمى إيماناً عند أهل السنة.

المسألة الثالثة: قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يزيد وينقص)

الشرح:

فأهل السنة يؤمنون أن الإيمان يزيد وينقص، ومن الأدلة على ذلك:

أولاً: أدلة زيادة الإيمان ونقصانه من القرآن[1].

لقد جاء في كتاب الله ﷻ نصوص كثيرة تدل على زيادة الإيمان ونقصانه وأن أهله متفاضلون فيه بعضهم أكمل إيماناً من بعض، فمنهم السابق بالخيرات، ومنهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه، منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم، ليسوا في الدين سواء في مرتبة واحدة، بل فضل الله بعضهم على بعض ورفع بعضهم فوق بعض درجات.

وقبل الشروع في ذكر هذه الأدلة القرآنية الدالة على زيادة الإيمان

---

(١) المصدر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه للدكتور عبد الرزاق البدر ص ٣٥.

ونقصانه أودّ التنبيه على نقطة هامة، وهي:

أن كل دليل دلّ على زيادة الإيمان فهو يدل على نقصانه، وكذا العكس، فما دل على نقصان الإيمان فهو يدل على زيادته، فالآيات التي أوردها هنا وظاهرها الدلالة على زيادة الإيمان فقط، فهي تدل على نقص الإيمان باللزوم، وذلك لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص.

ولهذا فإنا نجد أهل العلم كثيراً ما يستشهدون بأدلة زيادة الإيمان على نقصانه وكذا العكس للأسباب المتقدمة، وتأمل-مثالاً على ذلك-صنيع البخاري في صحيحه فقد أورد بعض الآيات المصرحة بزيادة الإيمان في باب زيادة الإيمان ونقصانه مستدلاً بها على الزيادة والنقصان معاً.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «إن كان قبل زيادته-أي الإيمان-تاماً فكما يزيد كذا ينقص»[(١)].

فمن الأدلة:

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: الآية: ١٧٣].
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال: الآية: ٢].

---

(١) رواه الخلال في السنة (٢/٦٨٨، ح ١٠٣٠).

- وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [[سورة التوبة: الآية: ١٢٤[].
- وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفتح: الآية: ٤].
- وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: الآية: ٣١].
- وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [محمد: الآية: ١٧].

ثانياً: الأدلة من السنة على زيادة الإيمان ونقصانه:

- حديث **أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٧ أو ٥٨ هـ)، أن رسول الله ﷺ قال: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن»**[(١)].
- حديث **أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٧ أو ٥٨ هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من**

(١) أخرجه البخاري (٥/ ١١٩، (١٠/ ٣٠)، (١٢/ ٥٨)، (١٢/ ١٤) فتح)، ومسلم (٢/ ٤١ نووي).

الإيمان»[١].

ففي هذا الحديث «بيان أن الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء، له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق-بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة أجزائها، كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها»[٢].

وهذه الشعب متفاوتة ليست على درجة واحدة في الفضل، بل بعضها أفضل من بعض، كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: «أعلاها »وقوله: «أدناها»، فشعب الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى»[٣].

وقال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣٧ هـ) -بعد ذكره لحديث أبي هريرة-: «وهذا صريح في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب زيادة هذه الشرائع والشعب، واتصاف العبد بها أو عدمه، ومن المعلوم أن الناس يتفاوتون فيها تفاوتاً كثيراً، فمن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد خالف الحس، مع مخالفته لنصوص الشرع كما ترى»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٥١ فتح) ومسلم (٢/ ٦ نووي) وهذا لفظ مسلم.

(٢) معالم السنن للخطابي (٧/ ٤٣، ٤٤).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص ٣٢٢).

(٤) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان (ص ١٤).

- حديث **أنس بن مالك** رضي الله عنه (ت: ٩٠ وقيل ٩٣ هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»(١).

فهذا الحديث دليل على أن من لا أمانة له، فقد نقص فيه شيء من واجبات هذا الدين، فيذهب عنه كمال الإيمان الواجب وتمامه، ويكون بذلك مؤمناً ناقص الإيمان(٢).

يوضح الاستدلال بهذا الحديث ويبينه ما جاء **عن عروة بن الزبير** رحمه الله (ت: ٩٤ هـ)، أنه قال: «ما نقصت أمانة عبد قط إلا نقص إيمانه»(٣)، فنقص الأمانة في العبد دليل على نقص الإيمان وضعفه فيه.

ولهذا لما سئل الإمام أحمد رحمه الله (ت: ٢٤١ هـ) مرة عن نقصان الإيمان احتج بهذا، قال الفضل بن زياد سمعت أبا عبد الله وسئل عن نقص الإيمان فقال: حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «ما انتقصت أمانة رجل إلا نقص إيمانه»(٤).

- حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه (ت: ٧٤ هـ)، أنه سمع رسول الله ﷺ

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ١١) وفي الإيمان (ص ٥)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٠٨ الإحسان)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٧٥)؛ وقال البغوي: «هذا حديث حسن»؛ وصححه الألباني في تحقيقه للإيمان لابن أبي شيبة.

(٢) انظر الفتاوى (١١/ ٦٥٣).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ١٢)، وفي الإيمان (ص ٦)، وعبد الله في السنة (١/ ٣٦٨) والخلال في السنة (ق ١٥٩/ ب) والآجري في الشريعة (ص ١١٨) والبيهقي في الشعب (١/ ١٩٧)، وابن بطة في الإبانة (برقم: ١١٤١).

(٤) رواه الخلال في السنة (برقم: ٧٨٩)، والآجري في الشريعة (ص ١١٨)، وابن بطة في الإبانة (برقم ١١٤٨).

يقول: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»[(١)].

فبين النبي ﷺ في هذا الحديث مراتب إنكار المنكر، وأنه حسب الاستطاعة فإما أن يغير باليد أو باللسان أو بالقلب، بمعنى يكرهه بقلبه، وهذه المراتب الثلاث للإنكار يقوم بها المكلف على قدر استطاعته، ولا شك أن المرتبة الأخيرة باستطاعة جميع المكلفين، فمن رأى المنكر ولم يكرهه بقلبه وهو يعلم أنه منكر فإن هذا يكون علامة على ضعف إيمانه.

وقد احتج بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه النسائيُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٣٠٣ هـ)، في سننه فبوب له بـ«باب تفاضل أهل الإيمان»[(٢)].

وابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٦ هـ) في كتابه الإيمان فقال: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان يزيد وينقص»[(٣)] ثم ذكر حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وبوب له النووي في شرحه لمسلم بـ «باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص...»[(٤)].

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٢٢ نووي).

(٢) سنن النسائي (٨/ ١١).

(٣) الإيمان لابن منده (٢/ ٣٤١).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٢١) وانظر مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٣/ ٣٤٣).

ثالثاً: أقوال السلف الصالح في زيادة الإيمان ونقصانه[١]

لقد جاء عن السلف الصالح آثار كثيرة قرروا فيها ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من حجج ودلالات على زيادة الإيمان ونقصانه، فبينوا رحمهم الله أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وكثرة العبادة والمداومة عليها، وينقص باللهو والغفلة والمعصية والتقصير في فعل الطاعة، بل لقد حكى إجماعهم واتفاقهم على ذلك غير واحد من أهل العلم.

عن عمير بن حبيب الخطمي رضي الله عنه قال: «الإيمان يزيد وينقص، فقيل: وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله عز وجل وحمدناه وسبحناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا وضيعنا ونسينا، فذلك نقصانه»[٢].

قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ): «وأقدم من روي عنه زيادة الإيمان ونقصانه من الصحابة عمير بن حبيب الخطمي»[٣].

وعن أبي الدرداء عويمر الأنصاري رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، أنه قال: «الإيمان يزداد وينقص»[٤].

وروي عنه رضي الله عنه أنه قال: «من فقه العبد أن يعلم أمزداد هو أو منتقص،

---

(١) المصدر: ت: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) رواه عبدا لله بن أحمد في السنة (١/ ٣٣٠) (٦٨٠)، والآجري في الشريعة) (ص: ١٠٨)، والخطابي في الغنية (ص: ٤٥)، وأبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (٨).

(٣) تهذيب السنن (٧/ ٥٦).

(٤) رواه ابن ماجه بعد حديث رقم (٧٢)، والبيهقي في الشعب (١/ ٧٦) (٥٤). وقال الألباني في ضعيف سنن ابن ماجه: ضعيف.

وإن من فقه العبد أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه»[١].

وعن علقمة بن قيس النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٢ هـ)، أنه كان يقول لأصحابه: (امشوا بنا نزدد إيمانا)[٢].

- وكتب عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠١ هـ)، إلى عدي بن عدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٠ هـ)، -أحد عماله على الجزيرة-: «أما بعد: فإن للإيمان حدودا وشرائع وفرائض، من استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان».

علقه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ) في كتاب الإيمان من صحيحه[٣]، وقال ابن حجر مبينا سبب ذكر البخاري له: «والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأن الإيمان يزيد وينقص، حيث قال: استكمل ولم يستكمل»[٤].

قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٧ هـ): «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[٥].

---

(١) رواه ابن بطة في الإبانة (٢/٨٤٩) (١١٤٠)، وذكره شيخ الإسلام في كتاب الإيمان (ص: ٢١١). وإسناده ضعيف لإبهام شيخ حريز.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (١١/ ٢٥) وفي الإيمان (ص: ٣٤) وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٩٩) والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٧٧) (٥٧). وحسن الألباني إسناده في الإيمان لابن أبي شيبة.

(٣) البخاري معلقا بصيغة الجزم قبل حديث (٨)، ووصله ابن أبي شيبة (١١/٤٨)، وفي الإيمان (ص: ٤٥) والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٩٧) والبغوي في شرح السنة (١/ ٤٠). قال ابن الملقن في شرح البخاري ٢/ ٤٤٠: إسناده صحيح.

(٤) فتح الباري (١/ ٤٧).

(٥) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، ج٤، ص ٧٥١).

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»[١].

قال يحيى بن سعيد القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ): «ما أدركت أحداً من أصحابنا، إلا على سنتنا في الإيمان، ويقولون: الإيمان يزيد وينقص[٢].

قال الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤ هـ): «الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»[٣].

وقال الإمام عبد الرزاق الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢١١ هـ): «لقيت اثنين وستين شيخاً... فذكر عدداً منهم ثم قال: كلهم يقولون: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[٤].

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٢٤ هـ): «هذه تسمية من كان يقول الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص... فسمى أكثر من مائة وثلاثين رجلاً من أهل العلم من الصحابة وغيرهم.. ثم قال: هؤلاء كلهم يقولون الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة، والمعمول به عندنا»[٥].

---

(١) (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج٩، ص ٢٣٨).

(٢) رواه ابن هاني في مسائل الإمام أحمد (٢/ ١٦٢) وذكر نحوه الذهبي في السير (٩/ ١٧٩) في ترجمة يحيى بن سعيد.

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، ج٤، ص ٧٤٩).

(٤) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/ ٩٥٨ ح ١٧٣٧).

(٥) رواه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٨١٤ برقم: ١١١٧) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان (ص ٢٩٣-٢٩٥).

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»[١].

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «أجمع سبعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله ﷺ. فذكر أموراً منها: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»[٢].

وقال أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»[٣].

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ) في صحيحه: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[٤].

وقال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٨١ هـ): «الإيمان قول وعمل،

---

(١) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، ج٤، ص ٧٥٠).

(٢) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص ٢٢٨) وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠) بلفظ أجمع تسعون. . .إلخ.

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٤٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٥٦) وعزواه للالكائي في السنة، وصححا إسناده، قلت: وهو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي «المطبوع» (٥/ ٨٨٩ رقم: ١٥٩٧) بنحوه، وليس فيه «ويزيد وينقص»، فلعل هذه اللفظة سقطت من المطبوع، أو أن الحافظ والزبيدي اطلعا على نسخة اشتملت على ما حكياه.

(٤) (صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه).

والإيمان يتفاضل»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وبعضهم أي: السلف عدل عن لفظ الزيادة والنقصان إلى لفظ التفاضل. فقال أقول: الإيمان يتفاضل ويتفاوت، ويروى هذا عن ابن المبارك، وكان مقصوده الإعراض عن لفظ وقع فيه النزاع إلى معنى لا ريب في ثبوته»[٢].

وعن **محمد بن أبان** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٤ أو ٢٤٥ هـ)، قال قلت **لعبد الرحمن بن مهدي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ): الإيمان قول وعمل؟ قال: نعم. قلت: يزيد وينقص؟ قال «يتفاضل كلمة أحسن من كلمة»[٣].

رابعاً: الأقوال المخالفة لقول أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه.

القول الأول: قول من قال الإيمان يزيد وتوقف في النقصان.

جاء عن **الإمام مالك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ) في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه روايتان، قال في إحداهما: إن الإيمان يزيد أما النقصان فتوقف فيه وطلب من السائل أن يكف عن السؤال عنه، لأنه لم يجد عليه دليلاً من كتاب الله.

أما الرواية الأخرى: فقد جاءت عنه من طرق متعددة صحيحة، قال

---

(١) رواه عبد الله في السنة (١/٣١٦) (٦٣١)، واللالكائي في شرح الاعتقاد (٥/٩٦١) (١٧٤٦).

(٢) الفتاوى (٧/٥٠٦).

(٣) السنة (٣/٥٨٠) (١٠٠٥).

فيها: إن الإيمان يزيد وينقص، كقول أهل السنة والجماعة سواء[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه. لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القران، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك»[٢].

القول الثاني: قول من قال الإيمان يزيد ولا ينقص.

وهذا قول طائفة من الأشاعرة، رواية **عن أبي حنيفة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٠ هـ)، والغسانية، النجارية، الإباضية.

أما قول الطائفة من الأشاعرة: فقد أشار إليه البغدادي في «أصول الدين» فقال: «وأما من قال: إنه التصديق[٣] بالقلب فقد منعوا من النقصان فيه، واختلفوا في زيادته فمنهم من منعها ومنهم من أجازها»[٤].

وأما الرواية عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٠ هـ): أن الإيمان يزيد ولا ينقص، فقد ذكرها غير واحد ممن كتب في المقالات، من طريق غسان وغيره عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢٤ هـ): «فأما غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه وأنه يزيد ولا ينقص»[٥].

---

(١) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه ص: ٢٧٧ ـ ٢٩٠ وقد ناقش هذا القول بالتفصيل.

(٢) الفتاوى (٧/٥٠٦).

(٣) القول بأن الإيمان هو التصديق هو قول الأشاعرة.

(٤) أصول الدين (ص ٢٥٢).

(٥) مقالات الإسلاميين (ص ١٣٩).

وقال الزبيدي رحمه الله (ت: ١٢٠٥ هـ): «وحكى غسان وجماعة من أصحاب أبي حنيفة أنه يزيد ولا ينقص»(١).

وأما الغسانية: فقد ذكر **البغدادي** رحمه الله (ت: ٤٢٩ هـ) عن الغسانية، وهم أتباع غسان المرجئ أن من أقوالهم إن الإيمان يزيد ولا ينقص، ثم قال: «وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة»(٢).

وأما النجارية: فلهم أصول باطلة جانبوا فيها الحق وفارقوه منها: قولهم إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وقد حكى ذلك عنهم غير واحد ممن كتب في مقالات الفرق كالأشعري والإسفرايني والبغدادي وغيرهم(٣).

وأما الأباضيه: فقد ذكر أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢ هـ) من الأباضية في كتابه مشارق أنوار العقول: «الإيمان بالمعنى الشرعي الذي هو أداء الواجبات مطلقاً ليس ينقص نظراً إلى إيمان كل مؤمن، فإنه في ذاته غير متفاوت بالنسبة إلى إيمان غيره»(٤).

القول الثالث: قول من قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

لقد قال بهذا القول طوائف كثيرة من أهل الكلام والإرجاء،

---

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٥٦).

(٢) الفرق بين الفرق (ص ٢٠٣). وانظر: انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (ص ١٣٩)، والتبصير في الدين للإسفراييني (ص ٩٨)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص ٢٠٣).

(٣) انظر مقالات الإسلاميين (ص ١٣٦) والتبصير في الدين (ص ١٠١)، والفرق بين الفرق (ص ٢٠٨) والفتاوى لابن تيمية (٧/ ٥٤٦).

(٤) مشارق الأنوار (ص ٣٥-٣٦).

والتجهم، وممن نسب له هذا القول:

أبو حنيفة وأصحابه:

لقد اشتهر عن الإمام أبي حنيفة-رحمه الله تعالى وغفر له-أنه يقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، واستفاض هذا عنه، بحيث لا يدع مجالاً للشك أو التردد في نسبته إليه، ويمكن أن أبرز أهم الأسباب المؤكدة لصحة نسبة هذا القول إليه في النقاط التالية:

١- إن عامة كتب الفرق والمقالات تنسب هذا القول إليه، كالمقالات لأبي الحسن الأشعري، والفَرْق بين الفِرَق للبغدادي، والمِلَلْ والنِحَلْ للشهرستاني، وغيرها[(١)].

٢- إن الكتب المؤلفة في العقيدة والمنسوبة إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تذكر هذا القول، كالفقه الأكبر، وكتاب العالم والمتعلم، والوسيطين الصغير والكبير والوصية ورسالته إلى البتي[(٢)].

وهذه الكتب إن لم يصح نسبتها جميعاً إليه، فلا بد أن يصح نسبة بعضها أو واحد منها على أقل تقدير إليه، وعلى كل إن لم يصح لا هذا ولا ذاك فإن هذه الكتب مطبوعة متداولة، وقد احتفى بها الأحناف شرحاً ونشراً ونقلاً، فهي عند عامتهم مسلم بما فيها، وقد شرح بعضها شروح مطولة عديدة، ونقل منها نقولٌ متكاثرة، واعتمد على ما فيها من عقائد[(٣)].

---

(١) المقالات (ص ١٣٩)، الفَرْق بين الفِرَق (ص ٢٠٣)، ونقله عنه الزبيدي في الإتحاف (٢/ ٢٦٥)، الملل والنحل (١/ ١٤١).

(٢) انظر فيض الباري للكشميري (١/ ٥٩).

(٣) انظر كتاب زيادة الإيمان ونقصانه ص ٣١٨ ـ٣١٩,.

ومن قال بهذا القول: الجهمية.

ومن مقولاتهم الفاسدة وآرائهم المنحرفة زعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل أهله فيه.

قال الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢٤ هـ): «وزعمت الجهمية أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه»(١).

وقال الشهرستاني رَحِمَهُ اللَّهُ (٥٤٨ هـ): «قال أي الجهم: والإيمان لا يتبعض أي لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل، قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد، إذ المعارف لا تتفاضل»(٢).

وجهم وأتباعه إنما قالوا بهذا القول لأن الإيمان عندهم مجرد التصديق، فمن صدق بقلبه فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن تكلم بالكفر، وسب الله ورسوله ﷺ وسخر بالدين، وأحل المحرمات، وفعل غير ذلك من الأمور التي هي كفر بواح.

والتصديق عندهم يتساوى فيه العباد، ولا يقبل الزيادة والنقصان فهو إما أن يعدم وإما أن يوجد، ولا يقبل التبعض، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، ولا يتفاضل الناس فيه، فإيمان الملائكة والأنبياء والصديقين وإيمان فساق الأمة وأهل الخنا والفجور سواء»(٣).

ومن قال بهذا القول: الخوارج والمعتزلة:

ذهبت الخوارج والمعتزلة مذهب أهل السنة والجماعة في تعريف

---

(١) المقالات (ص ١٣٢).

(٢) الملل والنحل (١/ ٨٨).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٢).

الإيمان من حيث إنه شامل للأعمال والأقوال والاعتقادات، إلا أنهم فارقوا أهل السنة والجماعة بقولهم إن الإيمان كل واحد لا يتجزأ إذا ذهب بعضه ذهب كله، وأنه لا يقبل التبعض.

ومن هنا كان الإخلال بالأعمال وارتكاب الكبائر عندهم مخرجاً من الإيمان كلية، على خلاف بينهم في تسميته كافراً، فالخوارج قطعوا بكفره، ونازعهم المعتزلة في الاسم وقالوا نحن لا نسميه مؤمناً ولا كافراً، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين أي: بين منزلة الإيمان والكفر، وإن كانوا قد اتفقوا جميعاً أنه يوم القيامة خالد مخلد في نار جهنم[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «قالت الخوارج والمعتزلة قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء»[(٢)].

وأصل غلط هؤلاء ومنشأ ضلالهم كما قال **قال ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقاً للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: «الإيمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة، ثم تنازعوا هل يخلفه الكفر على القولين ووافقتهم المرجئة والجهمية على أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه، وأنه لا

---

(١) انظر الفتاوى (٧/ ٢٢٣، ٢٥٧) وشرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص ١٣٧).
(٢) الفتاوى (١٣/ ٤٨).

يتبعض ولا يتفاضل فلا يزيد ولا ينقص وقالوا إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين»[(١)].

فهذه الشبهة هي التي أفسدت على هؤلاء قولهم، بل وعلى جميع المرجئة، كما قال شيخ الإسلام: «وإنما أوقع هؤلاء كلهم أي المرجئة بأقسامهم-ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض، بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه»[(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة، وكذلك الأجسام كالسكنجبين[(٣)] إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبين، قالوا فإذا كان الإيمان مركباً من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها»[(٤)].

وممن قال بهذا القول: الأشاعرة والماتريدية:

لقد ذهب جمهور الأشاعرة وجميع الماتريدية إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لشبه عقلية وأدلة نظرية، وذهب بعض الأشاعرة إلى أن الإيمان يزيد وينقص»[(٥)].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية (ص ١٣٧، ١٣٨)، وانظر الفتاوى (٧/ ٤٠٤).

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية (ص ١٤٣، ١٤٤).

(٣) السكنجبين: شراب مركب من حامض وحلوا-معرب-فارسيته: سركا انكبين انظر المعجم الوسيط (١/ ٤٤٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١١).

(٥) انظر شرح مسلم للنووي (١٤٨/١)، وفتح الباري لابن حجر (٤٦/١)، وعمدة =

قال الزبيدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٠٥ هـ): «وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يزيد الإيمان ولا ينقص واختاره أبو منصور الماتريدي ومن الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير»[(١)].

وقال ابن أبي شريف الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٩٠٦ هـ): «وهذا القول-أي أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص-اختاره من الأشاعرة أمام الحرمين وجمع كثير، وذهب عامتهم أي أكثر الأشاعرة إلى زيادته ونقصانه»[(٢)].

وقال الفرهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٣٩ هـ): «مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله والمتكلمين من أهل السنة أنه لا يزيد ولا ينقص»[(٣)].

فالماتريدية لهم قول واحد في المسألة وهو أن الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان، وأما الأشاعرة فلهم في المسألة قولان: فجمهورهم على أنه لا يقبل الزيادة والنقصان، وذهب بعضهم إلى أنه يقبلهما، والأشاعرة يعرفون الإيمان بأنه التصديق وحده، فلا يدخل فيه القول والعمل، فبحثهم هنا هو في التصديق هل يقبل الزيادة والنقصان أو لا؟.

فالذين قالوا لا يزيد ولا ينقص فبناء على أن الإيمان هو التصديق

= القاري للعيني (١/ ١٣٦) وتحفة القاري «للكاندهلوي» (ص٤٤) مجموع «شروح البخاري» (١/ ١١٢)، النبراس شرح العقائد (ص ٤٠٢)، المسامرة شرح المسايرة (ص ٣٦٧)، أصول الدين للبغدادي (ص ٢٥٢)، وأصول الدين للبزدوي (ص ١٥٣)، والاقتصاد للغزالي (ص ٢٠٨)، والمواقف للإيجي (ص ٣٨٨)، والإنصاف للباقلاني (ص ٨٦)، والإرشاد للجويني (ص ٣٣٥) وغيرها.

(١) إتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٥٦).

(٢) المسامرة (ص ٣٦٧).

(٣) النبراس شرح العقائد (ص ٤٠٢).

اليقيني الغير قابل للتفاوت، فإن نقص فنقصه شك وكفر، ولشبه أخرى.

ومن قال منهم يزيد وينقص فللقطع بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ، واختاره النووي وعزاه التفتازاني في شرح العقائد لبعض المحققين وقال في المواقف إنه الحق[١].

خامساً: ثمرة الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه.

فمسائل الأسماء لها تناول معين لدى الفرق، ومسائل الأحكام لها تناول معين لدى الفرق، وهذه مسائل يطول شرحها لكن لعل ما أشرنا إليه يُبين ما مدى صفاء عقيدة أهل السنة وأن الإيمان عندهم قولٌ واعتقادٌ وعمل يزيد وينقص، زيادته بالطاعات ونقصانه بالمعاصي.

وزيادة الإيمان ونقصانه أمر يراه الإنسان من نفسه، فقد يكون حاله اليوم من الإيمان أحسن من حاله في الأمس، أو قد يكون حاله في الأمس أحسن من حاله في هذا اليوم، فالإيمان فيه زيادة ونقص، فيزيد إلى ما شاء الله، وينقص أحياناً حتى يزول هذا الإيمان ولا يبقى منه شيء، ويُصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافرا.

والقول إن الإيمان يزيد وينقص في اعتقاد أهل السنة والجماعة، يترتب عليه أمور كثيرة في مسائل الأحكام، فهذه المسألة مرتبطة بمسألتين:

الأولى: حكم مرتكب الكبيرة.

---

(١) انظر شرح مسلم للنووي (١/ ١٤٢) وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص ١٢٦) والمواقف للأيجي (ص ٣٨٨) وانظر إرشاد الساري للقسطلاني (١/ ١١٢) ضمن مجموع شروح البخاري.

فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه له تعلق بمسألة حكم مرتكب الكبيرة، فأهل السنة لا يرون تكفير مرتكب الكبيرة دون الشرك الأكبر، ويقولون إن صاحب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بمعصيته فلا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية.

والمسألة الثانية: مسألة مراتب الدين.

أي ما يتعلق بدخول الإنسان إلى هذا الدين متى ينتقل في مراتب الدين؛ لأن مراتب الدين ثلاثة: الإسلام، الإيمان، الإحسان، فهي عبارة عن ثلاث دوائر أول دائرة فيه هي الإسلام، ثم هناك دائرة أضيق منها هي الإيمان، ويعني هذا الضيق أن من هو مؤمن هو مسلم، ولكن ليس بالضرورة من كان مسلماً أن يكون مؤمنا، ثم تأتي الدائرة الأضيق هي دائرة الإحسان؛ لأن الإحسان فحواه ومعناه أن تُتقن الظاهر والباطن.

فعندما أقول أحسنت بمعنى أتقنت فالإحسان إتقان الظاهر والباطن، فإذا أُتقن الظاهر والباطن فهذه مرتبة عليا، فكل محسن مؤمن مسلم، ولكن ليس كل مؤمن محسن، قد يكون محسن وقد لا يكون محسنا، فهذه عقيدة أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

كما أنه مرتبط بتفاضل الناس في إيمانهم وتفاضل درجاتهم في الآخرة إلى غير ذلك من المسائل ذات الصلة.

مسألة الاستثناء في الإيمان.

أ-الاستثناء في اللغة:

بمعنى المنع والصرف، وأصل الاستثناء مأخوذ من الثني، وهو ردُّ الشيء بعضه على بعض. والثني العطف، وكل شيء عطفته فقد ثنيته؛ كما

يطلق الثني على تكرير الشّيء مرّتين، أو جعلُه شيئين متواليَين أو متباينين، ومن ذلك عدد الاثنين. والاستثناء يشمل أمرين:

١- الاستثناء الوضعي، وهو الذي يكون بأداة الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: الآيات: ٢-٣]

٢- الاستثناء العرفي، وهو ما لم يكن بأداة الاستثناء، بل يكون الموجود كلمة الشرط، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۝١٧ وَلَا يَسْتَثْنُونَ﴾ [القلم: الآيات: ١٧-١٨]؛ أي: لا يقولون: إن شاء الله[١]. ومنه قول القائل: لأفعلن كذا إن شاء الله، أو: أنا مؤمن إن شاء الله»[٢].

ب-تعريف الشرعي للاستثناء في الإيمان:

الاستثناء في الإيمان هو: أن يُعَلِّق الشخص إيمانه على ما لا يدل على الجزم والقطع بكمال الإيمان؛ كأن يعلقه على مشيئة الله، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو: مؤمن أرجو، ونحو ذلك، فلا يقطع بكمال الإيمان لنفسه[٣].

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٨/ ١٩٥) [دار طيبة، ط١، ١٤١٧هـ].

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٣٩١) [دار الجيل، ط٢]، ولسان العرب (١٤/ ١١٥ ـ ١٢٥) [دار صادر، ط١]، والكليات للكفوي (٩١)، وبدائع الصنائع للكاساني (٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤) [دار الكتاب العربي، ط٢].

(٣) انظر: بيان اللجنة الدائمة للإفتاء، فتوى رقم (٢١٤٣٦)، صادرة بتاريخ (٨/ ٤/ ١٤٢١هـ).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الاستثناء أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، أو آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، أو إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي فنعم، وإن كنت تريد ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: الآية: ٢] فالله أعلم»[١].

وقال ابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٢ هـ): «الاستثناء في الإيمان... هو: أن يقول ـ أي: الرجل ـ: أنا مؤمن إن شاء الله»[٢].

ج-العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي للاستثناء في الإيمان مندرج تحت عموم المعنى اللغوي للثني، وهو الرجوع والتكرار، فبعد أن أقر القائل لنفسه بالإيمان بقوله: «أنا مؤمن»، انثنى ورجع ليعلق ذلك الإقرار بأمر آخر، وهو مشيئة الله، فيقول: «إن شاء الله».

وهذا مندرج تحت المعنى الثاني من المعاني اللغوية، وهو الاستثناء العرفي الذي يعلق فيه الأمر على مشيئة الله بغير أداة الاستثناء.

- **حكم الاستثناء في الإيمان عند أهل السُّنَّة**[٣]:

الاستثناء في الإيمان له حالتان:

الحالة الأولى: إذا أريد كمال الإيمان: يكون الاستثناء مشروعًا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٦).

(٢) شرح الطحاوية (٣٩٥)، وانظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤٧) [دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ].

(٣) هذا المبحث مستفاد من موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة مبحث (الاستثناء في الإيمان).

وذلك لما يلي:

١- أن الإيمان الكامل يشمل فعل كل ما أمر الله به، وترك كل ما نهى الله عنه، ولا يدعي أحد أنه جاء بذلك كله على التمام والكمال.

٢- أن الإيمان النافع هو المتقبل عند الله، والإنسان لا يدري؛ أتقبل الله منه أم لا، فلذلك صح له أن يستثني.

٣- البعد عن تزكية النفس.

٤- أن الإيمان الكامل يقتضي دخول الجنة، والإنسان لا يدري بما يختم له[١]، فيستثني لعدم العلم بالعاقبة[٢].

الحالة الثانية: إن أريد أصل الإيمان، فلا يخلو ذلك من حالتين:

١- إن كان الاستثناء على جهة الشك: فإنه لا يجوز. سئل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يستثنى في الإيمان؟ قال: «نعم، أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أستثني على اليقين لا على الشك»[٣].

٢- وأما إن كان الاستثناء من باب أنه يجوز في الأمور المتحققة المتيقنة

---

(١) انظر حول التعليل بعدم العلم بالخاتمة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤٢).

(٢) انظر حول التعليل بعدم العلم بالعاقبة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٢٨٩)، وحول هذا الوجه وبقية الوجوه انظر: الشرح والإبانة (المسمى بالإبانة الصغرى) لابن بطة (١٧٩ ـ ١٨١) [مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٢٣هـ]، والرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي (٢/ ٨١٤ ـ ٨١٥) [مجموعة التحف النفائس الدولية، ط١، ١٤٢٠هـ]، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/ ٧٨١ ـ ٧٩٢) [دار أضواء السلف، ط١]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٩٦)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٣٩٨) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٣) السُّنَّة للخلّال (٣/ ٥٩٦) [دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ]...

ذكر مشيئة الرب، لا على جهة الشك في أصل الإيمان، بل لأن الأمور كلها إنما تكون بمشيئة الرب؛ فإن الاستثناء جائز.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما جواز إطلاق القول بأني مؤمن، فيصح إذا عنى أصل الإيمان دون كماله، والدخول فيه دون تمامه»[(١)].

وقال: «ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن، بلا استثناء، إذا أراد ذلك ـ يعني: أصل الإيمان، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه. . . فعلم أن أحمد وغيره من السلف كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلب من الإيمان في هذه الحال، ويجعلون الاستثناء عائدًا إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور، ويحتجون أيضًا بجواز الاستثناء فيما لا يشك فيه، وهذا مأخذ ثان وإن كنا لا نشك فيما في قلوبنا من الإيمان»[(٢)].

الأدلة:

أ- جزم المرء بالإيمان الكامل لنفسه هو من تزكية النفس، ومما يدل على مشروعية البعد عن تزكية النفس ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿... فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾ [النجم: الآية: ٣٢].

٢- وقوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: الآية: ٤٩].

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٩).
(٢) المصدر نفسه (٧/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠).

وليس هناك تزكية للنفس أعظم من الشهادة لها بالإيمان الكامل.

٣- ويشهد لهذا ما جاء **عن ابن مسعود** رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ) عندما قال رجل عنده: «أنا مؤمن»، فقال له ابن مسعود: «أفأنت من أهل الجنة؟» قال: «أرجو»، قال ابن مسعود: «أفلا وكلت الأولى كما وكلت الأخرى»(١).

٤- الإجماع، فإن الاستثناء في الإيمان -إذا أريد به كماله- هو مذهب جماهير السلف، بل هم مجمعون على مشروعيته في هذه الحال(٢).

يقول **يحيى بن سعيد القطان** رحمه الله (ت: ١٩٨ هـ): «ما أدركت أحدًا من أصحابنا إلا على الاستثناء»(٣).

ب ـ ومما يدل على أن الإيمان إذا أريد به أصله فإن الإنسان لا يستثني باعتبار الشك في الأصل ما يلي: قوله تعالى: ﴿**قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦**﴾ [البقرة: الآية: ١٣٦].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في الإيمان (٣٥) [مكتبة المعارف، ط١]، والآجري في الشريعة (٢/ ٦٦٥) [دار الوطن، ط٢].

(٢) انظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤٧)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٨٧٣) [دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ]، وشعب الإيمان للبيهقي (١/ ٢١٢)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٣٨، ٤٣٩، ٥٠٥، ٦٦٦). وقد عدد اللالكائي أسماء من روي عنهم الاستثناء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، كما في: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٥/ ١٠٤٧).

(٣) رواه الخلال في السُّنَّة (٣/ ٥٩٥).

فأمر المؤمنين بالإقرار بالإيمان، ولم يذكر الاستثناء؛ لأن ما ذكر في الآية هي أصول الإيمان، فهي مما يجب أن يجزم الإنسان به لنفسه من دون شك.

ج ـ ومما يدل على أن الاستثناء يجوز في الأمور المتحققة المتيقنة قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: الآية: ٢٧]، فذكر الله الاستثناء، مع أن دخولهم للمسجد الحرام شيء مستيقن[١].

أقوال العلماء

عن **عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: «ومن لم يعلم من يؤمن بالله حقاً فلا يقول: أنا مؤمن حقاً، ولكن ليقل: أرجو أن أكون مؤمناً»[٢].

عن أبي الدرداء رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: «اللهم اغفر لي ظلمي وكفري» فقال له قائل: يا أبا الدرداء، هذا كفر؟ قال: «نعم، كل من عصى الله فقد كفر»[٣].

عن عائشة رضي الله عنها (ت: ٥٧ هـ)، قالت: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا مؤمن، ولكن ليقل: أرجو أن أكون من المؤمنين»[٤].

---

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد (٣٨ ـ ٣٩)، والسُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٩) و(٧/ ٤٢٩ ـ ٤٦٠)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٦) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١١هـ].

(٢) «صحيح البخاري»، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ «بني الإسلام على خمس».

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة»، ج ٧، ص ٦٤.

(٤) «التمهيد» لابن عبد البر، ج ٩، ص ٢٣٩.

عن سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٩٥ هـ)، قال: «إن الإيمان يزيد وينقص، فليقل أحدكم: أنا مؤمن إن شاء الله»[(١)].

عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٤ هـ)، قال: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ولا ينبغي لأحد أن يقول: أنا مؤمن حقاً»[(٢)].

عن مكحول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٣ أو ١١٤ هـ)، قال: «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ولا ينبغي لأحد أن يقول: أنا مؤمن حقاً، ولكن ليقل: أرجو أن أكون مؤمناً»[(٣)].

عن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ)، قال: «لا أقول إنني مؤمن حقاً، ولا كافر حقاً، ولكني أرجو أن أكون من المؤمنين وأخاف أن أكون من الكافرين»[(٤)].

وسأل رجل الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ)، فقال: يا أبا سعيد، أمؤمن أنت؟ فقال له: «الإيمان إيمانان:

فإن كنت تسألني عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والبعث والحساب: فأنا به مؤمن.

وإن كنت تسألني عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا

(١) «الإبانة الكبرى» لابن بطة، ج ٢، ص ٨٤٥.
(٢) «مصنف ابن أبي شيبة»، ج ٦، ص ١٢٧.
(٣) «التمهيد» لابن عبد البر، ج ٩، ص ٢٤٢.
(٤) «الإبانة الكبرى» لابن بطة، ج ٢، ص ٨٤٤.

لَّهُمْ دَرَجَـٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ [الأنفال: الآيات ٢-٤] فوالله ما أدري أنا منهم أم لا»[١].

عن الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٧ هـ)، قال: «من قال أنا مؤمن حقاً فهو من الكاذبين، ومن قال أنا مؤمن عند الله فهو من الكافرين، ومن قال أنا مؤمن إن شاء الله فقد وفق»[٢].

عن سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١ هـ)، قال: «من قال أنا مؤمن حقاً فهو من الكاذبين، ومن قال أنا مؤمن عند الله فهو من الكافرين، ومن قال أنا مؤمن إن شاء الله فقد وفق»[٣].

عن الليث بن سعد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٥ هـ)، قال: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا مؤمن حقاً، ولكن ليقل: أرجو أن أكون من المؤمنين»[٤].

عن الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ)، قال: «الاستثناء في الإيمان ليس بشك، ولكنه من التواضع والورع»[٥].

عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ)، قال: «من استثنى في إيمانه فقد أصاب، ومن لم يستثن لم يخطئ»[٦].

عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، قال: «الإيمان قول

---

(١) تفسير القرطبي (٧/ ٣٦٧) [دار الشعب].

(٢) «سير أعلام النبلاء» للذهبي، ج ٧، ص ١٢٠.

(٣) «الإبانة الكبرى» لابن بطة، ج ٢، ص ..٨٤٨.

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة»، ج ٦، ص ١٢٨.

(٥) «التمهيد» لابن عبد البر، ج ٩، ص ٢٣٨.

(٦) «السنن الكبرى» للبيهقي، ج ٦، ص ٣٧٠.

وعمل، يزيد وينقص، ولا يقول أنا مؤمن حقاً، ولكن يقول: أرجو أن أكون مؤمناً»[١].

وقال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠ هـ): «من صفة أهل الحق، ممن ذكرنا من أهل العلم الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك ـ نعوذ بالله من الشك في الإيمان ـ ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سئلوا: أمؤمن أنت؟ قال: آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والجنة والنار وأشباه هذا، فالناطق بهذا والمصدق بقلبه مؤمن، وإنما الاستثناء في الإيمان، لا يدرى أهو ممن يستوجب ما نعت الله به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟ هذا طريق الصحابة والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق في القلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان»[٢].

قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من قال: أنا مؤمن إن شاء الله، يخرج به عن دعوى الإيمان المطلق، كما أن من قال: أنا عالم إن شاء الله، كان أدباً مع الله؛ لأن العلم المطلق هو ما لا يدخله شك ولا نقص، وكذلك الإيمان المطلق»[٣].

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «الاستثناء في الإيمان ليس بشك،

---

(١) «السنة» للخلال، ج ١، ص ٢٨٨.

(٢) الشريعة للآجري (٢/٦٥٦ ـ ٦٥٧).

(٣) «مجموع الفتاوى»، ج ٧، ص ٣٥٢.

ولكنه من التواضع والورع»[١].

المسائل المتعلقة

المسألة الأولى: حكم قول الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟

لقد أنكر السلف سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت، بل عدُّوا ذلك السؤال من البدع والتعمق والتكلف، والإيمان القائم بالإنسان علمه عند الله، فمن شهد لنفسه بالإيمان لم تكن شهادته موجبة له أن يدخل الجنة، كما أن من لم يشهد لنفسه بالإيمان الكامل لم يكن تركه لتلك الشهادة موجبًا له أن لا يدخلها[٢].

قال إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٩٦ هـ): «سؤال الرجلِ الرجلَ: أمؤمن أنت؟ بدعة»[٣].

وقيل للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «إذا سألني الرجل: أمؤمن أنت؟ قال: سؤاله إياك بدعة، لا يشك في إيمانك، أو قال: لا نشك في إيماننا»[٤].

وقال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ): «إذا سئل أمؤمن أنت؟ إن شاء لم يجبه، ويقول: سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني»[٥].

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، ج ٧، ص ١٢١.

(٢) انظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ٣٨) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ]، وعبد الله بن أحمد في السُّنَّة (١/ ١٤١)، والآجري في الشريعة (٢/ ٦٧١).

(٤) انظر: السُّنَّة للخلال (٣/ ٦٠١)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٤٨).

(٥) السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٧)، وانظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٨٨٣).

ووجه كراهة السلف لهذا السؤال: أنه قد جاء من قِبَل المرجئة؛ فقد سأل رجلٌ الإمامَ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، فقال له: «قيل لي: أمؤمن أنت؟» قلت: نعم، هل عليَّ في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب الإمام أحمد، وقال: هذا كلام الإرجاء، وقال الله عزّ وجل: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية: ١٠٦]، من هؤلاء؟ ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولاً وعملاً؟ قال الرجل: بلى، قال: فجئنا بالقول؟ قال: نعم، قال: فجئنا بالعمل؟ قال: لا. قال: فكيف تعيب أن يقول: «إن شاء الله» ويستثني؟»[١].

المسألة الثانية: في حكم من قال: «أنا مؤمن إن شاء الله» على جهة الشك

حسب ما تقدم من تفصيل، فإن من استثنى قاصدًا الشك ففيه تفصيل:

أ ـ إن قصد الشك في أصل الإيمان، فهذا محرم، وقد يخرج به صاحبه عن الديانة.

ب ـ وإن كان قاصدًا الشك في كمال الإيمان، فالاستثناء هنا مشروع، وتقدم تفصيل ذلك وبيان علته[٢].

المسألة الثالثة: في حكم من قال: «أنا مؤمن كامل الإيمان» ولم يستثن

من أثبت لنفسه كمال الإيمان بدون استثناء فقد وقع في المحظور،

---

(١) السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٧)، وانظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٨٨٣).

(٢) انظر: السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٦) [دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦٦٩).

ويخشى عليه الإثم لوقوعه في تزكية النفس المنهي عنها في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: الآية: ٣٢] »[١].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «لا نجد بدًّا من الاستثناء؛ لأنه إذا قال: «أنا مؤمن» فقد جاء بالقول، فإنما الاستثناء بالعمل لا بالقول»[٢].

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٢٤ هـ): «وكذلك نرى مذهب الفقهاء الذين كانوا يتسمون بهذا الاسم ـ يعني: الإيمان ـ بلا استثناء، فيقولون: نحن مؤمنون... إنما هو عندنا منهم على الدخول في الإيمان، لا على الاستكمال... فأما على مذهب من قال: «كإيمان الملائكة والنبيين» فمعاذ الله، ليس هذا طريق العلماء»[٣].

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧ هـ): «فهذه سبيل المؤمنين، وطريق العقلاء من العلماء، لزوم الاستثناء والخوف والرجاء، لا يدرون كيف أحوالهم عند الله، ولا كيف أعمالهم، أمقبولة هي أم مردودة... فهل يجوز لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجزم أن أعماله الصالحة من أفعال الخير وأعمال البر كلها مرضيَّة، وعنده زكيَّة، ولديه مقبولة؟! هذا لا يقدر على حتمه وجزمه إلا جاهل مغتر بالله، نعوذ بالله من الغرة بالله، والإصرار على معصية الله»[٤].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٩).

(٢) رواه الخلال في السُّنَّة (٣/ ٦٠١).

(٣) الإيمان لأبي عبيد (٤٠ ـ ٤١).

(٤) الإبانة لابن بطة (٢/ ٨٧٢ ـ ٨٧٣).

المسألة الرابعة: الاستثناء في الإسلام

المشهور عند أهل السُّنَّة والجماعة؛ كالإمام أحمد بن حنبل وغيره هو عدم الاستثناء في الإسلام فيقول أحدهم: أنا مسلم ولا يستثني، هذا هو الأصل عندهم في هذه المسألة، بخلاف الإيمان، فالغالب عندهم فيه الاستثناء كما تقدم(١).

سئل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) عن الاستثناء في الإيمان، فقال: «نحن نذهب إلى الاستثناء»، فقيل له: فأما إذا قال: أنا مسلم فلا يستثني؟ فقال: «لا يستثني إذا قال: أنا مسلم، قال الزهري: نرى الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»(٢).. إلا أن الإمام أحمد قد تعددت عنه الروايات في ذلك:

فالرواية الأولى: منع الاستثناء في الإسلام، وهي الرواية المشهورة عنه(٣).

ومما يستدل به على ذلك:

١- أن نصوص الشريعة قد دلَّت على الشهادة للنفس بالإسلام بدون ذكر

---

(١) انظر: الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤٣) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، والتحبير شرح التحرير للمرداوي (٢/ ٥٣١) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ]، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٤٣٨) [مؤسسة الخافقين، ط٢].

(٢) الشرح والإبانة (المسمى بالإبانة الصغرى) لابن بطة (٢/ ٨٧٦).

(٣) الإيمان لابن منده (١/ ٣١١) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ]، والسُّنَّة للخلال (٣/ ٦٠٤)، والإبانة الصغرى لابن بطة (٢/ ٨٧٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٣) و١٣/ ٤٣.

الاستثناء، ومن ذلك:

ـ قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: الآية: ١٤]، **قال ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وهذه الآية ـ يعني: آية الحجرات السالفة ـ مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يُستثنى في الإيمان دون الإسلام.. **.قال الميموني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٤ هـ): سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في: أنا مؤمن إن شاء الله، فقال: أقول: مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثني، قال: قلت لأحمد: تُفَرِّق بين الإسلام والايمان؟ فقال لي: نعم، فقلت له: بأيِّ شيء تحتج؟ قال لي: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: الآية: ١٤] »[١].

٢- أن كل من نطق بالشهادتين صار مسلمًا، متميزًا عن سائر الكافرين، تجري عليه أحكام المسلمين، وهذا أمر لا شك في تحققه عند جميع المسلمين، فجُزم به بلا استثناء[٢].

والرواية الثانية: تجويز الاستثناء في الإسلام[٣].

وليس بين هاتين الروايتين تعارض، وبيان ذلك:

أن الإسلام له إطلاقان عند الإمام أحمد:

الإطلاق الأول: أن يراد بالإسلام: الكلمة. وهذا الإطلاق مشهور

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٢٥٣).

(٢) انظر: الإيمان الكبير ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤١٥)، زيادة الإيمان ونقصانه لعبد الرزاق البدر (٤٩٥ ـ ٤٩٦) [دار القلم والكتاب، ط١، ١٤١٦هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤١٥).

عن ابن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٢٣ أو ١٢٤ هـ). والمراد بالكلمة: الشهادتان[١].

وعليه؛ فـ«يكون مراد الزهري أن المرء يُحكم بإسلامه ويسمى مسلمًا إذا تلفظ بالكلمة؛ أي: كلمة الشهادة، وأنه لا يسمى مؤمنًا إلا بالعمل، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح... وأما الإسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ۝٨٥﴾ [آل عمران: الآية: ٨٥]»[٢].

وعلى هذا الإطلاق تحمل رواية المنع من الاستثناء في الإسلام عند الإمام أحمد؛ لأن النطق بالشهادتين هو مما يجزم به كل مسلم ولا يجوز الشك فيه.

الإطلاق الثاني: أن يراد بالإسلام فعل الواجبات الظاهرة كلها كما أمر به الله.

فعلى هذا الإطلاق تحمل رواية جواز الاستثناء، فيُستَثنى في الإسلام كما يُستثنى في الإيمان[٣].

فالحاصل: أنه إن أريد أصل الإسلام، وهو النطق بالشهادتين: مُنِع

(١) انظر: عون المعبود للعظيم آبادي (١٢/ ٢٨٧) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٥م]، ومرقاة المفاتيح لعلي قاري (٧/ ٥٤٢) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ].
(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨١ ـ ٨٢) [دار المعرفة].
(٣) انظر حول هذا التفصيل: الإيمان الكبير ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٢٥٩، ٤١٥)، والتحبير شرح التحرير للمرداوي (٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٢).

الاستثناء.

وإن أريد كمال الإسلام، المتضمن لفعل الواجبات وترك المحرمات على ما أمر به الله جاز الاستثناء.

المسألة الخامسة: الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن

الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن، مثل قولهم: هذه شجرة إن شاء الله، أو محمد رسول الله إن شاء الله، وأنه قد صلى بالأمس إن شاء الله، فهذا بدعة مخالفة للعقل والدين، ولم يكن عليه أحد من أهل الإسلام السابقين، وأئمة الدين، ولم يأت في الكتاب ولا السُّنَّة استثناء في الماضي، بل كل ما ورد فهو في المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: الآيات: ٢٣-٢٤][1].

المسألة السادسة: الاستثناء في الأعمال الصالحة

الاستثناء في الأعمال الصالحة بحيث يقال: صليت إن شاء الله، وصمت إن شاء الله، وحججت إن شاء الله، القول فيها كالقول في الاستثناء في الإيمان؛ إذ هي أفراد الإيمان؛ فإن كان المقصد خوف التزكية، أو الخوف من عدم الإتيان بالعمل الصالح على وجه الكمال شرع له الاستثناء، وإن كان المقصد مجرد الإخبار عن العمل كأن يقول: صليت وصمت وحججت فلا يستثني.

قال ابن تيمية: «وخوف من خاف من السلف أن لا يتقبل منه لخوفه أن

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٤٢١، ٤٢٥).

لا يكون أتى بالعمل على الوجه المأمور، وهذا أظهر الوجوه في استثناء من استثنى منه في الإيمان، وفي أعمال الإيمان؛ كقول أحدهم: أنا مؤمن إن شاء الله، وصليت إن شاء الله؛ لخوف أن لا يكون أتى بالواجب على الوجه المأمور به، لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق»[١].

مذاهب المخالفين:

للمخالفين عدة أقوال في حكم الاستثناء في الإيمان:

القول الأول: القول بوجوب الاستثناء في الإيمان. وهو قول الكلابية[٢] وجمهور الأشاعرة[٣].

وعلّلوا ذلك بأمرين:

١- أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، وكذلك الكفر هو ما مات عليه الإنسان، فالإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا أو كافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك فلا عبرة به.

٢ ـ البعد عن تزكية النفس بالشهادة لها بالإيمان[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٩٦)...

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٩) (٧/ ٤٣٠)، والاستقامة لابن تيمية (١/ ١٥٠) [طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٣) انظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣) [دار زاهد القدسي]، وشرح المقاصد للتفتازاني (٢٥٣) [دار المعارف النعمانية، ط١، ١٤٠١هـ].

(٤) انظر: الإرشاد للجويني (٣٣٦) [مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٢٢هـ].

وهم قد وافقوا السلف في الاعتبار الثاني دون الاعتبار الأول، فإن الاعتبار الأول مبني على قولهم بنفي الصفات الاختيارية عن الله، وهو ما يسمونه بمنع حلول الحوادث، ومن ثم قالوا: إن الحب والبغض والسخط والغضب صفات أزليه قديمة، فلا يكون الله مبغضًا لشخص ـ حال كفره ـ ثم يصير محبًّا له بعد إيمانه، بل لم يزل محبًّا له في الأزل إذا علم أنه يموت على الإيمان، ولم يزل مبغضًا له في الأزل إذا علم أنه يموت على الكفر.

ثم قرنوا مسألة الاستثناء في الإيمان بهذا القول، وأوجبوه، بناء على أن الإنسان لا يعلم على أي شيء يموت عليه، والإيمان هو ما يموت عليه المرء ويوافي به ربه[(١)].

وهذا تناقض منهم؛ لأنهم يقولون: إن الإيمان هو التصديق؛ لأنه في اللغة كذلك، ثم يقولون: الإيمان في الشرع هو ما يوافي به العبد ربه، وجعلوا الاستثناء واجبًا لأجل ذلك، فهذا عدول منهم عن معنى الإيمان في اللغة إلى معنى آخر، فأبطلوا استدلالهم اللغوي في بيان حد الإيمان[(٢)].

القول الثاني: من يحرِّم الاستثناء في الإيمان. وهو قول المرجئة

---

(١) انظر: الإيمان لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٤١٨).

(٢) انظر: الإيمان لابن تيمية (١٣٧ ـ ١٣٨)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٧١) [مكتبة الرشد، ط١].

والجهمية[١] والماتريدية[٢]، وبعض الأشاعرة[٣]، ونحوهم ممن يجعل الإيمان شيئًا واحدًا، وهو التصديق والإقرار.

قال عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ): «أول الإرجاء ترك الاستثناء»[٤].

وعلّلوا التحريم بقولهم: إن الإيمان شيء واحد، والاستثناء يقتضي الشك، فإن من استثنى في إيمانه فهو شاك، ومن تردد في تحقيق الإيمان لم يكن مؤمنًا، بل ذهب بعضهم إلى تكفير من قال بالاستثناء[٥].

وقولهم هذا في غاية البطلان، فإن الإيمان الشرعي يطلق على جميع الاعتقادات والأقوال والأعمال الشرعية، وليس شيئًا واحدًا (التصديق) كما زعمه هؤلاء، فالاستثناء راجع إلى تحقيق كمال الأقوال والأعمال، لا إلى أصل التصديق الذي لا شك فيه.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٢٩).

(٢) انظر: التوحيد للماتريدي (٣٨٨) [دار الجامعات المصرية]، وتأويلات أهل السُّنَّة (٢٦٥) [مطبعة الإرشاد، ١٤٠٤هـ]، وبحر الكلام لأبي المعين النسفي (٤٠) [مطبعة الكردي، ١٩١١هـ].

(٣) انظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣).

(٤) السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٨).

(٥) انظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري (٢/ ٤٦) [طبع سعيد كمبني، كراتشي]، وإتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٧٨) [دار الفكر]، وكذلك: زيادة الإيمان ونقصانه لعبد الرزاق العباد (٥١٩)، وانظر في الرد على هذا القول: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤١).

المسألة الرابعة: قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة)

الشرح

أقوال الناس في مسمى الإيمان.

اختلف الناس في مسألة مسمى الإيمان:

فهناك من قال: «إن الإيمان قول واعتقاد وعمل يزيد وينقص»(١).

وهناك من قال: «إن الإيمان قول واعتقاد وعمل لكن لا يزيد ولا ينقص»(٢).

وهناك من قال: «إن الإيمان هو المعرفة»(٣).

وهناك من قال: «إن الإيمان قول اللسان»(٤).

وهناك من قال: «إن الإيمان هو التصديق»(٥).

وهناك من قال: «إن الإيمان هو التصديق والقول»(٦).

---

(١) انظر كتاب الإيمان للقاسم بن سلام صفحة (١٠) و(٤٤).

(٢) انظر كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع صفحة (٤٣)، وكتاب الملل والنحل، الجزء الأول، صفحة (١٤١).

(٣) انظر كتاب السنة لعبد الله بن أحمد الجزء الأول صفحة (٣٠٥).

(٤) انظر كتاب الإيمان لابن تيمية صفحة (٣٠٣)، وكتاب الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِمِ الجزء الأول، صفحة (٢٤٠).

(٥) انظر كتاب رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت صفحة (٢٧٣).

(٦) انظر كتاب الفقه الأكبر صفحة (٥٥)، وكتاب لوامع الأنوار البهية الجزء الأول، صفحة (٤١٦).

هذه جملة أقوال، والمسألة تحتاج إلى شيءٍ من البيان والتوضيح والبسط.

ونأتي **أولاً**: إلى قول أهل السنة وهو ما أورده المصنف هنا، حيث قال: (**وأن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة**).

فإن الناظر إلى هذا الإنسان باعتبار ما يجب عليه تجاه ما أخبر الله به وما أمر الله تعالى به؛ فنصوص الشرع لا تخرج عن أمرين: إما أخبارٌ وإما أوامر، فالأخبار حقها التصديق بأن تُصدق بها، والأوامر حقها أن تعمل بها، كما جاء في الحديث «إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن نهيٍ فانتهوا»[(١)].

فأنت مأمور بأن تتبع، وأن تعمل بهذه الأوامر بحسب ما يأتي من حكمٍ عليها، فهذه الأمور أي الوحي تأتي لهذا الإنسان، وأول ما تأتي إليه في باطنه؛ لأنه لابد وأن يعلم أن الصلاة مثلاً ركنٌ من أركان الإسلام، ثم إذا جئت إلى الصلاة تجد أن منها فرائض ومنها نوافل، ثم أن هذه النوافل منها سنن رواتب ومنها غير ذلك، فهذا أول ما يقابله بالعلم.

فإذاً هذا الإيمان سيخاطب هذا الباطن في الإنسان، وأول ما يخاطب أن يصدق بما أخبر الله به.

والثاني: أن ينقاد لأمر الله، فلابد أن يحصل الانقياد والتسليم لأوامر الله، فليس لك حق الاعتراض أن تقول: لا بدل خمس صلوات نجعلها

---

(١) رواه البخاري (٤/ ٤٢٢) ومسلم (٧/ ٩١) وأحمد (٢/ ٢٥٨).

ثلاثة أو نجعلها ستة، فهي خمس صلوات في اليوم الليلة لابد من أدائها في أوقاتها، فأصبح عليه أن يصدق وعليه أن ينقاد.

ومعلوم أن هنا ثلاثة أحوال:

القلب، والقلب يشمل أمرين:

يشمل جانب العلم، ويشمل جانب الإرادة هذا القلب.

والجانب الثاني: جانب اللسان.

والجانب الثالث: جانب الجوارح.

فهناك قول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل اللسان، وهناك عمل الجوارح فهذه خمسة، فإذا جئت إلى قول القلب فهذا هو العلم الذي هو التصديق فعليه أن يعلم هذه الأشياء ويصدق بها، هذا الواجب الأول على القلب، والقلب هو الباطن، والباطن مجموع الأمرين وهذه هي العقيدة.

لذلك قال المصنف: «**الإيمان قولٌ وعمل**»، فالقول هنا هو العلم والتصديق، تعلم وتصدق، هذا واجبٌ على الإنسان لكي يكون مؤمناً، وهذا وحده لا يكفي فلو قال قائل: أنا أعلم أن الصلوات خمس وهي كذا وكذا وهيئتها كذا لكن لن أصلي، فهو بهذا لا يكون مؤمناً إذ لابد من الجانب الثاني.

والجانب الثاني: هو انقياد القلب، فهذه الإرادة لابد أن تنقاد لهذه الأخبار وهذه الأوامر، ولذلك يأتي عمل القلب، والقلب أعماله كثيرة، منها مثلاً الإخلاص، والمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والخشية، والتقوى، ولذلك النبي ﷺ لما ذكر التقوى قال:

«**التقوى هاهنا التقوى هاهنا التقوى هاهنا وأشار بيده على صدره**»(١)، فهذه أعمال القلوب، وهي التي تنطلق إلى سائر الجوارح.

وأما قول اللسان وعمل اللسان، فقول اللسان جعله العلماء النطق بالشهادتين لأن هذا هو الفيصل بين الإسلام والكفر، «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله**»(٢)، فأول ما يدخل الإنسان في الإسلام يُطالب بعد تطهره يطالب بالنطق بالشهادتين، فهذا يسميه العلماء: قول اللسان، فجعلوه في النطق بالشهادتين.

وأما عمل اللسان: فمنه قراءة القرآن وتلاوته، وذكر الله ﷻ، والتسبيح، والتهليل هذا كله عمل اللسان.

وأما أعمال الجوارح، فمنها الركوع والسجود والصوم والجهاد وغض البصر وغيرها فهذه أعمال الجوارح، وهذا بكله هو الذي يُسمى إيماناً عند أهل السنة.



---

(١) انظر صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله برقم (٢٥٦٥)، وأحمد (٧٦٧٠).

(٢) انظر صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم برقم (٢٥)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها ووكلت سريرته إلى الله تعالى وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام، برقم (٢٥).



الكلام في مسائل الصحابة



قال المصنف: [والترحم على أصحاب محمد ﷺ كلهم].

الشرح: وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الصحابة

أ-الصحابة لغة:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٥ هـ): «الصاد والحاء والباء أصل واحد؛ يدل على مقارنة شيء ومقاربته من ذلك الصاحب، والجمع: الصحب، كما يقال: راكب وركب، ومن الباب: أصحب فلان؛ إذا انقاد، وأصحب الرجل؛ إذا بلغ ابنه، وكل شيء لاءم شيئًا فقد استصحبه»[(١)].

فمدلول كلمة صحب يبين أن لفظ الصحبة يدل على ملازمة شيء لشيء، وهذه الملازمة تحصل بأحد أمرين:

الأول: ملازمة بالبدن، وهو المعاشرة، فإذا عاشر شخص آخر قيل: صاحبه، وهذا هو الأشهر والأكثر.

الثاني: بغير البدن، وهو المتابعة والانقياد، فإذا تابع شخص آخر قيل: صاحبه، كما يقال: أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب الشافعي، وأصحاب أحمد، وأصحاب مالك؛ لملازمتهم مذهبهم، فالصحبة هنا تحققت بالمتابعة لا بالمعاشرة.

ودلالة لفظ الصحبة على هذا المعنى حقيقة، وليست مجازًا لا كما **قال**

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٥) .

الفيومي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٦٠ هـ): ويطلق مجازًا على من تمذهب بمذهب من مذاهب الأئمة فيقال: أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة»[(١)].

ب-شرعًا:

الصحابي: «هو كل من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به، ومات على الإسلام ولو تخللت ردة على الأصح»[(٢)].

قَالَ ابْنُ حَجَر (ت: ٨٥٢هـ): «وَأَصَحّ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِك أَنَّ الصَّحَابِيّ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ-مُؤْمِناً بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الإِسْلام. فَيَدْخُل فِيمَنْ لَقِيَهُ: مَنْ طَالَتْ مُجَالَسَتُهُ لَهُ أَوْ قَصُرَتْ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُ وَمَنْ لَمْ يَرْو، وَمَنْ غَزَا مَعَهُ أَوْ لَمْ يَغْز، ومَنْ رَآهُ رُؤْيَةً وَلَوْ لَمْ يُجَالِسهُ، وَمَنْ لَمْ يَرَهُ لِعَارِضٍ كَالْعَمَى»[(٣)].

وصنف العلماء الصحابة في طبقات اختلفوا في عددها، **قال السيوطي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٩١١ هـ) في شرح التقريب: «واختلف في عدد طبقاتهم-يعني الصحابة-باعتبار السبق إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة»[(٤)].

قال أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣٧٧ هـ): «وزاد بعضهم أكثر من ذلك،

---

(١) المصباح المنير (١٢٧).

(٢) انظر: نزهة النظر (١١١)، والتقييد والإيضاح (٢٥١)، ومنهاج السُّنَّة (٨/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٤-دار الكتب العلمية).

(٤) تدرب الراوي (٢/ ٢٧٢) .

والمشهور ما ذهب إليه الحاكم[١] والمراتب التي جعلها الحاكم للصحابة هي:

١- قوم أسلموا بمكة.

٢- أصحاب دار الندوة.

٣- المهاجرة إلى الحبشة.

٤- أصحاب بيعة العقبة الأولى.

٥- أصحاب بيعة العقبة.

٦- أول المهاجرين الذين وصلوا والنبي في قباء قبل أن يدخلوا المدينة ويبني المسجد.

٧- أهل بدر.

٨- المهاجرة الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

٩- أهل بيعة الرضوان.

١٠- المهاجرة بين الحديبية والفتح.

١١- الذين أسلموا يوم الفتح.

١٢- صبيان وأطفال رأوا النبي يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرها وعدادهم في الصحابة[٢].

ولعل المراتب السبع الأولى هي مراتب السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والله أعلم.

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٥٦.

(٢) الباعث الحثيث ١٥٦ .

أما الطبقات الخمس التي جعلها ابن سعد في كتابه للصحابة فالأمر فيها ما قاله **أحمد شاكر** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣٧٧ هـ): «لو كان المطبوع كاملًا لاستخرجناها منه وذكرناها»[١]، وأظن أن الطبقات التي جعلها ابن سعد هي الطبقات التي صنف عليها **ابن الجوزي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٩٧ هـ) في كتابه «صفة الصفوة» من ترجم له من الصحابة، فإنه قال: «بدأت بذكر العشرة ثم ذكرت من بعدهم على ترتيب طبقاتهم»[٢]. والطبقات التي ذكرها خمس هي:

الطبقة الأولى: على السابقة في الإسلام ممن شهد بدراً من المهاجرين والأنصار، وحلفائهم ومواليهم[٣].

الطبقة الثانية: من لم يشهد بدرا من المهاجرين والأنصار وله إسلام قديم[٤].

الطبقة الثالثة: من شهد الخندق وما بعدها[٥].

الطبقة الرابعة: من أسلم عند الفتح وفيما بعد ذلك[٦].

الطبقة الخامسة: الذين توفي رسول الله له وهم أحداث الأسنان[٧].

---

(١) الباعث الحثيث ١٥٦.

(٢) صفة الصفوة (١/ ٢٣٤).

(٣) صفة الصفوة (١/ ٣٧٠).

(٤) صفة الصفوة (١/ ٥٠٦).

(٥) صفة الصفوة (١/ ٦٥٠).

(٦) صفة الصفوة (١/ ٧٢٥).

(٧) صفة الصفوة (١/ ٧٤٦).

وفي المطبوع من طبقات **ابن سعد** رحمه الله (ت: ٢٣٠ هـ) ذكر الطبقتين الأوليين على نفس الوصف الذي ذكره ابن الجوزي تماما[(١)].

والعلماء وإن أرادوا بهذا التقسيم معرفة الصحابة لا ذكر التفاضل إلا أنهم قد اعتبروا وجوه الفضل والتفاضل في التقسيم، والله أعلم[(٢)].

المسألة الثانية: عدالة الصحابة

أولاً: معنى العدالة في اللغة:

قال الجوهري رحمه الله (ت: ٣٩٣ هـ): «العدل خلاف الجور، يقال: عدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته، وفلان من أهل المعدلة، أي: من أهل العدل، ورجل عدل، أي: رضا ومقنع في الشهادة، وهو في الأصل مصدر، وقوم عدل وعدول أيضًا: وهو جمع عدل وقد عدل الرجل بالضم عدالة.. إلى أن قال: وتعديل الشيء: تقويمه، يقال: عدلته فاعتدل، أي: قومته فاستقام»[(٣)].

وجاء في القاموس: «العدل ضد الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم كالعدالة والعدولة والمعدلة والمعدلة»[(٤)].

«فمن هذه التعاريف اللغوية تبين أن معنى العدالة في اللغة الاستقامة، وأن العدل هو الذي لم تظهر منه ريبة وهو الذي يرضى الناس عنه،

---

(١) انظر طبقات ابن سعد (٣/٦)، ٤، ٥.
(٢) المصدر: مباحث المفاضلة في العقيدة ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.
(٣) الصحاح للجوهري ١٧٦٠-١٧٦١، مختار الصحاح (ص/ ٤١٥-٤١٦).
(٤) القاموس (٤/ ١٣).

ويقبلون شهادته ويقنعون بها»[١].

ثانيًا: العدالة شرعًا:

عرفها **ابن حجر** رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٨٥٢ هـ)، بقوله: «المراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة»[٢].

المسألة الثالثة: الأدلة على عدالة الصحابة وفضلهم ومكانتهم

لقد تضافرت الأدلة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ على تعديل الصحابة الكرام رضي الله عنهم، مما لا يبقى معها شك لمرتاب في تحقيق عدالتهم، فكل حديث له سند متصل بين من رواه وبين المصطفى ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد أن تثبت عدالة رجاله ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى النبي ﷺ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم بنص القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن ذلك:

أ- الأدلة من القرآن

١- **قال تعالى:** ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: الآية: ١٤٣].

ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة رضي الله عنه م أن وسطا بمعنى «عدولا خيارا»[٣]، ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة.

---

(١) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنه م لناصر بن علي (٢/ ٧٩٦).

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص/ ٢٩).

(٣) انظر جامع البيان (٢/ ٧)، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٥٣)، تفسير القرآن العظيم =

وقد ذكر بعض أهل العلم أن اللفظ وإن كان عاما إلا أن المراد به الخصوص، وقيل: «إنه وارد في الصحابة دون غيرهم»[(١)].

٢- قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية: ١١٠].

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ): «سنة الصحابة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- سنة يعمل عليها ويرجع إليها، ومن الدليل على ذلك أمور:

أحدها: ثناء الله عليهم من غير مثنوية ومدحهم بالعدالة وما يرجع إليها كقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: الآية: ١١٠]، وقوله ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: الآية: ١٤٣]، ففي الآية الأولى: إثبات الأفضلية على سائر الأمم، وذلك يقضي باستقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة.

وفي الثانية: إثبات العدالة مطلقا، وذلك يدل على ما دلت عليه الأولى. ولا يقال إن هذا عام في الأمة، فلا يختص بالصحابة دون من بعدهم لأنا نقول:

أولا: ليس كذلك بناء على أنهم المخاطبون على الخصوص ولا يدخل معهم من بعدهم إلا بقياس وبدليل آخر.

ثانيا: على تسليم التعميم أنهم أول داخل في شمول الخطاب، فإنهم أول من تلقى ذلك من الرسول عليه الصلاة والسلام وهم المباشرون

= لابن كثير (١/ ٣٣٥).

(١) انظر الكفاية للخطيب البغدادي (ص/ ٦٤).

للوحي.

ثالثا: أنهم أولى بالدخول من غيرهم، إذ الأوصاف التي وصفوا بها لم يتصف بها على الكمال إلا هم فمطابقة الوصف للاتصاف شاهد على أنهم أحق من غيرهم بالمدح، وأيضا: فإن من بعد الصحابة من أهل السنة عدلوا الصحابة على الإطلاق والعموم فأخذوا عنهم رواية ودراية من غير استثناء ولا محاشاة، بخلاف غيرهم فلم يعتبروا منهم إلا من صحت إمامته وثبتت عدالته وذلك مصدق لكونهم أحق بذلك المدح من غيرهم، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط، أي: عدول بإطلاق، وإذا كان كذلك فقولهم معتبر وعملهم مقتدى به»[(١)].

٣- **قال تعالى**: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾[الأنفال: الآية: ٧٤].

ففي هذه الآية وصف الله تعالى عموم المهاجرين والأنصار بالإيمان الحق ومن شهد الله له بهذه الشهادة فقد بلغ أعلى مرتبة العدالة.

٤- **قال تعالى**: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ [التوبة: الآية: ١٠٠].

ولا خلاف بين أهل العلم في أن الآية تتحدث عن الصحابة، إلا أن الخلاف في من هم هؤلاء الصحابة.

فقد **قال ابن عباس** رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ): «إنهم هم الذين صلوا إلى

---

(١) الموافقات (٤/ ٤٠-٤١).

القبلتين وشهدوا بدرا».

وعن الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٤ هـ): «هم الذين بايعوا بيعة الرضوان»[١].

وقال أبو موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٤٢ هـ)، وسعيد بن المسيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٩٤ هـ)، ومحمد بن سيرين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ) والحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ)، وقتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٨ هـ)، «هم الذين صلوا إلى القبلتين مع الرسول ﷺ»[٢].

وذكر الله تعالى رضاه عنهم في قوله: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ «ولما وصفهم بهذا الوصف أثبت لهم ما يوجب التعظيم»[٣]، «ورضاهم عنه بما أعد لهم من جنات النعيم والنعيم المقيم»[٤].

وقال ابن خويز منداد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٠ هـ): «تضمنت هذه الآية تفضيل السابقين إلى كل منقبة من مناقب الشريعة في علم، أو دين، أو شجاعة، أو غير ذلك»[٥]، فرضي الله -سبحانه وتعالى- عن هؤلاء فيه بيان لفضلهم وتميزهم عن غيرهم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فَرَضِيَ عن السابقين عن غير اشتراط إحسان، ولم يرضَ عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان»[٦].

---

(١) التفسير الكبير، الرازي، المجلد الثامن، الجزء السادس عشر، ص ١٣٤.

(٢) تفسير ابن كثير، (٧/ ٢٧٠).

(٣) التفسير الكبير، الرازي، المجلد الثامن، الجزء السادس عشر، ص ١٣٥.

(٤) تفسير ابن كثير، (٧/ ٢٧٠).

(٥) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الجزء الثاني، المجلد الرابع، ص ٤١٣.

(٦) «الصارم المسلول» (ص٥٧٢).

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «ووجه دلالة هذه الآية على عدالتهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم أن الله تعالى أخبر فيها برضاه عنهم ولا يثبت الله رضاه إلا لمن كان أهلا للرضا، ولا توجد الأهلية لذلك إلا لمن كان من أهل الاستقامة في أموره كلها عدلا في دينه.

ومن أثنى الله تعالى عليه بهذا الثناء كيف لا يكون عدلا وإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس فكيف لا تثبت عدالة صفوة الخلق وخيارهم بهذا الثناء الصادر من رب العالمين.

فقد أخبر الله-تعالى-في هذه الآية أنه رضي عن هؤلاء رضًا مطلقًا، ورَضي عمن بعدهم رضًا مقيدًا، وهو شرط اتباعهم بإحسان؛ قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد أخبر اللهُ العظيم أنَّه قد رضي عن السَّابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فيا ويل مَن أبغضهم أو سَبَّهم أو أبغض-أو سَبَّ-بَعضهم، ولا سيما سيد الصحابة بعد الرسول وخَيرهم وأفضلهم-أعني الصديق الأكبر والخليفة الأعظم-أبا بكر بن أبي قحافة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يُعادون أفضل الصحابة ويُبغضونهم ويسبونهم؛ عياذًا بالله من ذلك. وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون مَن قدم الله ذكرهم ورفع شأنهم.

وأمَّا أهل السنة فإنهم يَترضون عنهم، ويَسبون مَن سَبَّه اللهُ ورسولُه، ويُوالون مَن يُوالي الله، ويُعادون مَن يعادي الله، وهم مُتَّبعون لا مُبتدعون، ويَقتدون ولا يَبتدئون، ولهذا هم حزبُ الله المُفلحون وعباده المؤمنون»[1].

---

(١) تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٠٣).

قال محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٩٣ هـ): «ولا يخفى أنه تعالى صرح في هذه الآية الكريمة أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، وهو دليل قرآني صريح في أن من يسبهم ويبغضهم، أنه ضال مخالف لله جل وعلا، حيث أبغض من رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ ولا شك أن بغض من رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مضادة له جل وعلا، وتمرد وطغيان»[1].

٥- **قال تعالى**: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: الآية: ١٨].

وهذه الآية فيها دلالة واضحة على تعديل الصحابة الذين كانوا مع النبي ﷺ يوم الحديبية، وقد تقدم ذكر عدتهم وأنهم كانوا ألفا وأربعمائة ووجه دلالة الآية على تعديلهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم أن ـ الباري جل وعلا ـ أخبر برضاه عنهم، وشهد لهم بالإيمان وزكاهم بما استقر في قلوبهم من الصدق والوفاء والسمع والطاعة ولا تصدر تلك التزكية العظيمة من ـ الرب جل وعلا ـ إلا لمن بلغ الذروة في تحقيق الاستقامة على وفق ما أمر الله به والصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم كانوا في مقدمة من استقاموا في جميع الأحوال.

فالآية فيها بيان أن طاعة الله والرسول وجدت من أهل بيعة الرضوان أما طاعة الله فالإشارة إليها بقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ وأما طاعة الرسول ﷺ فبقوله: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ بقي الموعود به وهو إدخال الجنة أشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ لأن الرضا يكون معه إدخال الجنة، كما قال عَزَّ وَجَلَّ ـ ﴿وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى

(١) أضواء البيان (٢/٥٥٨).

﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المجادلة: الآية: ٢٢].

٦- **قال تعالى:** ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: الآية: ٢٩].

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٩٧ هـ): «وهذا الوصف لجميع الصحابة عند الجمهور»[1].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ)، عند تفسيره لهذه الآية: «فالصحابة كلهم عدول، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله، هذا مذهب أهل السنة والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة، وقد ذهبت شرذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم، ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر، فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال، فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بد من البحث وهذا مردود فإن خيار الصحابة وفضلاءهم كعلي وطلحة والزبير وغيرهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ممن أثنى الله عليهم وزكاهم ورضي عنهم وأرضاهم ووعدهم الجنة بقوله تعالى: ﴿مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ ، وخاصة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول هم القدوة مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبيهم بإخباره لهم بذلك وذلك غير مسقط من مرتبتهم وفضلهم إذ كانت تلك الأمور

---

(١) (زاد المسير: ١/ ٢٠٤).

مبنية على الاجتهاد»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): « ذكر سبحانه رسوله وحزبه الذين اختارهم له، ومدحهم بأحسن المدح، وذكر صفاتهم في التوراة والإنجيل، فكان في هذا أعظم البراهين على صدق من جاء بالتوراة والإنجيل والقرآن، وأن هؤلاء هم المذكورون في الكتب المتقدمة بهذه الصفات المشهورة فيهم، لا كما يقول الكفار عنهم: إنهم متغلبون طالبو ملك ودنيا.

ولهذا لما رآهم نصارى الشام وشاهدوا هديهم وسيرتهم وعدلهم وعلمهم ورحمتهم وزهدهم في الدنيا ورغبتهم في الآخرة قالوا: ما الذين صحبوا المسيح بأفضل من هؤلاء، وكان هؤلاء النصارى أعرف بالصحابة وفضلهم من الرافضة أعدائهم، والرافضة تصفهم بضد ما وصفهم الله به في هذه الآية وغيرها و ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧] »[٢].

٧- **قال تعالى**: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾ [الواقعة: الآيات: ١٠-١٢].

فالصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ هم السابقون من أمة محمد ﷺ إلى كل خير، وإلى تحصيل كل قربة فيها رضى الرب جل وعلا، ولا يصدر ذلك إلا ممن تحقق بوصف العدالة.

قال أبو محمد بن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٦ هـ) بعد أن ذكر أفضلية

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٢٩٩).

(٢) زاد المعاد (٣/ ٣٧٤-٣٧٥).

جماعات الصحابة حسب سبقهم إلى الإسلام وحسب المشاهد، قال: «فكل من تقدم ذكره من المهاجرين والأنصار ﵃ م إلى تمام بيعة الرضوان فإنا نقطع على غيب قلوبهم وأنهم كلهم مؤمنون صالحون، ماتوا على الإيمان والهدى والبر كلهم من أهل الجنة لا يلج أحد منهم النار البتة لقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝١٢﴾ [الواقعة: الآيات: ١٠-١٢] وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: الآية: ١٨]، إلى أن قال: ـ فمن أخبر الله عنهم بذلك فلا يحل لأحد أن يتوقف في أمرهم ولا الشك فيهم البتة»[١].

٨- **قال تعالى:** ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: الآيات: ٨- ١٠].

فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسر **أبو بكر الصديق (ت: ١٣ هـ)** هاتين الكلمتين من الآيتين حيث قال في خطبته يوم السقيفة مخاطبا الأنصار: «إن الله سمانا «الصادقين» وسماكم «المفلحين»، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

---

(١) ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة (ص/ ٢٦٥-٢٦٦).

ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة: الآية: ١١٩] »[١].

ولذلك أهل السنة-والحمد لله-قلوبهم سليمة دائمًا من الغل أو الحقد والحسد تِجاه الصَّحب والآل؛ لأن الله سبحانه وتعالى قد زكَّى المهاجرين والأنصار ومَن جاءوا بعدهم مُستغفرين لهم.

٩- وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

والمراد بـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في الآية: أصحاب النبي ﷺ؛ فتوعد الله مَن اتبع غير سبيلهم بعذاب جهنم، ووعد مُتبعهم بإحسان بالرِّضوان في قوله جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾.

١٠- وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحديد: الآية: ١٠].

وقال أبو محمد بن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٦ هـ): «وكلهم عدول فاضل من أهل الجنة قال الله تعالى ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

---

(١) العواصم من القواصم (ص/ ٤٤-٤٥).

وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: الآية: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا ۖ وَهُمْ فِى مَا ٱشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٢﴾ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: الآيات: ١٠١-١٠٣]، قال أبو محمد: هذه مواعيد الله تعالى ووعد الله مضمون تمامه وكلهم ممن مات مؤمنا قد آمن وعمل الصالحات»[١].

١١- قال تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ﴾ [النمل: الآية: ٥٩].

قال ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، وسفيان الثوري رحمه الله (ت: ١٦١ هـ): «هم أصحاب محمد ﷺ اصطفاهم الله لنبيه -رضي الله عنهم-»[٢].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله (ت: ٣١٠ هـ) في الذين اصطفاهم: «هم الذين اجتباهم لنبيه محمد - ﷺ - فجعلهم أصحابه ووزراءه»[٣].

قال ابن كثير رحمه الله (ت: ٧٧٤ هـ): «يقول سفيان الثوري رحمه الله (ت: ١٦١ هـ)، والسدي رحمه الله (ت: ١٢٧ هـ) في هذه الآية: «هم أصحاب

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٥/ ٩٠-٩١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الجزء الثالث، المجلد السابع، ص ١٤٧.

(٣) جامع البيان، الطبري، (٨/ ٧٠٢).

محمد ﷺ»[١].

قال ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٩٣ هـ): «فلما أمر الله تعالى في هذه الآية رسوله أن يقول: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ فقد عين له هذه الجملة ليقولها يسأل من الله أن يكرم عباده الذين اصطفى بالثناء عليهم في الملأ الأعلى وحسن الذكر؛ إذ قصارى ما يستطيعه الحاضر من جزاء الغائب على حسن صنيعه أن يبتهل إلى الله أن ينفعه بالكرامة»[٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وحقيقة الاصطفاء: «افتعال من التصفية، فيكون قد صفاهم من الأكدار، ولا ينقض هذا بما إذا اختلفوا؛ لأن الحق لم يعدهم بألا يختلفوا، وهذا لا يخرجهم من حقيقة الاصطفاء»[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «إنه لا ريب أنهم أفضل المصطفين من هذه الأمة»[٤].

وهذا أمر لا غرابة فيه بأن يصطفي الله-عَزَّ وَجَلَّ-أفضل الأصحاب لأفضل الأنبياء وخاتمهم.

١٢- قال تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ [الأحزاب: الآية: ٢٣].

تعددت الروايات في سبب نزول هذه الآية وفيمن نزلت، إلا أنها

---

(١) (تفسير ابن كثير: ٣/ ٥٠٣).

(٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور، المجلد الثامن، الجزء العشرون، ص ٨.

(٣) إعلام الموقعين، ابن القيم، (٥/ ٥٦٨).

(٤) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، (١/ ٣٦٦).

اتفقت على أن المقصود بها هو أحد الصحابة أو جميعهم، فلم تخرج من دائرة الصحابة وفضلهم، ففي البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ)، **عن أنس بن مالك** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٩٣ هـ) قال: «نرى هذه الآية نزلت في أنس بن النضر (ت: ٣ هـ)»[(١)]. وفي رواية: «وفي أشباهه»[(٢)].

وعند مسلم: «وفي أصحابه»[(٣)].

وفي حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا (ت: ٥٧ هـ)، قالت في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ الآية: منهم طلحة بن عبيد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: هـ)، ثبت مع رسول الله - صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- حتى أصيبت يده، فقال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أوجب طلحة الجنة**»[(٤)].

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٥٠ هـ): «إن معنى الآية: أن من المؤمنين رجالا أدركوا أمنيتهم وقضوا حاجتهم ووفوا بنذرهم، فقاتلوا حتى قتلوا، وذلك يوم، أحد كحمزة (ت: ٣ هـ)، ومصعب بن عمير (ت: ٣ هـ)، وأنس بن النضر (ت: ٣ هـ)، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ قضاء نحبه حتى يحضر أجله، كعثمان بن عفان(ت: ٣٥ هـ)، وطلحة (ت: ٣٦ هـ)، والزبير (ت: ٣٦ هـ)، وأمثالهم، فإنهم مستمرون على ما عاهدوا

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ ، رقم ٤٧٨٣، ص ٨٤٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول الله - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾﴾ ، رقم ٢٨٠٥، ص ٤٦٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب ثبوت الجنة للشهيد، رقم ٤٩١٨، ص ٨٥١.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، (٧/ ٣٤٤).

الله عليه من الثبات مع رسول الله ﷺ والقتال لعدوه، ومنتظرون لقضاء حاجتهم وحصول أمنيتهم بالقتل وإدراك فضل الشهادة، وجملة ﴿وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبۡدِيلٗا﴾ معطوفة على صدقوا، أي: ما غيروا عهدهم الذي عاهدوا الله ورسوله عليه»[١].

ب- الأدلة من السنة.

ولقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ فيما يدل على فضل الصحابة رضوان الله عليهم ووجوب تعظيمهم وإكرامهم وكونهم خير قرون هذه الأمة بعد النبي ﷺ. ولقد عقد البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، ومسلم (ت: ٢٦١ هـ). في صحيحيهما وكذا أهل السنن وغيرهم، كل منهم كتابا لفضائل الصحابة أوردوا فيه الكثير من الأحاديث الواردة في فضل الصحابة رضوان الله عليهم.

وأما دلالة السنة على تعديلهم وفضلهم -رضي الله عنهم-:

فقد وصفهم النبي ﷺ في أحاديث يطول تعدادها وأطنب في تعظيمهم وأحسن الثناء عليهم بتعديلهم، ومن تلك الأحاديث:

١- **عن عمران بن حصين** رضي الله عنهما (ت: ٥٢ هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: **«خير أُمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ـ قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثًا ـ ثم إن بعدكم قومًا يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن»**[٢].

---

(١) فتح القدير، الشوكاني، (٣/ ٤٢١ - ٤٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٦٥٠)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٥٣٥).

٢- **وعن عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، أن النبي ﷺ قال: **«خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»**(١).

٣- **عن أبي موسى الأشعري** رضي الله عنه (ت: ٤٢ هـ)، قال: صلينا المغرب مع رسول الله ﷺ ثم قلنا: لو جلسنا حتى نصلي معه العشاء، قال: فجلسنا، فخرج علينا فقال: **«ما زلتم ههنا»**، قلنا: يا رسول الله، صلينا معك المغرب ثم قلنا: نجلس حتى نصلي معك العشاء، قال: **«أحسنتم أو أصبتم»**، قال: فرفع رأسه إلى السماء وكان كثيرا ما يرفع رأسه، فقال: **«النجوم أمنة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون»**(٢).

٤-**وعن البراء** رضي الله عنه (ت: ٧٢ هـ)، قال: سمعت النبي-ﷺ-أو قال: قال ﷺ: **«الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله»**(٣).

٥-وفي الصحيحين «أنه كان بين عبد الرحمن بن عوف (ت: ٣٢ هـ)، وبين خالد بن الوليد (ت: ٢١ هـ)، كلام، فقال رسول الله: «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَه»(٤).

---

(١) صحيح البخاري (٢/ ٢٨٨)، وانظر صحيح مسلم (٤/ ١٩٦٣).

(٢) صحيح مسلم (٤/ ١٩٦١)، ومسند أحمد (١٩٥٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب مناقب الأنصار، رقم ٣٧٨٣)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٧٥).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم ٣٦٧٣)، ومسلم (كتاب =

قال ذلك لخالد بالنسبة إلى السابقين الأولين، فالصحابة هم خير هذه الأمة بعد نبيها محمد ﷺ.

٦- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذا ذُكِرَ أَصْحابي فأَمْسِكُوا**»[١].

٧- وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «**لاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[٢].

٨- عن أبي بكرة رضي الله عنه (ت: ٥١ هـ)، أن النبي ﷺ قال: «..**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**». الحديث[٣].

وجه دلالة الحديث على عدالتهم رضي الله عنهم أن هذا القول صدر من النبي ﷺ في أعظم جمع من الصحابة في حجة الوداع وهذا من أعظم الأدلة على ثبوت عدالتهم حيث طلب منهم أن يبلغوا ما سمعوه منه من لم يحضر ذلك الجمع دون أن يستثني منهم أحدا.

قال ابن حبان رحمه الله (ت: ٣٥٤ هـ): «وفي قوله ﷺ: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**»، أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف إذ لو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله ﷺ

= فضائل الصحابة، رقم ٢٥٤٠).

(١) «المعجم الكبير » للطبراني (١٤٢٧)، أخرجه قوام السنة في الترغيب والترهيب (٦٢٩) باختلاف يسير، وقال عنه الألباني في السلسلة الصحيحة: (صحيح) انظر حديث رقم: ٥٤٥ في صحيح الجامع.

(٢) أخرجه مسلم برقم (٢٤٩٦) من حديث أم مبشر رَضِي اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) صحيح البخاري (١/ ٣١)، صحيح مسلم (٣/ ١٣٠٦).

وقال: ألا ليبلغ فلان منكم الغائب فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفا»[(١)].

٩-عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (ت: ٧٤ هـ)، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَأْتي علَى النَّاسِ زَمانٌ، فَيَغْزُو فِئامٌ مِنَ النَّاسِ، فيَقولونَ: فِيكُم مَن صاحَبَ رَسولَ اللَّهِ** ﷺ؟ فيَقولونَ: نَعَمْ، فيُفْتَحُ لهمْ، ثُمَّ يَأْتي علَى النَّاسِ زَمانٌ، فَيَغْزُو فِئامٌ مِنَ النَّاسِ، فيُقالُ: هلْ فِيكُمْ مَن صاحَبَ أصْحابَ رَسولِ اللَّهِ ﷺ؟ فيَقولونَ: نَعَمْ، فيُفْتَحُ لهمْ، ثُمَّ يَأْتي علَى النَّاسِ زَمانٌ، فَيَغْزُو فِئامٌ مِنَ النَّاسِ، فيُقالُ: هلْ فِيكُمْ مَن صاحَبَ مَن صاحَبَ أصْحابَ رَسولِ اللَّهِ ﷺ؟ فيَقولونَ: نَعَمْ، فيُفْتَحُ لهمْ»[(٢)].

هذه الأحاديث فيها دلالة واضحة على أن الصحابة عدول على الإطلاق حيث شهد لهم النبي ﷺ بالخيرية المطلقة كما أخبر بأنهم أمان للأمة من ظهور البدع والحوادث في الدين ولا يخبر ﷺ بهذا إلا لمن كانوا عدولا مستقيمين على الصراط المستقيم[(٣)].

ج-أقوال السلف ومن تبعهم في عدالة الصحابة وفضلهم.

فمن أصول أهل السُّنَّة والجماعة: سلامةَ قلوبهم تجاه أصحاب النبي.

قال حبر الأمة وترجمان القرآن **عبد الله بن عباس** رضي الله عنهما(ت: ٦٨ هـ):

---

(١) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (١/ ٩١) .

(٢) أخرجه البخاري ٣٦٤٩.

(٣) المصدر: عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنه م لناصر بن علي (٨٠٠-٨٠٨)

«إن الله-جل ثناؤه وتقدست أسماؤه-خص نبيه محمدا ﷺ بصحابة آثروه على الأنفس والأموال، وبذلوا النفوس دونه في كل حال، ووصفهم الله في كتابه فقال: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ [الفتح: الآية: ٢٩]. قاموا بمعالم الدين وناصحوا الاجتهاد للمسلمين حتى تهذبت طرقه وقويت أسبابه وظهرت آلاء الله، واستقر دينه ووضحت أعلامه، وأذل بهم الشرك، وأزال رؤوسه ومحا دعائمه، وصارت كلمة الله العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى فصلوات الله ورحمته وبركاته على تلك النفوس الزكية، والأرواح الطاهرة العالية فقد كانوا في الحياة لله أولياء، وكانوا بعد الموت أحياء، وكانوا لعباد الله نصحاء، رحلوا إلى الآخرة قبل أن يصلوا إليها وخرجوا من الدنيا وهم بعد فيها»(١).

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ): «إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئا فهو عند الله سيئ»(٢).

---

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر (٣/ ٧٥).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (١/ ٣٧٩)، والطبراني في الكبير (٨٥٨٢)، وقال المحققون: إسناده حسن.

وذلك لأنهم حَمَلة ميراث النبوة، فهم علماء هذه الأمة وخيرها وأبرُّها، كما قال عنهم **ابن مسعود** رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ): «مَن كان منكم مستنًّا، فليستنَّ بمَن قد مات؛ فإنَّ الحيَّ لا يُؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد، أبرُّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلُّها تكلفًا؛ قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيِّه، وإقامة دينه؛ فاعرفوا لهم حقَّهم، وتمسَّكوا بهديهم؛ فإنَّهم كانوا على الهُدى المستقيم»[١].

وقد عَلَّق **ابن تيمية** رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ) على هذا الأثر؛ فقال: «وقول عبد الله بن مسعود: » «كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا»: كلامٌ جامع، بيَّن فيه حُسن قَصدهم، ونيَّاتهم ببر القلوب، وبيَّن فيه كمال المعرفة، ودقتها بعمق العلم، وبيَّن فيه تيسير ذلك عليهم، وامتناعهم من القول بلا علم بقلة التكلف... وهم أفضل الأمة الوسط الشهداء على الناس، الذين هداهم الله لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم؛ فليسوا مِن المغضوب عليهم الذين يتبعون أهواءهم، ولا من الضالين الجاهلين... بل لهم كمال العلم، وكمال القصد؛ إذ لو لم يكن كذلك للزم أن لا تكون هذه الأمةُ خيرَ الأمم، وأن لا يكونوا خيرَ الأمة، وكلاهما خلاف الكتاب والسُّنَّة.

وأيضًا فالاعتبار العقليُّ يدلُّ على ذلك؛ فإنَّ مَن تأمَّل أمة محمد، وتأمل أحوال اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين-تبيَّن له مِن فضيلة هذه الأمة على سائر الأمم في العلم النافع والعمل الصالح ما

---

(١) أخرجه ابن عبد البرَّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٢١٤)، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

يضيق هذا الموضع عن بسطه.

عن الحسن البصري رحمه الله (ت: ١١٠ هـ)، قال: «إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أكياسا، عملوا صالحا، وأكلوا طيبا، وقدموا فضلا، ولم ينافسوا أهل الدنيا في دنياهم، ولم ينافسوهم في عزها، ولم يجزعوا لذلها، أخذوا صفوها، وتركوا كدرها، والله ما تعاظم في أنفسهم حسنة عملوا، ولا تصغر في أنفسهم سيئة»[١].

قال قتادة بن دعامة السدوسي رحمه الله (ت: ١١٨ هـ): «ولكن أحق من صدقتم أصحاب رسول الله ﷺ الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه»[٢].

عن أبي صخر حميد بن زياد رحمه الله (ت: ١٨٩ هـ)، قال: قلت لمحمد بن كعب القرظي رحمه الله (ت: ١٠٨ هـ): أخبرني عن أصحاب رسول الله ﷺ وإنما أريد الفتن؟ فقال إن الله قد غفر لجميع أصحاب النبي ﷺ وأوجب لهم الجنة في كتابه محسنهم ومسيئهم قلت: له وفي أي موضع أوجب الله لهم الجنة في كتابه؟ قال ألا تقرأ ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: الآية: ١٠٠] أوجب لجميع أصحاب النبي ﷺ الجنة والرضوان وشرط على التابعين شرطا لم يشترطه فيهم قلت: وما اشترط عليهم؟ قال: اشترط عليهم أن يتبعوهم بإحسان يقول: يقتدون بهم في أعمالهم

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٧١) رقم (١٧٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٧٤) رقم (١٠٦٣٣).

(٢) أحمد «المسند» (ج ١٠/ ص ٤٣٦/رقم ١٢٣١٦) وإسناده صحيح.

الحسنة، ولا يقتدون بهم في غير ذلك قال أبو صخر: لكأني لم أقرأها قبل ذلك وما عرفت تفسيرها حتى قرأها علي محمد بن كعب»(١).

نقل الإمام **أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢١ هـ): مذهب **الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٥٠ هـ)، وصاحبيه أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميري الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٨٢ هـ)، ومحمد بن الحسن الشيباني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٨٩ هـ) ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به لرب العالمين ومن ضمن ذلك ما كانوا يعتقدونه في الصحابة عموما فقال: في عقيدته المشهورة: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الحق يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»(٢).

وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ): «وقد أثنى الله ـ تبارك وتعالى ـ على أصحاب-رسول الله ﷺ-في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم فرحمهم الله وهنأهم بما آتاهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين أدوا إلينا سنن رسول الله ﷺ عاما وخاصا وعزما وإرشادا، وعرفوا من سننه ما عرفنا وجهلنا وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به،

---

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٤/ ٢٧٢)، وعزاه لأبي الشيخ وابن عساكر.

(٢) العقيدة الطحاوية مع شرحها (ص/٥٢٨).

وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى أو حكى لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول ولم نخرج من أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله»(١).

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ): «ومن أوكد آلات السنن المعينة عليها، والمؤدية إلى حفظها، معرفة الذين نقلوها عن نبيهم-صلى الله عليه وآله وسلم-إلى الناس كافة، وحفظوها عليه، وبلغوها عنه، وهم صحابته الحواريون الذين وعوها وأدوها ناصحين محسنين، حتى كمل بما نقلوه الدين، وثبتت بهم حجة الله تعالى على المسلمين، فهم خير القرون، وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله عَزَّ وَجَلَّ عليهم وثناء رسوله عليه السلام، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه. قال الله تعالى ذكره: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ﴾ [الفتح: الآية: ٢٩]. فهذه صفة من بادر إلى تصديقه والإيمان به، وآزره ونصره، ولصق به وصحبه»(٢).

يقول الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ): «على أنه لو لم يرد من الله-عَزَّ وَجَلَّ-ورسوله فيهم شيء، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء

(١) مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ٤٤٢- ٤٤٣، أعلام الموقعين (١/ ٨٠).
(٢) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ١-٢).

والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء»[١].

وقال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٢٠ هـ): «أمته خير الأمم، وأصحابه خير أصحاب الأنبياء»[٢].

قال ابنُ الصَّلاحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٤٣ هـ): «للصَّحابةِ بأسْرِهم خَصيصةٌ، وهي أنَّه لا يُسألُ عن عدالةِ أحَدٍ منهم، بل ذلك أمرٌ مَفروغٌ منه؛ لكونِهم على الإطلاقِ مُعَدَّلين بنُصوص الكِتابِ والسُّنَّةِ، وإجماعِ من يُعتَدُّ به في الإجماعِ من الأُمَّةِ... ثم إنَّ الأُمَّةَ مجمِعةٌ على تعديلِ جميعِ الصَّحابةِ، ومن لابَسَ الفِتَنَ منهم فكذلك بإجماعِ العُلَماءِ الذين يُعتَدُّ بهم في الإجماعِ؛ إحسانًا للظَّنِّ بهم، نظرًا إلى ما تمهَّد لهم من المآثِرِ، وكأنَّ اللهَ سُبحانَه وتعالى أتاح الإجماعَ على ذلك؛ لكونِهم نَقَلَةَ الشَّريعةِ، واللهُ أعلَمُ»[٣].

وقال الإمام النَّووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «وكُلُّهم عُدولٌ رَضِيَ اللهُ عنهم، ومتأوِّلون في حُروبِهم وغَيرِها، ولم يُخرِجْ شَيءٌ من ذلك أحدًا منهم عن العدالةِ... ولهذا اتَّفَق أهلُ الحَقِّ ومن يُعتَدُّ به في الإجماعِ على قَبولِ شَهاداتِهم ورواياتِهم، وكَمالِ عَدالتِهم رَضِيَ اللهُ عنهم أجمعين»[٤].

---

(١) «الكفاية» (٤٩).

(٢) لمعة الاعتقاد: « مع شرحها الإرشاد » ٣٠٦.

(٣) يُنظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٩٧).

(٤) يُنظر: شرح مسلم (١٤٩/١٥).

وقال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «قال القاضي، ويؤيد هذا ما قدمناه في أول باب فضائل الصحابة عن الجمهور من تفضيل الصحابة كلهم على جميع من بعدهم. وسبب تفضيل نفقتهم: أنها كانت وقت الضرورة وضيق الحال، بخلاف غيرهم، ولأن إنفاقهم كان في نصرته عليه الصلاة والسلام وحمايته وذلك معدوم بعده، وكذا جهادهم، وسائر طاعتهم، هذا كله مع ما كان في أنفسهم من الشفقة والتودد والخشوع والتواضع والإيثار والجهاد في الله حق جهاده، وفضيلة الصحبة ولو لحظة لا يوازيها عمل، ولا تنال درجتها بشيء، والفضائل لا تؤخذ بقياس، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «والصحابة أكمل الأمة في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، ولهذا لا تجد أحدًا من أعيان الأمة إلا وهو معترف بفضل الصحابة عليه وعلى أمثاله، وتَجد مَن ينازع في ذلك كالرافضة من أجهل الناس. ولهذا لا يُوجد في أئمة الفقه الذين يُرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعبادة، ولا في الجيوش المؤيدة المنصورة جيش رافضي، ولا في المُلوك الذين نصروا الإسلام وأقاموه وجاهدوا عدوَّه مَن هو رافضي، ولا في الوزراء الذين لهم سِيرة محمودة مَن هو رافضي...»[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله به عليهم من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد

(١) شرح مسلم للنووي: (١٦/ ٣٢٧)، فتح الباري لابن حجر: (٧/ ٤٢).
(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٩-٨١).

الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى»[١].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «قال غير واحد من الأئمة: إن كل من صحب النبي ﷺ أفضل ممن لم يصحبه مطلقا، وعينوا ذلك في مثل معاوية وعمر بن عبد العزيز مع أنهم معترفون بأن سيرة عمر بن عبد العزيز أعدل من سيرة معاوية، قالوا: لكن ما حصل لهم بالصحبة من الدرجة أمر لا يساويه ما يحصل لغيرهم بعلمه، واحتجوا بما في الصحيحين من أنه قال: «**لا تسبوا أصحابي..**»[٢]. قالوا: فإذا كان جبل أحد ذهبا لا يبلغ نصف مد أحدهم، كان في هذا من التفاضل ما يبين أنه لم يبلغ أحد مثل منازلهم التي أدركوها بصحبة النبي ﷺ»[٣].

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «إن من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله بذلك في قوله: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: الآية: ١٠]، وأمر النبي ﷺ بحسن القول فيهم، فمن طعن فيهم أو سبهم فقد خالف أمر النبي ﷺ»[٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «فالله سبحانه أعلم حيث يجعل رسالاته أصلا وميراثا؛ فهو أعلم بمن يصلح لتحمل رسالته فيؤديها إلى

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، رقم ٣٦٧٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٥٤٠).

(٣) مجموع الفتاوى: (٤/ ٥٢٧).

(٤) «إعلام الموقعين»، ج ٢، ص ١٦١.

عباده بالأمانة والنصيحة، وتعظيم المرسل والقيام بحقه، والصبر على أوامره والشكر لنعمه، والتقرب إليه، ومن لا يصلح لذلك، وكذلك هو سبحانه أعلم بمن يصلح من الأمم لوراثة رسله والقيام بخلافتهم، وحمل ما بلغوه عن ربهم»(١).

وقال ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «الصَّحابةُ كُلُّهم عدولٌ عند أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ لِما أثنى اللهُ عليهم في كِتابه العزيزِ، وبما نطَقَت به السُّنَّةُ النبويَّةُ في المدحِ لهم في جميعِ أخلاقِهم وأفعالِهم، وما بَذَلوه من الأموالِ والأرواحِ بين يَدَيْ رَسولِ اللهِ ﷺ؛ رغبةً فيما عند الله من الثَّوابِ الجزيلِ، والجزاءِ الجميلِ»(٢).

فمن واجب الأمة نحو أصحاب رسول الله ﷺ محبتهم والترضي عنهم والدعاء لهم كما أمرنا الله تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝١٠﴾ [الحشر: الآية: ١٠].

فهم قوم اختارهم الله وشرفهم بصحبة نبيه ﷺ وخصهم في الحياة الدنيا بالنظر إليه وسماع حديثه من فمه الشريف ونصرته والذب عنه والجهاد معه في سبيل الله ونشر دين الإسلام.

وبعد وفاته كانوا هم الواسطة بين الرسول ﷺ وبين الأمة، فقد بلغوا عن رسول الله ما بعثه الله به من النور والهدى على أكمل الوجوه وأتمها ونشروا هذا الدين في شتى بقاع الأرض: وجاهدوا في سبيل الله بأنفسهم

---

(١) طريق الهجرتين، ص (١٧١).

(٢) يُنظر: اختصار علوم الحديث (ص: ١٨١).

وأموالهم، وذبوا عن هذا الدين بسنانهم ولسانهم فكان لهم بذلك الأجر العظيم والمنزلة العالية عند ربهم وعند نبيهم وعند المسلمين الموحدين جميعا.

وكيف لا يكونون كذلك وهم خير قرون هذه الأمة بشهادة النبي ﷺ.

المسألة الرابعة: وجوب اتباع سبيلهم

قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله (ت: ٧٧٤ هـ): «فقد أخبر اللهُ العظيم أنَّه قد رضي عن السَّابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان.....

وأمَّا أهل السنة فإنهم يَترضون عنهم، ويَسبون مَن سَبَّه اللهُ ورسولُه، ويُوالون مَن يُوالي الله، ويُعادون مَن يعادي الله، وهم مُتَّبعون لا مُبتدعون، ويَقتدون ولا يَبتدئون، ولهذا هم حزبُ الله المُفلحون وعباده المؤمنون»(١).

قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

والمراد بـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في الآية: أصحاب النبي ؛ فتوعد الله مَن اتبع غير سبيلهم بعذاب جهنم، ووعد مُتبعهم بإحسان بالرِّضوان في قوله جل وعلا: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ .

---

(١) تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٠٣).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وقد شهد الله لأصحاب نبيه الله ومن تبعهم بإحسان بالإيمان فعلم قطعا أنهم المراد بالآية الكريمة»[(١)].

وعن العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٧٥ هـ)، قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون. فقلنا: يارسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا. قال: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**»[(٢)].

قال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٦﴾ [سبأ: الآية: ٦].

عن قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٨ هـ) ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ قال: «أصحاب محمد»[(٣)].

---

(١) الانتصار لأهل الأثر ص: ٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/١٢٦، ١٢٧). وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة: باب في لزوم السنة (٥/١٣، ١٥) ح ٤٦٠٧، وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم: باب في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة (٥/٤٤) ح ٢٦٧٦ وقال: هذا حديث حسن صحيح وابن ماجة في سننه، في المقدمة: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (١/١٦). وابن حبان في صحيحه (١/١٣٩) والحاكم في المستدرك (١/٩٦) وصححه ووافقه الذهبي، والآجري في الشريعة (٤٦، ٤٧)، والدارمي في سننه، باب اتباع السنة (، وقال الألباني: سنده صحيح، وصححه جماعة منهم الضياء المقدسي في اتباع السنن واجتناب البدع، انظر: مشكاة المصابيح (١/٥٨) ح ١٦٥.

(٣) تفسير الطبري (تفسير سورة سبأ الآية: ٦).

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ): «لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من قبل أصحاب محمد ﷺ، وأكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم، فذلك حين هلكوا»[(١)].

كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله (ت: ١٠١ هـ) إلى عامل له فقال: «أما بعد: فإني أوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنة رسوله ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعده مما جرت به سنته وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السُنَّة فإنها لك بإذن الله عصمة، واعلم أن الناس لم يحدثوا بدعة إلا وقد مضى قبلها ما هو دليل عليها وعبرة فيها، فإن السُنَّة إنما سنَّها من علم ما في خلافها من الخطأ والزلل، والحمق والتعمق، فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم فإنهم السابقون، عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، وهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبفضل فيه لو كان أحرى، فلئن كان الهدى ما أنتم عليه فقد سبقتموهم إليه، ولئن قلت إنما أحدث بعدهم ما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، لقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم مقصر، وما فوقهم محصر، لقد قصر دونهم أقوام فجفوا، وطمع عنهم آخرون فغلوا، إنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم»[(٢)].

قال شقيق البلخي رحمه الله (ت: ١٩٤ هـ): قيل لابن المبارك رحمه الله (ت: ١٨١ هـ): إذا أنت صليت لم لا تجلس معنا؟ قال: «أجلس مع الصحابة

---

(١) أخرجه ابن عبد المبارك في الزهد (ج/١ ص٢٨١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (ج/١ ص٦١٧) والطبراني في المعجم الكبير (ج/٩ ص١١٤).

(٢) البدع لابن وضاح، ٣٠، ٣١، الحلية لأبي نعيم (٥/ ٣٩)، الاعتصام للشاطبي (١/ ٤٩).

والتابعين أنظر في كتبهم وآثارهم، فما أصنع معكم؟ أنتم تغتابون الناس»[١].

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ت: ٢٤١ هـ): «أصول السُنَّة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء وترك البدع، وكل بدعة ضلالة، وترك الخصومات، والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدل والخصومات في الدين»[٢].

قال ابن قتيبة رحمه الله (ت: ٢٧٦ هـ): «وكان أصحاب رسول الله رضي الله عنهم مصابيح الأرض وقادة الأنام ومنتهى العلم»[٣].

وقال الإمام ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله (ت: ٣٨٦ هـ)، في رسالته: «واللجأ إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه، واتباع سبيل المؤمنين، وخير القرون من خير أمة أخرجت للناس نجاة، ففي المفزع إلى ذلك العصمة، وفي اتباع السلف الصالح النجاة»[٤].

قال الإمام أبو القاسم اللالكائي (ت: ٤١٨ هـ): «أما بعد: فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول، كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله - ﷺ -

(١) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٤٠) وتاريخ الإسلام (١٢/ ٢٣٥).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُنَّة والجماعة للالكائي (١/ ١٥٦)، طبقات الحنابلة (١/ ٣١١).

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٤٨.

(٤) رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص: ١٦٩.

وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون»[١].

قال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٢٠ هـ): «ومتى اختلف الصحابة على قولين، لم يجز إحداث قول ثالث لأنه يفضي إلى تخطئتهم، وخروج الحق عن قول جميعهم ولا يجوز ذلك»[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ منشأ كل علم وصلاح وهدى ورحمة في الإسلام»[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخصٍ انتصارًا مطلقًا عامًا، إلا لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًا، إلا للصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا؛ فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ، بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ؛ فإن الدين الذي

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٧).

(٢) المغني (٨/ ١٠٧).

(٣) منهاج السنة (٦/ ٣٦٨).

بعث الله به رسوله ليس مُسَلَّمًا إلى عالِم واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم.

ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول، قبل وجود المتبوعين الذين تُنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلابد أن يكون قوله إن كان حقًّا مأخوذًا عمَّا جاء به الرسول، موجودًا فيمن قبله، وكل قول قِيلَ في دين الإسلام، مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون، لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافه، فإنه قول باطل»[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليل جدا، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة؛ فهو قليل بالنسبة إلى من بعدهم. وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر»[(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «اعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيرا قويا بيّنا، ويؤثر أيضا في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق»[(٣)].

---

(١) منهاج السنة ج٥/ ٢٦١-٢٦٣.

(٢) مجموع الفتاوى، (١٣/ ٣٣٢).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٢٧).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: الآية: ٥٩].

وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «العالمون بالله وكتابه ودينه، عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية، وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانت لهم السبيلان، فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للناس، وأنصحهم لهم، وهم الأدلاء الهداة، وبذلك برز الصحابة على جميع من أتى بعدهم إلى يوم القيامة، فإنهم نشأوا في سبيل الضلال والكفر والشرك والسبل الموصلة إلى الهلاك وعرفوها مفصلة، ثم جاء الرسول ﷺ فأخرجهم من الظلمة الشديدة إلى النور التام، ومن الظلم إلى العدل، فعرفوا مقدار ما نالوه وظفروا به، ومقدار ما كانوا فيه، فإن الضد يظهر حسنه الضد، وإنما تتبين الأشياء بأضدادها، فازدادوا رغبة ومحبة فيما انتقلوا إليه، ونفرة وبغضاً لما انتقلوا عنه... »[٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «كل الخير في اجتهاد باقتصاد، وإخلاص مقرون بالاتباع قال بعض الصحابة اقتصاد في سبيل وسنة خير

---

(١) مجموع الفتاوى، (٢٤/ ٩٥).

(٢) الفوائد ص ١٠٨. ١٠٩.

من اجتهاد في خلاف سبيل وسنة»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «فلو طهرت منا القلوب، وصفت الأذهان، وزكت النفوس، وخلصت الأعمال، وتجردت الهمم للتلقي عن الله ورسوله لشاهدنا من معاني كلام الله وأسراره وحكمه ما تضمحل عنده العلوم، وتتلاشى عنده معارف الخلق.

وبهذا تعرف قدر علوم الصحابة ومعارفهم، وأن التفاوت الذي بين علومهم وعلوم من بعدهم كالتفاوت الذي بينهم وبينهم في الفضل»[٢].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «فلا أحسن مما قضى به الصحابة - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ -»[٣].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): عن الصحابة: «فإنهم أفقه الأمة وأعلمهم بمقاصد الشرع وحكمه»[٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «أفهام الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فوق أفهام الجميع، وعلمهم بمقاصد نبيهم وقواعد دينه وشرعه أتم من علم كل من جاء بعدهم» إلى أن قال: «ولم يرتضوا لأنفسهم عبارات المتأخرين واصطلاحاتهم وتكلفاتهم فهم كانوا أعمق الأمة علما وأقلهم تكلفا والمتأخرون عكسهم في الأمرين»[٥].

---

(١) مدارج السالكين٢/ ١٠٧.

(٢) التفسير القيم صـ ٣٤٣.

(٣) الطرق الحكمية (١/ ٣٢٦).

(٤) الطرق الحكمية (٢/ ٥٣١).

(٥) الطرق الحكمية (١/ ٣٢٤).

وسنة الصحابة وهي ما جاء عنهم من قول أو فعل أو تقرير إذا كان مما لا يقال من قبل الرأى، ومما لا مجال للاجتهاد فيه، فله حكم المرفوع المسند تحسينا للظن بهم، وجزم بذلك الرازى في المحصول، وغير واحد من أئمة الأصول والحديث[١].

وإذا كانت سنتهم في غير ذلك، فقد اختلف العلماء في ذلك. والراجح من هذا الخلاف[٢] أن سنتهم كسنة الرسول يعمل بها، ويرجع إليها، وانتصر لهذا الرأى غير واحد من أئمة الأصول، منهم **الشاطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ) فبعد أن ذكر الآيات والأحاديث الدالة على عدالتهم قال: «فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط أى عدول بإطلاق، وإذا كان كذلك فقولهم معتبر، وعملهم مقتدى به.

... ثم استدل الشاطبي لما رجح بأدلة منها:

١- ما جاء فى الحديث من الأمر باتباعهم، وأن سنتهم فى طلب الاتباع كسنة النبى ﷺ لقوله ﷺ: «**فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**».

٢- أن جمهور العلماء قدموا الصحابة عند ترجيح الأقاويل، فقد جعل

---

(١) انظر: المحصول (٢/ ٢٢١)، والإحكام للآمدى (٢/ ٨٧)، وأعلام الموقعين (٤/ ١٢٣)، وفتح المغيث للسخاوى (١/ ١٤٤)، وتدريب الراوى (١/ ١٩٠)، ١٩١، وتوضيح الأفكار (١/ ٢٨٠).

(٢) انظر: الأدلة المختلف فيها وأثرها فى الفقه الإسلامى للدكتور عبد الحميد أبو المكارم ص ٣٠٣، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى، باب ما جاء فى قول الواحد من الصحابة (١/ ٤٣٧).

طائفة قول أبى بكر وعمر حجة ودليلا، وبعضهم عد قول الخلفاء الأربعة دليلا، وبعضهم يعد قول الصحابى على الإطلاق حجة ودليلا، ولكل قول من هذه الأقوال متعلق من السنة وهذه الآراء - وإن ترجح عند العلماء خلافها - ففيها تقوية تضاف إلى أمر كلى هو المعتمد فى المسألة، وذلك أن السلف والخلف من التابعين ومن بعدهم، يهابون مخالفة الصحابة، ويتكثرون بموافقتهم، وأكثر ما تجد هذا المعنى فى علوم الخلاف الدائرة بين الأئمة المعتبرين، فتجدهم إذا عينوا مذاهبهم قووها بذكر من ذهب إليها من الصحابة، وما ذاك إلا لما اعتقدوا فى أنفسهم وفى مخالفيهم من تعظيمهم، وقوة مآخذهم دون غيرهم، وكبر شأنهم فى الشريعة، وأنهم مما يجب متابعتهم وتقليدهم فضلا عن النظر معهم فيما نظروا فيه.

... ويؤيد هذا ما جاء عن السلف الصالح، من تزكيتهم والحث على متابعتهم.

فعن ابن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال: «من كان مستنا فليستن بأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، وأقومها هديا، وأحسنها حالا، قوما اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم فى آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[1].

---

(١) أخرجه البغوى في شرح السنة كتاب الإيمان، باب رد البدع والأهواء (١/ ٢١٤)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٧)، وذكره ابن قيم الجوزية في أعلام الموقعين (٤/ ١٣٩).

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ): «ولقد زلّ بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين واتبعوا أهواءهم بغير علم، فضلّوا عن سواء السبيل»[(١)].

وقال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠١ هـ): «سن رسول الله ﷺ، وولاة الأمر بعده سننا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، من عمل بها مهتد، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم، وساءت مصيرا.

... وفى رواية بعد قوله -وقوة على دين الله - ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها، ولا النظر فى رأى خالفها، من اهتدى بها مهتد... الحديث»[(٢)].

فقال مالك فأعجبني عزم عمر على ذلك»[(٣)].

---

(١) الاعتصام (٢/ ٩٦).

(٢) ابن عبد الحكم سيرة عمر ص٤٠، وابن بطة في الإبانة (١/ ٣٥٢)، ورقم ٢٣٠- ٢٣١، والآجري في الشريعة (١/ ١٧٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٧٦). كلهم عن مالك بن أنس وأعل بالانقطاع ورواه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ص، واللالكائي (١/ ١٠٦) من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي عن سعيد بن أبي مريم عن رشدين بن سعد قال: حدثني عقيل، عن ابن شهاب، عن عمر بن عبد العزيز به، ورشدين ضعيف. انظر التقريب ٢٠٩، وقد صحح هذا الأثر محقق كتاب الشريعة للآجري فقال: والأثر يصح بهذين الطريقين ويقوى بهما. انظر الشريعة (١/ ١٧٤). وقد أخرجه أيضا قوام السنة في الحجة في بيان المحجة ١/ ١٠٩- ١١٠ وابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٢٤٢) وعزاه محقق كتاب المعرفة والتاريخ إلى الجزء المفقود منه.

(٣) الموافقات (٤/ ٤٥٢) - ٤٥٥، وانظر: الاعتصام (٢/ ٥١٩).

والآثار في هذا المعنى يكثر إيرادها، وقد استوعب كثيرا منها الإمام ابن قيم الجوزية فى كتابه «أعلام الموقعين عن رب العالمين»[(١)].

ويقول الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ)، في موضع آخر من كتابه مبينا أن بيان الصحابى حجة، قال: «وأما بيان الصحابة، فإن أجمعوا على ما بينوه، فلا إشكال فى صحته أيضا، كما أجمعوا على الغسل من التقاء الختانين المبين لقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: الآية: ٦]، وهذا الإجماع حجة موجبة للعلم، ولا يعتد بخلاف من خالفهم، كما حكاه **السرخسى** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٨٣ هـ)[(٢)]، **عن أبى حازم القاضي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٤٠ هـ).

وإن لم يجمعوا عليه فهل يكون بيانهم حجة أم لا؟ هذا فيه نظر وتفصيل. ولكنهم يترجح الاعتماد عليهم في البيان، من وجهين:

أحدهما: معرفتهم باللسان العربى، فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتهم، ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم، فهم أعرف فى فهم الكتاب والسنة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقع موقع البيان صح اعتماده من هذه الجهة.

ثانيهما: مباشرتهم للوقائع والنوازل، وتنزيل الوحي بالكتاب والسنة، فهم أقعد فى فهم القرائن الحالية، وأعرف بأسباب التنزيل، ويدركون ما

---

(١) أعلام الموقعين (٤/١١٨) - ١٥٦، وانظر: الرسالة للشافعى ص ٥٩٦ فقرات رقم ١٦٨٢، ١٨١١.

(٢) أصول السرخسى (١/٣١٧)، وانظر: علم أصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامى للشيخ أحمد إبراهيم ص ٢٤، ٢٥.

لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فمتى جاء عنهم تقييد بعض المطلقات، أو تخصيص بعض العمومات، فالعمل عليه صواب، وهذا إن لم ينقل عن أحد منهم خلاف فى المسألة، فإن خالف بعضهم فالمسالة اجتهادية»[١].

المسألة الخامسة: وجوب محبتهم

الصحابة هم خير القرون، وصفوة هذه الأمة وأفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ، ويجب علينا أن نتولاهم ونحبهم ونترضى عنهم وننزلهم منازلهم، فإن محبتهم واجبة على كل مسلم، وحبهم دين وإيمان وقربى إلى الرحمن.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه (ت: ٩٣ هـ): «ما فرحنا بشيء فرحنا بقوله ﷺ: «**المرء مع من أحب**». قال: فأنا أحب رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، فأرجو أن أكون معهم»[٢].

عن أيوب السختياني رحمه الله (ت: ١٣١ هـ)، أنه قال: «من أحب أبا بكر فقد أقام الدين، ومن أحب عمر فقد أوضح السبيل، ومن أحب عثمان فقد استنار بنور الله، ومن أحب عليا فقد استمسك بالعروة الوثقى، ومن قال الحسنى في أصحاب رسول الله ﷺ فقد برئ من النفاق»[٣].

عن شقيق البلخي رحمه الله (ت: ١٩٤ هـ)، قال: «حب أبي بكر وعمر

(١) الموافقات (٣/ ٣٠٠)، ٣٠١.

(٢) أخرجه: البخاري في «صحيحه» رقم: ٣٦٨٨، ومسلم في «صحيحه» رقم: ٢٦٣٩ بعد ١٦٣.

(٣) البداية والنهاية لابن كثير (٨/ ١٣).

ومعرفة فضلهما من السنة»[١].

وعن عبد العزيز بن جعفر اللؤلؤي قال: قلت **للحسن** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ): «حب أبي بكر وعمر سنة». قال: «لا فريضة»[٢].

وعن طاووس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٦ هـ)، قال: «حب أبي بكر ومعرفة فضلهما من السنة»[٣].

عن أبي زرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٩ هـ)، قال: سمعت قبيصة بن عقبة (ت: ٢١٥ هـ) يقول: «حب أصحاب النبي ﷺ كلهم سنة»[٤].

وعن مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): قال: «كان السلف يعلمون أولادهم حب أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا كما يعلمون السورة من القرآن»[٥].

قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢١ هـ): «وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلا نُفَرِّطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلا نَتَبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنُبْغِضُ مَنْ يُبْغِضُهُمْ وَبِغَيْرِ الْخَيْرِ يَذْكُرُهُمْ، وَلا نَذْكُرُهُمْ إلا بِخَيْرٍ. وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ»[٦].

وقال أبو عبد الله ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٧ هـ): «ونحب جميع

---

(١) المناقب لابن الجوزي ص ٤٩، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ١٢٣٨).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٤/ ١٢٣٩)، وابن الجوزي: مناقب ص ٣٩.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٤/ ١٢٣٩)، والمناقب لابن الجوزي: ص ٣٩).

(٤) أصول الاعتقاد (٧/ ١٣١٣/ ٢٣٢٧)

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: (٤/ ١٢٤٠)، والمناقب لابن الجوزي: ص ٣٩.

(٦) شرح الطحاوية (ص: ٤٦٧).

أصحاب رسول الله ﷺ على مراتبهم ومنازلهم أولًا فأولًا: من أهل بدر والحديبية وبيعة الرضوان وأحد فهؤلاء أهل الفضائل الشريفة والمنازل المنيفة الذين سبقت لهم السوابق رحمهم الله أجمعين»(١).

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٦ هـ): «وكلهم عدل إمام فاضل رضي فرض علينا توقيرهم وتعظيمهم وأن نستغفر لهم ونحبهم وتمرة يتصدق بها أحدهم أفضل من صدقة أحدنا بما يملك وجلسة من الواحد منهم مع النبي ﷺ أفضل من عبادة أحدنا دهره كله وسواء كان من ذكرنا على عهده عليه السلام صغيرا أو بالغًا»(٢).

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٨ هـ): «ويدخل في جملة حب النبي ﷺ حب أصحابه؟ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ أثنى عليهم ومدحهم فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: الآية: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: الآية: ١٨].

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

---

(١) الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (ص:.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (/

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٞ وَرِزْقٞ كَرِيمٞ﴾[الأنفال: الآية: ٧٤].

فإذا أنزلوا هذه المنزلة استحقوا من جماعة المسلمين أن يحبوهم ويتقربوا إلى الله عَزَّوَجَلَّ بمحبتهم لأن الله تعالى إذا رضي عن أحد أحبه وواجب على العبد أن يحب من يحب مولاه»(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «واجب على كل مسلم جاء بعد الصحابة-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم-من عباد الله المؤمنين أن يدعو لهم ويستغفر لهم ويترحم عليهم لما لهم من القدر العظيم ولما حازوه من المناقب الحميدة والسوابق القديمة والمحاسن المشهورة ولما لهم من الفضل الكبير على كل من أتى بعدهم»(٢).

قال السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٨٨ هـ): «فمن أراد السلامة لدينه وأن يسلم له إيمانه فليحبهم جميعا وأن يحتم ذلك على نفسه وعلى كل أبناء جنسه لأن ذلك واجب على جميع الأمة واتفق على ذلك الأئمة فلا يزوغ عن حبهم إلا هالك ولا يزوغ عن وجوب ذلك إلا آفك»(٣).

المسألة السابعة: القول بعدالة الصحابة لا يعني عصمتهم 

إليك بعض النقولات من العلماء التي تؤكد أن عدالة الصحابة لا تعني عصمتهم:

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٦ هـ): «الصحابة كلهم عدول ولكنهم غير

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٢٨٧).
(٢) «طريق الهجرتين» لابن القيم (٥٣٧).
(٣) انظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاريني (٢/ ٣٥٤).

معصومين من الخطأ فقد يقع منهم ما يخالف الصواب ويجب التفريق بين العدالة والعصمة»(١).

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٨ هـ): «الصحابة كلهم عدول ولكنهم غير معصومين من الخطأ فقد يقع منهم الخطأ والزلل ولكن يغفر لهم باجتهادهم»(٢).

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين من الخطأ ولكنهم عدول في روايتهم وما شجر بينهم مغفور لهم لأنهم مجتهدون»(٣).

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ): «عدالة الصحابة ثابتة ومعلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: الآية: ١١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: الآية: ١٤٣].

وهذا اللفظ وإن كان عاما فالمراد به الخاص وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم.

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: الآية: ١٨].

---

(١) (الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ٨٩).
(٢) (المدخل إلى السنن الكبرى، ج ١، ص ١٨٧).
(٣) (الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج ١، ص ١١).

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾ [الواقعة: الآيات: ١٠-١٢].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنفال: الآية: ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: الآيات: ٨- ٩].

في آيات يكثر إيرادها، ويطول تعدادها.

ووصف رسول الله ﷺ الصحابة مثل ذلك، وأطنب في تعظيمهم وأحسن الثناء عليهم....

وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له...

على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع

المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين.

وهذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء»[١].

قال القاضي عياض رحمه الله (ت: ٥٤٤ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين من الخطأ، ولكنهم عدول، وما وقع منهم يُغفر لهم باجتهادهم وإخلاصهم»[٢].

قال ابن عساكر رحمه الله (ت: ٥٧١ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين من الخطأ، ولكن عدالتهم ثابتة، وما وقع منهم يُغفر لهم باجتهادهم»[٣].

قال الإمام النووي رحمه الله (ت: ٦٧٦ هـ): «اتفق أهل السنة على أن الصحابة كلهم عدول، ولكن ليس معنى ذلك أنهم معصومون من الخطأ والذنوب، بل يُحتمل منهم الذنوب والخطايا، ولكنهم لا يتعمدون الكذب في الرواية»[٤].

قال الإمام النووي رحمه الله (ت: ٦٧٦ هـ): شرحًا للحديث: «وما شجر بينهم مغفور لهم، لأنهم عدول في نقل الدين، والاجتهاد مغفور خطؤه»[٥].

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين من الذنوب، بل يُغفر لهم ما اجتهدوا فيه وأخطأوا، فإن الله يغفر لهم

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٩٣- ٩٦).

(٢) (الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ج ٢، ص ٨٣).

(٣) (تاريخ دمشق، ج ٢، ص ٣٢٤).

(٤) (شرح النووي على صحيح مسلم، ج ١٥، ص ١٤٩).

(٥) (الأربعين النووية، شرح الحديث رقم ٨).

باجتهادهم، وعدالتهم لا تعني العصمة»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين من الخطأ، بل يُحتمل منهم ما يُحتمل من غيرهم من البشر، ولكن عدالتهم ثابتة بالإجماع»[٢].

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين، بل يُحتمل منهم الخطأ، ولكنهم عدول في روايتهم، وعدالتهم لا تعني العصمة من الزلل»[٣].

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «كل من يُثبت للصحابة العصمة فقد غلط، فإنهم بشر يُصيبون ويُخطئون، وعدالتهم لا تعني العصمة من الذنوب»[٤].

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «الصحابة ليسوا بمعصومين، بل يُحتمل منهم الخطأ والزلل، ولكنهم عدول في نقل الدين ورواية الحديث»[٥].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين من الخطأ، بل لهم من الحسنات ما يُكفر سيئاتهم، وهم عدول فيما نقلوه، ولكن هذا لا يعني العصمة»[٦].

---

(١) (منهاج السنة النبوية، ج ٤، ص ٥٤٨).

(٢) (مجموع الفتاوى، ج ٢٨، ص ٣١١).

(٣) (ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤).

(٤) (تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٣).

(٥) (سير أعلام النبلاء، ج ١، ص ١٢).

(٦) (إعلام الموقعين، ج ١، ص ٧٨).

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «الصحابة كلهم عدول، وليسوا بمعصومين من الخطأ والزلل، ولكن اجتهادهم مغفور لهم، وذنوبهم مغمورة في بحار حسناتهم»[(١)].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٠ هـ): «ليس معنى عدالة الصحابة أنهم معصومون من الخطأ والذنوب، بل هم بشر، يُحتمل منهم ما يُحتمل من غيرهم، ولكن يُغفر لهم باجتهادهم، وما شجر بينهم مغفور لهم»[(٢)].

قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «الصحابة كلهم عدول، وما شجر بينهم مغفور لهم، لأنهم مجتهدون، ولكن لا يعني ذلك أنهم معصومون من الخطأ، بل قد يقع منهم الخطأ والزلل»[(٣)].

قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «الصحابة ليسوا معصومين، بل يُحتمل منهم الخطأ والزلل، ولكنهم عدول في نقل الحديث وما وقع منهم يُغفر باجتهادهم»[(٤)].

قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٩١١ هـ): «اتفق أهل السنة والجماعة على عدالة الصحابة، ولكن ذلك لا يعني العصمة من الخطأ والمعاصي، فإن العصمة خاصة بالأنبياء»[(٥)].

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٥٠ هـ): «عدالة الصحابة ثابتة

---

(١) (البداية والنهاية، ج ٨، ص ٢٢١).

(٢) (الاعتصام، ج ٢، ص ١٨٩).

(٣) (الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ١٠).

(٤) (فتح الباري، ج ٧، ص ٨٢).

(٥) (تدريب الراوي، ج ٢، ص ٢١٤).

بالإجماع، ولكنها لا تعني العصمة من الخطأ، فقد يقع منهم الخطأ والزلل، ولكن يُغفر لهم باجتهادهم»[(١)].

هذه النقولات تؤكد أن عدالة الصحابة لا تعني العصمة، وأنهم قد يخطئون ويزلّون كغيرهم من البشر، ولكن يُغفر لهم ذلك بسبب اجتهادهم وعدالتهم في نقل الحديث والدين.

المسألة الثامنة: الإمساك عما شجر بينهم

عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠١ هـ)، أنه سئل عما جرى بين الصحابة، فقال لهم: «هذه دماء طهر الله سيوفنا منها؛ فنحن نطهر ألسنتنا منها»[(٢)].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ): «لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عَزَّ وَجَلَّ، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تعبدنا بالكف عما شجر بينهم، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر، لحرمة الصحبة ولنهي النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن سبهم، وأن الله غفر لهم، وأخبر بالرضا عنهم»[(٣)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الآثار المروية فيما وقع بين الصحابة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ- تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- منها ما هو كذب.

٢- ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهته.

---

(١) (نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٨).

(٢) فتح المغيث للسخاوى (٣/ ٩٦).

(٣) «تفسير القرطبي» (١٦/ ٣٢١).

٣- والصحيح منها هم فيه معذورون أما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون»[(١)].

ولهم-رضي الله عنهم-من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما صدر منهم.

قال الذهبي رحمه الله (ت: ٧٤٨ هـ): «كما تقرر الكف عن كثير مما تشجر بينهم وقتالهم - رضي الله عنهم - أجمعين وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف وبعضه كذب... فينبغي طيه وإخفاءه، بل إعدامه لتصفوا القلوب وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم وكتمان ذلك متعين عن العامة وآحاد العلماء». إلى أن قال: «فأما ما نقله أهل البدع في كتبهم من ذلك فلا نعرج عليه ولا كرامة فأكثره باطل وكذب وافتراء»[(٢)].

قال الذهبي رحمه الله (ت: ٧٤٨ هـ): «فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يشاهد فيه إلا غالياً في الحب مفرطاً في البغض ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال؟! فنحمد الله على العافية الذين أوجدنا في زمان قد أنمحص فيه الحق وأتضح من الطرفين وعرفنا مآخذ كل واحد من الطائفتين وتبصرنا فعذرنا واستغفرنا وأحببنا باقتصاد وترحمنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة أو بخطأ إن شاء الله مغفور وقلنا كما علمنا الله ربنا أغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا وترضينا أيضا عمن اعتزل الفريقين كسعد بن أبي وقاص وابن عمر ومحمد بن مسلمة وسعيد بن زيد وخلق وتبرأنا من الخوارج الذين

---

(١) انظر الواسطية لابن تيمية ص: ١٢٠.

(٢) «السير» (١٠/ ٩٢-٩٣).

حاربوا علياً وكفروا الفريقين»[١].

عن ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، قال: «لا تسبوا أصحاب محمد فإن الله أمر بالاستغفار لهم وهو يعلم أنهم سيقتتلون»[٢].

روى الخطابي من طريق حمزة بن الحارث الدهان قال: حدثنا عبد الله بن روح المدائني قال: حدثنا يحيى بن الصامت قال: حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن الأعمش عن أبي راشد قال: جاء رجل من أهل البصرة إلى عبيد الله بن عمر، فقال: إن رسول إخوانك من أهل البصرة إليك فإنهم يقرءونك السلام ويسألونك عن أمر هذين الرجلين علي وعثمان وما قولك فيهما. فقال: هل غير. قال: لا. قال: جهزوا الرجل فلما فرغ من جهازه قال: أقرأ - عليهم السلام - وأخبرهم أن قولي فيهم: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٤١﴾﴾ [البقرة: الآية: ١٤١] [٣].

عن شهاب بن خراش بن حوشب رحمه الله (ت: قبل: ١٨٠ هـ) ابن أخي العوام بن حوشب قال: «أدركت من أدركت من صدر هذه الأمة وهم يقولون: اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ ما تأتلف عليه القلوب، ولا تذكروا الذي شجر بينهم فتحرشوا الناس عليهم»[٤].

(١) «السير» (٣/ ١٢٨).

(٢) فضائل الصحابة للإمام أحمد (١/ ٦٩)، (٢/ ١١٥٢). والإبانة لابن بطة (٢٩٤). وانظر: الصارم المسلول (٣/ ١٠٧١).

(٣) كتاب «العزلة» (٤٤).

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٤) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢١٥)، وله طريق آخر. فرواه الخلال في «السنة» (ص٥١٣) عن العوام بن حوشب قال: اذكروا محاسن أصحاب محمد - ﷺ - تأتلف عليه قلوبكم، ولا تذكروا غيره =

وقيل للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): ما تقول فيما كان بين علي ومعاوية - رحمهما الله -؟ قال: ما أقول فيها إلا الحسنى - رحمهم الله - أجمعين»[(١)].

وفي ترجمة الحسن بن إسماعيل الربعي: قال. قال لي أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، إمام أهل السنة والصابر تحت المحنة: - «أجمع تسعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين، وأئمة السلف، وفقهاء الأمصار على:.... والكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وأفضل الناس بعد رسول الله - ﷺ - أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عم رسول الله - ﷺ -، والترحم على جميع أصحاب رسول الله - ﷺ - وأزواجه، وأصهاره، رضوان الله عليهم أجمعين فهذه السنة الزموها، تلموا أخذها هدى، وتركها ضلالة»[(٢)].

عن أبي القاسم إسحاق بن إبراهيم بن آزر الفقيه (ت: ٢٧٥ هـ) حدثني أبي قال: حضرت أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، وسأله رجل عما جرى بين علي ومعاوية فأعرض عنه. فقيل له: يا أبا عبد الله هو رجل من بني هاشم فأقبل عليه. فقال: أقرأ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٤١﴾﴾ [البقرة: الآية: ١٤١] »[(٣)].

= فتحرشوا الناس عليهم.

(١) رواه الخلال في «السنة» (٢/ ٤٦٠)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (١٦٤). وسنده صحيح.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٣٤٩).

(٣) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٤٤)، وابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (٥٩/ ١٤١)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٥١).

قال اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٤١٨ هـ): «أخبرنا محمد بن المظفر المقري قال: حدثنا الحسين بن محمد بن حبش المقري قال: حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سألت أبي (ت: ٢٧٧ هـ)، وأبا زرعة رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٦٤ هـ) عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك. فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازاً وعراقاً وشاماً ويمناً فكان من مذهبهم الإيمان قول وعمل يزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته والقدر خيره وشره من الله -عَزَّ وَجَلَّ- وخير هذه الأمة بعد نبيها - عليه الصلاة والسلام - أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب -عليهم السلام-، وهم الخلفاء الراشدون المهديون وأن العشرة الذين سماهم رسول الله وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله وقوله الحق والترحم على جميع أصحاب محمد والكف عما شجر بينهم...»[1].

وقال البربهاري رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٣٢٩ هـ): «والكف عن حرب علي ومعاوية وعائشة وطلحة والزبير -رحمهم الله- أجمعين ومن كان معهم ولا تخاصم فيهم وكل أمرهم إلى الله -تبارك وتعالى-»[2].

قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٣٨٧ هـ): «ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ فقد شهدوا المشاهد معه، وسبقوا الناس بالفضل فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم والتقرب إليه بمحبتهم وفرض

---

(١) «أصول اعتقاد أهل السنة» (٣٢١).

(٢) «شرح السنة» (١٠٢).

ذلك على لسان نبيه وهو يعلم ما سيكون منهم وأنهم سيقتتلون وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم وكل ما شجر بينهم مغفور لهم ولا تنظر في كتاب صفين والجمل ووقعة الدار وسائر المنازعات التي جرت بينهم ولا تكتبه لنفسك ولا لغيرك ولا ترووه عن أحد ولا تقرأه على غيرك ولا تسمعه ممن يرويه فعلى ذلك اتفق سادات علماء هذه الأمة من النهي عما وصفناه منهم: حماد بن زيد ويونس بن عبيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبدالله بن إدريس ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وابن المنكدر وابن المبارك وشعيب بن حرب وأبو إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وعبدالوهاب الوراق.كل هؤلاء قد رأوا: النهي عنها والنظر فيها والاستماع إليها وحذروا من طلبها والاهتمام بجمعها. وقد روى عنهم فيمن فعل ذلك أشياء كثيرة بألفاظ مختلفة المعاني على كراهية ذلك والإنكار على من رواها واستمع إليها»[(١)].

قال الإمام الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٤٩ هـ): «ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم»[(٢)].

يقول الإمام الآمدى رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٣١ هـ): «فالواجب أن يحمل كل ما جرى بينهم من الفتن على أحسن حال، وإن كان ذلك إنما لما أدى إليه اجتهاد كل فريق من اعتقاده أن الواجب ما صار إليه، وأنه أوفق للدين

(١) كتاب «الإبانة» (٢٩٤).

(٢) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (٢٩٤).

وأصلح للمسلمين.

وإلا فجمهور الصحابة وسادتهم تأخروا عن تلك الفتن والخوض فيها كما **قال محمد بن سيرين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١١٠ هـ): «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما حضر منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين». وإسناد هذه الرواية كما قال ابن تيمية أصح إسناد على وجه الأرض»[(١)].

وعلى هذا فالذى خاض فى تلك الفتن من الصحابة إما أن يكون كل مجتهد مصيبا، أو أن المصيب واحد، والآخر مخطئ فى اجتهاده مأجور عليه.

وعلى كلا التقديرين، فالشهادة والرواية من الفريقين لا تكون مردودة، إما بتقدير الإصابة فظاهر، وإما بتقدير الخطأ مع الاجتهاد فبالإجماع»[(٢)].

يقول الإمام الجوينى رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٩ هـ): «أما التوقف في تعديل كل نفر من الذين لابسوا الفتن، وخاضوا المحن، ومتضمن هذا، الانكفاف عن الرواية عنهم، فهذا باطل من دين الأمة، وإجماع العلماء على تحسين الظن بهم، وردهم إلى ما تمهد لهم من المآثر بالسبيل السابقة، وهذا من نفائس الكلام»[(٣)].

---

(١) منهاج السنة (٣/ ١٨٦).

(٢) الإحكام للآمدى (٢/ ٨٢) بتصرف وانظر: فواتح الرحموت (٢/ ١٥٥)، ١٥٦، والبحر المحيط (٤/ ٢٩٩)، وإرشاد الفحول (١/ ٢٧٥)، والباعث الحثيث ص ١٥٤، وعقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام للدكتور ناصر الشيخ مبحث «الحرب التى دارت بين على بن أبى طالب، وبعض الصحابة -رضى الله عنهم- وموقف أهل السنة منها» (٢/ ٧٠٠) - ٧٤٨، وانظر: الرد القويم على المجرم الأثيم للشيخ التويجرى ص ١٨٢-١٨٤.

(٣) البرهان فى أصول الفقه (١/ ٢٤١)، ٢٤٢.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ولهذا كان من مذاهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم، وما وقع: منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الإنسان، ومنه ما تاب صاحبه منه، ومنه ما يكون مغفورا، فالخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من الناس بغضا وذما، ويكون هو في ذلك مخطئا، بل عاصيا، فيضر نفسه، ومن خاض معه في ذلك.. ولهذا كان الإمساك طريقة أفاضل السلف»[(١)].

قال ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عرف المحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد وقد عفا الله - تعالى -عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحداً وأن المصيب يؤجر أجرين»[(٢)].

المسألة التاسعة: الشهادة لبعض الصحابة بالجنة

من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: «نشهد بالجنة لمن شهد له النبي منهم؛ فقد شهد للعشرة؛ فقال: «**أبو بكر في الجنة، وعمرُ في الجنة، وعليٌّ في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**»[(٣)].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/٤٤٨) - ٤٤٩، وانظر: ص٤٦٥.

(٢) «الفتح» (١٣/ ٣٧).

(٣) (الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ج ٢، ص ٨٣).

وشهد لثابت بن قيس بالجنة؛ **فعن أنس بن مالك** رضي الله عنه (ت: ٩٣ هـ)، أنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: الآية: ٢] إلى آخر الآية، جلس ثابت بن قيس في بيته، وقال: أنا مِن أهل النار، واحتبس عن النبي، فسأل النبي سعد بن معاذ، فقال: «**يا أبا عمرو، ما شأنُ ثابت؟ اشتكى؟**». قال سعد: إنه لجاري، وما علمتُ له بشكوى، قال: فأتاه سعد، فذكر له قول رسول الله، فقال ثابت: أُنْزِلَت هذه الآية، ولقد علمتم أني مِن أرفعكم صوتًا على رسول الله، فأنا مِن أهل النار، فذكر ذلك سعدٌ للنبي، فقال رسول الله : «**بل هو مِن أهلِ الجَنَّة**»[١].

وشهد لعُكَّاشة بن محصن رضي الله عنه أنه من السَّبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حسابٍ[٢].

وشهد لبلالٍ بالجنة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي قال لبلال عند صلاة الفجر: «**يا بلال، حَدِّثني بأرجى عمل عملتَه في الإسلام؛ فإني سمعتُ دَفَّ نَعليك**[٣] **بين يدي في الجنَّة!**». قال: ما عملت عملًا أرجى عندي: أني لم أتطهر طهورًا-في ساعة ليل أو نهار-إلَّا صَلَّيت بذلك الطهور ما كُتِب لي أن أُصَلِّي»[٤].

وبشَّر خديجة بنت خويلد ببيت في الجنة مِن قَصب؛ لا صخب، فيه

(١) أخرجه مسلم (١١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٥٢) ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أي: حركة نعليه وصوتهما في الأرض.

(٤) أخرجه البخاري (١١٤٩).

ولا نصب[١].

وقال لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**أَنتِ زوجتي في الدنيا والآخرة**»[٢].

وشهد لغيرهم من الصحابة.

فكلُّ مَن ثبت أنَّ النبي قد شهد لهم بالجنة-فإننا نشهد لهم كذلك.

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «وفي هذا وأمثاله دلالة على أنه لا يقطع لمعين بالجنة إلا الذي نص الشارع على تعيينهم كالعشرة، وابن سلام، والعميصاء، وبلال، وسراقة، وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر، والقراء السبعين الذين قتلوا ببئر معونة، وزيد بن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، وما أشبه هؤلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم»[٣]. ومثله قال العيني في العمدة.

وقد بوب عليه **البيهقي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٥٨ هـ): «باب لا يشهد لأحد بجنة ولا نار إلّا لمن شهد له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها»[٤].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٢٠٦ هـ): «لا أحد يشهد لأحد بالجنة أو النار إلا من ثبت له ذلك. وأهل السنة والجماعة لا يشهدون لِمُعَيَّنٍ بالجنة إلا لمن شهد له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه من أهل الجنة، كالعشرة وغيرهم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، الذين ثبتت الأحاديث في تعيينهم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨١٩) ومسلم (٢٤٣٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه البخاري (٣٨١٩) ومسلم (٢٤٣٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٩٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُا، وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٧٠٥٣).

(٣) تفسير ابن كثير: ٤/ ١٥٦.

(٤) (الكبرى ٤/ ٧٦).

أنهم من أهل الجنة»ـ[١].

جاء في تكملة المجموع شرح المهذب: «من ثبت عليه منهم أن يكفر من شهد له النبي ﷺ بالجنة من العشرة وغيرهم فهو كافر»[٢].

ونص الرسول ﷺ نصاً صريحاً على أن عشرة من أصحابه من أهل الجنة، ففي (مسند أحمد)، و(سنن الترمذي) عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ قال: **«أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»**[٣]. وإسناده صحيح.

وروى الحديث الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه والضياء في المختارة عن سعيد بن زيد بلفظ فيه شيء من الاختلاف عن سابقه، ولفظه: **«عشرة في الجنة: النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة»**[٤]. وإسناده صحيح.

---

(١) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (٢٠٦).

(٢) تكملة المجموع شرح المهذب: (٢/ ٢٦). وانظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٢١٨).

(٣) رواه الترمذي (٣٧٤٧)، وأحمد (١/ ١٩٣) (١٦٧٥). وحسنه ابن حجر في هداية الرواة (٥/ ٤٣٦) -كما ذكر في مقدمته-. وقال أحمد شاكر في مسند أحمد ٣/ ١٣٦: إسناده صحيح. وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي: صحيح.

(٤) رواه أبو داود (٤٦٤٩)، وابن ماجه (١٣٣)، وأحمد (١/ ١٨٨) (١٦٣١). والحديث سكت عنه أبو داود. وقال أحمد شاكر في مسند أحمد ١/ ١١٠: إسناده صحيح. وقال الألباني في صحيح سنن ابن ماجه: صحيح.

فأَهْلَ السُّنَّةِ يَشْهَدُونَ أَنَّ الْعَشَرَةَ فِي الْجَنَّةِ، **قال ابن كثير** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «لا يقطع لمعين بالجنة إلا الذي نص الشارع على تعيينهم كالعشرة، وابن سلام، والعميصاء، وبلال، وسراقة، وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر، والقراء السبعين الذين قتلوا ببئر معونة، وزيد بن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، وما أشبه هؤلاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم»(١).

المسألة العاشرة: المفاضلة بين الصحابة

وهم في الفضل متفاوتون؛ فمن أنفق قبل الفتح (صُلح الحديبية) لا يستوي مع مَن أنفق بعده، وكذلك المهاجرون مُقَدَّمون على الأنصار، ويأتون في الفضل على مراتب؛ فأهل بدر، ثم أهل بيعة الرِّضوان، ثم من جاء بعدُ.

وقد جاء في فضل أهل بدر؛ قوله: «**لعلَّ اللهَ اطَّلع إلى أهل بدر، فقال: اعملوا ما شِئتم، فقد وَجَبت لكم الجنة -أو- فقد غفرتُ لكم**»(٢)، وقال الله -جل وعلا- عن أهل بيعة الرضوان: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: الآية: ١٨]، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

أولاً: هذه المسائل المتعلقة بالمفاضلة بين أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يذكرها العلماء دائماً توطئة لمسائل الخلافة والإمامة.

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤/ ١٥٦.

(٢) أخرجه البخاري (٣٩٨٣) ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فمسألة تفضيل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم على باقي الصحابة، ويدخل فيها مسألة تفضيل عثمان على علي.

وأهل السنة يعتقدون بأن خير هذه الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان، ثم علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، ثم بعد ذلك يأتي بقية العشرة، ثم يأتي بعد هذا أهل بدر، ثم يأتي بعد ذلك أهل بيعة شجرة الرضوان، ثم بعد ذلك يأتي أهل الفتح فتح مكة ثم بعد ذلك يتوالى الفضل بحسب أقدمية ذلك الذي أسلم من الصحابة.

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «ويقرُّون بما تَوَاتَرَ به النَّقْلُ عن أميرِ المؤمنينَ عليِّ بْنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه وغيرِه، مِن أَنَّ خَيْرَ هذه الأُمَّةِ بعد نَبِيِّهَا: أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم أجمعين، كما دلَّت عليه الآثارُ»[١].

وقد أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة، وإن كان بعض السلف قد اختلفوا في التفضيل بين عثمان وعلي-فإنهم لم يختلفوا في الترتيب في البيعة للخلافة، وكل مَن خالف الترتيب في الخلافة فإنه من أهل البدع.

وترتيب أهل السنة: «أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم أجمعين».

وإن كان ثَمَّ خلاف في التفضيل بين عثمان وعليٍّ، ولكنه لا يترتب عليه

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٩١).

أي أثر في الانتساب لأهل السنة؛ «فقدَّم قومٌ عثمانَ، وسكتوا، وربَّعوا بعليٍّ، وقدَّم قومٌ عليًّا، وقومٌ توقَّفوا، لكن استقرَّ أمرُ أهلُ السُّنَّة على تقديم عُثْمَان ثم عليٍّ».

ثانيًا: ذكر تفاضل الأربعة رضوان الله عليهم[١].

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على تفضيل أبي بكر وتقديمه على سائر الصحابة ثم تفضل عمر بعده على عثمان ثم عثمان بعد عمر على من بعده رضوان الله عليهم، وكانوا يتحدثون بذلك في زمن النبي ﷺ وهو يسمعهم فلا ينكره، ثم أجمعوا على تقديم علي بعد عثمان فقدموه وبايعوه بالخلافة.

فالصحابة مجمعون على تفضيل أبي بكر على عمر ثم عمر على عثمان ثم عثمان على علي رضي الله عنهم أجمعين، وتفضيل أبي بكر على عمر بلا خلاف.

قال الشافعي رحمه الله (ت: ٢٠٤ هـ): «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان ». قال البيهقي رحمه الله (ت: ٤٥٨ هـ)، -بعد ذكره قول الشافعي هذا بسنده-: «وروينا عن جماعة من التابعين وأتباعهم نحو هذا»[٢].

وقال يحيى بن سعيد القطان رحمه الله (ت: ١٩٨ هـ): «من أدركت من أصحاب النبي والتابعين لم يختلفوا في أبي بكر وعمر وفضلهما إنما كان

---

(١) المصدر: مباحث المفاضلة في العقيدة: ص ٢٥٢ ـ ٢٦٤.

(٢) الاعتقاد ٣٦٩.

الاختلاف في علي وعثمان[١] والخلاف الذي وقع في ذلك خلاف يسير، وما وقع إلا في المفاضلة بينهما، وتقديم أحدهما على الآخر في الفضل دون الخلافة، فإنهم مجمعون بلا خلاف على تقديم عثمان علعلي في الخلافة، وعلى صحة الخلافتين، ثم إن ذاك الخلاف قد انقضى واستقر أمر أهل السنة على تفضيل عثمان علعلي ورجع بعض من قال بتقديم علي إلى تقديم عثمان.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا وربعوا بعلي، وقدم قوم عليا، وقوم توقفوا، قال: «لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان على علي، وإن كانت هذه المسألة-مسألة عثمان وعلي-ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها هي مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[٢].

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «الإجماع انعقد بأخره بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة»[٣].

وروى ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ) بسنده أن مالكا سئل: من تقدم

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٦٧).

(٢) العقيدة الواسطية-ضمن المجموعة العلمية السعودية-ص ٨٦.

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٤).

بعد رسول الله؟ قال أقدم أبا بكر وعمر ولم يزد على هذا. وروى أيضا قول مالك: «ليس من أمر الناس الذين مضوا عليه أن يفاضلوا بين الناس»(١).

ولقد روى الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣١١ هـ) بسنده عن أيوب السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٣١ هـ) أنه قال: «دخلت المدينة والناس متوافرون القاسم بن محمد وسليمان وغيرهما فما رأيت أحدا يختلف في تقديم أبي بكر وعمر وعثمان»(٢).

هذا، وقد ذكر **ابن حزم** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٥٦ هـ)(٣) عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم سمى بعضهم، أن منهم من قال: أفضل الناس بعد النبي ﷺ جعفر بن أبي طالب ومنهم من قال وبعد جعفر حمزة، وأن منهم من قال إن أفضل الناس بعد النبي ﷺ عبد الله بن مسعود، وغير ذلك مما ذكره ابن حزم عن بعض السلف من غير أن يذكر إسناداً؛ لما رواه عنهم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما ما يحكي عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر وتقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور مخصوصة لا تقديماً عاماً وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي»(٤).

ويشهد لما قاله ابن تيمية من كلام **ابن حزم** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٥٦ هـ) نفسه فقد حمل ما ورد عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في ذكرها زوجها قبل النبي ﷺ على

(١) الانتقاء ٣٠، ٣٩.

(٢) السنة ص ٤٠٣ .

(٣) انظر الفصل (٤/ ١١١).

(٤) منهاج السنة (٢٢/ ٧٤).

أنه مذهبها في التفضيل، قال: «وروينا عن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها (ت: مابين ٥٧ إلى ٦٤ هـ)، أنها تذكرت الفضل ومن هو خير فقالت: ومن هو خير من أبي سلمة أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ [(١)]، والمروي عن أم سلمة في ذلك ما جاء في سياق قصة زواجها بالنبي ﷺ من قولها: «فلما توفي أبو سلمة استرجعت وقلت اللهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيرا منه»، قال: «ثم رجعت إلى نفسي قلت: من أين لي خير من أبي سلمة، فلما انقضت عدتي استأذن علي رسول الله ﷺ ، فذكرت قصة خطبة النبي لها ثم زواجها منه ﷺ » حتى قولها: «فقد أبدلني الله بأبي سلمة خيرًا منه رسول الله ﷺ [(٢)] وحمل ما ورد في هذه الرواية عن أم سلمة أنه مذهبها وقولها في أفضل الناس بعد رسول الله-كما حمله ابن حزم-عجيب غاية العجب، ولقد وردت أحاديث في تفضيل أعيان من الصحابة كل واحد في أمر مخصوص كما في حديث: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»[(٣)]. ونحو ذلك من الأحاديث ومن قال من السلف مثلا أفرض الصحابة زيد فليس هذا قول منه بأنه أفضل الصحابة بعد النبي وإن توهم الواهم ذلك.

---

(١) الفصل (٤/ ١١١) .

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٧)، ٢٨، (٦/ ٣١٣)، ٣١٧، ٣٢١، والحاكم (٤/ ١٦)، وصححه ووافقه الذهبي، وانظر الفتح الرباني (٢١/ ٦٧)، ٦٨، وأصله في صحيح مسلم (٢/ ٦٣٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٥/ ٦٢٣)، وابن ماجه (١/ ٢٥٥)، وأحمد في المسند (٣/ ١٨٤)، ٢٨١ .

وقد روى **الذهبي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ) بسنده **عن أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٧ هـ)، أنه قال: «وما احتذى النعال ولا ركب المطايا ولا ركب الكور رجل أفضل من جعفر». ثم **قال الذهبي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «هذا ثابت عن أبي هريرة، ولا ينبغي أن يزعم زاعم أن مذهبه: أن جعفراً أفضل من أبي بكر وعمر، فإن هذا الإطلاق ليس هو على عمومه، بل يخرج منه الأنبياء والمرسلون، فالظاهر أن أبا هريرة لم يقصد أن يدخل أبي بكر ولا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»[(١)].

ومن قبيل ما ذكره **ابن تيمية** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ) ما حكاه الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٨٨ هـ) عن بعض المتأخرين إذ قال: «وللمتأخرين في هذا مذاهب، منهم من قال بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة وبتقديم علي من جهة القرابة».

قال: وكان بعض مشايخنا يقول: أبو بكر خير وعلي أفضل قال: وباب الخيرية غير باب الفضيلة، قال: وهذا كما تقول: إن الحر الهاشمي أفضل من العبد الرومي والحبشي، وقد يكون العبد الحبشي خيراً من هاشمي في معنى الطاعة لله والمنفعة للناس، فباب الخيرية متعد وباب الفضيلة لازم[(٢)] وهذا الذي حكاه الخطابي هو في معنى ما تقرر من أنه قد تكون في المفضول فضيلة لا توجد في الفاضل من غير أن ينال ذلك من تفضيل الفاضل على المفضول، والله أعلم.

وكان **ابن عبد البر** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ) قال: «اختلف السلف أيضا في

---

(١) السير (١٤/ ٥٠٦).

(٢) معالم السنن -بهامش المختصر- (٧/ ١٨)، ١٩.

تفضيل علي وأبي بكر»[١].

قال الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٤ هـ): «قد غلط في ذلك ووهم»[٢] كيف وهو نفسه ممن نقل اجتماع السلف والخلف على أن عليا أفضل الناس بعد عثمان»[٣].

فالصحابة مجمعون على تفضيل أبي بكر على عمر ثم عمر على عثمان ثم عثمان على علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، ولقد اتفق-الناس-الصحابة وغيرهم- بعد مقتل عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على تفضيل عثمان، حكى هذا الاتفاق صاحب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أما عبد الرحمن فقد قال في قصة بيعة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما اختاره للخلافة بعد عمر: «أما بعد، يا علي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان[٤] وكان قد قال رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قبل ذلك للشيخين عثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا حين التشاور: «أفتجعلونه-(يعني أمر الاختيار)-إلي والله على أن لا آلو عن أفضلكم»[٥].

وقال عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ) لما استخلف عثمان: «أمرنا خير من بقي ولم نأل»[٦].

---

(١) الاستيعاب -بهامش الإصابة (٣/ ٥٢).

(٢) الإجابة ص ٥٤.

(٣) انظر الاستيعاب (٣/ ٥٢).

(٤) أخرجه البخاري انظره مع الفتح (١٣/ ١٩٤)، وقد كان عبد الرحمن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قد اجتهد غاية الاجتهاد قال ابن كثير في الباعث الحثيث ص ١٥٥: «حتى سأل النساء في خدورهن والصبيان في المكاتب فلم يرهم يعدلون بعثمان أحداً.

(٥) أخرجه البخاري انظره مع الفتح (٧/ ٦١).

(٦) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٤٦١)، قال المحقق: «إسناده صحيح، وابن سعد =

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ): «إنا اجتمعنا أصحاب محمد فلم نأل عن خيرنا ذي فوق فبايعنا أمير المؤمنين عثمان»[(١)].

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ت: ٢٤١ هـ): «لم يكن بين أصحاب رسول الله اختلاف أن عثمان أفضل من علي»[(٢)].

ومضى اعتقاد أهل السنة والجماعة على ذلك إلا ما كان من خلاف يسير في المفاضلة بين عثمان وعلي أيهما أفضل؟ بعد أن أجمعوا على تقديم أبي بكر وعمر عليهما في الفضل بلا خلاف.

وتفضيل أبي بكر على عمر بلا خلاف.

قال الشافعي رحمه الله (ت: ٢٠٤ هـ): «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان».

قال البيهقي رحمه الله (ت: ٤٥٨ هـ)، -بعد ذكره قول الشافعي هذا بسنده-: «وروينا عن جماعة من التابعين وأتباعهم نحو هذا[(٣)] **وقال يحيى بن سعيد القطان** رحمه الله (ت: ١٩٨ هـ): «من أدركت من أصحاب النبي

= في الطبقات (٣/ ٦٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٠)، والخلال في السنة ص ٣٨، وقال الهيثمي في المجمع ٩/ ٨٨: «رواه الطبراني بأساند ورجال أحدها رجال الصحيح، وأخرجه اللالكائي في الشرح (٧/ ١٣٤٢).

(١) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٢٩٦)، ٤٦٣، قال المحقق في ص ٢٩٦: «رجال الإسناد ثقات، وقال في ص ٤٦٧: «إسناده حسن، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٦٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦١)، وأخرجه اللالكائي في الشرح٧,/ ١٣٤٢.

(٢) السنة للخلال ٣٩٢.

(٣) الاعتقاد ٣٦٩.

والتابعين لم يختلفوا في أبي بكر وعمر وفضلهما إنما كان الاختلاف في علي وعثمان»[١].

والخلاف الذي وقع في ذلك خلاف يسير، وما وقع إلا في المفاضلة بينهما، وتقديم أحدهما على الآخر في الفضل دون الخلافة، فإنهم مجمعون بلا خلاف على تقديم عثمان علعلي في الخلافة، وعلى صحة الخلافتين، ثم إن ذاك الخلاف قد انقضى واستقر أمر أهل السنة على تفضيل عثمان علعلي ورجع بعض من قال بتقديم علي إلى تقديم عثمان.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا وربعوا بعلي، وقدم قوم عليا، وقوم توقفوا»، قال: «لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان علعلي، وإن كانت هذه المسألة-مسألة عثمان وعلي-ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها هي مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[٢].

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ)، -بعد ذكره للخلاف الواقع بين أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي-: «وأهل السنة اليوم على ما ذكرت لك من تقديم أبي بكر في الفضل على عمر وتقديم عمر على

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٦٧).

(٢) العقيدة الواسطية-ضمن المجموعة العلمية السعودية-ص ٨٦.

عثمان وتقديم عثمان على علي ﵁»[١].

وقال ابن الصلاح ﵀ (ت: ٦٤٣ هـ): «وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث والسنة»[٢].

قال ابن حجر ﵀ (ت: ٨٥٢ هـ): «الإجماع انعقد بأخره بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة»[٣].

وحاصل ما كان عليه أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي قبل انعقاد إجماعهم على تفضيل عثمان ثلاثة مذاهب:

الأول: تفضيل عثمان ثم علي-وكان مذهب الجمهور.

الثاني: تفضيل علي ثم عثمان-وكان قد ظهر في أهل الكوفة.

الثالث: التوقف عن المفاضلة بينهما، وكان قد ظهر في أهل المدينة.

فالمذهب الأول: هو الذي كان عليه عامة أهل السنة كما قال ابن عبد البر ﵀ (ت: ٤٦٣ هـ)[٤] والخطابي ﵀ (ت: ٣٨٨ هـ)[٥]، وابن حجر ﵀ (ت: ٨٥٢ هـ)[٦] وغيرهم، وفي هؤلاء من توقف في التفضيل عند عثمان فقال بتفضيل عثمان بعد عمر وسكت على ذلك، مع اعتقاده بالتربيع بعلي، وإنما قصد بالتوقف عند عثمان الاقتداء بحديث ابن عمر

---

(١) الاستيعاب -بهامش الإصابة-٣/ ٥٤.
(٢) المقدمة ص ١٩٩.
(٣) فتح الباري (٧/ ٣٤).
(٤) الاستيعاب (٣/ ٥٤).
(٥) معالم السنن -بهامش المختصر -٧/ ١٨.
(٦) فتح الباري (٧/ ١١).

المتقدم، وهم لا يقدمون على علي أحدًا بعد الثلاثة، ومن هؤلاء أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، وصرح رَحِمَهُ اللَّهُ بأن التوقف عند عثمان إنما هو عمل بحديث ابن عمر فقال: نقول أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت، على حديث ابن عمر»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن قال قائل من بعد عثمان؟ قلت: علي»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ لمن سأله عمن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، قال: «أذهب إليه، ويعجبني أن أقول أبو بكر وعمر وعثمان وأسكت، وإن قال رجل: وعلي، لم أعنفه، ولا يعجبني هذا القول».

قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٧٣ هـ): «أبو بكر وعمر وعثمان، ونترك أصحاب رسول الله له لا نفضل بينهم»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من وقف على عثمان ولم يربع بعلي فهو على غير السنة»[٤].

وهذا المسلك مروي عن جماعة من أئمة أهل السنة كيحيى بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٣٣ هـ)، وبشر بن الحارث رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٢٧ هـ)، ويزيد بن زريع رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٨٢ هـ)، ومحمد بن عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ)، وعبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٨١ هـ)، وغيرهم[٥]، وسبق بيان أن ما

---

(١) السنة للخلال ص ٣٩٧.

(٢) السنة للخلال ص ٤٠٥.

(٣) السنة للخلال ص ٤٠٥ .

(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٣١٣).

(٥) انظر السنة للخلال ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٨٩)، ١٣٩٢، ١٣٦٩.

ورد في حديث ابن عمر من السكوت عن علي متأول بأمور منها أن الإجماع المنعقد على تقديم علي بعد عثمان إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر.

وأما المذهب الثاني: وهو تفضيل علي ثم عثمان بعد أبي بكر وعمر فهو كان مذهب عامة أهل الكوفة.

قال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٨ هـ): «ذهب أكثر أهل الكوفة إلى تقديمه-يعني عليا-على عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: «وحدثني محمد بن هاشم حدثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة عن عبد الصمد قال: قلت **لسفيان الثوري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١ هـ): «ما قولك في التفضيل؟ فقال: أهل السنة من أهل الكوفة يقولون: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان، وأهل السنة من أهل البصرة يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، قلت: فما تقول أنت؟ قال: أنا رجل كوفي.

قال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٨ هـ): «قلت: وقد ثبت عن سفيان أنه قال في آخر قوليه: «أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ»[(١)]، وكما رجع سفيان الثوري رجع غيره من أهل الكوفة. كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «إن سفيان الثوري وطائفة من الكوفة رجحوا علياً ثم عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره»[(٢)].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «ذهب بعض السلف إلى تقديم علي على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١ هـ)، ويقال إنه رجع عنه، وقال به ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١ هـ)، وطائفة قبله

(١) معالم السنن-بهامش المختصر-٧/ ١٨.

(٢) الفتاوى(٤/ ٤٢٦)؛ وانظر منهاج السنة (٢/ ٧٣)، ٧٤.

وبعده[١].

هذا وقد **روى الخلال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١١ هـ) بسنده عن حبن سعد القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ) أنه قال: «كان رأي سفيان الثوري: أبو بكر وعمر ثم يقف»[٢].

وكان التوقف مذهب يحيى بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ)، وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «بلغني أن يحيى كان يقف عند ذكر عمر» قال: «وكان يأخذه من سفيان»[٣] يعني الثوري، فلا أدري متى كان التوقف من سفيان؟ والله أعلم.

وأما المذهب الثالث: وهو التوقف عن المفاضلة بينهم، فهو رواية عن مالك، ففي المدونة **قال ابن القاسم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩١ هـ): «وسألت مالكا عن خير الناس بعد نبيهم صلوات الله وسلامه عليه، فقال: أبو بكر ثم قال: أو في ذلك شك؟ قال ابن القاسم: فقلت لمالك: فعلي وعثمان أيهما أفضل فقال: ما أدركت أحدا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه-يعني عليا وعثمان-ويرى الكف عنهما»[٤].

وروى ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣ هـ) بسنده أن مالكا سئل: من تقدم بعد رسول الله؟ قال أقدم أبا بكر وعمر ولم يزد على هذا. وروى أيضا قول مالك: «ليس من أمر الناس الذين مضوا عليه أن يفاضلوا بين الناس»[٥].

---

(١) فتح الباري (١٦/٧) وانظر الباعث الحثيث ص ١٥٦.

(٢) السنة (٣/٣٧) وقال المحقق: إسناده صحيح» .

(٣) رواه الخلال بسنده في السنة ص ٣٧٢، وقال المحقق وإسناده صحيح).

(٤) المدونة (٦/ ٤٥١).

(٥) الانتقاء ٣٠، ٣٩.

وروى اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨ هـ) بسنده أن مالكا سئل عن علي وعثمان فقال: «ما أدركت أحداً ممن يقتدى به إلا وهو يرى الكف عنهما، يريد التفضيل بينهما، فقيل له: فأبو بكر وعمر فقال: ليس في أبي بكر وعمر شك، يريد أنهما أفضل من غيرهما»[١].

وقد ذكر ابن تيمية أن مالكاً رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان ثم علي فقال: «أما عثمان وعلي فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما وهي إحدى الروايتين عن مالك»[٢].

وقال في موضع آخر: «وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان علعلي كما هو مذهب سائر الأئمة»[٣].

وقد اعتمد **ابن رشد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٩٥ هـ) في كلام له تقديم عثمان ثم علي في مذهب مالك وقال: «وقيل: إنه الذي رجع إليه مالك بعد أن وقف في عثمان وعلي، فلم يفضل أحدهما على صاحبه على ظاهر ما وقع في كتاب الديات من المدونة» قال ابن رشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: هـ): «على أنه كلام محتمل للتأويل»[٤].

وذكر السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٩١١ هـ) أنه قد حكى القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٤٤ هـ)، عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ)،

---

(١) شرح أصول الاعتقاد (٧/ ٣٦٨).

(٢) منهاج السنة (٢/ ٧٣).

(٣) الفتاو(٤/ ٤٢٦).

(٤) الجامع من المقدمات ١٧٤ وانظر حاشية المحقق رقم (٣).

أنه رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان، قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ): «وهو الأصح إن شاء الله»[١].

ولعل من وافق مالكا على التوقف قبل الرجوع يكون قد رجع إلى تفضيل عثمان على علي كما رجع مالك موافقة له في الرجوع بعد موافقته في التوقف، ولقد روى الخلال بسنده **عن أيوب السختياني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣١ هـ) أنه قال: «دخلت المدينة والناس متوافرون القاسم بن محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٧ هـ) وسليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٧ هـ) وغيرهما فما رأيت أحدًا يختلف في تقديم أبي بكر وعمر وعثمان»[٢].

وتوقف في المفاضلة بين عثمان وعلي من غير أهل المدينة يحيى بن سعيد القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ)، من أهل البصرة وقد استغرب عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ)، ذلك فقال ليحيى: «بمن تقتدي في هذا وأهل البصرة ليس هذا قولهم؟!»[٣].

وذكر ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ) أن يحيى القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ)، تبع مالكا في التوقف[٤]، ولكن قد سبق قبل قليل قول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) أن يحيى أخذ التوقف عن سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١ هـ)، ويحيى قد حكى هذا القول عن سفيان فقد أخرج الخلال أن يحيى بن معين قال: «قال يحيى بن سعيد: كان رأي سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١ هـ): أبو بكر وعمر ثم يقف، قال يحيى بن

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٢٣)، وانظر لوامع الأنوار (٢/ ٣٥٦).

(٢) السنة ص ٤٠٣.

(٣) السنة للخلال ص ٣٧٢، ٣٧٣.

(٤) فتح الباري (٧/ ١٦).

معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٣ هـ): «وهو رأي يحيى بن سعيد»[١] كأنه يشير إلى أن ذلك منه موافقة سفيان فيما رواه عنه. والله أعلم.

والحاصل أن ما روي عن أئمة السلف من تقديم علي على عثمان أو التوقف فيهما قد رجعوا عنه واستقر مذهب أهل السنة على تفضل عثمان ثم علي.

وهذا هو المذهب الحق الذي لا يجوز العدول عنه لثبوته بالأدلة الشرعية من السنة والإجماع وسبق بيانهما من حديث ابن عمر وإجماع الصحابة على تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر وجميع ذلك ثابت صحيح كما تقدم، ولذلك قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «كل من قدم عليًا ثم عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»[٢]. وكذلك قال حماد بن زد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ)[٣] وروي نحو ذلك عن جماعة من الأئمة كسفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١ هـ)، والدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٥ هـ) وغيرهم[٤].

حتى إن الأئمة قد تكلموا في تبديع من يقدم علياً على عثمان على قولين[٥].

وروي عن بعضهم أنه قال: من قدم عليًا على عثمان فعليه لعنة الله، وبعضهم قال: فهو أحمق[٦].

---

(١) السنة ص٣٧٣،.

(٢) السنة للخلال ص ٣٩٢.

(٣) شرح أصول الاعتقاد (٧/ ١٣٧٠).

(٤) انظر السنة للخلال ٣٧٠، و٣٩٢ والفتاوى (٤/ ٤٢٢)، ٤٢٦، ٤٢٨.

(٥) انظر السنة للخلال هي ٣٨٠-٨٣٢، والفتاوى (٤/ ٤٢٦).

(٦) انظر شرح أصول الاعتقاد (٧/ ١٣٧٠).

قال المصنف: [فإن الله عز وجل قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ **[الحشر: الآية: ١٠]، فلم يؤمر إلا بالاستغفار لهم، فمن سبهم أو تنقصهم أو أحداً منهم فليس على السنة وليس له في الفئ حق، أخبرنا بذلك غير واحد عن مالك بن أنس أنه قال: « قسم الله تعالى الفئ فقال:** ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ **[الحشر: الآية: ٨]، ثم قال:** ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ **[الحشر: الآية: ١٠]، فمن لم يقل هذا لهم، فليس ممن جعل له الفئ]».**

● **شرح قول المصنف: «فإن الله عز وجل** قال...

الشرح: وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تسمية من خالف أهل السنة في مسألة الصحابة

وأمَّا أهل الباطل فديدنهم بُغض أصحاب النبي وبُغض حملة شريعته؛ لأنهم مخالفون لهم، وهم مُبغضون ناقمون على مخالفيهم حتى ولو كانوا في ذات فِرقتهم؛ فقد يحكمون بكفرهم وتبديعهم وتفسيقهم؛ إذا خالفوا نهجهم ولو يسيرًا.

وممن عرف عنه الطعن في الصحابة:

أولًا: الرافضة[1].

---

(١) (ر ف ض): رفضته رفضا من باب ضرب وفي لغة من باب قتل تركته والرافضة فرقة من شيعة الكوفة سموا بذلك لأنهم رفضوا أي تركوا زيد بن علي حين نهاهم عن الطعن في الصحابة فلما عرفوا مقالته وأنه لا يبرأ من الشيخين رفضوه ثم استعمل هذا اللقب =

«يجمع الرافضة في أصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم، بين سيئتي الإفراط والتفريط، والغلو والجفاء؛ فلهم في بعض الصحابة غلو وإفراط، أشنعه القول بالألوهية والنبوة، وأدناه تفضيل وتقديم من غلو فيه على من هو أفضل وأولى بالتقديم منه، كما لهم في البعض الآخر من الصحابة تقصير وتفريط وجفاء، أعظمه القول بتكفيرهم ولعنهم، وأدناه القول بتأخيرهم عن مرتبتهم والقعود بهم عن مكانتهم، ولهم بين هذا وذاك فيهم أقوال وآراء، تتردد بين الغلو والإزراء، ليس لهم على شيء منها دليل، إلا اتباع الظنون والأهواء»[(١)].

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «وكذلك الرافضة موصوفون بالغلو عند الأمة، فإن فيهم من ادعى الإلهية في علي. وهؤلاء شر من النصارى، وفيهم من ادعى النبوة فيه. ومن أثبت نبيا بعد محمد فهو شبيه بأتباع مسيلمة الكذاب وأمثاله من المتنبئين، إلا أن عليا رضي الله عنه بريء من هذه الدعوة، بخلاف من ادعى النبوة لنفسه كمسيلمة وأمثاله»[(٢)].

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله (ت: ٣٢٤ هـ): وهم ثلاثة أصناف:

١- الغالية: وهم الذين غلو في علي، وقالوا فيه قولا عظيما وهم طوائف.

٢- الرافضة الإمامة: وسموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر: هذا قول الأشعري، وقال بعضهم: سموا رافضة لرفضهم زيد بن علي

= في كل من غلا في هذا المذهب وأجاز الطعن في الصحابة». [المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ١/ ٢٣٢].

(١) وسطية أهل السنة والجماعة بين الفرق ص: ٤٠٦.

(٢) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٨٧).

بن الحسين بن علي بن أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٢ هـ)، لما خرج عن هشام بن عبد الملك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٨٠ هـ) فطعن عسكره في أبي بكر وعمر منعهم من ذلك وتولاهما، فرفضوه ولم يبق معه إلا مئتا فارس؛ فقال لهم زيد: رفضتموني. قالوا: نعم؛ فبقي عليهم هذا الاسم.

٣- الزيدية: وهم الذين تمسكوا بقول زيد بن علي بن الحسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٢٢ هـ) .**قال الشهرستاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٤٨ هـ): ويجمعهم -أي: الشيعة القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولا وفعلا وعقدا إلا في حال التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك»[1].

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «الشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم: هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثَّر»[2].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «التشيع في عرف المتقدمين: هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، وأن عليا كان مصيبًا في

---

(١) راجع: المقالات للأشعري (١/ ٦٥)، ٨٨، ١٣٦، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي ص ٥٢ والملل (١/ ١٤٦).

(٢) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦).

حروبه وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين، وتفضيلهما...

وأما التشيع في عرف المتأخرين: فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة»[(١)].

فالروافض يزعمون أن الصحابة كفروا جميعا إلا نفر قليل منهم فروى الكشى (ت: ٣٥٠ هـ) عن أبي جعفر أنه قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثه، فقلت: ومن الثلاثة؟ قال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي..»[(٢)].

جاء في رجال الكشي (ت: ٣٥٠ هـ) «.. عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر (ت: ١١٤ هـ) عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود رضي الله عنه (ت: ٣٣ هـ)، وأبو ذر الغفاري رضي الله عنه (ت: ٣١ هـ)، وسلمان الفارسي رضي الله عنه (ت: ٣٣ هـ)، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرها فبايع»[(٣)].

وروى الكليني (ت: ٣٢٩ هـ) في الكافي: «عن حمران بن أعين (ت: ١٣٠ هـ)، قال: قلت لأبي جعفر (ت: ١١٤ هـ) عليه السلام: جعلت فداك، ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من

---

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٤).

(٢) رجال الكشي ص: ١٢ نقلا عن الشيعة الإمامية في ميزان الإسلام ص:

(٣) رجال الكشي: ص، الكافي، كتاب الروضة: (١٢/ ٣٢١-٣٢٢) (مع شرح جامع للمازندراني).

ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا -وأشار بيده- ثلاثة»[(١)][(٢)].

وجاء في كتاب السنة للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) قوله عن الرافضة: «هم الذين يتبرؤون من أصحاب محمد ﷺ ويسبونهم، وينتقصون ويكفرون الأئمة إلا أربعة: علي، وعمار، والمقداد، وسلمان، وليست الرافضة من الإسلام في شيء»[(٣)].

قال القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥ هـ): «وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثني عشر النص الجلي، الذي يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفروا لذلك صحابة النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ»[(٤)].

وقريب من هذا المعنى قال عبد القاهر البغدادي[(٥)]، وابن تيمية[(٦)]. وغيرهما[(٧)].

وبعض الرافضة يقولون: أن الصحابة كلهم كفروا إلا سبعة عشر صحابيًّا وسموهم»[(٨)].

---

(١) بحار الأنوار: (٢٢/ ٣٤٥)، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٤٠.

(٢) علق هنا شيخهم المعاصر «علي أكبر الغفاري» فقال: «يعني أشار عليه السلام بثلاث من أصابع يده. والمراد بالثلاثة سلمان وأبو ذر والمقداد». (الكافي: (٢/ ٢٤٤) - الهامش).

(٣) السنة للإمام أحمد: ص٨٢.

(٤) شرح الأصول الخمسة: ص٧٦١.

(٥) الفرق بين الفرق: ص ٣٢١.

(٦) منهاج السنة: (٤/ ١٢٨).

(٧) انظر: أصول الدين للبزدوي: ص٢٤٧-٢٤٨.

(٨) انظر: روضة الكافي للكليني (١١٥) [دار الأضواء، بيروت]، وبحار الأنوار للمجلسي (٦/ ٧٤٩) [طبعة دار الطباعة المخصوصة، الهند، ١٢٩٧هـ].

حكمهم:

اختلف أهل العلم في الحكم والعقوبة التي يستحقها من سب أصحاب رسول الله ﷺ أو جرحهم هل يكفر بذلك وتكون عقوبته القتل، أو أنه يفسق بذلك ويعاقب بالتعزير.

ذهب جمع من أهل العلم إلى القول بتكفير من سب الصحابة رضي الله عنهم أو انتقصهم وطعن في عدالتهم وصرح ببغضهم وأن من كانت هذه صفته أباح دم نفسه وحل قتله، إلا أن يتوب من ذلك ويترحم عليهم.

وممن ذهب إلى هذا القول من السلف الصحابي الجليل عبد الرحمن بن أبزى رحمه الله (ت: ٧٢ هـ)[١]، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي رحمه الله (ت: ١٥٧ هـ)[٢]، وأبو بكر بن عياش رحمه الله (ت: ١٩٣ هـ)[٣]، وسفيان بن عيينة رحمه الله (ت: ١٩٨ هـ)[٤]، ومحمد بن يوسف الفريابي رحمه الله (ت: ٢١٢ هـ)[٥]، وبشر بن الحارث المروزي رحمه الله (ت: ٢٢٧ هـ)[٦]، ومحمد بن بشار العبدي رحمه الله (ت: ٢٠٣ هـ)[٧]، وغيرهم كثير، فهؤلاء الأئمة صرحوا بكفر من سب

---

(١) انظر كتاب النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب (ص/ ٢٣)، فتاوى السبكي (٢/ ٥٨٠).

(٢) انظر الشرح والإبانة لابن بطة (ص/ ١٦٢).

(٣) المصدر السابق (ص/ ١٦٠).

(٤) كتاب النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب (ص/ ٢٤-٢٥).

(٥) الشرح والإبانة (ص/ ١٦٠)، الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص/ ٥٧٠).

(٦) الشرح والإبانة (ص/ ١٦٢).

(٧) المصدر السابق (ص/ ١٦٠).

الصحابة وبعضهم صرح مع ذلك أنه يعاقب بالقتل، وإلى هذا القول ذهب بعض العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية[١].

ذهب فريق آخر من أهل العلم إلى أن ساب الصحابة لا يكفر بسبهم، بل يفسق ويضلل ولا يعاقب بالقتل، بل يكتفي بتأديبه وتعزيره تعزيرا شديدا يردعه ويزجره حتى يرجع عن ارتكاب هذا الجرم الذي يعتبر من كبائر الذنوب وفواحش المحرمات، وإن لم يرجع تكرر عليه العقوبة حتى يظهر التوبة.

فقد روى اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤١٨ هـ): عن الحارث بن عتبة، قال: إن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠١ هـ)، أتي برجل سب عثمان، فقال: ما حملك على أن سببته؟، قال: أبغضه، قال: وإن أبغضت رجلا سببته؟، قال: فأمر به فجلد ثلاثين سوطا«[٢].

وروى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) حدثنا أبو معاوية حدثنا عاصم الأحول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٠ هـ)، قال: أتيت برجل قد سب عثمان، قال: فضربته عشرة أسواط، قال: ثم عاد لما قال، فضربته عشرة أخرى، قال فلم يزل يسبه حتى ضربته سبعين سوطا»[٣].

وممن ذهب من الأئمة إلى ما ذهب إليه عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠١ هـ)، وعاصم الأحول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٠ هـ)، الإمام مالك والإمام أحمد وكثير من العلماء ممن جاء بعدهما.

---

(١) المصدر عقيدة أهل السنة في الصحابة لناصر علي (٢/٨٥٦).

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٥٦٩.

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الصارم المسلول (ص/٥٦٩).

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٤٤ هـ)، مبينا ما ذهب إليه الإمام مالك وبعض علماء المالكية في هذه المسألة: «وقد اختلف العلماء في هذا، فمشهور مذهب مالك في ذلك الاجتهاد والأدب الموجع، **قال مالك** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «من شتم النبي ﷺ قتل، ومن شتم أصحابه أدب» وقال أيضا: من شتم أحدا من أصحاب النبي ﷺ أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو معاوية، أو عمرو بن العاص، فإن قال: كانوا على ضلال وكفر، قتل، وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس نكل نكالًا شديدًا.

وقال ابن حبيب رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ): «من غلا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدبا شديدا ومن زاد إلى بغض أبي بكر وعمر فالعقوبة عليه أشد ويكرر ضربه ويطال سجنه حتى يموت ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي ﷺ »[(١)].

قال إسحاق بن راهوية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ): «من شتم أصحاب النبي ﷺ يعاقب ويحبس»[(٢)].

وقال سحنون رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤٠ هـ): «من كفر أحدا من أصحاب النبي ﷺ عليا أو عثمان أو غيرهما يوجع ضربا.

وحكى أبو محمد بن أبي زيد عن سحنون فيمن قال في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي إنهم كانوا على ضلال وكفر قتل، ومن شتم غيرهم من الصحابة بمثل هذا نكل النكال الشديد»[(٣)].

---

(١) الشفاء (٢/ ٢٦٧).

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص/ ٥٦٨).

(٣) الشفاء للقاضي عياض (٢/ ١٦٧).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين، والكف عن الذي جرى بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو واحدا منهم فهو مبتدع رافضي حبهم سنة، والدعاء لهم قربة والاقتداء بهم وسيلة والأخذ بآثارهم فضيلة لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساويهم ولا يطعن على أحد منهم، فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ثم يستتيبه، فإن تاب قبل منه، وإن لم يتب أعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس حتى يتوب ويراجع»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ) بعد أن ساق قول أحمد هذا: «وحكى الإمام أحمد هذا عمن أدركه من أهل العلم وحكاه الكرماني عنه وعن إسحاق والحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم.

وقال الميموني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٤ هـ): سمعت أحمد يقول «ما لهم ولمعاوية؟، نسأل الله العافية، وقال لي: يا أبا الحسن: إذا رأيت أحدًا يذكر أصحاب رسول الله ﷺ بسوء، فاتهمه على الإسلام» فقد نص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على وجوب تعزيره واستتابته حتى يرجع بالجلد، وإن لم ينته حبس حتى يموت أو يراجع، وقال: ما أراه على الإسلام وقال: وأتهمه على الإسلام، وقال: أجبن عن قتله.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد قول إسحاق بن راهوية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ) المتقدم: «وهذا قول كثير من أصحابنا منهم ابن أبي موسى رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٢٨ هـ)، قال: ومن سب السلف من الروافض فليس بكفؤ ولا يزوج، وهذا في

---

(١) السنة للإمام أحمد (ص/ ١٧)، الصارم المسلول (ص/ ٥٦٨)، طبقات الحنابلة (١/ ٣٠).

الجملة قول عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠١ هـ) وعاصم الأحول رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٤٠ هـ)، وغيرهما من التابعين»[(١)].

وفي مسائل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) رواية ابنه عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٠ هـ) أنه قال: سألته عمن شتم رجلًا من أصحاب النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم؟ فقال أبي: أرى أن يضرب، فقلت له حد؟ فقال: فلم يقف على الحد إلا أنه قال: يضرب وقال: ما أراه إلا متهما على الإسلام»[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): قال أحمد في رواية أبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٤ هـ)، في الرجل يشتم عثمان: هذا زندقة، وقال في رواية المروزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٥ هـ): «من شتم أبا بكر وعمر وعائشة ما أراه على الإسلام».

قال القاضي أبو يعلى رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٥٨ هـ): فقد أطلق القول فيه أنه يكفر بسبه لأحد من الصحابة وتوقف في رواية عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٠ هـ)، وأبي طالب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٤ هـ)، عن قتله، وكمال الحد وإيجاب التعزير يقتضي أنه لم يحكم بكفره، قال: فيحتمل أن يحمل قوله: «ما أراه على الإسلام» إذا استحل سبهم بأنه يكفر بلا خلاف ويحمل إسقاط القتل على من لم يستحل ذلك بل فعله مع اعتقاده لتحريمه كمن يأتي المعاصي قال: ويحتمل قوله: «ما أراه على الإسلام على سب يطعن في عدالتهم نحو قوله: ظلموا، وفسقوا بعد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخذوا الأمر بغير حق ويحمل

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص/ ٥٦٨).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص/ ٤٣١)، تحقيق: زهير الشاويش.

قوله في إسقاط القتل على سب لا يطعن في دينهم نحو قوله: كان فيهم قلة علم، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة، وكان فيهم شح ومحبة للدينا، ونحو ذلك، قال: ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره فتكون في سابهم روايتان: إحداهما يكفر، والثانية يفسق، وعلى هذا استقر قول القاضي وغيره، حكوا في تكفيرهم روايتين»[١].

وقال ملا علي القاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠١٤ هـ) حاكيا الإجماع في حكم سب الصحابة: «من سب أحدا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالإجماع، إلا إذا اعتقد أنه مباح أو يترتب عليه ثواب كما عليه بعض الشيعة أو اعتقد كفر الصحابة فإنه كافر بالإجماع»[٢][٣]..

ثانيًا: الخوارج.

الخوارج: هم الذين خرجوا على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، وهم عشرون فرقة، وكبار فرقهم: المحكمة، والأزارقة، والنجدات، والبيهسية، والعجاردة، والثعالبة، والإباضية، والصفرية، والباقون فروعهم»[٤].

أما عقيدتهم في الصحابة فهم: مجمعون على تكفير علي، وعثمان، وأبي موسى الأشعري، وعمرو بن العاص، ومعاوية، وكل من شارك في التحكيم، أو رضي به، وأصحاب الجمل.

---

(١) الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص/ ٥٧١).

(٢) ذكره ابن عابدين في كتاب تنبيه الولاة والحكام ضمن مجموعة رسائله (٣٦٧).

(٣) المصدر: عقيدة أهل السنة في الصحابة (٢/ ٨٦٤-٨٦٨).

(٤) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٥).

يقول البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٢٩ هـ): «وقال شيخنا أبو الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢٤ هـ): الذي يجمعها -أي: فرق الخوارج- إكفار علي، وعثمان، وأصحاب الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما... »[١].

ويقول الشهرستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٤٨ هـ): «ويجمعهم القول بالتبرؤ من عثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك»[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وكذلك الخوارج، قد كفروا عثمان وعليا، وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين، فكيف يزعمون أنهم على مذهب السلف؟»[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الخوارج الذين يكفرون عليًا، أو النواصب الذين يفسقونه؛ إنه كان ظالمًا طالبًا للدنيا، وإنه طلب الخلافة لنفسه، وقاتل عليها بالسيف، وقتل على ذلك ألوفًا من المسلمين، حتى عجز عن انفراده بالأمر، وتفرق عليه أصحابه، وظهروا عليه فقاتلوه»[٤].

فالخوارج: كفروا عليا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومعاوية، ومن قبل التحكيم من الصحابة. وقد اختلف الفقهاء في كفرهم:

والجمهور على أنهم فساق، لا يكفرون.

---

(١) الفرق بين الفرق (ص ٧٣).

(٢) الملل والنحل (١/ ١١٥).

(٣) مجموع الفتاوى: (٤/ ١٥٣).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٥٩).

ومرد ذلك لأمور منها:

الأول: القول بأن تكفير الواحد من الصحابة: ليس كفرا.

الثاني: أنه على القول بأنه كفر، لكن المتأول لا يكفر، والخوارج كانوا متأولين في تكفير بعض الصحابة رضي الله عنهم.

قال الرحيباني الحنبلي رحمه الله (ت: ١٢٤٣هـ): «(أو قال: قولا يتوصل به إلى تضليل الأمة)؛ أي: أمة الإجابة؛ لأنه مكذب للإجماع على أنها لا تجتمع على ضلالة (أو كفر الصحابة) بغير تأويل (فهو كافر)؛ لأنه مكذب للرسول في قوله: أصحابي كالنجوم) وغيره. وتقدم الخلاف في الخوارج ونحوهم». انتهى[١].

وقال قبلها مبينا الخلاف في كفر الخوارج: «(ومن كفر أهل الحق والصحابة واستحل دماء المسلمين) وأموالهم (بتأويل فـ) هم (خوارج بغاة فسقة) باعتقادهم الفاسد. قال: في « المبدع » تتعين استتابتهم، فإن تابوا، وإلا قُتلوا على إفسادهم، لا على كفرهم. ويجوز قتلهم، وإن لم يَبدؤوا بالقتال، قدمه في «الفروع»[٢].

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): نصوصه [أي الإمام أحمد] على عدم كفر الخوارج والقدرية والمرجئة وغيرهم، وإنما كفر الجهمية، لا أعيانهم. قال: وطائفة تحكي عنه روايتين في تكفير أهل البدع مطلقا، حتى المرجئة والشيعة المفضلة لعلي..

---

(١) مطالب أولي النهى (٦/ ٣٨١).

(٢) مطالب أولي النهى (٦/ ٢٧٣).

(وعنه)؛ أي: الإمام أحمد أن الذين كفروا أهل الحق والصحابة، واستحلوا دماء المسلمين بتأويل أو غيره: (كفار)»[(١)].

قال: (المنقِّح: وهو أظهر)[(٢)].

قال: في «الإنصاف» وهو الصواب، والذي ندين الله به»[(٣)]

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة: إلى أن الخوارج فساق، وأن حكم الإسلام يجري عليهم، لتلفظهم بالشهادتين، ومواظبتهم على أركان الإسلام.

وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين، مستندين إلى تأويل فاسد، وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم، والشهادة عليهم بالكفر والشرك»[(٤)].

ودعوى الإجماع على عدم كفرهم: لا تصح.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٨٩ هـ): «وقد قال بكفر الخوارج كثرة؛ لكن الصحيح أنهم بغاة، ولكنهم أشد بغياً من غيرهم، لكون لهم بدعة ابتدعوها»[(٥)].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٦٨) - ٥٠١، والمغني (١٢/ ٢٣٩)، والكافي (١٤٦) - ١٤٧، وكتاب الفروع (٦/ ١٦١)، وشرح الزركشي (٦/ ٢١٨)، والمبدع (٩/ ١٦٠)، وغاية المنتهى (٣/ ٣٣٤).

(٢) التنقيح ص ٢٨٣.

(٣) الإنصاف (٢٧/ ١٠٢).

(٤) فتح الباري (١٢/ ٣٠٠).

(٥) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١٢/ ١٧٢).

ثالثًا: النواصب[(١)].

١- تعريف النواصب

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما من نصب العداوة لعلي ولأهل البيت، فهذا يُسمى ناصبياً، وهو الذي يُقال فيه: إنه ناصب»[(٢)].

يقول الفيروزأبادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨١٧ هـ): «والنواصب والناصبة وأهل النصب المتدينون ببغض علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ؛ لأنهم نصبوا له، أي: عادوه»[(٣)].

ويقول المقريزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٨٤٥ هـ): «والنواصب جمع ناصبي، وهو الغالي في بغض علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ »[(٤)].

«فالنواصب: هم كل من عادى أهل بيت النبي، وانتقصهم وآذاهم بأدنى قول أو فعل، سواء كان هذا الإيذاء لكل أهل البيت أو لبعضهم، وسواء كان الإيذاء ظاهرا كسبهم وشتمهم، أو غير ظاهر كالكذب عليهم والغلو فيهم كما هو فعل الروافض الذين يدعون محبتهم»[(٥)].

ويطلق العلماء مصطلح: «النواصب» على معنيين:

الأول: على الخوارج؛ فإن من ألقابهم التي أطلقها العلماء عليهم: النواصب.

---

(١) يطلق لفظ النواصب على من يؤدي أهل البيت، وهو المراد هنا، ويطلقه الشيعة على كل من لا يتبرأ من الصحابة.

(٢) (منهاج السنة النبوية، ج ٤، ص ٥٥٤).

(٣) القاموس المحيط (١/ ١٣٣).

(٤) خطط المقريزي (٢/ ٣٥٤).

(٥) محض الإصابة في تحرير عقيدة أهل السنة ومخالفيهم في الصحابة ص: (٥١).

يقول المقريزي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٤٥ هـ): «الفرقة العاشرة: الخوارج، ويقال لهم: النواصب والحرورية»[(١)].

الثاني: على الطائفة التي خرجت في بداية الأمر في الكوفة في مقابل الرافضة، فقابلوا غلو الرافضة في أهل البيت بسبهم والقدح فيهم، وعامة هؤلاء النواصب من الجهال الذين قابلوا الباطل بالباطل.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان: طائفة رافضة يظهرون موالاة أهل البيت...، وطائفة ناصبة تبغض عليا وأصحابه»[(٢)].

ويمكن أن يعرف المقصود من هذا المصطلح عند الإطلاق من سياق الكلام؛ فإذا قيل مثلا: النواصب الذين يكفرون عليا وعثمان والحكمين. علم أن المقصود هنا هم الخوارج؛ لأن هذه هي عقيدة الخوارج، وهكذا....

والذي يظهر من كلام العلماء المتأخرين: أن هذا المصطلح -أعني: النواصب- أصبح غالبا في كلامهم على النواصب الذين خرجوا في الكوفة، وكل من وافقهم على عداوة أهل البيت، ولم يبلغوا في ذلك مبلغ التكفير، الذين أصبح مصطلح الخوارج غالبا عليهم[(٣)].

وعقيدة النواصب الذين خرجوا في الكوفة ومن شاركهم في عقيدتهم الفاسدة في أهل البيت: هي بغضهم لأهل البيت وانتقاصهم وسبهم

---

(١) الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٣٠١).

(٣) المصدر: محض الإصابة في تحرير عقيدة أهل السنة ومخالفيهم في الصحابة ص: (٥٢).

وشتمهم، وإن كانوا لا يصلون في كل ذلك إلى عقيدة الخوارج الذين يكفرون عليا رضي الله عنه، وبعض أهل بيته.

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «ومن ظن أن النواصب يكفرون الصحابة أو أحداً منهم فهو مخطئ، فإن النواصب إنما نصبوا العداوة لعلي وأهل بيته»[١].

ولهؤلاء النواصب في إظهار بغض أهل البيت شعائر في بعض الأيام، كإظهارهم الفرح والسرور في يوم مقتل الحسين (يوم عاشوراء) في مقابل حزن الرافضة في ذلك اليوم، ووضعهم الأحاديث على لسان النبي في فضل الفرح والزينة في ذلك اليوم.

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «وصار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين: بدعة الحزن والنوح يوم عاشوراء من اللطم والصراخ والبكاء والعطش وإنشاد المراثي وما يفضي إليه ذلك، من سب السلف ولعنهم...، وكذلك بدعة السرور والفرح، وكانت الكوفة بها قوم من الشيعة المنتصرين للحسين، وكان رأسهم المختار بن أبي عبيد الكذاب، وقوم من الناصبة المبغضين لعلي رضي الله عنه وأولاده، ومنهم: الحجاج بن يوسف الثقفي.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي أنه قال: «سيكون في ثقيف كذاب ومبير»[٢]؛ فكان ذلك الشخص هو الكذاب، وهذا الناصبي هو المبير؛ فأحدث أولئك الحزن، وأحدث هؤلاء السرور ورووا أنه من وسع على

---

(١) (مجموع الفتاوى، ج ٢٨، ص ٤٨٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (، ١٩٧٢) (ح ٢٥٤٥).

أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته»[(١)].

وقال في موضع آخر: «... وأهل الكوفة كان فيهم طائفتان: طائفة رافضة يظهرون موالاة أهل البيت، وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة، وإما جهال وأصحاب هوى.

وطائفة ناصبة تبغض عليا وأصحابه، لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى...إلى أن قال بعد الحديث عن الرافضة: فعارض هؤلاء قوم إما من النواصب المتعصبين على الحسين وأهل بيته، وإما من الجهال الذين قابلوا الفاسد بالفاسد، والكذب بالكذب، والشر بالشر، والبدعة بالبدعة، فوضعوا الآثار في شعائر الفرح والسرور يوم عاشوراء كالاكتحال والاختضاب، وتوسيع النفقات على العيال، وطبخ الأطعمة الخارجة عن العادة، ونحو ذلك مما يفعل في الأعياد والأفراح؛ فصار هؤلاء يتخذون يوم عاشوراء موسما كمواسم الأعياد والأفراح، وأولئك يتخذونه مأتما يقيمون فيه الأحزان والأتراح، وكلا الطائفتين خارجة عن السنة»[(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): « وإنما حصلت هذه البدع في يوم عاشوراء؛ لأن الكوفة كان فيها طائفتان طائفة رافضة يظهرون موالاة أهل البيت وهم في الباطن إما ملاحدة زنادقة، وإما جهال وأصحاب هوى.

وطائفة ناصبة تبغض عليا وأصحابه لما جرى من القتال في الفتنة ما جرى»[(٣)].

---

(١) منهاج السنة (٤/ ٥٥٤ - ٥٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٣٠١، ٣٠٩ - ٣١٠).

(٣) الفتاوى الكبرى (٢/ ٢٩٥) ومجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٩٩-٣٠١)، وانظر: لطائف =

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فوضعت الآثار في الاحتفال بعاشوراء لما ظهرت العصبية بين الناصبة والرافضة فإن هؤلاء اتخذوا يوم عاشوراء مأتما، فوضع أولئك آثارا تقتضي التوسع فيه واتخاذه عيدا وكلاهما باطل. فهؤلاء فيهم بدع وضلال وأولئك فيهم بدع وضلال، وإن كانت الشيعة أكثر كذبا وأسوأ حالا»[(١)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أما ما يفعله بعض الناس في عاشوراء من اتخاذ طعام خارج عن العادة، أو تجديد لباس، أو توسيع نفقة، أو اشتراء حوائج العام ذلك اليوم، أو فعل عبادة مختصة كصلاة مختصة به، أو قصده بالذبح، أو الاكتحال أو الاختضاب أو الاغتسال أو زيارة المساجد والقبور ونحو ذلك. فهذا من البدع المنكرة المستحدثة في الدين التي لم يسنها رسول الله ﷺ، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا استحبها أحد من أئمة المسلمين»[(٢)].

٢- حكمهم

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما من يطعن في علي بن أبي طالب أو يسبه، فإنه ضال مبتدع، ويجب أن يُعاقب، بل يُجب أن يُقتل إذا علم أنه مُصِرٌ على ذلك. فإن علي بن أبي طالب من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، الذين أمرنا الله بمودتهم وموالاتهم»[(٣)].

= المعارف لابن رجب (٥٢)، والمنار المنيف لابن القيم (١١١-١١٣) والأمر بالاتباع للسيوطي (٨٨-٨٩).

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٦٢٢-٦٢٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوي لابن تيمية (٢٥/ ٣١٢)، والفتاوى الكبرى (٣/ ٣٠١-٣٠٢).

(٣) (مجموع الفتاوى، ج ٣٥، ص ٥٨).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما من نصب العداوة لأهل البيت، فإنه يُعد من النواصب، وهذا ضال مبتدع، ويجب أن يُستتاب، فإن تاب وإلا عُوقب بما يستحقه»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما من نصب العداوة لأهل البيت وسبهم، فهذا ضال مبتدع، يجب عقوبته، بل يُقتل إذا لم يتب»[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فإن الله قد فرض على المسلمين حب علي بن أبي طالب وموالاته، وجعل ذلك من الإيمان، فعلامة النفاق بغض علي»[٣].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما من نصب العداوة لعلي ولأهل بيته فهذا يُسمى ناصبياً، وهو الذي يُقال فيه: إنه ناصبي، وهذا يجب أن يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل»[٤].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «إن النصب الذي هو بغض علي هو كفر ونفاق، وهو من أعمال الكفار والمنافقين، فمن اعتقد أن علي بن أبي طالب ليس خليفة، أو أنه ليس من الخلفاء الراشدين، فهو ضال مبتدع»[٥].

---

(١) (الصارم المسلول على شاتم الرسول، ج ٢، ص ٥٩٣).
(٢) (مجموع الفتاوى، ج ٤، ص ٤٨٧).
(٣) (منهاج السنة النبوية، ج ٧، ص ١٣٧).
(٤) (الصارم المسلول على شاتم الرسول، ج ٢، ص ٥٩٢).
(٥) (الرد على البكري، ج ٢، ص ٦٠١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وهؤلاء الذين نصبوا العداوة لعلي ومن والاه، وهم الذين استحلوا قتله وجعلوه كافرا، وقتله أحد رؤوسهم (عبد الرحمن بن ملجم المرادي) (ت: ٤٠ هـ)، فهؤلاء النواصب الخوارج المارقون إذا قالوا؛ إن عثمان وعلي أبن ابي طالب ومن معهما كانوا كفار مرتدين، فإن من حجة المسلمين عليهم ما تواتر من إيمان الصحابة، وما ثبت بالكتاب والسنة الصحيحة من مدح الله تعالى لهم، وثناء الله عليهم، ورضاه عنهم، وإخباره بأنهم من اهل الجنة، ونحو ذلك من النصوص، ومن لم يقبل هذه الحجج لم يمكنه أن يثبت إيمان علي بن أبي طالب وأمثاله.

فأنه لو قال هذا الناصبي للرافضي؛ إن عليا كان كافرا، أو فاسقا ظالما، وأنه قاتل على الملك؛ لطلب الرياسة؛ لا للدين، وأنه قتل من أهل الملة من أمة محمد ﷺ؛ بالجمل وصفين وحروراء ألوفا مؤلفة، ولم يقاتل بعد النبي ﷺ كافرا، ولا فتح مدينة، بل قاتل أهل القبلة، ونحو هذا الكلام - الذي تقوله النواصب المبغضون لعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لم يمكن أن يجيب هؤلاء النواصب إلا أهل السنة والجماعة؛ الذين يحبون السابقين الأولين كلهم.

فيقولون لهم؛ أبو بكر، عمر، وعثمان، وطلحة، والزبير، ونحوهم، ثبت بالتواتر إيمانهم وهجرتهم وجهادهم، وثبت في القرآن ثناء الله عليهم، والرضى عنهم، وثبت بالأحاديث الصحيحة ثناء النبي ﷺ عليهم خصوصًا وعمومًا، كقوله في الحديث المستفيض عنه: «**لو كنت متخذا**

من أهل الأرض خليلا لأتخذت أبا بكر خليلا»[١]، وقوله: «**إنه كان في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي فعمر**»[٢]، وقوله عن عثمان: «**ألا يستحي ممن تستحي منه الملائكة**»[٣].؟ وقوله في لعلي: «**لأعطين الرآية رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه**»[٤]، وقوله: «**لكل نبي حواريون، وحواريي الزبير**»[٥]. وأمثال ذلك.

وأما الرافضي فلا يمكنه إقامة الحجة على من يبغض عليا من النواصب، كما يمكن ذلك أهل السنة، الذين يحبون الجميع»[٦].

رابعًا: المعتزلة.

وموقف المعتزلة من صحابة رسول الله ﷺ عموما يتراوح بين شاك في عدالتهم منذ عهد الفتنة، كما فعل واصل، فهذا واصل بن عطاء (ت: ١٣١ هـ) يجعَلُ أحدَ الفريقَينِ المُتخاصِمَين في الجَملِ وفي صِفِّينَ مُخطِئًا وفاسِقًا لا محالةَ، ولا تُقبَلُ شَهادتُهما كما لا تُقبَلُ شَهادةُ المُتلاعِنينَ[٧]. وبناءً على هذا فإنَّه لم يحكُمْ بشهادةِ رجُلَينِ أحدُهما مِن أصحابِ عليٍّ

(١) أخرجه مسلم (٢٣٨٣).

(٢) متفق عليه، لكنه عند البخاري من حديث أبي هريرة (٣٦٨٩)، وعند مسلم من حديث عائشة (٢٣٩٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٠١).

(٤) أخرجه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦) باختلاف يسير.

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٤٧)، ومسلم (٢٤١٥).

(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٦٨ - ٤٦٩).

(٧) يُنظر: المِلَل والنِّحَل (١/ ٤٩).

والآخَرُ مِن أصحابِ الجَملِ، فهو يقولُ: «لو شهِدَت عندي عائشة وعليٌّ على باقةِ بَقلٍ لم أحكُمْ بشهادتِهم»[١].

وقبِل شهادةَ رجُلَينِ مِن أصحابِ عليٍّ، وشهادةَ رجُلَينِ مِن أصحابِ طلحة والزبير[٢]؛ إذ قد يكونُ أحدُ الفريقَينِ عَدلًا وعلى صوابٍ، وهو رأيٌ تبنَّاه بَعدَ ذلك ضِرارُ بنُ عمرٍو، وأبو الهُذَيلِ، ومَعمَرُ بنُ عبَّادٍ السُّلَميُّ؛ حيثُ قالوا جميعًا: «نحن نتولَّى كُلَّ واحِدٍ مِن الفريقَينِ على انفِرادٍ»[٣].

وهكذا يكونونَ قد شكُّوا في عدالةِ عليٍّ وطلحة والزبير معَ شهادةِ النَّبيِّ ﷺ لهؤلاء الثَّلاثةِ بالجنَّةِ، ومعَ دُخولِهم في بَيعةِ الرِّضوانِ وفي جُملةِ الذين قال اللهُ تعالى فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: الآية: ١٨].

وبين مفسق لهم جميعا كعمرو بن عبيد (ت: ١٤٣ هـ)، حيث قال بتفسيقِ أصحابِ الجَملِ؛ فقطَع بفِسقِ الطَّرفَينِ المُتحارِبَينِ جميعًا، وقال: «لا أقبَلُ شهادةَ الجماعةِ منهم سواءٌ كانوا مِن أحدِ الفريقَينِ أو كان بعضُهم مِن حزبِ عليٍّ وبعضُهم مِن حزبِ الجَملِ»[٤].

---

(١) يُنظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٤/ ٣٢٩). ويُنظر: الفَرق بين الفِرَق للبغدادي (ص: ١٢٠)، المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتانيِّ (١/ ٤٩).

(٢) يُنظر: الفَرق بين الفِرَق للبغدادي (ص: ١٢٠).

(٣) يُنظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢/ ١٤٥).

(٤) الفَرق بين الفِرَق للبغدادي (ص: ١٢١).

وبلغَ به الأمرُ في امتِهانِهم إلى القولِ: «لو شهِد عندي عليٌّ وطلحة والزبير وعُثمانُ على شِراكِ نَعلٍ ما أجزْتُ شهادتَهم»[(١)]، وهذا منه مُتساوِقٌ معَ ما جُبِل عليه مِن كراهتِهم وشَتمِهم[(٢)].

وبين طاعن في أعلامهم متهم لهم بالكذب والجهل والنفاق كإبراهيمُ النَّظَّامُ (ت: مابين ٢٢١هـ-٢٢٩ هـ)، وبِشرُ بنُ المُعتمِرِ (ت: ٢١٠ هـ) وبعضُ المعتزلة فإنَّهم صوَّبوا عليًّا في حروبِه، وخطَّؤوا مَن قاتَله، فنسَبوا طلحة والزبير وعائشة ومعاوية إلى الخطأِ[(٣)] وانتِفاءِ العدالةِ عنهم. وذلك يوجب ردهم للأحاديث التي جاءت عن طريق هؤلاء الصحابة بناء على رأي واصل وعمرو ومن تبعهما[(٤)].

فقد ذكر ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٦ هـ) عن النظام (ت: مابين ٢٢١هـ-٢٢٩ هـ) أنه: انتقد أبا بكر (ت: ١٣ هـ) وعمر (ت: ٢٣ هـ) وعليا (ت: ٤٠ هـ)، -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ-، ورمى عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ)، بالحكم بالظن، والقضاء بالشبهة، والفحش في القول على الله كما رماه بالكذب لروايته حديث انشقاق القمر[(٥)]. وقال: «وهذا من الكذب الذي لا خفاء به»، وحديث: «الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من سعد في بطن

---

(١) (ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٢٧٥).

(٢) يُنظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٢٧٤).

(٣) يُنظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢/ ١٤٥).

(٤) يُنظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي (٢٠٨).

(٥) حديث صحيح أخرج «البخاريّ»: التفسير، باب وانشق القمر، ٨/ ٦١٧» وغيره.

أمه»[١]؛ لأنه يخالف مذهبه في القدر وانتقد عثمان رضي الله عنه (ت: ٣٥ هـ)، وكان يقول فيه القول القبيح، وشتم زيد بن ثابت رضي الله عنه (ت: ٤٥ هـ)»[٢].

خامسًا: متأخرو من الأشاعرة.

والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين وهو طعن فيهم من هذا الوجه. ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله - بعد أن حكى عنهم هذا الكلام -: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض، فإنه وإن لم يكن تكفيرا للسلف كما يقوله من يقوله من الرافضة والخوارج، ولا تفسيقا لهم كما يقوله من يقوله من المعتزلة والزيدية وغيرهم كان تجهيلا لهم وتخطئة وتضليلا، أو نسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي وإن لم يكن فسقا، وزعما أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة.

ومن المعلوم بالضرورة لمن تدبر الكتاب والسنة، وما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف، أن خير قرون هذه الأمة في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة أن خيرها القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كما ثبت ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من غير وجه[٣]، وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة من علم وعمل وإيمان

---

(١) وهو حديث صحيح أيضا، أخرجه مسلم: كتاب القدر (٤/ ٢٠٣٧)، ح ٢٦٤٥.

(٢) للاطلاع على هذه الأقوال الشنيعة وجواب ابن قتيبة عنها. انظر: تأويل مختلف الحديث ص١٩ وما بعدها. «ط ١٣٩٣، بتصحيح محمد زهدي النجار».

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٥١، ٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣، ٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين وابن مسعود رضي الله عنهما.

وعقل ودين وبيان وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل.

هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم، كما **قال عبد الله بن مسعود** رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ): «من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد، أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدي المستقيم».

وقال غيره: «عليكم بآثار من سلف، فإنهم جاؤوا بما يكفي وما يشفي، ولم يحدث بعدهم خير كامن لم يعلموه».

هذا، وقد قال - صلى الله عليه وسلم -: «**لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم**»[1]. »[2].

المسألة الثانية: الآثار الواردة في ذم من سب الصحابة

عن أبي سعيد رضي الله عنه (ت: ٧٤ هـ)، قال كان بين خالد بن الوليد رضي الله عنه (ت: ٢١ هـ)، وبين عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، شيء، فسبه خالد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا تسبوا أحدا من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**»[3].

عن ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**مَن سب**

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٨)

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٥٧)، كتاب الانتصار لأهل الأثر المطبوع باسم نقض المنطق ص: ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) صحيح مسلم (٤/١٩٦٧).

أصحابي، فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين»[١].

عن ابن عمر رضي الله عنهما (ت: ٧٣ هـ)، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «**لعن اللهُ من سب أصحابي**»[٢].

عن عبدا لله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا**»[٣].

عن عائشة رضي الله عنها -(ت: ٥٧ هـ)، قالت: «أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي- صلى الله عليه وسلم -، فسبوهم!، ثم قرأت: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: الآية: ١٠]»[٤].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ): «لا تسبوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فإن الله قد أمرنا بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتتلون»[٥].

عن ميمون بن مهران رحمه الله (ت: ١١٦ هـ)، قال: «ثلاث ارفضوهن:.

سب أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم،

والنظر في النجوم،

والنظر في القدر»[٦].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» انظر: (صحيح الجامع: ٦٢٨٥). (الصحيحة: ٢٣٤٠).

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» انظر: (صحيح الجامع: ٥١١١).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» انظر: (صحيح الجامع: ٥٤٥).

(٤) «الدر المنثور» للسيوطي (٨/ ١١٣).

(٥) «الشرح والإبانة» لابن بطة (١١٩)، وأورده القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٣٣).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (١٩، ١٧٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٤٩).

قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «من شتم النبي ﷺ قتل، ومن شتم أصحابه أُدِّب»[(١)].

قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «إنما هؤلاء قوم أرادوا القدح في النبي ﷺ فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلا صالحا كان أصحابه صالحين»[(٢)].

قَال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «من شَتَم أَحَدًا من أَصْحَاب النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْه وَسَلَّم أَبَا بَكْر، أَو عُمَر، أَو عُثْمَان، أَو مُعَاوِيَة، أَو عَمْرَو بن الْعَاص، فَإِن قَال كَانُوا عَلَى ضَلال وَكُفْر قُتِل وَإِن شَتَمَهُم بِغَيْر هَذَا من مُشَاتَمَة النَّاس نُكِّل نَكَالًا شَدِيدًا»[(٣)].

قال الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «مَنْ غَاظَهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ فَهُوَ كَافِرٌ قَال اللَّه تَعَالَى ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: الآية: ٢٩]»[(٤)].

وقال عبد الرحمن بن القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩١ هـ)، عَنْ مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ)، قَالَ «مَنِ انْتَقَصَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْفَيْءِ شَيْءٌ»[(٥)].

قال الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «بلغني أن النصارى

(١) الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٣٠٨، ومناقب مالك للزواوي ص ٨٣.
(٢) الصارم المسلول لابن تيمية ص٥٨٠.
(٣) الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٣٠٨.
(٤) مسند الموطأ للجوهري ص ١١١.
(٥) مسند الموطأ للجوهري ص ١١١.

كانوا إذا رأوا الصحابة الذين فتحوا الشام يقولون: والله لهؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا»[١].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «وصدقوا في ذلك؛ فإن هذه الأمة معظمة في الكتب المتقدمة والأخبار المتداولة»[٢].

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «إذا رأيت رجلا يذكر أحدًا من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام»[٣].

وقال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٩ هـ): «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»[٤].

وقال الإمام أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٣٠ هـ): «فلا يتتبع هفوات أصحاب رسول الله ﷺ وزللهم ويحفظ عليهم ما يكون منهم في حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه»[٥].

وقال الإمام أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٣٠ هـ): «لا يبسط لسانه فيهم إلا من

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٦٢).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٤٣).

(٣) البداية والنهاية (٨/ ١٤٢)، وانظر: المسائل والرسائل المروية عن أحمد في العقيدة للأحمدي (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤)، الكفاية في علم الرواية (ص: ٩٧).

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي (ص: ٩٧).

(٥) تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة لأبي نعيم (ص: ٣٤٤).

سوء طويته في النبي ﷺ وصحابته والإسلام والمسلمين»[١].

وكما قال بعض السلف: «من طعن في أصحاب النبي ﷺ فمراده ليس أعيانهم»[٢]. أعيانهم عند الله ﷻ قدرهم ومكانتهم ومنزلتهم.

لكن أراد هذا الطاعن أن يطعن في النقلة ليطعن في هذا الدين، هؤلاء هم النقلة هؤلاء هم الحفظة الذين نقلوا لك كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ ، فإذا أنت طعنت في الناقل فإنما تقصد الطعن في المنقول، والمنقول ما هو؟ كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ ، فإذا شُككت في الناقل فهذا التشكيك القصد منه التشكيك في المنقول، والمنقول هو كلام الله ﷻ وكلام رسوله ﷺ .

من جمع هذا القرآن؟ من حفظه وقدمه لهذه الأمة؟ أليسوا هم أصحاب النبي ﷺ ، فإذا شككت في عدالتهم وشككت في أمانتهم فعند ذلك ما بقي قيمة لكتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ، وبالتالي فإن صاحب السنة ليس لديه مشكلة مع القرآن، ولا مع السنة، فهو يؤمن بأن القرآن محفوظ، وأن القرآن كامل وليس فيه نقص وليس فيه تحريف، ويعرف أن الذين نقلوا وحفظوه عدول.

لكن عند أولئك الذين طعنوا في أصحاب النبي ﷺ كل المشكلة، فعندهم مشكلة مع القرآن فهم يرون أن فيه حذفاً، ويرون أن فيه تحريفاً، ويرون أن وفيه زيادة إلى غير ذلك، فالمشكلة مشكلتهم هم.

فكما قال قائل لما سئل، لماذا أنت تحولت من عقيدة الرافضة إلى

---

(١) تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة لأبي نعيم (ص: ٣٧٦).

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي صفحة (٤٩).

عقيدة أهل السنة والجماعة؟ قال: لماذا لا أتحول وقد أصبحت والحمد لله مرتاحاً للقرآن أؤمن وأعتقد به، ومطمئن بأنه كامل؛ وأن نقلته عدول، وأصبحت والحمد لله آمن على ديني، لأنه إذا كان أولئك لا يستحقون الجنة فعقلاً كيف أستحقها، فإذا كان أبو بكر وعمر لا يستحقون الجنة فكيف أنا أستحق الجنة.

فلماذا لا أكون على عقيدة أهل السنة، والحمد لله أهل السنة ما عندهم أي إشكال مع أحد من الصحابة كلهم عدول، وكلهم على فضل، وكلهم على خير، وكلهم على منزلة وعلى مكانة، يترضون عليهم جميعاً، وتجد أن أسماءهم، وأسماء آبائهم، وأسماء أبنائهم، وأسماء إخوانهم، وأبناء عمومتهم تشمل جميع أسماء أصحاب النبي ﷺ دون تفريق.

فيتسمون بجميع أسماء الصحابة، لا نستثني منهم أحداً، فكل أسمائهم مقبولة لديهم ويفتخرون بذلك، فصاحب السنة بحمد الله تعالى ليس عنده أي غلٍ أو حقدٍ أو تحاملٍ على أي أحد منهم بل الإقرار بالفضل والترضي والاعتراف بالقيمة والمنزلة والمكانة التي أعطاهم الله إياها، وكيف لا يكون ذلك والله تعالى قد زكاهم، ونبيه ﷺ قد زكاهم، ألم يقل ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: الآية: ١٠٠]، فالله رضي عنهم، ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: الآية: ١٨].

فهذا والله من الخذلان، ولكن حقيقة طعن هؤلاء إنما هو الطعن في الدين، فأرادوا الطعن في الدين من خلال الطعن في النقلة الذين نقلوا لك هذا الدين.

فاعرف لأصحاب النبي ﷺ حقهم، وقدرهم، وهذا الذي عمل به أهل السنة، ودونوه جملة وتفصيلا، ولذلك ذكروا من فضائل أصحاب النبيﷺ جملة، وذكروا من فضائل أعيانهم واحداً واحدا، فكيف ينقم من ينقم على أبي بكر، هل لأنه من صدق النبي ﷺ ، أو لأنه هاجر معه، أو لأنه وقف تلك المواقف في خدمة الإسلام، وكيف من ينقم من ينقم على عمر رضي الله عنه وهو الذي-بعد فضل الله عز وجل-انتشر الإسلام على يديه شرقاً وغرباً وبلغت الفتوحات في عهده ما لم تبلغه في زمن مِن الأزمان.

فقلوب أهل السنة سليمة سالمة لأصحاب النبيﷺ نحفظ لهم الحق ونحفظ لهم الفضل، ونحفظ لهم القدر، ونترضى عليهم ونترحم عليهم، ونعرف أن فضلهم على هذه الأمة لا يمكن أن يوازيه شيء.

هذه العقيدة السليمة الصافية ليست العقيدة التي تصب حقداً وغلاً على أفضل هذه الأمة بعد نبيهاﷺ .

أهل السنة والجماعة كلها تبين: أنهم هم الفائزون بسلامة الصدور من الغل والحقد لأصحاب رسول اللهﷺ ، وأنهم يعتقدون أن من حق الصحابة الكرام على من بعدهم الترحم عليهم، والاستغفار لهم، فأهل السنة والجماعة يترحمون على أصحاب رسول اللهﷺ ، صغيرهم وكبيرهم، وأولهم وآخرهم، ويذكرون محاسنهم وينشرون فضائلهم، ويقتدون بهديهم، ويقتفون آثارهم، ويعتقدون أن الحق في كل ما قالوه، والصواب فيما فعلوه»[١].

فالطعن في الصحابة هو مسألة خطيرة جدًا في الإسلام، وأهل السنة

(١) انظر «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» لابن بطة (٢٦٤ - ٢٦٥).

والجماعة يرون في الطعن في الصحابة مفسدة عظيمة وسببًا للانحراف عن منهج الحق.

قال ابن حجّر العسقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٨٥٢ هـ): «واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك ولو عرف المحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد وقد عفا الله تعالى عن المخطئ في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجرا واحدا وأن المصيب يؤجر أجرين»[١].

المسألة الثالثة: حكم من سب الصحابة أو انتقصهم وما يترتب على الطعن في الصحابة

عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٧٨ هـ)، قال: قيل لعائشة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -(ت: ٥٧ هـ): «إن ناسا يتناولون أصحاب النبي ﷺ، حتى أبا بكر وعمر، فقالت: وما تعجبون من هذا؟ انقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا ينقطع عنهم الأجر»[٢].

قَالَ محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٠ هـ): «مَا أَظُنُّ أَحَدًا يَنْتَقِصُ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَهُوَ يُحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»[٣].

قَالَ مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «مَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ ﷺ قُتِلَ، وَمَنْ شَتَمَ أَصْحَابَهُ أُدِّبَ».

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى - محذوف الأسانيد (٢/ ٦٥٢).

(٢) ذكره ابن الأثير في «جامع الأصول» (٨/ ٥٥٤).

(٣) تفسير ابن كثير ت سلامة (٢/ ٢٨٤).

وَقَالَ أَيْضًا: «مَنْ شَتَمَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - ﷺ - أبا بكر، أَوْ عُمَرَ، أَوْ عُثْمَانَ، أَوْ مُعَاوِيَةَ، أَوْ عَمْرِو بْنَ الْعَاصِ فَإِنْ قَالَ: كَانُوا عَلَى ضَلَالٍ وَكُفْرٍ قُتِلَ، وَإِنْ شَتَمَهُمْ بِغَيْرِ هَذَا مِنْ مُشَاتَمَةِ النَّاسِ نُكِّلَ نَكَالًا شَدِيدًا»(١).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «ومن السنة الواضحة الثابتة البينة المعروفة ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ أجمعين والكف عن ذكر ما شجر بيهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدا منهم أو تنقصه أو طعن عليهم، أو عرض بعيبهم أو عاب أحدا منهم فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا، بل حبهم سنة والدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة والأخذ بآثارهم فضيلة وخير هذه الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر، وعمر بعد أبي بكر وعثمان بعد عمر وعلي بعد عثمان ووقف قوم على عثمان وهم خلفاء راشدون مهديون، ثم أصحاب رسول الله ﷺ بعد هؤلاء الأربعة خير الناس لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساويهم ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا ينقص فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفوا عنه بل يعاقبه ويستتيبه، فإن تاب قبل منه وإن ثبت أعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس حتى يموت أو يراجع»(٢).

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «واعلم أن سبّ الصَّحابة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- حرام... من فواحش المُحرَّمات، سواء من لابس الفتن منهم وغيره»(٣).

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٣٤).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٣٠)، كتاب السنة للإمام أحمد (ص/ ١٧).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم١٦/ ٩٢، ط/ دار إحياء التراث العربي.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ) في تقرير وسطية أهل السنة: «هم وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الغالي في بعضهم الذي يقول بإلهية، أو نبوة، أو عصمة، والجافي فيهم: الذي يكفر بعضهم، أو يفسقه، وهم خيار الأمة»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهذا هو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم.

وأما من لعن وقبح مطلقاً فهذا محل الخلاف فيهم، لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله-عليه الصلاة والسلام-إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره، لأنه كذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفره مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الآية التي هي ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: الآية: ١١٠]، وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام.

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ٧٥).

ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال، فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم، وقد ظهرت لله فيهم مثلات، وتواتر النقل بأن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات، وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك، وممن صنف فيه الحافظ الصالح أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابه في النهي عن سب الأصحاب، وما جاء فيه من الإثم والعقاب.

وبالجملة فمن أصناف السابة من لا ريب في كفره ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من تردد فيه»[(١)].

وقال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «إنما يعرف فضائل الصحابة -رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ- من تدبر أحوالهم وسيرهم وآثارهم في حياة رسول الله ﷺ، وبعد موته؛ من المسابقة إلى الإيمان، والمجاهدة للكفار، ونشر الدين، وإظهار شعائر الإسلام، وإعلاء كلمة الله ورسوله، وتعليم فرائضه وسننه، ولولاهم ما وصل إلينا من الدين أصل ولا فرع، ولا علمنا من الفرائض والسنن سنةً ولا فرضًا، ولا علمنا من الأحاديث والأخبار شيئًا.

فمن طعن فيهم أو سبهم، فقد خرج من الدين، ومرق من ملة المسلمين؛ لأن الطعن لا يكون إلا عن اعتقاد مساوئهم، وإضمار الحقد فيهم، وإنكار ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم، وفضائلهم ومناقبهم وحبهم.

ولأنهم أرضى الوسائل المأثورة، والوسائط من المنقول، والطعن في

---

(١) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ٥٩٠-٥٩١).

الوسائط طعن في الأصل، والازدراء بالناقل ازدراء بالمنقول، وهذا ظاهر لمن تدبره وسلم من النفاق والزندقة والإلحاد في عقيدته»[١].

قال ابن فرحون رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٩ هـ): «وأما من شتم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو عليًّا، أو معاوية، أو عمرو بن العاص، فإن قال: كانوا على ضلال، فقد كفر، وقُتل، وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس، نكل نكالًا شديدًا، ومن سب أحدًا من آل النبي ﷺ يضرب ضربًا وجيعًا، ويشهر، ويحبس طويلًا حتى تظهر توبته؛ لأنه استخفاف بحق الرسول ﷺ ؛ اهـ بتصرف»[٢].

وقال تقي الدين السبكي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥٦ هـ): «وينبني على هذا البحث سب بعض الصحابة فإن سب الجميع لا شك أنه كفر، وهكذا إذا سب واحدا من الصحابة حيث هو صحابي، لأن ذلك استخفاف بحق الصحبة ففيه تعرض إلى النبي ﷺ فلا شك في كفر الساب، وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول الطحاوي «وبغضهم كفر» فإن بغض الصحابة بجملتهم لا شك أنه كفر، وأما إذا سب صحابيا لا من حيث كونه صحابيا بل لأمر خاص به وكان ذلك الصحابي مثلا ممن أسلم من قبل الفتح ونحن نتحقق فضيلته كالروافض الذين يسبون الشيخين، فقد ذكر القاضي حسين في كفر من سب الشيخين وجهين.

ووجه التردد ما قدمناه فإن سب الشخص المعين قد يكون لأمر خاص به، وقد يبغض الشخص الشخص لأمر دنيوي وما أشبه ذلك فهذا لا

---

(١) «الكبائر» (ص٢٧٦).

(٢) «تبصرة الحكام» ٢/ ٢١٣.

يقتضي تكفيرا، ولا شك أنه لو أبغض واحدا منهما لأجل صحبته فهو كفر، بل من دونهما في الصحبة إذا أبغضه لصحبته كان كافرا قطعا»[١].

ومما يترتب على الطعن في الصحابة:

أولاً: يترتب على القول بكفر وارتداد معظم الصحابة أو فسقهم إلا نفرا يسيرا.

فالروافض يزعمون أن الصحابة كفروا جميعا إلا نفر قليل منهم فروى الكشى عن أبي جعفر أنه قال: «كان الناس أهل ردة بعد النبيﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ قال: المقداد بن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي.»[٢].

جاء في رجال الكشي «عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان الناس أهل الردة بعد النبيﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، ثم عرف الناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا لأبي بكر حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرها فبايع»[٣].

ثانيًا: الشك في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وذلك لأن الطعن في النقلة طعن في المنقول، إذ كيف نثق بكتاب نقله إلينا الفسقة والمرتدون-والعياذ بالله-ولذلك صرح بعض أهل الضلال والبدع ممن

---

(١) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ٥٩٠-٥٩١).

(٢) رجال الكشي ص: ١٢ نقلا عن الشيعة الإمامية في ميزان الإسلام ص: ٨٩.

(٣) رجال الكشي: ص٦، الكافي، كتاب الروضة: (١٢/ ٣٢١-٣٢٢) (مع شرح جامع للمازندراني).

يسب الصحابة بتحريف الصحابة للقرآن، والبعض أخفى ذلك.

وكذلك الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية. فإذا اتهم الصحابة رضوان الله عليهم في عدالتهم، صارت الأسانيد مرسلة مقطوعة لا حجة فيها، ومع ذلك يزعم بعض هؤلاء الإيمان بالقرآن. فنقول لهم: يلزم من الإيمان به الإيمان بما فيه، وقد علمت أن الذي فيه أنهم خير الأمم، وأن الله لا يخزيهم، وأنه رضي عنهم. إلخ، فمن لم يصدق ذلك فيهم، فهو مكذب لما في القرآن ناقض لدعواه.

وقال مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ): «إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي ﷺ، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه؛ حتى يقال: رجل سوء، ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه صالحين»[١].

وقال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨٩ هـ): «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[٢].

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «الطعن في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم زندقة؛ لأن القرآن حق، والسنة حق، وما نقل إلينا إلا من جهتهم، ومن طعن فيهم أراد إبطال الكتاب والسنة»[٣].

---

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٩٧).

(٢) «الكفاية في علم الرواية» (ص ٤٩).

(٣) «فتاوى السبكي» (٢/ ٥٧٥).

ثالثًا: هذا القول يقتضي أن هذه الأمة -والعياذ بالله- شر أمة أخرجت للناس، وسابقي هذه الأمة شرارها، وخيرها القرن الأول كان عامتهم كفارا أو فساقا وإنهم شر القرون. كبرت كلمة تخرج من أفواههم.

قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٠٣ هـ): «ولليهود والنصارى فضيلةٌ على الرَّافضة في خصلتين: سئل اليهود: مَن خير أهل مِلَّتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى. وسئلت النصارى، فقالوا: أصحاب عيسى. وسئلت الرافضة: مَن شَرُّ أهل مِلتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد. أَمَرَهم بالاستغفار لهم فشَتَموهم»[١].

رابعًا: أن في ذلك محاولة تقويض أصول الدين والإساءة إلى نقلة الوحي:

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «إذا رأيت الرجل يذكر أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء، فاتهمه على الإسلام»[٢].

وعن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) أنه سئل عن رجل تنقص معاوية، وعمرو بن العاص أيقال له رافضى؟ فقال: إنه لم يجترئ عليهما إلا وله خبيئة سوء، ما انتقص أحد أحدا من الصحابة إلا وله داخلة سوء». وفى رواية أخرى قال: «إذا رأيت رجلا يذكر أحدا من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام»[٣].

---

(١) «العقد الفريد» لابن عبد ربه (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠)، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

(٢) «السنة» للخلال، ج ١، ص ٢٩٣.

(٣) البداية والنهاية (٨/ ١٤٢).

وعن مصعب بن عبد الله قال: حدثني أبي عبد الله بن مصعب الزبيري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٦ هـ)، قال: قال لي أمير المؤمنين المهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦٩ هـ): يا أبا بكر، ما تقول فيمن تنقص أصحاب رسول الله ﷺ ؟.

قال: قلت: زنادقة، قال: ما سمعت أحدًا قال هذا قبلك! قال: قلت: هم قوم أرادوا رسول الله ﷺ بنقص، فلم يجدوا أحدًا من الأمة يتابعهم على ذلك، فتنقصوا هؤلاء عند أبناء هؤلاء، وهؤلاء عند أبناء هؤلاء، فكأنهم قالوا: رسول الله ﷺ يصحبه صحابة السوء، وما أقبح بالرجل أن يصحبه صحابة السوء! فقال: ما أراه إلا كما قلت»[1].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول ﷺ فإنما هو طريقة الزنادقة والملحدين ومن انضم إليهم من الرافضة وأشباههم»[2].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ولا يطعن على أبي بكر وعمر - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا - إلا أحد رجلين: إما رجل منافق زنديق ملحد عدو للإسلام، يتوصل بالطعن فيهما إلى الطعن في الرسول ودين الإسلام وهذا حال المعلم الأول للرافضة، أول من ابتدع الرفض، وحال أئمة الباطنية، وإما جاهل مفرط في الجهل والهوى، وهو الغالب على عامة الشيعة، إذا كانوا مسلمين في الباطن»[3].

---

(١) (تاريخ بغداد: ١٠/ ١٧٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية»، ج ١، ص ١٨.

(٣) منهاج السنة النبوية (٦/ ١١٥).

قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٤٨ هـ): «فمن طعن فيهم أو سبهم، فقد خرج من الدين، ومرق من ملة المسلمين؛ لأن الطعن لا يكون إلا عن اعتقاد مساوئهم، وإضمار الحقد فيهم، وإنكار ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم، وفضائلهم ومناقبهم وحبهم.

ولأنهم أرضى الوسائل المأثورة، والوسائط من المنقول، والطعن في الوسائط طعن في الأصل، والازدراء بالناقل ازدراء بالمنقول، وهذا ظاهر لمن تدبره وسلم من النفاق والزندقة والإلحاد في عقيدته»[(١)].

خامسًا: تفريق الأمة وإثارة الفتن:

قيل للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «ما تقول فيمن زعم أنه مباح له أن يتكلم في مساوي أصحاب رسول الله - صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؟ فقال أبو عبد الله: هذا كلام رديء يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ويبين أمرهم للناس»[(٢)].

ونقل الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ -(ت: ٨٥٢ هـ): عن أبي المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٨٩ هـ)، أنه قال في كتابه «الاصطلام»: «التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله، بل هو بدعة وضلالة»[(٣)].

وسئل الإمام النسائى رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٠٣ هـ) عن معاوية بن أبى سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فقال: «إنما الإسلام كدار لها باب، فباب الإسلام الصحابة، فمن آذى الصحابة إنما أراد الإسلام، كمن نقر الباب - أى نقبه - إنما يريد دخول الدار، قال: فمن أراد معاوية فإنما أراد الصحابة»[(٤)].

---

(١) «الكبائر» (ص٢٧٦).

(٢) «السنة» للخلال بسند صحيح (٥١٢).

(٣) فتح الباري (٤/ ٣٦٥).

(٤) تهذيب الكمال للحافظ للمزى (ترجمة الإمام النسائى.

وقال أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٣٠ هـ): «فلا يتتبع هفوات أصحاب رسول الله ﷺ، وزللهم، ويحفَظ عليهم ما يكون منهم في حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه»(١).

قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «الطعن في الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ بدعة منكرة، وهي مذهب بعض أهل البدع، ومروج الفتن، وأهل السنة لا يرون ذلك»(٢).

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «الصحابة كلهم عدول، أثنى الله عليهم ورسوله، ولا يطعن فيهم إلا مبتدع مبتغٍ للفتنة»(٣).

سادسًا: الطعن في الصحابة يدل على سوء طوية وقصور عقل وقلة مروءة.

وقال أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٣٠ هـ): «لا يبسط لسانه فيهم إلا مِن سوء طَويته في النبي ﷺ، وصحابته، والإسلام، والمسلمين»(٤).

وقال الزيلعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٦٢ هـ): «أو يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لأن هذه الأشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته، ومن لم يمتنع عن مثلها لا يمتنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفي السب»(٥).

---

(١) «تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة» لأبي نعيم (ص: ٣٤٤).

(٢) «شرح صحيح مسلم»، ج ١٦، ص ٩٣.

(٣) «البداية والنهاية»، ج ٨، ص ٢٣٤.

(٤) «تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة» لأبي نعيم (ص: ٣٧٦).

(٥) حاشية ابن عابدين (٤/ ٢٣٦).



الكلام في القرآن وصفة الكلام



قال المصنف: [والقرآن: كلام الله، سمعت سفيان يقول لي: «القرآن كلام الله، ومن قال: مخلوق فهو مبتدع، لم نسمع أحدًا يقول هذا»].

الشرح: وفيه مسائل:

المسألة الأولى: أهمية صفة الكلام

هذه مسألة من كبريات مسائلِ باب الصفات؛ فأكبرُ مسألتين في باب الأسماء والصفات ركَّز عليها أعداءُ الإسلام تركيزاً شديداً.

- مسألةُ العلو.
- ومسألةُ الكلام.

لأنهم إذا أبطلوا كونَ القرآن كلام الله أبطلوا حقيقةَ الوحي،
وإذا أبطلوا علوَّ الله تعالى أبطلوا وجوده،
فهذه غايتهم وهدفهم الذي يريدون أن يصلوا إليه.

ذلك لأن أعظم ركيزتين تقوم عليهما المبادئ الفلسفية لدى الفلاسفة هما:

١- أن العلمَ مصدره الإنسان. وفي هذا تكذيب للوحي.
٢- وأن المعلومات والعلوم محصورةٌ في المحسوس المشاهَد. وفي هذا إنكار للغيب وأعظم الغيب هو الله.

فتسلَّط أعداءُ الله على باب الصفات من أجلِ أن يشكِّكُّوا في كلامِ الله وذلك بإنكارهم بأن يكون القرآن كلامُ الله حقيقة.

وأن يشكِّكُّوا في وجودِ الله بإنكارهم لعلو الله عَزَّ وَجَلَّ.

فلذلك وقفوا وقفةً خبيثة، وهجموا هجمةً شرسة ضد هاتين الصفتين، فإذا كنا نقول إنهم يزعمون أن العلوم مصدرها الإنسان، ونحن نقول إن العلم الشرعي مصدره الوحي فلمَّا هؤلاء يلغونَ أن الله تكلم حقيقة، ويشكّكُون في أن هناك وحي وقالوا: هذه عبارة محمد؛ أو عبارة جبريل، وأن الله ما تكلم حقيقة. لأنهم إذا أسقطوا الوحي وقطعوا عليك طريق الوحي فسيتساوى قولُ محمد مع قولِ أي بشرٍ من الناس.

صفة الكلام تأتي-من حيث الأهمية-مع صفة العُلو لله سبحانه وتعالى؛ لذلك اهتم بهما أئمة السلف، وأكدوا على ثُبوتهما لله تعالى حقيقة، وأوردوا في ذلك أدلة كثيرة.

وبالنسبة لصفة الكلام التي هي موضوع حديثنا هنا فإن علماء أهل السنة بينوا الحق في هذه المسألة ووقفوا موقفاً عظيماً صلباً حتى إنه كما هو معلوم في زمن فتنةَ القولِ بخلقِ القرآن، فقام المأمون وهو كان من المعتزلة ويتبنَّى قول المعتزلة، فعذَّب مَن عذَّب من العلماء وفصَلَهم عن وظائفهم وسجنهم وقام بتعذيبهم لأجلِ أن يرفعَ هذا الشعار؛ أن القرآنَ مخلوق وأنه ليس كلامُ الله حقيقة.

فدفع أهل السنة شبهات المعطلة من الجهمية والمعتزلة ومَن دَار في فَلَكهم القائلين بأنَّ الله خلق القرآن في غيره، وردوا كذلك على الكلَّابية الذين قالوا: القرآن حكاية عن كلام الله، وردوا-أيضًا-على الأشاعرة الذين قالوا: القرآن عبارة عن كلام الله.

فالمعطلة أرادوا بقولهم هذا: إسقاط قيمة الوحي؛ ليصبح لدى الناس خلل في اتباع الوحي، فأهل السنة يؤمنون بأن أول مصدر للتشريع هو

وحي الله تعالى إلى رسوله، أي: كلامه بحروفه ومعانيه، وأن الله تعالى قاله بحرف وصوت.

وأوَّل مَن عُرف أنه قال: مخلوق الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان.

وأول مَن عُرف أنه قال: هو قديم عبد الله بن سعيد بن كلاب، (ت: ٢٤١ هـ)، ثم افترق الذين شاركوه في هذا القول؛ فمنهم مَن قال: الكلام معنى واحد قائم بذات الرَّبِّ، ومعنى القرآن كله والتوراة والإنجيل وسائر كتب الله وكلامه هو ذلك المعنى الواحد الذي لا يَتعدد ولا يتبعض، والقرآن العربي لم يتكلم الله به، بل هو مخلوق خلقه في غيره.

وقال جمهور العقلاء: هذا القول معلوم الفساد بالاضطرار؛ فإنَّه مِن المعلوم بصريح العقل أن معنى (آية الكرسي) ليس معنى (آية الدَّيْن)، ولا معنى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: الآية: ١]، معنى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: الآية: ١]؛ فكيف بمعاني كلام الله كله في الكتب المنزلة وخطابه لملائكته وحسابه لعباده يوم القيامة وغير ذلك من كلامه؟!.

ومنهم مَن قال: هو حروف، أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته لم يَزل ولا يزال موصوفًا بها.

وكلا الحزبين يقول: إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل ولا يزال يقول: يا نوح، يا إبراهيم، يا أيها المزمل، يا أيها المدثر، ولم يقل أحد من السلف بواحد من القولين، ولم يقل أحدٌ من السلف: إنَّ هذا القرآن عبارة عن كلام الله، ولا حكاية له، ولا قال أحد منهم: إن

لفظي بالقرآن قديم أو غير مخلوق، فضلًا عن أن يقول: إن صوتي به قديم أو غير مخلوق؛ بل كانوا يقولون بما دلَّ عليه الكتاب والسنة من أن هذا القرآن كلام الله، والناس يَقرءونه بأصواتهم، ويكتبونه بمدادهم، وما بين اللوحين كلام الله، وكلام الله غير مَخلوق»[١].

وأما المعتزلة والجهمية فقالوا: القرآن كلام الله مخلوق؛ فهم أضافوا الكلام إلى الله من باب إضافة الوصف على حد قولهم: (ناقة الله).

ومن المتفلسفة مَن يزعم أن المعاني والحروف تأليفه؛ لكنها فاضت عليه كما يفيض العلم على غيره من العلماء.

المسألة الثانية: الأقوال في كلام الله[٢]

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «مسألة كلام الله تعالى، والناس

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) لخص شارح العقيدة الطحاوية أقوال المخالفين في صفة الكلام فقال: «وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من معاني، إما من العقل الفعال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.

وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلا عنه، وهذا قول المعتزلة.

وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبريه كان توراة، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه، كالأشعري وغيره.

ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام ومن أهل الحديث.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلما، وهذا قول الكرامية وغيرهم.

=

فيها مضطربون، وقد بلغوا فيها إلى تسعة أقوال: وعامة الكتب المصنفة في الكلام وأصول الدين لم يذكر أصحابها إلا بعض هذه الأقوال إذ لم يعرفوا غير ما ذكروه، فمنهم من يذكر قولين، ومنهم من يذكر ثلاثة، ومنهم من يذكر أربعة، ومنهم من يذكر خمسة، وأكثرهم لا يعرفون قول السلف.

- **أحدها**: قول من يقول: إن كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني التي تفيض: إما من العقل الفعال عند بعضهم، وإما من غيره.

وهذا قول الصابئة والمتفلسفة الموافقين لهم كابن سينا وأمثاله، ومن دخل مع هؤلاء من متصوفة الفلاسفة ومتكلميهم كأصحاب وحدة الوجود. وفي كلام صاحب الكتب «المضنون بها على غير أهلها» (بل «المضنون الكبير والمضنون الصغير») ورسالة «مشكاة الأنوار» وأمثاله ما قد يشار به إلى هذا، وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا، لكن كلامه

= **وسادسها**: أن كلامه يرجع إلى ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب المعتبر، ويميل إليه الرازي في المطالب العالية.

وسابعها: أن كلامه يتضمن معنى قائما بذاته هو ما خلقه في غيره، وهذا قول أبي منصور الماتريدي.

وثامنها: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي ومن تبعه.

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلما إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديما، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة».

شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٧٢-١٧٤).

يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه، وآخر أمره استقر على مخالفتهم ومطالعة الأحاديث النبوية.

وثانيها: قول من يقول: إنه مخلوق خلقه الله منفصلا عنه.

وهذا قول هذا الإمامي وأمثاله من الرافضة المتأخرين، والزيدية، والمعتزلة، والجهمية.

وثالثها: قول من يقول: إنه معنى واحد قديم قائم بذات الله هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عبر عنه بالعربية كان قرآنا وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة.

وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري وغيره.

ورابعها: قول من يقول: إنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل.

وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث. ذكره الأشعري في «المقالات» عن طائفة. وهو الذي يذكر عن السالمية ونحوهم. وهؤلاء.

قال طائفة منهم: إن تلك الأصوات القديمة هي الصوت المسموع من القارئ، أو هي بعض الصوت المسموع من القارئ.

وأما جمهورهم مع جمهور العقلاء فأنكروا ذلك، قالوا: هذا مخالف لضرورة العقل.

وخامسها: قول من يقول: إنه حروف وأصوات لكن تكلم به بعد أن لم يكن متكلما، وكلامه حادث في ذاته كما أن فعله حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلما ولا فاعلا. وهذا قول الكرامية وغيرهم.

وهو قول هشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة. وهؤلاء منهم من يقول:

هو حادث وليس بمحدث، ومنهم من يقول: بل هو محدث أيضا. وقد ذكر القولين الأشعري عنهم في «المقالات» وذكر الخلاف بين أبي معاذ التومني وبين زهير الأثري. والكرامية يقولون: حادث لا محدث.

وسادسها: قول من يقول: إنه لم يزل متكلما إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء بكلام يقوم به وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام أزلي قديم، م وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديما.

وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

وسابعها: قول من يقول: كلامه يرجع إلى ما يحدث من علمه وإرادته القائم بذاته. ثم من هؤلاء من يقول: لم يزل ذاك حادثا في ذاته، كما يقوله أبو البركات صاحب «المعتبر» وغيره، ومنهم من لا يقول بذلك، وأبو عبد الله الرازي يقول بهذا القول في مثل « المطالب العالية ».

وثامنها: قول من يقول: كلامه يتضمن معنى قائما بذاته وهو ما خلقه في غيره. ثم من هؤلاء من يقول في ذلك المعنى بقول ابن كلاب، وهذا قول أبي منصور الماتريدي.

ومنهم من يقول بقول المتفلسفة وهذا قول طائفة من الملاحدة الباطنية متشيعهم ومتصوفيهم.

وتاسعها: قول من يقول: كلام الله مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات. وهذا قول أبي المعالي ومن اتبعه من متأخري الأشعرية»[١].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٥٨ - ٣٦٣).

وفصل ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ) هذه الأقوال فقال: «فصل: اختلف أهل الأرض في كلام الله تعالى.

[مذهب الاتحادية]

فذهب الاتحادية القائلون بوحدة الوجود أن كل كلام في الوجود كلام الله: نظمه ونثره وحقه وباطله سحره وكفره والسب والشتم والهجر والفحش، وأضداده كله غير كلام الله تعالى القائم به كما قال عارفهم:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وهذا المذهب مبني على أصلهم الذي أصلوه، وهو أن الله سبحانه هو عين هذا الوجود، فصفاته هي صفات الله، وكلامه هو كلام الله، وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة والعلو، فإنهم لما أصلوا أن الله تعالى غير مباين لهذا العالم المحسوس صاروا بين أمرين لا ثالث لهما إلا المكابرة.

أحدهما: إنه معدوم لا وجود له، إذ لو كان موجودا لكان إما داخل العالم وإما خارجا عنه، وهذا معلوم بالضرورة، فإنه إذا كان قائما بنفسه، فإما أن يكون مباينا للعالم أو محايثا له، إما داخلا فيه وإما خارجا عنه.

الأمر الثاني: أن يكون هو عين هذا العالم، فإنه يصح أن يقال فيه حينئذ أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينا له ولا حالا فيه، إذ هو عينه، والشيء لا ينافي نفسه ولا يحايثها، فرأوا أن هذا خير من إنكار وجوده وبالحكم عليه بأنه معدوم، ورأوا أن الفرار من هذا إلى إثبات موجود قائم بنفسه، لا داخل العالم ولا خارجا، ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا مباين له ولا محايث ولا فوقه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا خلفه ولا

أمامه، فرارا إلى ما لا يسيغه عقل ولا تقبله فطرة ولا تأتي به شريعة. ولا يمكن أن يقر برب هذا شأنه إلا على أحد وجهين لا ثالث لهما.

أحدهما: أن يكون ساريا فيه حالا فيه، فهو في كل مكان بذاته، وهو قول جميع الجهمية الأقدمين.

الوجه الثاني: أن يكون وجوده في الذهن لا في الخارج، فيكون وجوده سبحانه وجودا عقليا، إذ لو كان موجودا في الأعيان لكان إما عين هذا العالم أو غيره، ولو كان غيره لكان إما بائنا عنه أو حالا فيه، كلاهما باطل، فثبت أنه عين هذا العالم، فله حينئذ كل اسم حسن قبيح، وكل صفة كمال ونقص، وكل كلام حق وباطل، نعوذ بالله من ذلك.

[مذهب الفلاسفة المتأخرين]

المذهب الثاني: مذهب الفلاسفة المتأخرين أتباع أرسطو، وهم الذين يحكي ابن سينا والفارابي والطوسي قولهم: إن كلام الله فيض فاض من العقل الفعال على النفوس الفاضلة الزكية بحسب استعدادها، فأوجب لها ذلك الفيض تصورات وتصديقات بحسب ما قبلته منه، لهذه النفوس عندهم ثلاث قوى: قوة التصور وقوة التخييل وقوة التعبير، فتدرك بقوة تصورها من المعاني ما يعجز عنه غيرها، وتدرك بقوة تخيلها شكل المعقول في صورة المحسوس، فتتصور المعقول صورا نورانية تخاطبها وتكلمها بكلام تسمعه الآذان، وهو عندهم كلام الله ولا حقيقة له في الخارج، وإنما ذلك كله من القوة الخيالية الوهمية، قالوا وربما قويت هذه القوة على إسماع ذلك الخطاب لغيرها، وتشكيل تلك الصور العقلية لعين الرائي فيرى الملائكة ويسمع خطابهم، وكل ذلك من الوهم والخيال

لا في الخارج.

فهذا أصل هؤلاء في إثبات كلام الرب وملائكته وأنبيائه ورسله، والأصل الذي قادهم إلى هذا عدم الإقرار بالرب الذي عرفت به الرسل ودعت إليه، وهو القائم بنفسه المباين العالي فوق سماواته فوق عرشه الفعال لما يريد بقدرته ومشيئته، العالم بجميع المعلومات، القادر على كل شيء، فهم أنكروا ذلك كله.

[مذهب المعتزلة]

المذهب الثالث: مذهب الجهمية لصفات الرب تعالى أن كلامه مخلوق ومن بعض مخلوقاته، فلم يقم بذاته سبحانه، فاتفقوا على هذا الأصل واختلفوا في فروعه، قال الأشعري في كتاب المقالات: اختلفت المعتزلة في كلام الله، هل هو جسم أو ليس بجسم، وفي خلقه على ستة أقاويل:

فالفرقة الأولى: منهم يزعمون أن كلام الله جسم، وأنه مخلوق، وأنه لا شيء إلا جسم.

والفرقة الثانية: زعموا أن كلام الخلق عرض وهو حركة؛ لأنه لا عرض عندهم إلا الحركة وأن كلام الخالق جسم، وأن ذلك الجسم صوت متقطع مؤلف مسموع، وهو فعل الله وخلقه، وهذا قول أبي الهذيل وأصحابه، وأحال النظام أن يكون كلام الله في أماكن كثيرة أو مكانين في وقت واحد، وزعم أنه في المكان الذي خلق فيه.

والفرقة الثالثة: من المعتزلة تزعم أن القرآن مخلوق لله وأنه عرض وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد إذا تلاه قال فهو يوجد مع تلاوته،

وإذا كتبه وجد مع كتابته، وإذا حفظه وجد مع حفظه، وهو يوجد في الأماكن بالتلاوة والحفظ والكتابة ولا يجوز عليه الانتقال والزوال.

والفرقة الرابعة: يزعمون أن كلام الله ﷻ عرض وأنه مخلوق وأحالوا أن يوجد في مكانين في وقت واحد، وزعموا أن المكان الذي خلقه الله تعالى فيه محال انتقاله وزواله منه ووجوده في غيره، وهذا قول جعفر بن حرب وأكثر البغداديين.

والفرقة الخامسة: أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرض، والأعراض عندهم قسمان: قسم منهما يفعله الأحياء وقسم منهما يفعله الأموات، ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلا للأحياء، والقرآن مفعول وهو عرض، ومحال أن يكون الله فعله في الحقيقة، لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلا لله، وزعموا أن القرآن فعل للمحل الذي يسمع منه، إذ سمع من الشجرة، فهو فعل لها حيث سمع، فهو فعل المحل الذي حل فيه.

والفرقة السادسة: يزعمون أن كلام الله عرض مخلوق، وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، وهذا قول الإسكافي.

واختلفت المعتزلة في كلام الله هل يبقى؟ فقالت فرقة منهم: يبقى بعد خلقه، وقالت فرقة أخرى: لا يبقى إنما يوجد في الوقت الذي خلقه الله ثم يعدم بعد ذلك، وهذا المذهب هو من فروع الأصل الباطل المخالف لجميع كتب الله ورسله، ولصريح المعقول والفطر، من جحد صفات الرب وتعطيل حقائق أسمائه ونفي قيام الأفعال به، فلما أصلوا أنه لا يقوم به وصف ولا فعل كان من فروع هذا الأصل أنه لم يتكلم بالقرآن ولا

بغيره، وأن القرآن مخلوق، وطرد ذلك إنكار ربوبيته وإلهيته، فإن ربوبيته سبحانه إنما تتحقق بكونه فعالا مدبرا متصرفا في خلقه، يعلم ويقدر ويريد ويسمع ويبصر، فإذا انتفت أفعاله وصفاته انتفت ربوبيته، إذا انتفت عنه صفة الكلام انتفى الأمر والنهي ولوازمها وذلك ينفي حقيقة الإلهية، فطرد ما أصلوه أن الله سبحانه ليس برب العالم ولا إله، فضلا عن أن يكون لا رب غيره ولا إله سواه.

[مذهب الكلابية]

المذهب الرابع: مذهب الكلابية، أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، أن القرآن معنى قائم بالنفس لا يتعلق بالقدرة والمشيئة، وأنه لازم لذات الرب كلزوم الحياة والعلم، وأنه لا يسمع على الحقيقة، والحروف والأصوات حكاية له دالة عليه وهي مخلوقة، وهو أربع معان في نفسه: الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فهي أنواع لذلك المعنى القديم الذي لا يسمع، وذلك المعنى هو المتلو المقروء، وهو غير مخلوق، والأصوات والحروف هي تلاوة العباد وهي مخلوقة، وهذا المذهب أول من يعرف أنه قال به ابن كلاب، وبناه على أن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، والحروف والأصوات حادثة فلا يمكن أن تقوم بذات الرب تعالى لأنه ليس محلا للحوادث، فهي مخلوقة منفصلة عن الرب، والقرآن اسم ذلك المعنى وهو غير مخلوق

[مذهب الأشعري]

المذهب الخامس: مذهب الأشعري ومن وافقه أنه معنى واحد قائم بذات الرب، وهو صفة قديمة أزلية ليس بحرف ولا صوت، ولا ينقسم

ولا له أبعاض ولا له أجزاء ولا عين الأمر وعين النهي وعين الخبر وعين الاستخبار، الكل من واحد وهو عين التوراة والإنجيل والقرآن والزبور، وكونه أمرا ونهيا، وخبرا واستخبارا صفات لذلك المعنى الواحد، وأنواع له، فإنه لا ينقسم بنوع ولا جزء، وكونه قرآنا وتوراة وإنجيلا تقسيم للعبارات عنه لا لذاته، بل إذا عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان اسمه إنجيلا، والمعنى واحد، وهذه الألفاظ عبارة عنه ولا يسميها حكاية، وهي خلق من المخلوقات، وعنه لم يتكلم الله بهذا الكلام العربي، ولا سمع من الله وعنده ذلك المعنى سمع من الله حقيقة، ويجوز أن يرى ويشم، ويذاق ويلمس، ويدرك بالحواس الخمس، إذ المصحح عنده لإدراك الحواس هو الوجود، فكل وجود يصح تعلق الإدراكات كلها به كما قرره في مسألة رؤية من ليس في جهة من الرائي، وأنه يرى حقيقة وليس مقابلا للرائي.

هذا قولهم في الرؤية وذلك قولهم في الكلام.

والبلية العظمى نسبة ذلك إلى الرسول ﷺ وأنه جاء بهذا ودعا إليه الأمة، وأنهم أهل الحق، ومن عداهم أهل الباطل، وجمهور العقلاء يقولون: إن تصور هذا المذهب كاف في الجزم في بطلانه، وهو لا يتصور إلا كما تتصور المستحيلات الممتنعات، وهذا المذهب مبني على مسألة إنكار قيام الأفعال والأمور الاختيارية بالرب تعالى ويسمونها مسألة حلول الحوادث، وحقيقتها إنكار أفعاله وربوبيته إرادته ومشيئته.

[مذهب الكرامية]

المذهب السادس: مذهب الكرامية، وهو أنه متعلق بالمشيئة والقدرة قائم بذات الرب تعالى، وهو حروف وأصوات مسموعة، وهو حادث بعد أن لم يكن، فهو عندهم متكلم بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن متكلما، كما يقوله سائر فرق المتكلمين أنه فعل بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن فاعلا، كما ألزموا به الكرامية في مسألة الكلام، فهو لازم لهم في مسألة الفعل، والكرامية أقرب إلى الصواب منهم، فإنهم أثبتوا كلاما وفعلا حقيقة قائمين بذات المتكلم الفاعل، وجعلوا لهما أولا، فرارا من القول بحوادث لا أول لها، ومنازعون أبطلوا حقيقة الكلام والفعل، وقالوا لم يقم به فعل ولا كلام البتة، وأما من أثبت منهم معنى قائما بنفسه سبحانه، فلو كان ما أثبته مفعولا لكان من جنس الإرادة والعلم لم يكن شيئا خارجا عنهما، فهم لم يثبتوا له كلاما ولا فعلا وأما الكرامية فإنهم جعلوه متكلما بعد أن لم يكن متكلما، كما جعله خصومهم فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا.

[مذهب السالمية][1]

المذهب السابع: مذهب السالمية ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وأهل الحديث أنه صفة قائمة بذات الرب تعالى لم يزل ولا يزال، لا

---

(١) «جماعة ينسبون إِلَى مَذْهَب أبي الحسن مُحَمَّد بن أَحمد بن سالم السالمي فِي الْأُصُول يُقَال لَهُم السالمية وَهُوَ مَذْهَب مَشْهُور بِالْبَصْرَةِ وسوادها». «اللباب في تهذيب الأنساب» (ج٢ص٩٣).

وقال الذهبي عن أبي الحسن البصري هذا: «وَلَهُ أَصْحَابُ يُسَمَّوْنَ السَّالِمِيَّة، هجرهُمُ النَّاسُ لأَلْفَاظِ هُجنَةٍ أطلقُوهَا وَذَكَرُوهَا... وَمَاتَ ابْنُ سَالِمٍ وَقَدْ قَاربَ التَّسْعِيْنَ سَنَةَ بضع وَخَمْسِيْنَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ» - «سير أعلام النبلاء - ط الرسالة (١٦/ ٢٧٣).

يتعلق بقدرته ومشيئته، ومع ذلك هو حروف وأصوات، وسور وآيات سمعه جبرائيل منه، وسمعه موسى بلا واسطة، ويسمعه سبحانه من يشاء، وإسماعه نوعان: بواسطة وبغير واسطة ومع ذلك فحروفه وكلماته لا يسبق بعضها بعضا، بل هي مقترنة الباء مع السين مع الميم في آن واحد، لم تكن معدومة في وقت من الأوقات ولا تعدم، بل لم تزل قائمة بذاته سبحانه قيام صفة الحياة والسمع والبصر، وجمهور العقلاء قالوا: تصور هذا المذهب كاف في الجزم ببطلانه.

والبراهين العقلية والأدلة القطعية شاهدة ببطلان هذه المذاهب كلها، وأنها مخالفة لصريح العقل والنقل، والعجب أنها هي الدائرة بين فضلاء العالم لا يكادون يعرفون غيرها.

المسألة الثالثة: قول أهل السنة في القرآن وأنه كلام الله

صفة الكلام من الصفات التي لها تشعبات كثيرة متعددة يحسن عند عرضها أن يكون العرض لها مفصلًا بحسب تلك التفريعات التي سأضع لها عناوين جانبية مما يساعد من جهة على التعرف على قول أهل السنة بشكل أدق، والتعرف على أقوال المخالفين حين عرضها في تلك الجزئيات من جهة أخرى.

أولاً: إثبات صفة الكلام لله عز وجل.

يثبت أتباع الرسل صفة الكلام لله عز وجل كما أثبتوا له سائر الصفات، ومحال قيام هذه الصفة بنفسها كما يقوله بعض المكابرين أنه خلق الكلام لا في محل، ومحال قيامها بغير الموصوف بها كما يقوله المكابر الآخر أنه خلق في محل فكان هو المتكلم به دون المحل، قالوا والكلام

الحقيقي هو الذي يوجد بقدرة المتكلم وإرادته قائما به، لا يعقل غير هذا، وأما ما كان موجودا بدون قدرته ومشيئته وإن سمع منه فإنه ليس بكلام له، وإنما هو مخلوق خلقه الله فيه، فلو كان ما قام بالرب تعالى من الكلام غير متعلق بمشيئته بل يتكلم بغير اختياره لم يكن هذا هو الكلام المعهود، بل هذا شيء آخر غير ما يعرفه العقل ويشهد به الشرع، قالوا: ولو لم يكن هناك ألفاظ مسموعة حقيقة السمع لم يكن ثم صفة كلام البتة، ولو كان عاجزا عن الكلام في الأزل لم يصر قادرا عليه فيما لم يزل، فإنه إذا كانت حاله قبل وبعد سواء وهو لم يستفد صفة الكلام من غيره، فمن المستحيل أن تجدد له هذه الصفة بعد أن كان فاقدا لها بالكلية.

وكذلك إثبات قدم عين كل فرد من أنواع الكلام وبقائه أزلا وأبدا واقتران حروفه بعضها ببعض بحيث لا يسبق شيء منها لغيره، لا يسيغه عقل ولا تقبله فطرة وقد دلت النصوص النبوية أنه متكلم إذا شاء بما شاء، وأن كلامه يسمع، وأن القرآن العزيز الذي هو سور وآيات وحروف وكلمات عين كلامه حقا، لا تأليف ملك ولا بشر، وأنه سبحانه الذي قاله بنفسه: ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ [الأعراف: الآية: ١]، ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورى: الآية: ١-٢]، ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾ [مريم: الآية: ١].

وأن القرآن جميعه، حروفه ومعانيه نفس كلامه الذي تكلم به، وليس بمخلوق ولا بعضه قديما، وهو المعنى وبعضه مخلوق، وهو الكلمات والحروف، ولا بعضه كلامه وبعضه كلام غيره، ولا ألفاظ القرآن وحروفه ترجمة ترجم بها جبرائيل أو محمد عليهما السلام عما قام بالرب من المعنى من غير أن يتكلم الله بها، بل القرآن جميعه كلام الله، حروفه

ومعانيه، تكلم الله به حقيقة، والقرآن اسم لهذا النظم العربي الذي بلغه الرسول ﷺ عن جبرائيل عن رب العالمين.

فللرسولين منه مجرد التبليغ والأداء، لا الوضع والإنشاء، كما يقول أهل الزيغ والاعتداء، فكتاب الله عندهم غير كلامه، كتابه مخلوق وكلامه غير مخلوق، والقرآن إن أريد به الكتاب كان مخلوقا، وإن أريد به الكلام كان غير مخلوق، وعندهم أن الذي قال السلف هو غير مخلوق هو عين القائم بالنفس وأما ما جاء به الرسول وتلاه على الأمة فمخلوق، وهو عبارة عن ذلك المعنى، وعندهم أن الله تعالى لم يكلم موسى، وإنما اضطره إلى معرفة المعنى القائم بالنفس من غير أن يسمع منه كلمة واحدة، وما يقرؤه القارئون ويتلوه التالون فهو عبارة عن ذلك المعنى، وفرعوا على هذا الأصل فروعا: منها: أن كلام الله لا يتكلم به غيره، فإنه عين القائم بنفسه، ومحال قيامه بغيره فلم يتل أحد قط كلام الله ولا قرأه.

ومنها: أن هذا الذي جاء به الرسول ﷺ ليس كلام الله إلا على سبيل المجاز.

ومنها: أنه لا يقال إن الله تكلم ولا يتكلم ولا قال ولا يقول ولا خاطب ولا يخاطب، فإن هذه كلها أفعال إرادية تكون بالمشيئة، وذلك المعنى صفة أزلية لا يتعلق بالمشيئة.

ومنها: أنهم قالوا لا يجوز أن ينزل القرآن إلى الأرض، فألفاظ النزول والتنزيل لا حقيقة لشيء منها عندهم.

ومنها: أن القرآن القديم لا نصف له ولا ربع ولا خمس ولا عشر ولا جزء له البتة.

ومنها: أن معنى الأمر هو معنى النهي، ومعنى الخبر والاستخبار، وكل ذلك معنى واحد بالعين.

ومنها: أن نفس التوراة هي نفس القرآن ونفس الإنجيل والزبور، والاختلاف في التأويلات فقط.

ومنها: أن هذا القرآن العربي تأليف جبرائيل أو محمد أو مخلوق خلقه الله تعالى في اللوح المحفوظ، فنزل به جبرائيل من اللوح لا من الله على الحقيقة كما هو معروف من أقوالهم.

ومنها: أن ذلك العين القديم يجور أن تتعلق به الإدراكات الخمس فيسمع ويرى ويشم ويذاق ويلمس إلى غير ذلك من الفروع الباطلة سمعا وعقلا وفطرة.

وقد دل القرآن وصريح السنة والمعقول وكلام السلف على أن الله سبحانه يتكلم بمشيئته، كما دل على أن كلامه صفة قائمة بذاته، وهي صفة ذات وفعل قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: الآية: ٤٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: الآية: ٨٢] فإذا: تخلص الفعل للاستقبال (وأن) كذلك (ونقول) فعل دال على الحال والاستقبال (وكن) حرفان يسبق أحدهما الآخر، فالذي اقتضته هذه الآية هو الذي في صريح العقول والفطر.

وكذلك قوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء: الآية: ١٦] الآية، سواء كان الأمر هاهنا أمر تكوين أو أمر تشريع فهو موجود بعد أن لم يكن، وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟

لِآدَمَ﴾ [الأعراف: الآية: ١١] وإنما قال لهم اسجدوا بعد خلق آدم وتصويره.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] الآيات كلها، فكم من برهان يدل على أن التكلم هو الخطاب وقع في ذلك الوقت.

وكذلك قوله: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: الآية: ٣٠]، والذي ناداه هو الذي قال له: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: الآية: ١٤]، وكذلك قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ﴾ [القصص: الآية: ٦٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [سبأ: الآية: ٤٠] وقوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ﴾ [ق: الآية: ٣٠] الآية، ومحال أن يقول سبحانه لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد قبل خلقها ووجودها.

وتأمل نصوص القرآن من أوله إلى آخره ونصوص السنة، ولا سيما أحاديث الشفاعة وحديث المعراج وغيرها، كقوله: « «**أتدرون ماذا قال ربكم الليلة**»[(١)]، وقوله: « «**إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة**»[(٢)]، وقوله: « «**ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حاجب**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١) باختلاف يسير.

(٢) أخرجه أبو داود (٩٢٤) واللفظ له، والنسائي (١٢٢١) باختلاف يسير. وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم قبل حديث (٧٥٢٢) مختصراً.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٤٣)، ومسلم (١٠١٦) باختلاف يسير.

وقد أخبر الصادق المصدوق أنه يكلم ملائكته في الدنيا فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي، ويكلمهم يوم القيامة، ويكلم أنبياءه ورسله وعباده المؤمنين يومئذ ويكلم أهل الجنة في الجنة ويسلم عليهم في منازلهم، وأنه كل ليلة يقول: «**من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له، من يقرض غير عديم ولا ظلوم**»[1]، وقال النبي ﷺ: «**إن الله أحيا أباك وكلمه كفاحا**»[2]، ومعلوم أنه في ذلك الوقت كلمه وقال له: تمن علي.

إلى أضعاف أضعاف ذلك من نصوص الكتاب والسنة التي إن دفعت دفعت الرسالة بأجمعها، وإن كانت مجازا كان الوحي كله مجازا، وإن كانت من المتشابه كان الوحي كله من المتشابه، وإن وجب أو ساغ تأويلها على خلاف ظاهرها ساغ تأويل جميع القرآن والسنة على خلاف ظاهره، فإن مجيء هذه النصوص في الكتاب وظهور معانيها وتعدد أنواعها واختلاف مراتبها أظهر من كل ظاهر، وأوضح من كل واضح، فكم جهد ما يبلغ التأويل والتحريف والحمل على المجاز.

هب أن ذلك يمكن في موضع واثنين وثلاثة وعشرة، أفيسوغ حمل أكثر من ثلاثة آلاف وأربعة آلاف موضع كلها على المجاز وتأويل الجميع بما يخالف الظاهر؟ ولا تستبعد قولنا أكثر من ثلاث آلاف، فكل آية وكل حديث إلهي وكل حديث فيه الإخبار عما قال الله تعالى أو يقول، وكل

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥) بنحوه، ومسلم (٧٥٨) باختلاف يسير.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠١٠) واللفظ له، وابن ماجه (١٩٠) باختلاف يسير، وأحمد (١٤٨٨١) مختصراً.

أثر فيه ذلك، إذا استقرئت زادت على هذا العدد، ويكفي أحاديث الشفاعة وأحاديث الرؤية وأحاديث الحساب، وأحاديث تكليم الله لملائكته وأنبيائه ورسله وأهل الجنة، وأحاديث تكليم الله لموسى، وأحاديث تكلمه عند النزول الإلهي، وأحاديث تكلمه بالوحي، وأحاديث تكليمه للشهداء، وأحاديث تكليم كافة عباده يوم القيامة بلا ترجمان ولا واسطة، وأحاديث تكليمه للشفعاء يوم القيامة حين يأذن لهم في الشفاعة، إلى غير ذلك، إذ كل هذا وأمثاله وأضعافه مجاز لا حقيقة له، سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نشهدك ونشهد ملائكتك وحملة عرشك وجميع خلقك أنك أحق بهذه الصفة وأولى من كل أحد، وأن البحر لو أمده من بعده سبعة أبحر، وكانت أشجار الأرض أقلاما يكتب بها ما تتكلم به، لنفدت البحار والأقلام ولم تنفد كلماتك، وأنك لك الخلق والأمر، فأنت الخالق حقيقة»(١)..

قال ابنُ تَيميَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الرب تعالى لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال، منعوتا بنعوت الجلال والإكرام، وكماله من لوازم ذاته، فيمتنع أن يزول عنه شيء من صفات كماله، ويمتنع أن يصير ناقصا بعد كماله. وهذا الأصل عليه قول السلف وأهل السنة: أنه لم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل قادرا، ولم يزل موصوفا بصفات الكمال، ولا يزال كذلك»(٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ولا نزاع بين العلماء أن كلام الله

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٤٩٤-٥٠٣.

(٢) يُنظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٥٠).

تعالى لا يفارق ذات الله، ولا يباينه كلامه، ولا شيء من صفاته، بل ليس صفة شيء من موصوف تباين موصوفها وتنتقل عنه إلى غيره. فكيف يتوهم عاقل أن كلام الله يباينه، وينتقل إلى غيره»[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وقد دل القرآن وصريح السنة والمعقول وكلام السلف على أن الله سبحانه يتكلم بمشيئته، كما دل على أن كلامه صفة قائمة بذاته، وهي صفة ذات وفعل»[٢].

فصفة الكلام صفة ذاتية فعلية[٣]. فكلام الله عَزَّ وَجَلَّ باعتبار أصله ونوعه: صفة ذات، وباعتبار آحاد الكلام وأفراده: صفة فعل»[٤].

وقال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٧٦ هـ): «يصفونه بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الصفات الذاتية؛ كالحياة الكاملة، والسمع والبصر، وكمال القدرة، والعظمة والكبرياء، والمجد والجلال والجمال، والحمد المطلق، ومن صفات الأفعال المتعلقة بمشيئته وقدرته؛ كالرحمة، والرضا، والسخط، والكلام، وأنه يتكلم بما يشاء كيف يشاء، وكلماته لا تنفد، ولا تبيد»[٥].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٢)، مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٣٥).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص: ١٣١٨.

(٣) «الصفات الفعلية من حيث قيامها بالذات تسمى: صفات ذات، ومن حيث تعلقها بما ينشأ عنها من الأقوال والأفعال تسمى: صفات أفعال، ومن أمثلة ذلك: صفة الكلام». يُنظر: القواعد المثلى لابن عثيمين (ص: ٢٥).

(٤) يُنظر: القواعد المثلى لابن عثيمين (ص: ٢٥).

(٥) يُنظر: القول السديد (ص: ٨). يُنظر: القواعد المثلى لابن عثيمين (ص: ٢٥).

أ- الأدلة من القرآن.

وقد أثبت الله الكلام لنفسه، خلافًا لما يعتقده الضالون،

١ - قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: الآية: ٢٥٣].

٢ - وقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: الآية: ١٦٤].

٣ - وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣].

٤ - وقال تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾ [طه: الآيات: ١٣ - ١٤].

٥ - وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [القصص: الآية: ٣٠].

٦ - وقالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: الآية: ٤٠].

٧- وقال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: الآية: ١٠٩].

٨ - وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: الآية: ١١٥].

٩ - وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الفتح: الآية: ١٥].

١٠ - وقال تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ

وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية: ٧٥].

١١ - وقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: الآية: ٦].

وأمَّا الأدلَّةُ على حِرْمانِ أقوامٍ من تكليمِ الله لهم، فمنها:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾﴾ [البقرة: الآيات: ١٧٤ - ١٧٥].

٢ - وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [آل عمران: الآية: ٧٧].

والأيات في ذلك كثيرةٌ جدًا.

ب- الأدلة من السنة.

١- حديث **أبي هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٧ هـ)، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**احتجّ آدمُ وموسى، فقالَ له موسى: يا آدم، أنتَ أبونا، خَيَّبْتَنا وأخرَجْتَنا من الجنَّة، قال له آدم: يا موسى، اصطفاكَ الله بكلامِهِ، وخَطَّ لكَ [التوراةَ] بيدِهِ، أتلومُني على أمْرٍ قدَّرهُ الله عليَّ قبلَ أن يخلقَني بأربعينَ سنةً؟ فحَجَّ آدمُ موسى، فحَجَّ آدمُ موسى -ثلاثًا-**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ١٦٠)، (٩/ ٣٨٨)، (١١/ ٥٤٨) - ٥٤٩، ومسلم رقم (١٢٧).

٢- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه (ت: ما بين ٧٣ إلى ٧٧ هـ)، قال: «كانَ النبيُّ ﷺ يَعْرِضُ نفسَه على الناس بالموقفِ فيقول: «**هلْ مِنْ رَجُلٍ يَحْمِلُني إلى قومِهِ؟ فإنَّ قريشًا قدْ مَنعوني أن أبلِّغَ كلامَ رَبِّي عَزَّ وجلَّ**». الحديث[(١)].

٣- حديث أبي هريرة رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، عن النبي ﷺ قال: «فضلُ كلامِ الله على سائرِ الكلامِ كفَضْلِ الله على سائرِ خلقِه»[(٢)].

٤- حديث أبي أمامةَ رضي الله عنه (ت: ٨١ أو ٨٦ هـ) أنَّ رجلاً أتى النبيَّ ﷺ قال: يا نبيَّ الله، أنبيًّا كانَ آدمُ؟ قالَ: «**نعَمْ، مُكَلَّمًا**». قَالَ: كم بينَه وبينَ نُوحٍ؟ قالَ: «**عَشرةُ قُرون**»[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٠)، وأبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجة رقم (٢٠١)، والدارمي رقم (٣٣٥٧)، والنسائي في «الكبرى» -كما في «تحفة الأشراف» (٢/ ١٧٥) -، والبخاري في «خلق أفعال العباد» رقم (٨٦، ٢٠٥)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» رقم (٢٨٤)، والحاكم (٢/ ٦١٢) - ٦١٣، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» رقم (٢١٧)، واللالكائي في «السنة» رقم (٥٥٤، ٥٥٥)، والبيهقي في «الاعتقاد» ص: ١٠٠، و«الأسماء والصفات» ص: ١٨٧، و«دلائل النبوة» (٢/ ٤١٣)، وإسماعيل بن الفضل الأصبهاني في «الحجة» ق ٤٨/أ - ب من طرق عن إسرائيل: حدثنا عثمان ابن المغيرة عن سالم بن أبي الجعد عن جابر به.

(٢) أخرجه عثمان الدارميُّ في «الرَّدِّ على الجَهْمِيَّة» رقم (٢٨٧، ٣٤٠)، واللالكائي رقم (٥٥٧)، والترمذي رقم (٢٩٢٦)، والدارمي رقم (٣٣٥٩).

(٣) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» رقم (٢٩٩)، وابن حبان رقم (٢٠٨٥ - == موارد)، والطبراني في «الكبير» (٨/ ١٣٩) - ١٤٠، و«الأوسط» رقم (٤٠٥)، والحاكم (٢/ ٢٦٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص: ٢٠٦، وابن عساكر ٢/ ٣٢٥/ب، وقال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم». وأقرّه الذهبي، وابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ١٠١). وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٩٦) و٨/ ٢١٠: «رجاله =

٥- حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه (ت: ٦٥ هـ)، عن النبي ﷺ قال: «إنَّ الله كَتَبَ كتابًا قبلَ أن يخلقَ السماواتِ والأرضَ بألفَي عام، فأنزلَ منه آيتين ختمَ بِهما سورةَ البقرةِ، فلا تقْرآنِ في «دارٍ ثلاثَ ليالٍ فيقرَبُها شَيْطانٌ»[١].

٦- حديث **أبي هريرة** رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**يَقبِضُ الله الأرضَ، ويَطْوي السَّماواتِ بيمينه، ثمَّ يقول: أنا المَلِكُ؛ أَينَ مُلوكُ الأرضِ؟** » **وفي لفظ: «يَقبِضُّ الله الأرضَ يوم القيامة...»**[٢].

٧- وحديث عَدِيّ بنِ حاتم رضي الله عنهما (ت: ٦٦ أو ٦٩ هـ)، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ : «**ما مِنْكمْ من أحَدٍ إلا سيكلِّمُهُ الله، ليسَ بينَه وبينَه تُرْجُمانٌ، فينظُرُ أيْمَنَ منه فلا يَرى إلاَّ ما قدَّم، وينظُرُ بينَ يدَيْهِ فَلاَ يَرى إلاَّ النَّارَ تِلقاءَ وَجْهِهِ، فاتَّقوا النَّارَ ولو بشِقِّ تَمْرةٍ**».

وفي لَفْظٍ: «**ما مِنْكُمْ من أحْدٍ إلاَّ سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، ليسَ بينَه وبينَه تُرْجُمانٌ ولا حِجَابٌ يَحْجُبُه**»[٣].

وبوَّب البخاري في «صحيحه» على ذلك فقال: «باب كلام الرب تبارك

= رجال الصحيح» زاد في الموضع الثاني: «غير أحمد بن خُليد الحلبي وهو ثقة».

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٧٤)، والترمذي رقم (٢٨٨٢)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٩٦٧)، والدارمي رقم (٢٢٩٠)، وابن حبان رقم (١٧٢٦ - موارد)، والحاكم (١/ ٥٦٢) أو البيهقي في «الأسماء والصفات» ص: ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) أخرجه البخاري (٨/ ٥٥١) و١١/ ٣٧٢ و١٣/ ٣٦٧ ومسلم رقم (٢٧٨٧).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٥٦) والبخاري (١١/ ٤٠٠) و١٣/ ٤٢٣، ٤٧٤، ومسلم (٢/ ٧٠٣) - ٧٠٤.

وتعالى مع أهل الجنة»[1]، وقال لأهل النار: ﴿ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: الآية: ١٠٨].

ثانيًا: أن الله تعالى لم يَزل متكلِّمًا، إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «منشأ النزاع بين الطوائف أن الرب تعالى هل يتكلم بمشيئته أم كلامه بغير مشيئته على قولين.

فقالت طائفة: كلامه بغير مشيئته واختياره، ثم انقسم هؤلاء أربع فرق.

١-قالت فرقة: هو فيض فاض منه بواسطة العقل الفعال على نفس شريفة فتكلمت به كما يقول ابن سينا وأتباعه وينسبونه إلى أرسطو.

٢-وفرقة قالت: بل هو معنى قائم بذات الرب تعالى هو به متكلم، وهو قول الكلابية ومن تبعهم، وانقسم هؤلاء فريقين.

فرقة قالت: هو معان متعددة في أنفسها أمر ونهي وخبر واستخبار، ومعنى جامع لهذا الأربعة، وفرقة قالت: بل هو معنى واحد بالعين لا ينقسم ولا يتبعض.

وفرقة قالت: كلامه هو هذه الحروف والأصوات، خلقها خارجة عن ذاته، فصار بها متكلما، وهذا قول المعتزلة وهو في الأصل قول الجهمية تلقاه عنهم أهل الاعتزال فنسب إليهم.

٣-وفرقة قالت: يتكلم بقدرته ومشيئته كلاما قائما بذاته سبحانه كما يقول به سائر أفعاله لكنه حادث النوع، وعندهم أنه صار متكلما بعد أن لم يكن متكلما كما قاله من لم يصفهم من المتكلمين أنه صار

(١) «صحيح البخاري» (٩/ ١٥١).

فاعلا بعد أن لم يكن، فقول هؤلاء في الفعل المتصل كقول أولئك في الفعل المنفصل، وهذا قول الكرامية.

٤- وفرقة قالت: يتكلم بمشيئته، وكلامه سبحانه هو الذي يتكلم به الناس كله حقه وباطله وصدقه وكذبه، كما يقوله طوائف الاتحادية.

وقال أهل الحديث والسنة: إنه لم يزل سبحانه متكلما إذا شاء ويتكلم بمشيئته ولم تتجدد له هذه الصفة، بل كونه متكلما بمشيئته هو من لوازم ذاته المقدسة، وهو بائن عن خلقه بذاته وصفاته وكلامه، وليس متحدا بهم ولا حالا فيهم»[١].

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «بل نقول: إن الله لم يزل متكلما إذا شاء ولا نقول: إنه كان ولا يتكلم حتى خلق الكلام. ولا نقول: إنه قد كان لا يعلم حتى خلق علما فعلم، ولا نقول: إنه قد كان ولا قدرة له حتى خلق لنفسه القدرة، ولا نقول: إنه كان قد كان ولا نور له حتى خلق لنفسه نورا، ولا نقول: إنه قد كان ولا عظمة له حتى خلقه لنفسه عظمة»[٢].

وقال عبد المغني المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٠٠ هـ): «مذهب أهل الحق أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يزل متكلما بكلام مسموع مفهوم مكتوب»[٣].

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٢ هـ): «والحق أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص: ٥٢٧-٥٢٨ .

(٢) كتاب الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص: ١٣٩.

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد (١/ ١٣٠).

يتناهى؛ فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك... كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف»[١].

قال عبد الباقي المواهبي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١٠٧١ هـ): «قال الأئمة: إن الله سبحانه وتعالى يتكلم بمشيئته وقدرته، بمعنى أنه لم يزل متكلما إذا شاء، فإن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لم يتكلم، ومن يتكلم بمشيئته وقدرته، أكمل ممن يكون الكلام ممكنا له»[٢].

ثالثًا: القرآن كلام الله.

من أركان الإيمان السِّتة: الإيمانُ بالكُتُبِ التي أنزلها اللهُ، كما دلَّ على ذلك قولُه سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النساء: الآية: ١٣٦]، وكذلك جاء في حديث جبريل عليه السلام، وفيه: «الإيمان»، قال: **«أن تُؤمن باللهِ، ومَلائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِرِ، وتُؤمن بالقَدَرِ؛ خَيْرِه وشَرِّهـ»**[٣]..

ومن الإيمانِ بالكتب: الإيمانُ بِأَنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ.

والقرآنُ في الأصل: مصدر قرأ قراءة وقرآنًا؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨﴾ [القيامة: ١٧-١٨]، أي:

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص١٩٢.

(٢) كتاب العين والأثر في في عقائد أهل الأثر ص: ٦٨.

(٣) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

قراءته، فهو مَصدر على وزن فُعلان-بالضم-كالغُفران والشُّكران[(١)].

وفي الاصطلاح هو: «كلام الله المُنَزَّل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد، المُعجز بلفظه ومعناه، المكتوب في المصاحف، المَنقول إلينا بالتواتر، المُتعبد بتلاوته، المَبدوء بسورة الفاتحة، المُختتم بسورة الناس»[(٢)].

والقرآنُ كلامُ الله، وهو صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ قال تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: الآية: ٦]، وروي عن **جابر بن عبد الله** رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا (ت: ما بين ٧٣ إلى ٧٧ هـ) أنه قَالَ: «كانَ رسولُ اللهِ يَعْرِضُ نَفسَهُ فِي المَوْسِمِ؛ فَيَقُولُ: «**أَلاَ رَجُلٍ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ؛ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي**»[(٣)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «إنَّ سلفَ الأمَّةِ وأئمَّتَها كانوا على الإيمان الذي بعثَ الله به نبيَّه ﷺ، يصِفون الله بما وصَف به نفسَه، وبما وصَفَه به رسولُهُ من غير تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، ويقولون: إنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى، ويصفونَ الله بما وصفَ به نفسَهُ، من التكليمِ، والمُناجاة، والمُناداةِ، وما جاءت به السُّنَنُ والآثارُ موافقةً لكتاب الله تعالى»[(٤)].

---

(١) انظر: «لسان العرب» (١/ ١٢٩)، و«مناهل العرفان» للزرقاني (١/ ٧).

(٢) انظر: «مناهل العرفان» (١/ ١٠-١٣)، و«مباحث في علوم القرآن» لمناع القطان (ص ٢٠-٢١)، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١)، والحاكم (٢/ ٦٦٩) وصححه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال في «المجمع» ٦/ ٣٥: «رجاله ثقات».

(٤) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥١٨).

رابعًا: القرآن غير مخلوق[١].

الذي عَلَيهِ إجماعُ السَّلفِ الصَّالحِ مِنَ الصَّحابةِ-رضي الله عنهم- وَالتَّابعِينَ لَهم بإحسَانٍ: أَنَّ القرانَ كلامُ اللهِ غَيرُ مَخلوقٍ؛ حُرُوفه وَمَعَانِيه، مُنَزَّلٌ مِن عِندِ اللهِ؛ نَزَلَ بِهِ جِبريلُ عليه السلام إِلَى نَبِيِّنَا. فكلامُ الله تعالى صفةٌ من صفاتهِ غيرُ مَخلوقٍ كسائر صِفاتِه، سَواء كان القرآن العربيَّ، أوِ التَّوراةَ العِبريَّةَ، أو غيرَ ذلك من كلامِهِ تعالى، ممَّا وقَعَ من كلامِهِ، وممَّا لَم يقع بَعْدُ.

ولَقَدْ كانَ السَّلفُ في صَدْرِ الإسلام في غِنًى عن إطلاقِ لفظِ (غير مخلوق) لأنَّه كانَ من المُسَلَّم عندهم أنَّ كلامَ الله صفةٌ مِن صفاتِهِ، وصفاتُهُ غيرُ مَخلوقةٍ، حتى ظَهَرت الجَهميةُ، فنفَتْ صفةَ الكلامِ عن الله تعالى، لكنْ لمَّا كانَ هذا القولُ منكَراً شَنيعاً، تَنفرُ منه قلوبُ الناسِ، وتقشَعِرُّ منه جلودُهم، ويرفُضُهُ إيمانُهُمْ، أبدَلوهُ بقَوْلِهم: كلامُ الله مَخْلوقٌ، فتظاهَروا بإثباتِ الكلامِ، وأبطلُوهُ بقولهم: مخلوقٌ.

فلمَّا كانَ حقيقةُ قَوْلِهم إبطالَ صفةِ الكلامِ وتَعطيلَها قابَلهم السَّلَفُ برفْضِ هذهِ البدعةِ وإنكارِها، والتَّشديدِ عليهم في ذلكَ، بل وتكفيرهم، لأنَّ حقيقةَ قولهم الكفرُ، لِما تضمَّنَ من تكذيبِ القرآنِ، وإثبات النَّقْصِ للرَّحمنِ، فقالَ السَّلَفُ حينئذٍ: (كلامُ الله -كالقرآن وغيره- غيرُ مخلوقٍ).

ولقَدْ كانَتْ لهذه العقيدةُ مبنيَّةً على أسُسٍ متينةٍ وقَواعدَ عظيمةٍ من الكتابِ والسُّنَّةِ، والمَعقولِ الصَّريحِ، ونُصوصِ السَّلَفِ وكَلامِهم، خِلافًا لما يحسَبُه الجاهلونَ.

(١) المصدر: كتاب العقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبد الله بن يوسف الجديع.

● **الأدلة من القرآن الكريم:**

١ - قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤].

والاحتجاجُ بهذه الآيةِ من وَجْهَيْنِ:

الأول: أنَّه تعالى فرَّقَ بين الخَلْقِ والأمْرِ، وهما صِفَتان من صِفاتِهِ، أضافَهما إلى نفسهِ، أمَّا الخَلْقُ فَفِعْلُهُ، وأمَّا الأَمرُ فقولُهُ، والأصْلُ في المُتعاطفين التَّغايُرُ إلَّا إذا قامَتِ القرينةُ على عَدم إرادَة ذَلكَ، وهنا قد قامتِ القرائنُ على توكيدِ الفَرْقِ بَيْنَهُما، ومنها الوجهُ الآتي.

والثاني: أنَّ الخَلْقَ إنَّما يكونُ بالأمْرِ، كَما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: الآية: ٨٢].

فقوله تعالى: ﴿كُن﴾ هو أمْرُهُ، فلو كانَ مَخْلوقاً لاحتاجَ خلقُهُ إلى أمْرٍ، والأمْرُ إلى أمرٍ، إلى ما لا نِهاية، وهذا باطلٌ.

وقد احتجَّ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ(ت: ٢٤١ هـ) على الجَهْمِيَّة المُعْتزلةِ بهذه الآية.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلتُ: قال الله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤]، ففرَّقَ بين الخَلْقِ والأمْرِ»(١).

وقال لهم: «قال الله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: الآية: ١] فأمْرُهُ كلامه

(١) رواه حنبل في «المحنة» ص: ٥٣ عن أحمد.

واستطاعَتُهُ ليسَ بمخلوقٍ، فلا تَضْرِبوا كِتابَ الله بعضَهُ بِبعضٍ»[١].

وقالَ فيما كتَبَهُ للمتوكِّل حينَ سألَهُ عن مَسألةِ القرآنِ: «وقَدْ قالَ الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية: ٦]، وقَالَ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤]، فَأخبَرَ بالخَلْقِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَٱلْأَمْرُ﴾ ، فأخبرَ أنَّ الأمرَ غَيْرُ مَخلوقٍ»[٢].

وقد سبَقَ الإمامَ أحمد إلى هذا الاحتجاج شيخُه الإمامُ **سفيانُ بن عُيَيْنَةَ الهِلاليُّ -الحافظُ الثِّقَةُ الحُجَّةُ-(ت: ١٩٨ هـ)**، فقالَ رَحمه الله: «ما يَقولُ هذا الدُّوَيْبَّةُ؟ » -يعني بشرًا المَريسِيّ-.

قالوا: يا أبا محمَّدٍ، يزعُمُ أنَّ القُرآنَ مَخلوقٌ،

فقالَ: «كَذَبَ، قال الله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤]، فالخَلْقُ خَلْقُ الله تبارك وتعالى، والأمْرُ القرآنُ»[٣].

قال الحافظُ هبةُ الله ابنُ الطَّبَريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ(ت: ٤١٨ هـ)، عقبَ هذا: «وكذلكَ قالَ أحمدُ بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)، ونُعَيْمُ بن حمَّادٍ (ت: ٢٢٨ هـ)، ومحمَّدُ بن يحيى الذُّهْليُّ (ت: ٢٥٨ هـ)، وعَبْدُ السَّلام بن عاصم الرازيُّ، وأحمدُ بن سِنانٍ الواسطيُّ (ت: ٢٥٦ هـ)، وأبو حاتِمٍ الرازيُّ (ت: ٢٧٧ هـ)»[٤].

---

(١) رواه حنبل في «المحنة» ص: ٥٤ عنه.

(٢) رواه صالح ابنه في «المحنة» روايتة ص: ١٢٠ - ١٢١.

(٣) رواه الآجري في «الشريعة» ص: ٨٠ وابن الطبري في «السنة» رقم (٣٥٨) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/٨٨) - ٨٩ بسند جيد عنه.

(٤) ابن الطبري في «السنة» رقم (٣٥٨).

٢ - وقالَ تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣﴾ [الرحمن: الآيات: ١ - ٣].

ففرَّقَ تعالى بينَ عِلمهِ وخَلْقِهِ، فالقرآنُ عِلْمُهُ، والإنسانُ خلقُهُ، وعِلْمُهُ تعالى غيرُ مَخلوقٍ.

قالَ تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: الآية: ١٤٠].

وقالَ تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: الآية: ١٤٥].

وقالَ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ حُكۡمًا عَرَبِيّٗاۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا وَاقٖ ۝٣٧﴾ [الرعد: الآية: ٣٧].

فسمَّى الله تعالى القرآنَ عِلْماً، إذْ هو الذي جاءَه مِنْ ربِّهِ؟ وهو الذي عَلَّمهُ الله تعالى إيَّاه ﷺ، وعِلْمُهُ تعالى غيرُ مَخلوقٍ، إذ لو كانَ مخلوقًا لاتَّصفَ تعالى بِضدِّهِ قبلَ الخَلْقِ، تعالى الله عن ذلك وتنزَّه وتقدَّس.

وبهذا احتجَّ **الإمامُ أحمدُ** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، على الجَهْميةِ فيما كتبَهُ للمتوكِّل في مسألة القرآنِ.

قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾، فَأخبرَ تَعالى أنَّ القرآنَ مِنْ عِلْمِهِ» ثمَّ احتجَّ بالآياتِ الثلاثِ المذكوراتِ، ثمَّ قال: «فالقرآنُ من علم الله تعالى، وفي هذه الآيات دليلٌ على أنَّ الذي جاءَه ﷺ هو القرآنُ، لقولِهِ: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [البقرة: الآية: ١٢٠]»[١].

---

(١) رواه صالح في «المحنة» ص: ١٢١ وعبد الله في «السنة» رقم (١٠٧) عن أبيهما به.

وقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ في حكايةِ مُناظرتِهِ للجَهْميةِ في مَجْلس المُعتصِم: «قالَ لي عبدُ الرَّحمن القزّازُ[١]: كانَ اللهُ ولا قرآنَ، قلتُ له: فكانَ الله ولا عِلْم! فأمْسَكَ، ولَوْ زعَمَ أنَّ اللهَ كانَ ولا عِلْم لكفَرَ باللهِ»[٢].

وقيلَ له رَحِمَهُ اللَّهُ: قومٌ يقولونَ: إذا قال الرَّجُلُ: كلامُ الله ليسَ بمخلوقٍ، يقولون: مَنْ إمامُكَ في هذا؟ ومِنْ أيْنَ قلتَ: ليس بمخلوقٍ؟ قال:

«الحجَّة قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: الآية: ١٢٠]، فما جاءَه غيرُ القرآن».

قال: «القرآنُ من عِلْم الله، وعلمُ الله ليسَ بمخلوقٍ، والقُرْآنُ كلامُ الله ليسَ بمخلوقٍ، ومثلُ هذا في القرآنِ كثيرٌ»[٣].

وقالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «القُرآنُ علمٌ مِنْ عِلمِ الله، فمَنْ زعَمَ أنَّ عِلمَ الله مخلوقٌ فهو كافرٌ»[٤].

٣ - وقالَ تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف: الآية: ١٠٩].

وقالَ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: الآية: ٢٧].

فأخبرَ تعالى -وقولُهُ الحقُّ- أنَّ كَلِماتِهِ غيرُ مُتَناهِيَةٍ، فَلو أنَّ البحارَ التي خَلَقَ الله كانتْ مِدادًا تُكْتَبُ به، والشَّجَرَ الذي خلقَ الله أقلاماً تُخَطُّ بِهِ،

---

(١) أحدُ مناظِري الإمام بحضرة المعتصم.

(٢) رواه حنبل في «المحنة» ص: ٤٥ عنه.

(٣) رواه صالح في «المحنة» ص: ٦٩ عنه.

(٤) رواه ابن هانئ في «المسائل» (٢/ ١٥٣)، ١٥٤عنه.

لَنَفِدَ مِدادُ البُحورِ، وَلَفَنِيَت الأَقْلَامُ، ولم تَفْنَ كَلِماتُ الله.

وإنَّمَا في هذه الإبانةُ عن عَظَمَةِ كَلَامِهِ تعالى، وأنَّه وَصْفُهُ وَعِلْمُهُ، وهذا لا يُقاسُ بالكلامِ المَخلوقِ الفاني، إذ لَوْ كان مخلوقًا لَفَنِيَ من قبلِ أنْ يَفنى بَحْرٌ من البُحورِ، ولكنَّ الله تعالى إنَّما كتَبَ الفناءَ على المَخلوقِ لا عَلَى نفسِهِ وصفَتِهِ.

٤ - أسماءُ الله تعالى في القُرآنِ، كـ (الله، الرحمن، الرحيم، السميع، العليم، العفور، الكريم...) وغيرها من أسمائِهِ الحُسْنى، وهي من كلامِهِ، إذ هو الذي سَمَّى بها نفسَه، بألفاظِها وَمَعانِيها.

وقد ساوى الله تعالى بين تَسبيحِ نَفْسِهِ وتَسبيحِ أسمائِهِ، فقال تعالى: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٤٢﴾ [الأحزاب: الآية: ٤٢]، وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: الآية: ١]، وقال: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ (١).

وساوى تعالى بين دُعائِهِ بنفسهِ ودُعائِهِ بأسمائِهِ، فقال: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: الآية: ٥٥] وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: الآية: ١١٠] وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: الآية: ١٨٠].

وكذلك ساوى تعالى بين ذِكْرِهِ بنفسهِ وذِكْرِهِ بأسمائِهِ، فقالَ: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: الآية: ٢٠٥] وقالَ: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٢٥﴾ [الإنسان: الآية: ٢٥].

---

(١) سورة الواقعة: الآيات: ٧٤، ٩٦ والحاقة: الآية: ٥٢.

وهذا التَّسبيحُ والدُّعاءُ والذِّكْرُ إنْ كانَ يَقَعُ لمَخلوقٍ كان كُفْراً بالله.

فإنْ قيلَ: إنَّ كلامَه تعالى مَخلوقٌ، كانتْ أسماؤُهُ داخِلةً في ذلكَ، ومَنْ زعَمَ ذلك فقَدْ كَفَرَ لِما ذكرنا، ولأنَّ معنى ذلكَ أنَّ الله تعالى لم تكن لَه الأسماءُ الحُسنى قبل خَلْقِ كلامِهِ، ولَكانَ الحالفُ باسْم من أسمائِهِ مُشْركاً لأنه حلَفَ بمَخلوقٍ، والمَخلوقُ غيرُ الخالقِ، وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ: «**مَن حَلَفَ بغير الله فقد أشرَكَ**»[١].

وبهذه الحُجَّةِ احتجَّ جماعةٌ من السَّلفِ والأئمَّةِ على كَوْنِ القرآنِ غيرَ مخلوقٍ، منهم:

١- الإمام الحُجَّة سُفيان بن سَعيد الثوريّ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١٦١ هـ).

قال: «مَنْ قالَ: إنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: الآيات: ١-٢] مخلوقٌ، فهو كافِر»[٢].

٢- ناصرُ السُّنَّة أبو عبد الله محمَّد بن إدريسَ الشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٠٤ هـ).

قال: «مَنْ حَلَفَ باسمٍ مِن أسماءِ الله فحنَثَ فعليه الكفَّارة، لأنَّ اسمَ الله غيرُ مَخلوقٍ، ومن حلَفَ بالكعبةِ، أو بالصَّفا والمَرْوةِ، فليسَ عليه الكفَّارةُ، لأنَّهُ مَخلوقٌ، وذاكَ غيرُ مَخْلوقٍ»[٣].

---

(١) أخرجه أحمد رقم (٤٩٠٤، ٦٠٧٢)، وأبو داود رقم (٣٢٥١)، والترمذي رقم (١٥٣٥)، وابن حِبّان رقم (١١٧٧ - موارد)، والحاكم (١/ ١٨) و٤/ ٢٩٧، وآخرون من حديث عبد الله بن عمر به. وحسّنه الترمذي، وصححه الحاكم وأقرَّه الذهبي.

(٢) أخرجه عبد الله في «السنة» رقم (١٣).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» ص: ١٩٣ وأبو نعيم (٩/ ١١٣) والبيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٨) و«الأسماء والصفات» ص: ٢٥٥ - ٢٥٦ و«المناقب» (١/ ٤٠٥) بإسناد صحيح.

٣- إمامُ أهل السُّنَّة أحمدُ بن حَنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ).

قال: «مَنْ قالَ: القرآن مخلوق فهو عندنا كافرٌ، لأنَّ القُرآن من عِلْمِ الله عَزَّ وَجَلَّ، وفيه أسماءُ الله عَزَّ وَجَلَّ»(١).

وقالَ: «وأسماءُ الله في القُرْآنِ، والقُرْآنُ من عِلْمِ الله، فمَنْ زَعَمَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ فهو كافرٌ، ومن زعَمَ أنَّ أسْمَاءَ الله مَخلوقةٌ فقدْ كَفَرَ»(٢).

وذَكَرَ لَه رَجُلٌ أنَّ رَجُلاً قالَ: إنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ، والقرآنُ مخلوقٌ، فقال أحمدُ: «كُفْرٌ بَيِّنٌ»(٣).

وقالَ: «أسْماءُ الله في القرآنِ، والقرآنُ من عِلْم الله، وعِلْمُ الله ليس بمخلوقٍ، والقرآنُ كلامُ الله ليسَ بمخلوقٍ على كلِّ وجهٍ، وعلى كلِّ جهةٍ، وعلى أيِّ حالٍ»(٤).

وكما أنَّه تعالى لا يوصَف بصفةٍ مخلوقةٍ، فلا يسمَّى باسم مَخلوقٍ.

٤ - أخبرَ تعالى عن تَنزيلهِ منه وإضافتهِ إليهِ، كما قالَ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [السجدة: الآية: ٢]، وقالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: الآية: ١١٤]، وقال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: الآية: ١٠٢]، ولَم يُضِف شيئًا ممَّا أنزلَه إلى نفسِه غير

---

(١) رواه ابنه عبد الله في «السنة» رقم.

(٢) رواه ابنه صالح في «المحنة» ص: ٥٢، ٦٦ - ٦٧.

(٣) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٢ عنه.

(٤) رواه ابنه صالح في «المحنة» ص: ٦٩.

كلامِهِ[١]، ممَّا دَلَّ على الاختصاصِ بمَعنى، فليسَ هو كإنزالِ المَطَر والحديد وغيرِ ذلك، فإنَّ هذه الأشياءَ أخبرَ عن إنزالِها، لكنَّه لم يُضِفْها إلى نفسِهِ، بخِلافِ كلامِهِ تعالى، والكلامُ صِفَةٌ، والصِّفَةُ إنَّمَا تُضافُ إلى مَن اتَّصَفَ بها لا إلى غيرِهِ، فلو كانت مخلوقةً لفارقت الخالقَ، ولم تصلحْ وَصْفاً له، لأنَّه تعالى غَنِيٌّ عن خَلقِهِ، لا يَتَّصفُ بشيءٍ منه.

- **الأدلة السنة:**

١ - **حديث خَوْلَةَ بنت حَكيم السُّلميَّة** رضي الله عنها، قالَتْ: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلاً ثُمَّ قَالَ: أعوذُ بِكَلِماتِ الله التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ، لم يَضُرَّهُ شَيْءٌ حتَّى يرتَحِلَ مِنْ مَنْزِلِهِ ذلكَ»[٢].

وحديثُ أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، قالَ: جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ، فقال: يا رَسُولَ الله، ما لَقِيتُ مِنْ عَقْرَبٍ لَدَغَتْني البارحةَ، قال:

«أما لَو قُلْتَ حين أمْسَيْتَ: أعوذ بكلماتِ الله التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ ما خَلَقَ لم تَضُرَّكَ»[٣].

وفي سياق آخرَ عنه قال: قال النَّبِيُّ ﷺ:

«مَنْ قالَ إذَا أمْسى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أعوذُ بكَلِمَاتِ الله التَّامَّاتِ من شَرِّ ما

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٢٤٧)، ٢٩٧.

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٣٧٧)، ٤٠٩ ومسلم (٤/ ٢٠٨٠) والترمذي رقم (٣٤٣٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٥٦٠، ٥٦١) وابن ماجة رقم (٣٥٤٧) من حديث سعد بن أبي وقاص عن خولة به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب».

(٣) أخرجه مالك (٢/ ٩٥١) وأحمد (٢/ ٣٧٥) ومسلم (٤/ ٢٠٨١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٥٨٥ - ٥٨٩، ٥٩١ - ٥٩٢) وابن ماجة رقم (٣٥١٨).

خَلَقَ، لَمْ تَضُرَّهُ حُمَةٌ تلكَ اللَّيْلة».

قال: فكان أهلُنا قد تعلَّمُوها، فكانوا يقولونَها، فلُدِغَتْ جاريةٌ منهم، فلم تَجِدْ لها وَجَعاً»[١].

وحَديثُ عبد الله بن عباسٍ رضي الله عنهما -(ت: ٦٨ هـ)، أنَّ رَسولَ الله ﷺ كانَ يُعَوِّذُ حَسَنًا وحُسَيْنًا، يقولُ:

«أعيذُكُمَا بِكَلِمَاتِ الله التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيطانٍ وهامَّةٍ، ومِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ».

وكانَ يقولُ: «**كانَ إبْراهيمُ أبي يُعَوِّذُ بهما إسْماعيلَ وإسحاقَ**»[٢].

فأثبتَ النَّبيُّ ﷺ بما ذكَرْناهُ عنه شرعيَّةَ الاستعاذةِ بكلماتِ الله، فلو كانَتْ كلماتُهُ مخلوقةً لكانت الاستعاذةُ بها شِرْكًا، لأنَّها استعاذةٌ بمَخلوقٍ، ومن المعلوم أنَّ الاستعاذةَ بغير الله تعالى وأسمائِهِ وصفاتِهِ شِرْكٌ، فكيفَ يَصِحُّ أن يُعلِّمَ النَّبيُّ ﷺ أمَّتَه ما هو شركٌ ظاهرٌ، وهو الذي جاءهم بالتَّوحيدِ الخالصِ؟.

فدلَّ هذا على أنَّ كلماتِ الله تعالى غيرُ مخلوقةٍ.

وقالَ نُعَيْمُ بن حمَّاد (شيخُ البخاري، ومن أئمَّة السُّنَّة): «لا يُستعاذُ بالمَخلوقِ، ولا بكلامِ العباد والجنِّ والإنسِ والملائكةِ».

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٠) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٥٩٠).

(٢) أخرجه أحمد رقم (٢١١٢، ٢٤٣٤)، والبخاري (٦/ ٤٠٨)، وأبو داود رقم (٤٧٣٧)، والترمذي رقم (٢٠٦٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (١٠٠٦، ١٠٠٧)، وابن ماجة رقم (٣٥٢٥)، من طريق منصور بن المعتمر عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به. وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»...

وقال البخاري عَقِبهُ: «وفي هذا دَليلٌ أنَّ كلامَ الله غيرُ مخلوقٍ، وأنَّ سواه خَلْقٌ»[(١)]. ثمَّ احتجَّ البخاريُّ لذلك بما ذكرنا.

واعترضَ بعضُ أهل البدَعِ على هذه الحُجَّة بقوله ﷺ: «**اللَّهمَّ أعوذُ بِرضاكَ من سَخَطِكَ، وبمُعافاتِك من عُقوبَتِك**. . . » الحديث[(٢)]، فقالوا: فاستعاذَ النبي ﷺ بالرِّضا والمُعافاة وهما مَخلوقان.

---

(١) «خلق أفعال العباد» ص: ١٤٣.

(٢) حديث صحيح. مرويٌّ من حديث عائشة وعلي، رضي الله عنهما.

أما حديث عائشة، فأخرجه أحمد (٦/ ٥٨)، ٢٠١، ومسلم رقم (٤٨٦)، وأبو داود رقم (٨٧٩)، والنسائي (١/ ١٠٢) و (٢/ ٢١٠)، وابن ماجة رقم (٣٨٤١) من طريق عُبَيْد الله ابن عمر عن محمد بن يحيى بن حَبَّان عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة قالت: فَقَدْتُ رسولَ الله ﷺ ليلة من الفراش، فالتمسْتُهُ، فوقَعتْ يَدِي على بطنِ قَدَمَيْه وهو في المسجد، وهما منصوبتان (زاد في بعض الطرق: وهو ساجد) وهو يقولُ: **اللَّهمَّ أعوذُ برضاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وبمعافاتك من عقوبتِكَ، وأعوذُ بكَ منكَ، لا أحصي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيتَ على نفسِك**.

وأخرجه مالك (١/ ٢١٤)، والترمذي رقم (٣٤٩٣)، والنسائي (٢/ ٢٢٢)، عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عائشة بنحوه.

قلت: وهذا سند منقطع، محمد بن إبراهيم لم يسمَع من عائشةَ، وقد حسَّن الترمذي هذه الطريق لمجيء الحديث من غير هذا الوجه عن عائشة.

وللحديث طريق ثالثة.

أخرجها النسائي (٨/ ٢٨٣) - ٢٨٤ من حديث مسروق بن الأجدع عن عائشة به نحوه.

قلت: لكن إسناده ضعيف، لحال العلاء بن هلال أحد رجال الإِسناد فإنَّه منكر الحديث جداً.

أما حديث علي رضي الله عنه. فأخرجه أحمد رقم (٧٥١، ٩٥٧)، وأبو داود رقم (١٤٢٧)، والترمذي رقم == (٣٥٦٦)، والنسائي (٣/ ٢٤٨) - ٢٤٩، وابن ماجة رقم (١١٧٩) =

والجوابُ: أن هذا الاعتراضَ من فاسدِ الفهْم الذي أدخلَه عليهم الشيطانُ -لعنه الله- وذلك أنَّهم حَسِبوا أنَّ الرِّضا والمعافاةَ من خَلْقه تعالى، جَرْياً على سُنَّتِهم في أنَّ الله تعالى لا يقوم به اختيارٌ ولا مَشيئة، والرِّضا والمعافاةُ إنَّما يتعلَّقان بالمشيئةِ، وكلُّ ما تعلَّقَ بالمشيئة فهو مخلوقٌ.

وهذا الأصل الفاسِدُ جرَّهم إلى الوقوع في تعطيل جميعِ الصفاتِ الاختيارية، كالرِّضا، والغَضبِ، والرَّحْمةِ، والرَّأفةِ، والحُبِّ، والبُغْضِ، والإِنْعام، والانتقامِ، وغيرِها مَما يتعلَّقُ بمشيئتهِ تعالى واختيارهِ.

والحَقُّ الأبلجُ الذي يبهَرُ أبصارَ أهلِ البِدَع أنَّه تعالى تقومُ به الصِّفاتُ الاختياريةُ، والاستعاذة بالرِّضا والمُعافاةِ، استعاذةٌ بصفته تعالى، إذ رضاهُ تعالى صفتهُ التي يرضى بها عمَّنْ شاءَ من عبادهِ، ومعافاتُهُ صفَتُهُ التي

= من طرق عن حماد بن سلمة عن هشام بن عمرو عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عليّ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ في آخر وترِه: «اللَّهم إنِّي أعُوذُ برضاكَ من سَخَطِكَ، وأعُوذُ بمعافاتِكَ من عقوبتِكَ، وأعوذُ بكَ منكَ، لا أحصي ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيْتَ على نفسِكَ».

قال الترمذي: «حديث حسنٌ غريبٌ من حديث عليّ، لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، من حديث حماد بن سلمة».

قلت: إسناده صحيح، وهشام هذا هو الفَزاري معروف برواية هذا الحديث، وهو ثقة.

وقد رواه عن عليّ أيضاً إبراهيم بن عبد الله بن عَبْدٍ القاري.

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» رقم (٨٩١، ٨٩٢).

وإسناده منقطع، إبراهيم عن علي مرسل.

يُعافي بها من شاءَ من عبادِهِ، والمَخلوق إنَّما هو العافيةُ الموجودةُ في الناس، والتي كانت بمعافاتِهِ تبارك وتعالى، فتأمَّل هذا رحِمَكَ الله ترشَد إن شاءَ الله.

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، عن النبي ﷺ قال: «**فَضْلُ كلامِ الله على سائرِ الكلامِ كفَضْلِ الله على سائرِ خلقِه**»[١].

تضمَّن هذا الحديث إثباتَ عقيدةِ السَّلَفِ (القرآن كلام الله غيرُ مخلوق) وذلك من وجهين:

الأوَّل: التفريق بين كلام الله وما سِواه من الكلام، والكلامُ إما كلامُ الله الذي هو صفته، أو الكلامُ المخلوق الذي يقَعُ من خلقِهِ، فأضافَ ما كانَ صفةً لله إلى الله، وعمَّمَ ما سِواهُ، ليشمَلَ كلَّ كلام سوى ما أضافه إلى الله، ولو كان الجميعُ مَخْلوقاً لمَا كانت هناك حاجة إلى التفريق.

والثاني: جعلَ الفَرْقَ بينَ كلام الله وكلام غيره كالفَرْقِ بينَ ذاتِ الله وذاتِ غيره، فجعلَ كلامَه مساوياً لذاتِهِ، وكَلَامَ المخلوقِ مساوياً لذات المخلوقِ، ولو كان كلامُهُ مخلوقاً لم يساوِه بذاتِهِ، فإنَّ الله تعالى ليسَ يُساويه شيءٌ غيرُ صفاتِهِ وأسمائِهِ.

وقد احتجَّ بهذا الإمام عثمان بن سعيد الدَّارِمِيُّ في «الردِّ على الجهمية» فقال بعدَما ذكَر الأحاديثَ في هذا المعنى:

«ففي هذه الأحاديث بيانُ أنَّ القرآنَ غير مخلوقٍ، لأنَّه ليس شيءٌ من المخلوقينَ من التفاوت في فَضْلِ ما بينهما كما بين الله وبينَ خلقِهِ في

(١) أخرجه عثمان الدارمي في « الرد على الجهمية » رقم: (٢٨٧، ٣٤٠)، واللالكائي رقم: (٥٥٧).

الفَضْلِ، لأنَّ فَضْلَ ما بين المخلوقين يُسْتَدْرَك، ولا يُسْتدركُ فَضْلُ الله على خلقِهِ، ولا يُحْصِيهِ أَحَدٌ، وكذلك فَضْلُ كلامِهِ على كلام المخلوقين، ولو كانَ مخلوقاً لم يكن فضْلُ ما بينَه وبين سائر الكلام كفضْلِ الله على خلقهِ، ولا كَعُشْرِ عُشْرِ جُزءٍ من ألفِ ألفِ جُزْءٍ، ولا قريباً فافْهَموه، فإنَّه ليسَ كمثله شيءٌ، فليسَ كَكَلامِهِ كلامٌ، ولن يُؤْتى بمثلِهِ أبداً»(١).

● **الأدلة من المعقول الصريح:**

وذلك من وجهين:

الأول: أنَّ كلامَ الله إنْ كانَ مخلوقاً، فلا يخلو من أحَدِ حالَيْن:

الأولى: أنْ يكونَ مخلوقاً قائماً بذاتِ الله.

والثانية: أنْ يكونَ منفصلاً عن الله بائناً عنه.

وكلا الحالين باطلٌ، بل كفرٌ شنيعٌ.

أمّا الأولى فيَلزَمُ منها أن يقوم المخلوقُ بالخالقِ، وهو باطلٌ في قولِ أهلِ السُّنَّةِ، وعامَّةِ أهلِ البِدَعِ، فإنَّ الله تعالى مُستغنٍ عن خلقهِ من جميع الوجوهِ.

وأمّا الثانية فيلزَمُ تعطيلُ صفَةِ الكلام للباري تعالى، إذْ أنَّ الصفةَ إنَّما تقومُ بالمَوصوف -كما سبق تقريرهُ- لا تقومُ بسِواه، فإنْ قامَتْ بغير الموصوف كانت وصفاً لمن قامتْ به، وهذا معناه أنَّ الرَّبَّ تعالى غيرُ متكلّمٍ، وهو كفرٌ بَيِّنٌ، كما بَيَّنا الدلالةَ عليه.

والثاني: علمتَ أنَّ الصفةَ لا تقومُ بنفسِها، فإن كانتْ صفةً للخالق

---

(١) «الرد على الجهمية» ص: ١٦٢ - ١٦٣.

قامت به، وإن كانتْ صفةً للمخلوقِ قامتْ به ولا بدَّ، فالحركةُ، والسُّكونُ، والقيامُ، والقعودُ، والقدرةُ، والإِرادةُ، والعلمُ، والحياةُ، وغيرُها من الصِّفاتِ، إن أضيفت لشيءٍ كانت وصفاً لهُ، وهي تابعةٌ لمن قامَتْ به، فهذه صفاتٌ تُضاف للمخلوقِ، فهي صفات له حيث أضيفتْ له، ومنها ما يُضافُ إلى الخالق، كالقُدْرةِ والإِرادةِ والعلمِ والحياةِ وغيرِ ذلك، فهي صفاتٌ له حيثُ أضيفت له، وحيثُ أضيفت للمخلوقِ فهي مخلوقةٌ، وحيثُ أضيفت للخالقِ فهي غير مخلوقةٍ.

فصفةُ الكلامِ كغيرها من الصِّفاتِ، لا بدَّ أن تقومَ بمَحَلٍّ، فإذا قامت بمَحَلٍّ كانت صفةً لذلك المَحَلِّ، لا صفةً لغيرِهِ، فإنْ هي أضيفت إلى الخالق تعالى فهيَ صفتُهُ، وإنْ أضيفتْ إلى غيرِهِ فهي صفةٌ لذلك الغيرِ، وصفةُ الخالقِ غير مخلوقةٍ كنفسِهِ، وصفةُ المخلوقِ مخلوقةٌ كنفسِهِ.

فلمَّا أضافَ الله لنفسه كلاماً، ووصَفَ نفسَهُ به، كان كلامُهُ غيرَ مخلوقٍ، لأنَّه تابعٌ لنفسِهِ، ونفسُهُ تعالى غيرُ مخلوقةٍ، والكلامُ في الصِّفات فَرْعٌ عن الكلامِ في الذاتِ.

فإنْ قيلَ: هو مخلوقٌ، قُلْنَا: إذاً يتنزَّهُ الله عن الاتّصافِ بمخلوقٍ، وأنتم تنزهونه تعالى بزَعْمِكُمْ عن قيام الحوادث به، فحيثُ نزّهتم ربَّكم تعالى عن ذلك فإنَّه يلزمُكُم أن لا تضيفوا إليه كلاماً، وبهذا تكذّبون السَّمْعَ والعقل الشاهِدَيْنِ على أنَّ لله تعالى صفةَ الكلام، كما قدْ بيَّناه فيما مضى.

لكنَّهم أبَوُا الإِقرار بأنَّ كلامَ الله تعالى غيرُ مخلوقٍ بأدهى ممَّا سبَقَ من الباطل، فقالوا: نُثْبِتُ أنَّ الله متكلمٌ بكلامٍ قائمٍ في غيرِهِ، فكلَّم الله تعالى موسى بكلامٍ مَخلوقٍ قائمٍ بالشَّجَرة، لا بِهِ تعالى، فنحن نزَّهناه عن قيام

الحوادث بِهِ.

قُلْنا: جعلتُمُ الكلامَ إذاً صفةً للمَحَلِّ الذي قامَ به، وهو على قولِكم الشَّجَرةُ، فكانت الشجرةُ بهذا هي القائلةُ لمُوسى: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [القصص: الآية: ٣٠]، فانتفى حينئذ الفرقُ بين قولِ الشَّجرةِ وقول فرعونَ اللَّعين: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: الآية: ٢٤]؛ لأنَّ كلامَ الشجرةِ صفَتُها لا صفةُ الله، وكلامَ فرعونَ صفتُهُ، وكلٌّ ادَّعى الربوبيَّة، فلم يكن موسى إذاً محِقّاً في إنكارِهِ قولَ فرعونَ وقبولِهِ قولَ الشجرةِ.

سُبحان الله! كم تجُرُّ البدعُ على أهلِها من المَحاذير؟

تأمَّل رحِمَكَ الله لهذا الكُفْرَ الصُّراح، الَّذي أوقعَ أهلَه فيه الابتداعُ المُشِينُ، وعدَمُ الرِّضا والتَّسليم لحَقائق التَّنزيلِ، واستبدالُ الوحي الشريفِ بزُبالاتِ الأذْهانِ التي تُصَرِّفها الأهواءُ كيف شاءَت.

ولقد كانتْ هذه الحجَّةُ العَقْليَّة ممَّا احتَجَّ به الإِمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الجَهْميةِ المعتزلةِ حين ناظَرهم بحضْرَة المعتصِم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وهذه قصَّةُ موسى، قال الله في كتابهِ حكاهُ عن نفسهِ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ [النساء: الآية: ١٦٤]، فأثبتَ الله الكلامَ لموسى كرامةً منه لموسى، ثمَّ قالَ بعدَ كلامهِ له ﴿تَكْلِيمًا﴾ تأكيداً للكلام، قالَ الله تعالى: يَا مُوسَى ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: الآية: ١٤]، وَتُنْكرونَ هذا، فتكونُ هذه الياءُ تَرِدُ على غير الله، ويكونُ مخلوقٌ يدَّعِي الرُّبوبية؟! ألَا هو الله عَزَّوَجَلَّ»(١).

---

(١) رواه حنبل في «المحنة» ص: ٥٢ عنه.

وكذا احتجَّ بهذه الحُجَّة من أئمَّة السَّلَفِ

الثِّقةُ المأمونُ أبو أيوب سليمانُ بن داودَ الهاشميُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢١٩ هـ)، فقال: «مَنْ قالَ: القرآن مخلوقٌ فهو كافرٌ، وإن كانَ القرآنُ مخلوقاً كما زعمها فَلِمَ صارَ فرعونُ أولى بأنْ يُخَلَّدَ في النَّارِ، إذْ قالَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: الآية: ٢٤]، وزعَموا أنَّ هذا مخلوقٌ، والذي قال: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: الآية: ١٤]، هذا أيضاً قد ادّعى ما ادّعى فرعونُ، فَلِمَ صارَ فرعونُ أولي بأن يُخَلَّدَ في النَّارِ من هذا، وكلاهُما مخلوقٌ؟ ».

قال البُخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): فأخْبِرَ بذلكَ أبو عُبَيْد[١] فاستحسَنه وأعجَبه[٢].

كلام أئمه السلف في إثبات هذه العقيدة:

١- **عمرو بن في دينار** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: مابين: ١٢٥ إلى ١٢٩ هـ) (من خيار أئمَّةِ التَّابعينَ): قال: «أدركتُ أصحابَ النَّبي ﷺ فَمَن دونَهم منذ سبعينَ سنة، يقولون: الله الخالقُ، وما سِواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خَرجَ وإليه يعودُ»[٣].

٢- **قال إسحاقُ بن راهوَيْهِ** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ):

«وقد أدْرَكَ عَمْرُو بن دينارٍ أجلّةَ أصحابِ رسولِ الله ﷺ ، من

---

(١) أبو عُبَيد هو القاسم بن سلَّام رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٢٤ هـ) لغويُّ أهلِ الحديث.

(٢) «خلق أفعال العباد» رقم (٥٩) عن سليمان به.

(٣) أخرجه الدارمي في « الردّ على الجهمية» رقم (٣٤٤) و«النقض على المريسي» ص: ١١٦ والبيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٠٥).

البَدْريينَ، والمُهاجِرينَ، والأنصار، مثل: جابر بن عبد الله، وأبي سعيدٍ الخُدْري، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عبَّاس، وعبد الله بن الزبير، وأجلّة التابعين، وعلى هذا مضى صدرُ هذه الأمَّةِ»[١].

٣-جَعفر بن محمَّد بن عليّ بن الحُسَين المَعروف بـ «الصادق» رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٤٨ هـ) (إمامٌ ثقةٌ سُنِّيٌّ):

قال معاويةُ بن عمَّارٍ الدُّهْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٧٥ هـ): قلْتُ لجَعْفر -يعني ابنَ محمد- إنَّهم يسألون عن القرآنِ: مخلوقٌ هو؟ قال:

«ليس بخالِقٍ ولا مَخلوقٍ، ولكنَّه كلامُ الله»[٢].

٤-مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ) (إمام دار الهجرة):

قال عبد الله بن نافع رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٨٦ هـ): كان مالكٌ يقول: «كلَّم الله موسى ﷺ» ويقول: «القرآنُ كلامُ الله» ويستفظِع قولَ من يقول: القرآن مخلوق[٣].

٥-سفيان بن عُيَيْنَة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ) (إمامٌ حُجَّةٌ):

سئل عن القرآن؟ فقال: «كلامُ الله، وليس بمخلوقٍ»[٤].

---

(١) قول إسحاق هذا زاده البيهقي في «السنن» (١٠/ ٢٠٥) و«الأسماء والصفات» ص: ٢٤٥ عقب قول عمرو بن دينار، وسنده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» رقم (١٠٩) والدارمي في «الرد على الجهمية» رقم (٣٤٥) و«النقض على المريسي» ص: ١١٦ وعبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٣٢ - ١٣٤) وأبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٥ والآجري في «الشريعة» ص: ٧٧ البيهقي في «الأسماء» ص: ٢٤٦ - ٢٤٧ و«الاعتقاد» ص: ١٠٧ من طريق معاوية به.

(٣) رواه صالح بن أحمد في «المحنة» ص: ٦٦ بسند صحيح عنه.

(٤) أخرجه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٥ بسند جيد عنه.

٦-**عبد الله بن المبارك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٨١ هـ) (ذاكَ العَلَم):

قال: «القرآنُ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ، ليسَ بخالقٍ ولا مَخلوقٍ»(١).

٧-**أبو عبد الله الشَّافعيُّ الإمامُ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ):

قالَ الرَّبيعُ بن سُلَيْمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٠ هـ) صاحبهُ وتلميذُهُ حاكياً المناظرةَ التي جَرَتْ بينَهُ وبينَ حفْصٍ الفَرْدِ في القرآن:

فسألَ الشَّافعيَّ، فاحتجَّ عليه الشافعيُّ وطالَت فيه المُناظرةُ، فأقامَ الشَّافعيُّ الحُجَّةَ عليهِ بأنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، وكفَّر حَفْصاً الفَرْدَ.

قال الرَّبيعُ:

فلقيتُ حفْصاً الفَرْدَ في المَجْلسِ بَعْدُ، فقال: أرادَ الشَّافعيُّ قَتْلي(٢).

٨-**وكيعُ بن الجَرَّاح** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٧ هـ) (أحدُ كبارِ الحُفَّاظ):

قال: «القرآنُ كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ ليسَ بالمَخلوقِ»(٣).

٩- **يحيى بن سعيد القطَّان** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ) (رأسٌ في الحَديثِ وعِلَلِه):

قال الحافظُ أبو الوليد الطَّيالِسيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٢٧ هـ): قالَ لي يحيى بن سعيدٍ:

«كيف يصْنَعونَ بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]؟ كيف

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٤٤) وسنده صحيح، وكذا رواه اللالكائي رقم (٤٢٦).

(٢) رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في «آداب الشافعي» ص: ١٩٤ - ١٩٥ وسنده صحيح.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٥١) بسند صحيح.

يَصْنَعونَ بهذه الآية: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ ؟ يكونُ مخلوقاً؟ »[١].

١٠-**يزيد بن هارون** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٠٦ هـ) (من كبار أئمَّةِ الحَديثِ):

قال: «مَنْ قالَ: القرآنُ مخلوقٌ فهو كافرٌ»[٢].

١١-**عبد الله بن إدريس** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٩٢ هـ) (ثقةٌ ثَبْتٌ):

قال: «القرآنُ كلامُ الله، ومنَ الله، وما كانَ مِنَ الله عَزَّ وَجَلَّ فليسَ بمخلوقٍ»[٣].

١٢-**أبو الوليد الطَّيالِسي: هشامُ بن عبد الملك** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٢٧ هـ) (ثِقَةٌ حافِظٌ):

قال: «القرآنُ كلامُ الله، وكلامُ الله ليسَ بمَخلوقٍ»[٤].

١٣-**سليمان بن حَرْبٍ** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٢٤ هـ) (ثقةٌ جَبَلٌ صاحبُ سُنَّة):

قال عباسُ بن عبد العظيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤٦ هـ)، -وكان ثِقَةً- سمعتُ سُليمانَ بن حَرْبٍ قال: «القرآنُ ليسَ بمَخلوقٍ».

فقلت له: إنَّكَ كنتَ لا تقولُ هذا، فما بَدا لكَ؟

قالَ: «استَخْرَجْتُهُ من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: الآية: ٧٧] فالكلام والنظرُ واحدٌ»[٥].

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٥٧) بسند صحيح. وكذا أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» رقم (٣٠) عن الطيالسي نحوه.

(٢) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٨ بسند صحيح.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٦١) بسند صحيح.

(٤) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٦ بسند صحيح.

(٥) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٦٩) عن عباس عنه به.

١٤- **الإمام أحمدُ بن حَنبل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) إمام أهل السُّنَّة:

النَّقْلُ عنه في ذلك متواترٌ، والناقلونَ عنه لا يُحصيهم العدُّ، وكَفى ما كان منه في المِحْنَةِ مع الجهميةِ المعتزلةِ القائلين بخلقِ القرآن، وقد تقدَّم ذكرُ بعضِ النقلِ عنه، وسيأتي بعض ذلك متناثِراً.

وممَّا يَحْسُنُ ذكرُهُ هنا ما قالَه الإِمام أحمدُ جواباً لسؤالِ المتوكّلِ عن مسألة القرآنِ:

«وقد رُوِيَ عن غير واحدٍ ممَّن مَضى من سَلَفِنا رحمهم الله أنَّهم كانوا يقولون: القرآنُ كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وليس بمخلوقٍ، وهو الذي أذْهَبُ إلَيهِ، ولسْتُ بصاحبِ كلامٍ، ولا أرى الكلامَ في شَيْءٍ من هذا، إلَّا ما كانَ في كتابِ الله عَزَّ وَجَلَّ، أو في حديثٍ عن النبي ﷺ، أو عن أصحابِهِ، أو عنِ التابعينَ، فأمَّا غير ذلك فإنَّ الكلامَ فيه غيرُ مَحْمودٍ»[(١)].

وقال حنبلٌ: سمعتُ أبا عبد الله يقولُ: «لم يَزَل الله -عَزَّ وَجَلَّ- متكلِّماً، والقرآنُ كلامُ الله -عَزَّ وَجَلَّ- غيرُ مخلوقٍ، وعلى كلِّ جِهَةٍ، ولا يوصَفُ الله بشَيْءٍ أكثرَ ممَّا وصَفَ به نَفْسَهُ -عَزَّ وَجَلَّ- »[(٢)].

١٥- **يحيى بن مَعين** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٣ هـ) (إمامُ الجَرْحِ والتَّعديلِ) وأبو خيثمة زُهَيْر بن حَرْب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٩ هـ) (حافظٌ إمامٌ ناقِدٌ):

قالا: «القرآنُ كلام الله -عَزَّ وَجَلَّ-، وهو غيرُ مَخْلوقٍ»[(٣)].

---

(١) رواه صالح في «المحنة» ص: ١٢٢ وعبد الله في «السنة» رقم (١٠٨) عن أبيهما.

(٢) رواه حنبل في «المحنة» ص: ٦٨ وانظر ص: ٧٤.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٧٣) بسند صحيح، وانظر «تاريخ يحيى» رواية الدوري (٣/ ٣٣٥).

١٦-**أبو بكر بن أبي شَيْبَة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٥ هـ) (حافظٌ إمامٌ مُصَنِّفٌ):

قال له رجُلٌ من أصحابِهِ: القرآنُ كَلامُ الله وليسَ بمَخلوقٍ، فقال أبو بكر: «مَنْ لَمْ يَقُلْ هذا فهو ضالٌّ مُضِلٌّ مُبْتَدِعٌ»[١].

١٧-**عثمان بن أبي شَيْبَة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٩ هـ) (ثِقَةٌ حافِظٌ):

قال: «القرآنُ كلامُ الله وليسَ بمَخلوقٍ»[٢].

١٨-**جماعةٌ من شُيوخ أبي داودَ السِّجِستاني صاحب «السُّنن»**:

قال أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٥ هـ):

سمعتُ إسحاقَ بن إبراهيمَ بن راهُوَيهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ)، وهَنَّادَ بن السَّريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٣ هـ)، وعبدَ الأعلي بنَ حمَّادٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٧ هـ)، وعُبيدَ الله بن عُمَر بنِ مَيسرةَ القواريريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٥ هـ)، وحكِيم بن سيفٍ الرَّقيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٥ هـ)، وأيوبَ بن محمَّدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٦ هـ)، وسَوّارَ بنَ عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٥ هـ)، والرَّبيعَ بن سليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٠ هـ)-صاحبَ الشَّافعيّ-، وعبدَ الوهّابِ بن الحَكَم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥١ هـ)، ومحمَّدَ بن الصَبّاح بنِ سُفيانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٠ هـ)، وعُثمانَ بن أبي شَيْبَة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٩ هـ)، ومحمَّدَ بنَ بَكّارِ بنِ الرَّيَّانِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ)، وأحمدَ بن جَوَّاس الحنَفيَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ)، ووَهْبَ بن بَقِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٩ هـ)، ومَن لا أحْصيهم من عُلمائِنا، كلُّ هؤلاءِ سَمِعْتُهم يقولونَ:

«القُرْآنُ كلامُ الله ليسَ بمَخلوقٍ».

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٦٢) عنه به.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (١٦٣) عنه به.

وبعضهُم [قال: «القرآنُ] غيرُ مخلوقٍ»[١].

قلتُ: وجميعُ هؤلاءِ الشيوخِ من أئمَّة الحديثِ، وكلُّهم ثِقاتٌ، سِوى حَكيم بن سَيْف فإنَّه صالحٌ لا بأس به.

١٩-**عليُّ بن المديني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٤ هـ) (صَيْرفيّ الحَديثِ وأهلِه).

قال محمَّدُ بن عثمانَ بن أبي شَيْبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٧ هـ): سمعتُ عليَّ بن المَديني يقولُ قبلَ أن يموتَ بشَهرين: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ومَن قالَ: مخلوقٌ، فهو كافرٌ»[٢].

٢٠-**أبو يعقوب البُويْطيّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣١ هـ) (تلميذُ الشافعي وخرّيجُه): قال: «مَنْ قالَ: القرآنُ مخلوقٌ، فهو كافرٌ»[٣].

٢١-**المُزَنيُّ: إسماعيل بن يحيى** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٦٤ هـ) (إمامٌ فَقيهٌ، من أخَصّ أصحابِ الشافعي به): قال: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ومَن قالَ: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، فهو كافرٌ»[٤].

٢٢-**البخاريّ: محمَّد بن إسماعيل** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ) (إمامُ المحدّثين): قال: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ»[٥].

---

(١) «المسائل» لأبي داود ص: ٢٦٦.

(٢) أخرجه ابن الطبري في «السنة» رقم (٤٥٣) والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٧٢) بسند صحيح، وانظر «مسائل ابن أبي شيبة لابن المديني» نص: (١١٣).

(٣) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٨بسند صحيح عنه.

(٤) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص: ٢٥٢ بسند صحيح، ورواه هو وابن الطبري بإسنادين آخرين عنه.

(٥) «خلق أفعال العباد» ص: ٣٧.

٢٣-**أبو حاتِم** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٧٧ هـ) وأبو زُرْعَة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٨٩ هـ) الرّازيانِ (عالمانِ حافظانِ، من كبارِ أئمَّةِ الحديثِ):

قال عبدُ الرَّحمن بن أبي حاتِم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢٧ هـ): سألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عن مَذاهبِ أهل السُّنَّة في أصولِ الدّينِ، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصارِ، وما يَعْتَقِدان من ذلك؟.

فقالا: «أدْرَكْنَا العُلَماءَ في جَميع الأمصار: حِجازاً، وعِراقاً، وشاماً، ويَمَناً، فكان من مذهبهم: الإيمان قولٌ وعَمَلٌ يَزيدُ وينقصُ، والقرآنُ كلامُ الله غير مخلوقٍ بجميع جهاتِهِ»(١).

فهؤلاءِ بِضْعةٌ وثلاثونَ من الأئمَّةِ، قد سمِّيناهم، عامَّتهم ممَّن يُقْتَدى بهم، وجميعهم من أهلِ القُرونِ المُفَضَّلَة التي هي خيرُ القرون.

٢٤-**قال الإمام أبو عثمانَ الصابونيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٤٩ هـ):

«ويشهَد أصحابُ الحديث، ويعتقدونَ: أنَّ القرآنَ كلام الله وكتابُه، وخِطابُه، ووحيُهُ، وتنزيلُهُ، غيرُ مخلوقٍ، ومَنْ قالَ بِخَلْقِهِ واعتقدَه فهو كافرٌ عندهم»(٢).

ولو أرَدْنا استيعاب ما بلَغنا من أقوالهم في إثباتِ هذه العقيدةِ (القرآنُ كلامُ الله غيرُ مَخْلوقٍ) لاحتاجَ ذلك إلى تصنيفٍ مُستقلٍّ.

وقد ساقَ الإمامُ أبو القاسِم هبةُ الله بن الحَسَن الطَّبريُّ اللاَّلكائي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤١٨ هـ) في كتابه العَظيم (شرحِ أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) أو (كتاب السنة) القولَ بذلك عن خَمْسِ مِئَةٍ

---

(١) أخرجه ابن الطبري في «السنة» (١/١٧٦) بسند صحيح.

(٢) «رسالته في السُّنَّة» نص/٦.

وخَمسينَ نَفْساً من علماءِ الأمَّةِ وسَلَفِها، كلُّهُم يقولونَ: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ومَن قال: مخلوقٌ، فهو كافرٌ».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهؤلاء خَمْسُ مِئَةٍ وخمسونَ نَفْساً أو أكثر، من التَّابعينَ، وأتباع التَّابعينَ، والأئمةِ المَرْضيِّينَ، سوى الصحابة الخيِّرين، على اختلاف الأعصارِ، ومُضِيّ السّنين والأعوامِ، وفيهم نحوٌ من مِئة إمامٍ، ممَّن أخذَ الناسُ بقَوْلهم، وتَديَّنوا بمَذاهبهم، ولو اشتغلتُ بنقلِ قولِ المُحَدِّثينَ لبلَغتْ أسماؤهم ألوفاً كثيرةً»[١].

قلتُ: وفيما ذُكر كفايةٌ لإثباتِ الحَقِّ البيّن الصَّريحِ الذي أطبقَ على اعتقادهِ سادةُ علماءِ الأمَّة، فهو إجماعُ أهلِ السُّنَّة الَّذي لا يقعُ فيهِ امتراءٌ، والله أعلم.

مسألة القائلين بالتوقف.

أما مَسْألة السُّكوتُ عن القولِ: القرآنُ مَخلوقٌ، أو غيرُ مَخلوقٍ، والاكتفاء بالقول: إنَّه كلامُ الله.

فقد سُئِلَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): هَلْ لهم رُخْصَةً أنْ يقولَ الرجلُ: القرآن كلام الله تعالى ثمَّ يَسْكت؟ فقالَ: «ولِمَ يسكُت؟ لولا ما وقَعَ فيه الناس كان يسَعُهُ السُّكوتُ، ولكن حيثُ تكلَّموا فيما تكلَّموا لأيِّ شيءٍ لا يتكلَّمون؟ »[٢].

قال الحافظ أبو بكر الآجُريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٦٠ هـ): «معنى قول أحمدَ

---

(١) كتاب «السنة» رقم (٤٩٣).

(٢) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٣ - ٢٦٤ومن طريقه: الآجري ص: ٨٧ وإسماعيل بن الفضل ق ١١٤/أ.

بن حنبل في هذا المعنى، يقول: لم يختلفْ أهلُ الإيمان أنَّ القرآنَ كلامُ الله عَزَّ وَجَلَّ، فلمَّا جاءَ جَهْمٌ فأحْدَثَ الكُفْرَ بقولِهِ: إنَّ القرآن مخلوقٌ، لم يسَع العلماءَ إلَّا الرَّدُّ عليه بأنَّ القرآنَ كلامُ الله عَزَّ وَجَلَّ غيرُ مخلوقٍ بلا شكٍّ ولا تَوقُّفٍ فيهِ، فمَنْ لم يَقُلْ: غيرُ مخلوقٍ، سُمّيَ واقفيّاً شاكاً في دينه»[(١)].

وقال أحمدُ أيضاً: «كنا نرى السُّكوتَ عن هذا قبلَ أن يخوضَ فيه هؤلاء، فلمَّا أظهروهُ لم نَجِدْ بُدّاً من مُخالفتهم والرَّدِّ عليهم»[(٢)].

والأئمةُ جميعاً على إنكارِ مَسْلَكِ هؤلاءِ، والتَّشديد عليهم، وتَبْدِيعهم، وأبو عبد الله أحمد بن حنبل أشدُّهم إنكاراً.

قال أبو داود السِّجستانيُّ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٧٥ هـ): سمعتُ أحمدَ ذَكَرَ رَجُلينِ كانا وَقَفا في القرآنِ، ودَعَوَا إليه، فجعَلَ يَدعو علَيْهما، وقالَ لي: هذا لأحدِهما فِتْنةٌ، وجعَلَ يذكرهما بالمَكْروهِ[(٣)].

وقالَ: رأيتُ أحمدَ سلَّمَ عليه رجلُ من أهْلِ بغداد ممَّن وقَفَ-فيما بلَغني-فقال: «اغْرُبْ، لا أرَينَّكَ تَجِيءُ إلى بابي-في كلام غَليظ-» ولَمْ يرُدَّ عليه السَّلامَ، وقالَ لَهُ:

«ما أحوَجَكَ إلى أنْ يُصْنَعَ بك ما صنَعَ عُمَرُ بصَبِيغٍ».

قال أبو داودَ: فهَّمَني بصَبيغ بعضُ ولَد أحمدَ - [فدخَلَ بيتَه وردَّ البابَ][(٤)].

---

(١) «الشريعة» للآجري ص: ٨٧.

(٢) ذكره عنه عثمان الدارمي في «النقض على المريسي» ص: ١١٠.

(٣) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٤ ومن طريقه الآجري ص: ٨٧.

(٤) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٤ومن طريقه: الآجري ص: ٨٧. وصَبيغ هذا =

وقالَ أبو طالب: سألتُ أبا عبد الله عمَّن أمسكَ، فقال: لا أقولُ ليسَ هو مخلوقاً، إذا لَقِيَني بالطريقِ وسلَّمَ عليَّ، أسَلِّمُ عليه؟.

قال: «لا تُسَلِّمْ عليه، ولا تكلِّمْهُ، كيفَ يعرفُه الناسُ إذا سلَّمتَ عليْهِ؟ وكيفَ يعرفُ هو أنَّك مُنكرٌ عليه، فإذا لَمْ تُسَلِّم عليه عَرَفَ الذّلَّ، وعرفَ أنك أنكرتَ عليه، وعرفهُ النَّاسُ»[١].

وقال أبو داودَ: سمعتُ أحمدَ وقيلَ له: ما تَرى في الصَّلاةِ خَلْفَ من يقولُ في القرآنِ: كلامُ الله، ويَقِفُ؟ قال: «يُعْجِبُني أنْ يُجْفَوا»[٢].

وقال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٤١ هـ): «افترقَت الجَهميَّةُ على ثَلاثِ فِرَق: فِرْقَةٍ قالوا: القرآنُ مخلوقٌ، وفرقةٍ قالوا: كلامُ الله وتسْكُتُ، وفرقةٍ قالوا: لفظُنا بالقرآنِ مخلوقٌ»[٣].

ومقالاتُ الإمام أحمدَ فيهم كثيرةٌ مُستفيضةٌ، وكذا عن غيرِه من أئمَّةِ السُّنَّة، فمِنْ ذلك:

١- **قال مُهَنّا أبو عبد الله السُّلَميّ** رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٦٠ هـ تقريبًا) (وكان من خيار أصحاب أحمد):

سألتُ أحمدَ بن حنبل بعدَ ما أخْرجَ من السِّجنِ بسنتين: ما تقول في

= بصريٌّ قَدِم على عُمَر فكان يجادل في متشابه القرآن، فجلَده عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لذلك، وقصته صحيحة مشهورة، رويت موصولةً بسند صحيح عند ابن عساكر ٨/١١٧/أوغيره، ورويت مرسلةً من وجوه متعددة...

(١) رواه الآجري ص: ٨٨ بسند صحيح.

(٢) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٤.

(٣) رواه صالح في «المحنة» ص ٧٢ عن أبيه به.

القرآنِ؟ فقَالَ: «كلامُ الله غيرُ مخلوق» وقال: «مَن رَوى عنّي غيرَ هذا القولَ فهو مُبْطِل» قلتُ له: إنَّ بعضَ مَن ذكَرَ عنك أنَّك قلتَ له: هو كلام الله، لا مَخلوق ولا غيرُ مخلوق، ولكن هو كلام الله، فقال أحمد: «أبْطَلَ، ما قلتُ هذا، ولكنَّه هو كلامُ الله غير مخلوقٍ»[1].

٢- **وقالَ سلَمةُ بن شَبيب** رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٤٦ هـ): دخلتُ على أحمد بن حنبل فقلتُ: ما تقول فيمن يقول: القرآن كلامُ الله؟ فقال أحمد: «مَنْ لم يَقُلْ: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق فهو كافرٌ».

ثمَّ قالَ: «لا تَشُكَّنَّ في كُفْرِهم، فإنَّ مَن لم يَقُلِ: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق فهو يقول: مخلوقٌ، ومَن قال: هو مخلوقٌ، فهو كافر بالله عَزَّ وَجَلَّ».

قال سلمَةُ: وقلتُ لأحمدَ: الواقفة كفّارٌ؟ فقال: «كفّارٌ»[2].

٣ - **وقال عبد الله بن أحمدَ** رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٩٠ هـ): سمعتُ أبي -وسُئلَ عن الواقفة- فقال أبي:

«مَن كانَ يُخاصِمُ ويُعرَفُ بالكلام فهو جَهْميٌّ، ومن لم يُعرَف بالكلام يُجانَب حتى يَرْجِعَ، ومَن لم يكن له عِلمٌ يَسأل»[3].

وقالَ مرَّةً في الواقِفَةِ: «هُمْ شَرٌّ مِن الجهميَّةِ»[4].

قلتُ: لخَفاءِ أمرِهم.

---

(١) رواه عبد الله في «السنة» رقم (٥٢٩) عن مهنّا عن أحمد.

(٢) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» ص: ١٥٧ بسند جيد.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (٢٢٣).

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» رقم (٢٢٥).

٤ - **وقال إسحاقُ بن راهُوَيْهِ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٨ هـ) (الإمامُ الفقيهُ الحافِظُ): «مَنْ قالَ: لا أقولُ: القرآنُ مخلوقٌ، ولا غيرُ مخلوقٍ، فهو جَهميٌّ»(١).

٥ - **وقال قُتيبةُ بن سعيد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٠ هـ) (وهو ثِقَةٌ ثَبْتُ حافِظٌ): «هؤلاءِ -يعني الواقفة- شَرٌّ مِنْهم، ممَّن قالَ: القرآنُ مخلوقٌ»(٢).

٦ - **وقال الحافظُ الإمامُ أبو الوليد الطَّيالِسيُّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٢٧ هـ): «مَن لم يَعْقِدْ قلبَه على أنَّ القرآنَ ليسَ بمخلوقٍ فهو خارجٌ من الإِسلام»(٣).

٧ - **وقال عثمانُ بن أبي شيبة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٩ ه) (ثِقَةٌ حافِظٌ): «هؤلاء الذين يقولونَ: كلامُ الله ويسكُتونَ، شَرٌّ من هؤلاء -يعني ممن قالَ: القرآنُ مخلوقٌ»(٤).

٨- **وقال أبو داودَ: سألتُ أحمدَ بن صالح المِصْريَّ**- رَحِمَهُ ٱللَّهُ -(ت: ٢٤٨ هـ) (الحافظ الإِمام) عمَّن يقول: القرآن كلامُ الله، ولا يقول: مخلوقٌ، ولا غيرُ مخلوقٍ؟ قال: «هذا شاكٌّ»(٥).

٩- **وقال أبو خَيْثَمة** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٩ هـ) (ثِقَةٌ حافِظٌ) -وسأل يَحيى بن مَعِين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٣٣ هـ)، فقال:

---

(١) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٧٠ ومن طريقه الآجري في «الشريعة» ص: ٨٨.

(٢) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٧٠ ومن طريقه الآجري ص: ٨٨.

(٣) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٦ بسند صحيح.

(٤) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٧١ ومن طريقه الآجري ص: ٨٨.

(٥) رواه أبو داود ص: ٢٧١ وعنه الآجري ص: ٨٨.

إنَّهم يقولون: إنّكَ تقولُ: القرآنُ كلامُ الله، وتَسْكُت، ولا تقولُ: مخلوقٌ، ولا غيرُ مَخلوقٍ، قال: «لا» فعاوَدتهُ، فقال: «مَعاذَ الله، القرآنُ كلامُ الله غيرُ مَخْلوقٍ، ومَن قالَ غير لهذا فعليه لعنةُ الله»[1].

١٠ - **وقالَ أبو حاتِم** رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٧٧ هـ)، وأبو زُرْعةَ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٢٨٩ هـ) الرّازيان الحافظان:

«ومَن شَكَّ في كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، فوقَفَ شاكّاً فيه، يقولُ: لا أدْري، مَخْلوقٌ أو غير مَخلوقٍ، فهو جَهميّ، ومَن وقَفَ جاهلاً عُلِّمَ، ويُدّعَ ولَم يُكَفَّر»[2].

وكذا ذكَر الإمامُ هِبَةُ الله ابنُ الطَّبريّ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٤١٨ هـ) نحوَ ما ذُكِرَ من الإنكار عن نَحْوِ مِئَةٍ من المحدِّثينَ والفُقَهاء[3][4]..

خامسًا: مسألة أنه منه بدأ وإليه يعود[5].

الجانب الأول: (منه بدأ).

يَعْتَقدُ السَّلَفُ أنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى، منه خرجَ وبدأ، تكلَّمَ به بحُروفِهِ ومَعانيهِ، فأسمَعَهُ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونَزل به جبريلُ على قلبِ نبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو هذا اللِّسانُ العربيُّ المُبينُ، النّازلُ بلغةِ قُرَيْشٍ.

---

(١) رواه ابن الطبري في «السنة» رقم (٤٥٦) بسند صحيح.

(٢) رواه ابن الطبري (١/ ١٧٨) بسند صحيح.

(٣) كتاب «السنة» (٢/ ٣٢٣) - ٣٢٩.

(٤) المصدر: كتاب العقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبد الله بن يوسف الجديع .

(٥) المصدر: كتاب العقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبد الله بن يوسف الجديع.

الأدلة على ذلك:

وهذا مُبَيَّن في غيرِ مَوْضع من كتاب الله تعالى، فمِنْ ذلك:

١ - قولُه تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١].

٢ - وقولُه -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿تَنزِيلٗا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى﴾ [طه: الآية: ٤].

٣ - وقولهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلۡقُرۡءَانَ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: الآية: ٦].

٤ - وقولُه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: الآيات: ١ - ٣].

٥ - وقولُه جلَّ وَعَلا: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [الزمر: الآيات: ١ - ٢].

٦ - وقولُه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [فصلت: الآيات: ١ - ٤].

٧ - وقولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ۝٤٢﴾ [فصلت: الآيات: ٤١ - ٤٢].

فأخبرَ تعالى في هذه الآيات وما يشبَهُها أنَّ القرآنَ العربيَّ الذي هو كلامهُ، إنَّما هو تنزيلُه، نَزلَ منهُ، فمنه بدأ وَخَرَجَ لا مِنْ سِواه.

٨ - وقولُه تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: الآيات: ١٠١ - ١٠٣].

فأنبأ تعالى في هذه الآياتِ أنَّ القرآنَ العربيَّ نزَلَ به رُوحُ القُدُس منه، ورُوحُ القُدُس هو جبريلُ عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [البقرة: الآية: ٩٧].

فليسَ هو كلامَ محمَّدٍ ﷺ كما زعَمَ الكفَّارُ- ولا كلامَ جبريلَ عليه السلام - كما زعمَه بعضُ أهلِ البِدَع- وإنَّما هو كلامُ الله تعالى، منه بدأ وخَرَجَ، وهو الذي أنزلَه بواسطةِ رسولهِ الملَك جبريلَ، فمن قال غير هذا فقَدْ كَفَرَ، لأنَّه كذَّبَ الله في قولِهِ، وجَحَدَ ما أنبأتْ به رسلُه، وإنِ ادّعى الإِسلامَ وانتسبَ إليه، فالإِسلامُ يَبْرأ منه.

والله تعالى لم يُضِف شيئاً ممَّا أنزله إلى نفسِهِ غيرَ كلامِهِ، وذلك لأنَّه صفتُهُ.

تنبيه:

ويجب أن يُعلَمَ أنَّه ليسَ معنى قولهم (منه خَرَجَ) أنَّ صفةَ الكلام فارَقَتْهُ تعالى، وحلَّتْ في غيرِهِ، وأنَّ ما تكلَّم به نُسِبَ إلى غيرِه، وصارَ وصفاً لذلك الغَيْر -كما قد وَسْوَسَ به بعضُ أهل البدَع-فإنَّ هذا المعنى لا يُعقل

في حَقّ الإنسانِ المَخلوقِ الضَّعيفِ، إذا تكلَّمَ بكلام تزولُ عنهُ صفةُ الكَلام بذلك وتفارقُه إلى غيرِهِ، فإنَّ من كانَ كذلكَ لم يمكِنْه الكلامُ إلَّا مرّةً واحدةً، فإذا تكلَّمَ هذه المرَّة فارقَتْهُ صفتُهُ، لأنَّ الكلامَ خرَجَ منه وفارَقَهُ، وبمفارقته زالتْ عنه الصّفة ولَحِقَتْ غيرَهُ، هذا كلامٌ لا يقوله مَن يَدري ما يقولُ، فإنَّ مَنْ وُصِفَ بالكلام على هذا المعنى موصوفٌ بالعَجْز عنه، وهو غيرُ متصوَّرٍ في حقّ الناطق المَخلوق على ضَعْفه، فكيف تصوَّرَهُ هؤلاء الضُّلَّالُ في حقّ الله الذي ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، فإنَّه تعالى وصفَ نفسَه بأنَّه متكلمٌ بكلامٍ متعلقٍ بمَشيئتهِ وقُدْرتهِ، يُسْمِعُه من شاءَ من خلقهِ، متى شاءَ، وأنَّ كلماتِهِ تعالى لا تَنْفَدُ، ومن كان هذا وصْفُهُ لم تفارقْهُ صفَتُهُ بتكلّمهِ مرَّةً أو مرَّاتٍ، وكانَ كلُّ ما تكلَّمَ به منسوباً إليه لا إلى غيرِهِ.

قالَ الإِمام الحافظُ أبو الوليد الطَّيالِسيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٢٧ هـ): «القُرْآنُ كلامُ الله ليسَ ببائنٍ من الله»[١].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وإنَّ قولَ السَّلَف: (منه بدأ) لم يُريدوا به أنه فارقَ ذاتَهُ، وحَلَّ في غيره، فإنَّ كلامَ المخلوقِ، بل وسائرَ صفاتِهِ لا تفارقُه وتَنْتَقِلُ إلى غيرِهِ، فكيفَ يجوزُ أنْ يفارقَ ذاتَ الله كلامُه أو غيرُهُ من صفاتِهِ»[٢].

قالَ الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية: ٦] فالَّذي يسمَعُهُ المُشْرك المستجيرُ من القارئ إنَّما هو كلامُ الله المضافُ إليه لا إلى غيرِهِ، فلو أن كلامَه بانَ منه وفارقَه لَما

---

(١) رواه أبو داود في «المسائل» ص: ٢٦٦ بسند صحيح عنه.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٧٤) وانظر: (١٢/ ٥١٧) - ٥١٨، ٥٦١، ٥٥٠.

صَحَّتْ إضافَتُهُ إليه إضافةَ الصِّفَةِ إلى الموصوفِ.

وهذا الكلامُ بعَيْنِهِ هو الذي في مَصاحفِ المُسلمينَ بلا شَكٍّ ولا ريبٍ، خِلافاً لِلَّفظيةِ من الأشعريةِ وغيرهم القائلينَ بأنَّ ما في المَصاحفِ دلالةٌ على كلام الله، وليسَ هو كلامَ الله، وقد قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [الواقعة: الآيات: ٧٧-٨٠]، فأبان أنَّ كلامَه الذي هو وحيُهُ وتنزيلُهُ يكونُ في الكتاب المكنونِ، فكذلك كونُه في المَصاحفِ، ونحنُ لا نعلَمُ القرآنَ إلَّا هذا العربيَّ المنزَلَ، وهو الذي سمَّاه الله تعالى كلامَه.

وقَدْ قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا تُسافِروا بالقرآن إلى أرْضِ العَدُوّ، فإنِّي أخافُ أن ينالَهُ العدوُّ»[1].

ولا خِلافَ في أنَّ النَّهيَ عن السَّفر بالقرآن، إنَّما هو النَّهْيُ عن السَّفَرِ بالمَصاحفِ، لأنَّ القرآنَ إنَّما يكونُ فيها، وهي التي تُحمَلُ وتُنْقَلُ، ولا نعلَمُ القرآنَ إلَّا كلامَ الله المنزَلَ على الحقيقةِ.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وممَّا كانَ أحمدُ أنكرَه من قولِ

---

(١) أخرجه مالك٢/٤٤٦، والشافعي رقم (١١٤٩، ١١٥٠)، وأحمد رقم (٤٥٠٧، ٤٥٢٥، ٤٥٧٦، ٥١٧٠، ٥٢٩٣)، والبخاري (٦/ ١٣٣)، ومسلم رقم (١٨٦٩)، وأبو داود رقم (٢٦١٠)، والنسائي في «فضائل القرآن» -من «الكبرى»- رقم (٨٥)، وابن ماجة رقم (٢٨٧٩، ٢٨٨٠)، من طرق عن نافع عن ابن عمر به مرفوعاً.
وتابع نافعاً عليه عبد الله بن دينار، أخرجه أحمد رقم (٦١٢٤) وابن أبي داود في «المصاحف» ص: ١٨٣ بسند صحيح عنه.
وكذا تابعه سالم عن أبيه، أخرجه ابن أبي داود ص: ١٧٩ - ١٨٠ بسند صالح في المتابعات .

الجهميَّةِ قولُ من زعَمَ أنَّ القرآنَ ليسَ في الصُّدورِ، ولا في المَصاحفِ»[١].

الجانب الثاني: (إليه يعود)

وقد اختلف العلماء في تفسير معنى قوله: وإليه يعود.

القول الأول: وقد تأوَّلَهُ بعضُ أهلِ السُّنَّة بعَودِ تلاوته وقراءته التي هي كَسْبُ العبدِ.

وهذا المعنى حَق، فإنَّه تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: الآية: ١٠].

القول الثاني: يعود إليه نسبة.

أي أنه يعود إلى الله تعالى وصفا، فهو الموصوف به سبحانه وتعالى لا يوصف به أحد سوى الرب سبحانه وتعالى.

قال ابن النجار الفتوحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ٩٧٢ هـ): «قال أحمد: كلام الله من الله ليس ببائن منه. وقد جاء في الأحاديث والآثار «أنه منه بدأ، ومنه خرج، وإليه يعود» نصا منه، ومن غيره عليه.

ومعنى ذلك: أنه هو المتكلم به، أو الذي يخرج منه، ولا يقتضي ذلك أنه يباينه وانتقل عنه[٢].

وقال: ومعلوم أن كلام المخلوق لا يباين محله[٣].

قال أحمد: منه بدأ وإليه يعود[٤].

---

(١) المصدر: كتاب العقيدة السلفية في كلام رب البرية لعبد الله بن يوسف الجديع.

(٢) ينظر: فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٥٢)، مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٣٥).

(٣) ينظر: مسائل الإمام أحمد ص ٢٦٦.

(٤) ينظر: فتاوى ابن تيمية (٢/ ٥١٧).

وقال: منه بدأ علمه، وإليه يعود حكمه[١].

وقال تارة: منه خرج، وهو المتكلم به، وإليه يعود، وهو القرآن»[٢].

القول الثالث: يُسرى به من الأرض في آخر الزمان، كما روي في بعض الآثار أنه إذا لم يعمل الناس بالقرآن، أي: أطبقت الأرض على عدم العمل به، ينزه الله كتابه فيرفعه من صدور الناس ومن مدادهم.

وبهذا جاء الخبرُ عن رسولِ الله ﷺ وغيرِه من أصحابه.

فأمَّا الخبر عن رسول الله ﷺ:

١-**عن حذيفة بن اليمان (ت: ٣٦ هـ)، وأبي هريرة**-(ت: ٥٧ هـ)- رضي الله عنهما-، قالا: قال رسول الله ﷺ: «يسرى على كتاب الله ليلا، فيصبح الناس ليس في الأرض ولا في جوف مسلم منه آية»[٣].

٢ - **عن أبي هريرة** رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، عن النبي ﷺ أنه قال: «يسرى على كتاب الله عز وجل فيرفع إلى السماء؛ فلا يصبح في الأرض آية من القرآن ولا من التوراة والإنجيل ولا الزبور، وينتزع من قلوب الرجال فيصبحون ولا يدرون ما هو»[٤].

---

(١) ينظر: ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة (٢/ ٥١٨).

(٢) ينظر: الفتوحي، شرح الكوكب المنير شرح مختصر التحرير (٢/ ٨٨).

(٣) أورده الديلمي في الفردوس (٥/ ٤٨٨) (٨٨٤٨) عن أبي هريرة. وعزاه السيوطي إلى أبي الشيخ، وابن مردويه.

(٤) رواه الحاكم في المستدرك برقم: ٨٥٤٤، وقال الإمام الذهبي في التلخيص: صحيح على شرط الإمام مسلم.

ومما ورد من الآثار[١]:

١-**وعن شَدَّاد بن مَعْقِل** رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ)، قال: «لَيُنْتَزَعَنَّ هذا القرآنُ من بين أَظْهُرِكُمْ».

قال: قلتُ: يا أبا عبد الرَّحمن! كيفَ يُنْتَزَعُ وقد أَثْبَتْنَاهُ في صُدورِنا، وأثبتناهُ في مَصاحِفنا؟.

قالَ: «يُسْرى عليهِ في ليلةٍ، فلا يَبقى في قَلْبِ عَبْدٍ منه، ولا مُصحَفٍ منه شَيْءٌ، ويُصْبِحُ الناسُ فُقَراءَ كالبَهائم».

ثمَّ قرأ عبد الله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِۦ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴿٨٦﴾﴾ [الإسراء: الآية: ٨٦]»[٢].

٢-**عن عبد الله بن مسعود** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ)، من طريق زر بن حبيش- قال: «ليسرين على القرآن في ليلة، فلا تترك آية في قلب رجل ولا مصحف إلا رفعت»[٣].

٣-**عن عبد الله بن مسعود** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ)، من طريق عبد الله بن عتبة بن مسعود- قال: «اقرءوا القرآن قبل أن يرفع، فإنه لا تقوم

---

(١) كما ورد عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٥٣٤)، والبخاري في خلق أفعال العباد، رقم ٣٨١، ٣٨٢، وسعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٣٥)، وابن جرير الطبري في التفسير (١٥/ ١٥٨)، والبيهقي في السنن (٦/ ٢٨٩).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٨٥٣٨) وصحَّحه، وأخرجه الطبراني (٨٧٠٠٠)، وله طُرُقٌ مرفوعةٌ وموقوفةٌ، ذَكَرَ تخريجَها الشوكانيُّ في «فتح القدير» (٣٥٨ ـ ٣٥٩).

(٣) أخرجه يحيى بن سلام (١/ ١٦١). وعزاه السيوطي إلى ابن أبي داود في المصاحف .

الساعة حتى يرفع. قالوا: هذه المصاحف ترفع، فكيف بما في صدور الناس؟ قال: يعدى عليه ليلا فيرفع من صدورهم، فيصبحون فيقولون: لكأنا كنا نعلم شيئا. ثم يقعون في الشعر»[(١)].

٤-**عن حذيفة بن اليمان** رضي الله عنه (ت: ٣٦ هـ)، من طريق ربعي بن حراش- قال: «يوشك أن يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب، ويقرأ الناس القرآن لا يجدون له حلاوة، فيبيتون ليلة ويصبحون وقد أسري بالقرآن وما قبله من كتاب، حتى ينتزع من قلب شيخ كبير وعجوز كبيرة، فلا يعرفون وقت صلاة ولا صيام ولا نسك، حتى يقول القائل منهم: إنا سمعنا الناس يقولون: لا إله إلا الله. فنحن نقول: لا إله إلا الله»[(٢)].

٥-**عن أبي هريرة** رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، من طريق أبي حازم- قال: «يسرى على كتاب الله، فيرفع إلى السماء، فلا يبقى في الأرض آية من القرآن ولا من التوراة والإنجيل والزبور، فينزع من قلوب الرجال، فيصبحون في الضلالة، لا يدرون ما هم فيه»[(٣)].

٦-**عن عبد الله بن عمرو بن العاص** رضي الله عنهما (ت: ٦٥ هـ)، قال: «لا تقوم الساعة حتى يرجع القرآن من حيث نزل، له دوي حول العرش كدوي النحل، يقول: أتلى ولا يعمل بي»[(٤)].

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٠٢٦).

(٢) أخرجه الخطيب في تاريخه (١/ ٤٠٠).

(٣) أخرجه الحاكم (٤/ ٥٠٦). وعزاه السيوطي إلى ابن أبي حاتم.

(٤) عزاه السيوطي إلى محمد بن نصر في كتاب الصلاة.

٧-**عن علي بن أبي طالب** رضي الله عنه (ت: ٤٠ هـ): «يذهب الناس حتى لا يبقى أحد يقول لا إله إلا الله، فإذا فعلوا ذلك ضرب يعسوب الدين ذنبه فيجتمعون إليه من أطراف الأرض كما يجمع قرع الخريف. ثم قال علي: إني لأعرف اسم أميرهم ومناخ ركابهم، يقولون: القرآن مخلوق. وليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله، منه بدأ وإليه يعود»[(١)].

٨-**عن عكرمة** رحمه الله (ت: ١٠٥ هـ) قال: كان ابن عباس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، في جنازة، فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال: «اللهم رب القرآن اغفر له. فوثب إليه ابن عباس فقال: «مه، القرآن منه» زاد الصهبي في حديثه فقال ابن عباس: «القرآن كلام الله ليس بمربوب، منه خرج وإليه يعود»[(٢)].

٩-**عن شمر بن عطية** رحمه الله (ت: في ولاية خالد القسري)، قال: «يسرى على القران في ليلة، فيقوم المتهجدون في ساعاتهم فلا يقدرون على شيء، فيفزعون إلى مصاحفهم فلا يقدرون عليها، فيخرج بعضهم إلى بعض فيلتقون، فيخبر بعضهم بعضا بما قد لقوا»[(٣)].

١٠-**عن عمرو بن دينار** رحمه الله (ت: ١٢٦ هـ)، يقول: «أدركت مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه

---

(١) أخرجه اللالكائي في أصول الاعتقاد (٢/ ٢٥٤) عن علي رضي الله عنه موقوفًا.

(٢) أخرجه اللالكائي في أصول الاعتقاد (٢/ ٢٥٦).

(٣) عزاه السيوطي إلى ابن أبي داود، وابن أبي حاتم.

يعود»[١].

١١- **سفيان الثَّوْري** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٦١ هـ).

قال: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مَخلوقٍ، منه بَدَأ وإليه يعودُ، مَنْ قال غيرَ هذا فهو كُفْرٌ».

١٢- **أبو بكر بن عيَّاش (ت: ١٩٣ هـ).**

قال: «القرآنُ كلامُ الله، ألقاه إلى جبرائيلَ، وألقاهُ جِبرائيلُ إلى محمَّدٍ ﷺ، منه بدَأ، وإليه يعودُ»[٢].

١٣- **سفيان بن عُيَيْنَة** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٩٨ هـ).

سأله رجُلٌ: يا أبا محمَّدٍ، ما تقولُ في القرآنِ؟ فقال: «كَلامُ الله، مِنْهُ خَرجَ وإليه يَعودُ».

١٤- **الإمام أحمدُ بن حنبل** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ).

قال: «لقيتُ الرِّجالَ، والعُلَماءَ، والفُقَهاءَ، بمكَّةَ، والمَدينةِ، والكُوفةِ، والبَصْرةِ، والشامِ، والثُّغورِ، وخُراسانَ، فرأيتُهم على السُّنَّة والجَماعَة، وسألتُ عنها -يعني هذه اللفظة- الفُقَهاءَ؟ فكلٌّ يقولُ: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مَخْلوق، منه بدَأ، وإليه يعودُ»[٣].

---

(١) أخرجه اللالكائي في أصول الاعتقاد (٢/ ٢٦٠). وذكر الحافظ ضياء الدين المقدسي في «اختصاص القرآن» فقرة [٦] عشرة أنفس من الصحابة أدركهم عمرو بن دينار فيهم: عبد الله بن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وجابر بن عبد الله، وغيرهم.

(٢) جميع هذه الآثار الأربعة صحيحة، انظر تخريجها في التعليق على «اختصاص القرآن» وأثر عمرو قد سبق ذكره.

(٣) ذكر هذا النص الحافظ الضياء في «اختصاص القرآن» عن المرّوذى عن أحمد، فقرة (٩).

وقالَ: «لم يَزَلِ الله عالماً متكلّماً، نعبُدُ الله لصِفاتهِ، غير محدودَةٍ ولا مَعلومةٍ إلَّا بما وصَفَ به نفسه، ونردُّ القرآن إلى عالمهِ تبارك وتعالى، إلى الله، فهو أعلَمُ به، منه بَدَأ وإليه يَعودُ»(١).

١٥- **أبو جعفر أحمد بن سِنان الواسطي (ت: ٢٥٦ هـ).**

قال: «مَن زَعَمَ أنَّ القرآنَ شَيْئَين أو أنَّ القرآنَ حِكايةٌ، فهو والله الذي لا إله إلَّا هو، زِنديقٌ كافرٌ بالله، هذا القُرْآنُ هو القُرآنُ الذي أنزله الله على لسانِ جبريلَ على محمَّد ﷺ، لا يغيَّر ولا يُبَدَّل: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: الآية: ٤٢]، كَما قالَ الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: الآية: ٨٨]، ولو أنَّ رجلاً حلفَ لا يتكلَّمُ اليومَ، ثمَّ قرأ القرآنَ، أو صلَّى وقرأ القرآنَ، أو سلَّمَ في الصَّلاةِ، لم يحنَثْ، لا يُقاسُ بكَلام الله شَيْءٌ، القرآنُ كلامُ الله، منه بَدَأ وإليه يَعودُ، ليس من الله تعالى شَيْءٌ مخلوقٌ، ولا صِفاتُهُ، ولا أسماؤُهُ، ولا عِلْمُهُ»(٢).

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٢٠ هـ): «من كلام الله سبحانه القرآن العظيم، وهو كتاب الله المبين، وحبله المتين، وصراطه المستقيم، وتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين بلسان عربي مبين، منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود»(٣).

---

(١) رواه حنبل فى «المحنة» ص: ٤٥ عنه به.

(٢) أخرجه الضياء في «اختصاص القرآن» رقم (١٦).

(٣) لمعة الاعتقاد ص: ١٨.

ونقلَ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ)، اتّفاقَ السَّلَفِ والأئمَّةِ على ذلك في غيرِ موضع من كلامه[١].

فبهذا يظهرُ لكَ معنى قولِ من قال من السَّلَفِ: «القرآنُ كلامُ الله، مُنْزَلٌ غيرُ مَخْلوقٍ، منه بدَّأ وإليه يَعودُ».

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فقالوا: (منه بدأ) ردّاً على الجَهْميةِ الذين يقولون: بدأ من غيرهِ، ومقصودُهُم أنَّه هو المتكلِّمُ به، كما قالَ تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر: الآية: ١]، وقالَ تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: الآية: ١٣]، وأمثال ذلك»[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأمَّا (إليه يَعودُ) فإنه يُسْرى به في آخِرِ الزَّمانِ، من المَصاحفِ والصُّدور، فلا يبقى في الصُّدور منه كلمةٌ، ولا في المصاحف منه حرفٌ»[٣].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ: أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَإِنَّمَا قَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ» لِأَنَّ الجَهْمِيَّةَ-مِن الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ-كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ خَلَقَ الكَلَامَ فِي المَحَلِّ. فَقَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ». أَيْ: هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ؛ فَمِنْهُ بَدَأَ، لَا مِنْ بَعْضِ المَخْلُوقَاتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: الآية: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٢٨)، (١٢/ ١٦٤).

(٢) «درء التعارض» ٢/ ١١٣.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٧٤) - ١٧٥ عن المناظرة في الواسطية.

لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ [السجدة: الآية: ١٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾ [سبأ: الآية: ٦]، وقَالَ تعَالَى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: الآية: ١٠٢].

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «إِلَيْهِ يَعُودُ»: أَنَّهُ يُرْفَعُ مِن الصُّدُورِ وَالمَصَاحِفِ؛ فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ وَلَا مِنْهُ حَرْفٌ، كَمَا جَاءَ فِي عِدَّةِ آثَارٍ»[1].

سادسًا: أن الله تكلم بالقرآن بحرف وصوت مسموعين[2].

أولاً: إثبات الحرف.

ومن اعتقادِ السَّلَف في كلامِ الله تعالى أنَّ كلامَه جَلَّ وعَزَّ مؤلَّفٌ من

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/٥٢٨، ٥٢٩).

(٢) ممن ألف في مسألة الحرف والصوت:

١- رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد لعبد الله بن يوسف بن محمد الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٣٨ هـ).

٢- رسالة عبيد الله السجزي (ت: ٤٤٤ هـ)، إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، وهي رسالة مطبوعة.

٣-كتب أبو يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٥٨ هـ)، جزءا سماه ايضاح البيان في مسألة القرآن، وهو مفقود، وهذا الكتاب نقل منه شيخ الإسلام في عدة مواطن من كتبه انظر: شرح العقيدة الأصفهانية ص ٣٢، مجموع الفتاوى (٦/١٥٨)، درء تعارض العقل والنقل (٢/٧٤).

٤-كما ألف ابن عقيل (ت: ٥١٣ هـ)، كتابا في مسألة الحرف والصوت وقد طبع بعنوان جزء في الأصول أصول الدين مسألة القرآن أو الرد على الأشاعرة العزال وإثبات الحرف والصوت في كلام الكبير المتعال. =

الحُروفِ، إنْ شاءَ جَعَلَها عَربيَّةً، وإن شاءَ جعَلَها عِبْرانِيَّةً، وإن شاء جَعَلها غيرَ ذلك، فهو المتكلّمُ بحرُوفِ القرآنِ، والتَّوراةِ، والإِنجيلِ، وغيرِها من كلامِهِ.

قالَ تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: الآية: ٤].

وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾ [آل عمران: الآيات: ١ - ٤].

فأخْبَرَ تعالى أنه أنْزَل الكُتُبَ: القرآنَ، والتَّوراةَ والإِنجيلَ، وإنَّما ذلك

= أما ابن قدامه رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٢٠ هـ)، فله ثلاثة كتب لهذا الغرض وهي مطبوعة:.

٥-الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم.

٦-والبرهان في بيان القرآن.

٧-وكتاب حكاية المناظرة في القرآن.

٨-كما جمع محمد بن عبد الواحد المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٤٣ هـ) جزء في الأحاديث الواردة في هذه المسألة سماه جزء أحاديث الحرف والصوت وهو مفقود.

٩-كتاب «غاية المرام في مسألة الكلام» للشيخ أبي العباس أحمد بن الحسن الأرموي الشافعي. وقد طبعت رسالة بعنوان «جزء فيه ذكر اعتقاد السلف في الحروف والأصوات» ونسبت للنووي، ولكن جاء في ص: ٦٩ عبارة: «وهذا الذي ذكرناه جميعه من كلام الشيخ أبي العباس الأرموي رحمه الله».

١٠-كتاب طرف الطرف في مسألة الصوت والحرف تأليف الشيخ أبي العباس أحمد ابن يحيى الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٩٤٨ هـ) وهو مطبوع.

بلُغاتِ الرُّسل الذين أنْزَل عَليهم، وبلُغات أقوامِهم، لأجْلِ أن تقومَ الحُجَّةُ عليهم به، إذ لوكانَ بغيرِ لُغتهم ما فَقِهُوهُ.

قال تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: الآيات: ١ - ٢].

وقالَ تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٤﴾ [الزخرف: الآيات: ١ - ٤].

وقالَ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ﴾ [النحل: الآية: ١٠٣].

وقالَ جلَّ وَعزَّ ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ۝١٩٥ وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝١٩٦ أَوَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ ءَايَةً أَن يَعۡلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ۝١٩٧ وَلَوۡ نَزَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ بَعۡضِ ٱلۡأَعۡجَمِينَ ۝١٩٨ فَقَرَأَهُۥ عَلَيۡهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ مُؤۡمِنِينَ ۝١٩٩﴾ [الشعراء: الآيات: ١٩٢ - ١٩٩].

وقالَ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ۝٢٨﴾ [الزمر: ٢٧ - ٢٨].

وقالَ سُبحانه: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ۝٤﴾ [فصلت: الآيات: ١ - ٤].

وقالَ تعالى: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ﴾ [فصلت: الآية: ٤٤].

فأخبرَ تعالى أنَّ القرآنَ الذي نزلَ به جِبريلُ عليه السلام منهُ تبارك وتعالى وحيُهُ وتنزيلُهُ، وهو هذا القرآنُ العربيُّ الذي أنْزلَ على محمَّد ﷺ بلغةِ قومِهِ، ليفقَهوهُ ويَعْقِلُوهُ ويعْلَمُوهُ.

وقولُه: ﴿لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ أي: بلغةِ العربِ.

فالله تعالى تكلَّمَ به كذلك، بحروفِهِ العربيَّةِ، كالألفِ والباءِ والتَّاءِ، ليسَ شَيْءٌ من ذلك قولَ أحَدٍ سِواهُ، وإنّما بلَّغَهُ جبريلُ عليه السَّلامُ عنه، وبلَّغَهُ محمَّدٌ ﷺ عن جِبريل، وهو الذي أعجزَ الكفَّارَ أنْ يأتوا بمثلِه، بَلْ تحدَّى الله تعالى الإِنسَ والجنَّ أنْ يأتوا بمثلِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: الآية: ٨٨].

فكونُهُ مؤلّفًا من الحُروفِ ظاهرٌ لا يَحْتاجُ إلى استدلالٍ، إذْ أنَّ كُلَّ أحَدٍ يعلَم أنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ آيةٌ، وهي أربَعُ كَلِمَاتٍ، كلُّ كلمةٍ مؤلَّفةٌ من حَرْفيْنِ أو أكثر، وهي كَلِماتٌ عَرَبيَّةٌ، وحروفٌ عربيَّةٌ.

ولكنَّ بعضَ أهْلِ البدَعِ نازعَ في إطلاقِ لفظِ (الحَرْف) وأنَّه يَحتاجُ إطلاقُهُ إلى دليلٍ.

وهذا المُنازع لا يَخْلو من أحَدِ حالَيْنِ:

إمّا أنْ يكونَ مُكابِرًا -كما هي سِمَة أهلِ البِدَعِ-.

وإمَّا أنْ يكونَ غَبيّاً جاهلًا.

وذلك أنَّ كُلَّ أحَدٍ يُبصرُ (آلمَ. آلمر. كهيعص. حم. طه. يس) لا يخطرُ ببالهِ غيرُ أنَّها حُروفٌ، وليسَ لها تسميةٌ إلَّا هذهِ.

ونحن معَ ذلك نزيدُهُ حُجَجاً على صِحَّةِ إطلاقِ لهذه التَّسْميةِ من السُّنَّة وآثارِ السَّلَفِ، لنكْسِرَ أنفَ كِبْرِهِ، أو نَمْحُو جَهْلَ فِكْرِهِ، فمِنْ ذلك:

١ - **حديث ابن عباس** رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، قال: بينَما جِبريلُ قاعِدٌ عندَ النَّبيِّ ﷺ سَمِعَ نقيضًا مِنْ فَوْقِهِ، فرفَعَ رأسَه فقال:

«هذا بابٌ منَ السَّماءِ فُتِحَ اليومَ لم يُفْتَح قطّ إلاَّ اليوم، فَنَزَلَ منه مَلَكٌ، فقال: هذا مَلَكٌ نَزَلَ إلى الأرضِ لَمْ يَنْزِلْ قَطُّ إلاَّ اليَوْم، فسَلَّمَ وقالَ: أَبْشِرْ بنورَين أوتيتَهما لم يؤتَهمُا نبيٌّ قبلَكَ: فاتحةِ الكتابِ، وخَواتيمِ سُورَةِ البقرَةِ، لَنْ تَقْرَأ بحَرْفٍ منهما إلاَّ أعْطِيتَه»[1].

٢- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢ هـ)، قال:

«تعلَّموا القرآنَ، فإنَّه يُكْتَبُ بكلِّ حرفٍ منه عشرُ حسناتٍ، ويُكَفَّرُ به عَشْرُ سيِّئاتٍ، أمَا إني لا أقول: ﴿الٓمٓ ۝١﴾ ولكن أقولُ: ألفٌ عَشْرٌ، ولامٌ عَشْرٌ، وميمٌ عَشْرٌ»[2].

٣- وقول ابن عبَّاس رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ):

«ما يمنَعُ أحدَكُم إذا رَجَعَ من سُوقِهِ، أو منْ حاجَتِهِ، إلى أهْلِهِ، أنْ يَقْرأ القرآنَ فيكونَ لَه بكلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَناتٍ»[3].

٤- وقالَ شُعَيْبُ بن الحَبْحاب رحمه الله (ت: ١٣٠ أو ١٣١ هـ) (ثِقَةٌ منْ صِغار التَّابعينَ):

كانَ أبو العاليةِ رحمه الله (ت: ٩٠ هـ)، إذا قَرأ عنده رَجُلٌ لم يَقُلْ: ليس

(١) أخرجه مسلم رقم (٨٠٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/ ٤٦١).

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» رقم (٨٠٧) وسنده جيد.

كما يَقرأ، وإنَّما يَقولُ: أمَّا أنا فأقرأ كَذا وكَذا، قال: فذكَرْتُ ذلك لإبراهيمَ النَّخَعيّ، فقالَ: أرى صاحِبَك قَدْ سَمِعَ: «أنَّ مَنْ كَفَرَ بحَرْفٍ منهُ، فقد كَفَرَ به كُلِّه»[(١)].

مسألة الفرق بين الحروف التي يتكلم بها الله، والحروف التي يتكلم بها المخلوق.

الأول: الفَرْقُ بين الحُروفِ التي يتكلَّمُ الله بها، والحُروفِ التي يتكلَّمُ بها المخلوق.

تنازع الناسُ في حُروف المعجم: هَلْ هي مخلوقةٌ؟ أو غيرُ مخلوقة؟

وليس في تحقيق ذلك كبيرُ فائدةٍ، وليس فيه نصٌّ عن معصومٍ يُصار إليه، وإنَّما يَجِبُ الكَفُّ عن إطلاقِ القَوْلِ بالخَلْقِ لئلَّا يتوهّم متوهّمٌ أنَّ الحروفَ التي تكلَّم الله بها مخلوقةٌ.

وذكرَ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ) في غير مَوْضِع أنَّ الإمامَ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، أنكرَ الإطلاقَ، لأنَّهُ مَسْلَكٌ إلى البِدْعَةِ، وإلى القَوْلِ بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ[(٢)].

وكما يُمْنَع مِن إطلاق القَوْلِ بأنَّ الحروفَ مخلوقةٌ، يُمْنَع أيضاً إطلاقُ القَوْل بأنَّ الحُروفَ غيرُ مخلوقةٍ، لئلا يتوهَّمَ متوهِّم أنَّ الحُروفَ التي هي مَباني كَلام الناس غيرُ مخلوقةٍ، والذي يجرُّ إلى القول بأنَّ ما يتكلَّمُ به العبادُ مِن كلام أنفُسهم هو نفسُه كلامُ الله، فيتحقَّقُ حينئذ للمَلاحِدَة كابن

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (١٠/٥١٣) - ٥١٤ وابن جرير في «التفسير» رقم (٥٦) وسنده صحيح.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/٤١)، ٨٤ - ٨٥، ٤٤٢ .

عربي الطائي وأمثاله صِحَّةُ قولِهم:

وكلُّ كَلامٍ في الوجودِ كلامُهُ... سَواء علينا نَثْرُه ونِظامُهُ

وهذا القولُ من أفحَش الباطِل، وأكفَر الكُفْرِ، إذ مَعْناه أنَّ كلَّ ما تلفِظُ به الخَلائق من الصِّدْق والكَذِبِ، والزُّورِ، والبُهْتان، وألفاظِ الخَنا والفُجور والكُفْر، كلامُ الله.

وحينئذ لا يتميَّزُ حَقٌّ من باطلٍ، ولا صِدْقٌ من كَذبٍ ولا كفرٌ من إيمانٍ.

وإنَّما الحَقُّ والصَّوابُ أن يُقالَ:

إنَّ الحَرْفَ المجرَّد الَّذي هو جزءٌ من اللفظ، مثل: (ز) من كلمة: (زيد) لا يُقالُ فيه مخلوقٌ ولا غيرُ مخلوق، لأنَّ الحرْفَ المجرَّدَ ليس كَلاماً، وإنَّما يقَع الكلام فيما أُلِّفَ من الحروفِ فأفادَ مَعنًى، ككلمةِ (زيد) اسمُ عَلَمٍ مَعْروفٌ[1].

والكلامُ المؤلَّفُ من الحُروف الذي يُفيد معنًى يُفَصَّل فيه: فإنْ كانَ كلاماً لله تعالى كانَ غيرَ مخلوقٍ، وإنْ كان كلاماً للعبد يُنْشِئُهُ من تِلقاء نفسهِ، ولا يُريدُ به قِراءةَ كلام الله فهو مَخلوقٌ، فقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ

(١) فإن اعترض معترض بقوله تعالى: (الم)، (الر)، (ص)، (ن)، وما يشبهها مما جاء في أوائل بعض السور، وقال: إنَّها حروف، ونطلق أنَّها غيرُ مخلوقة لأنَّها كلام الله، فالجواب: أنَّ هذه ليست حروفاً مجردة، كحروف كلمة (زيد) وغيرها من الكلام المؤلف، وإنَّما هي أسماء للحروف، ألا ترى أنَّك تقرؤها: (ألف، لام، ميم...)؟ فلو كان حرفاً مجرداً لقلت: (أ. لْ. مْ) فهي على ما تُلْفَظ وتُسْمَع لا على ما تُكْتب وترسم، وقد نقل شيخ الإِسلام أنَّ الخليل بن أحمد -إمام العربية- سأل == أصحابَه: كيف تنطقون بالزاء مِن (زيد)؟ قالوا: نقول: (زا) قال: جئتم بالاسم، وإنَّما يقال: (زهـ) - «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٤٨) -.

زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب: الآية: ٣٧] غيرُ مخلوق، وقولك: (جاءَني زيدٌ فأكرمتُهـ) مخلوقٌ، لأنَّ الأوَّل كلامُ الله تعالى نظمه وحروفه، والثانيَ كلامُكَ نظمه وحروفه.

ولو قالَ قائلٌ: (محمَّدٌ رسولُ الله) أو: (ألف، لام، ميم) لم يصحّ فيه إطلاق أنَّه مخلوقٌ، أو غيرُ مخلوق، حتى يُسْتَفْصَل منه، فإنْ أرادَ بهِ قِراءةَ كلامِ اللهِ كانَ غيرَ مخلوقٍ، وإنْ كان أنشأهُ مبتدِئاً مِن نفسهِ، أو يُبَلِّغُهُ عن غيرِهِ، وهو من إنشاءِ ذلكَ الغيرِ سِوى الله تعالى، كانَ مخلوقاً.

وقد سألَ **الحافظُ الثِّقَةُ أحمدُ بن الحَسن الترمذيُّ** رَحِمَهُ اللهُ (ت: غير معروف) الإمامَ أحمَدَ فقال:

قلتُ لأحمدَ بن حنبل: إنَّ الناسَ قد وقَعوا في أمرِ القرآنِ، فكيف أقولُ؟.

قال: «أليسَ أنت مخلوق؟».

قلتُ: نعَمْ.

قال: «فكلامُكَ منك مخلوقٌ؟».

قلت: نعم.

قال: «أوَلَيسَ القرآنُ من كلامِ الله؟».

قلت: نعم.

قال: «وكلامُ الله؟».

قلت: نعم.

قال: «فيكون من الله شيءٌ مَخلوق؟»[1].

---

(١) رواه اللالكائي في «السُّنَّة» رقم (٤٥١) بسند صحيح .

فتأمَّل هذا القولَ الموجَز فإنَّه من أسَدِّ الكلام وأحسَنِهِ، فرَّق الإمامُ أحمدُ فيه بَيْنَ كلامِ الله وكلامِ المَخلوق، بأنَّ كلامَ الله هو الذي قالَه مبتدئاً، وكلامَ المخلوق هو الذي قالَه مبتدئاً، فلمَّا كان كلامُ الله ابتدأ منه كانَ غيرَ مخلوقٍ، لأنَّه ليسَ من الله شيءٌ مخلوق، ولمَّا كانَ كلامُ المخلوقِ ابتدأ منه -بمعنى أنه هو الذي أنشَأه- كانَ مخلوقاً، لأنَّ العبدَ بأفعاله جميعاً مخلوقٌ.

ثانيًا: إثبات الصوت.

أ- حد الصوت.

قال المرداوي: «وحد الصوت: ما يتحقق سماعه، فكل متحقق سماعه صوت، وكل ما لا يتأتى سماعه البتة ليس بصوت، وحجة الحد كونه مطردا منعكسا.

وقول من قال: إن الصوت هو الخارج من هواء بين جرمين، فغير صحيح، لأنه يوجد سماع الصوت من غير ذلك، كتسليم الأحجار، وتسبيح الطعام والجبال، وشهادة الأيدي والأرجل، وحنين الجذع.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: الآية: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾ [ق: الآية: ٣٠]، وما لشيء من ذلك منخرق بين جرمين»(١).

ب-الأدلة على إثبات الصوت

وأمَّا كلامُهُ تعالى بصَوْتٍ، فقد قامت الدَّلائلُ القَواطِعُ على إثباتِهِ،

---

(١) التحرير شرح التحبير (٣/ ١٣٤٦-١٣٤٥).

وهو كسائِر صفاتِهِ تعالي، كلما أنَّها لا تَشْبَهُ صفاتِ المَخلوقينَ، فصوتُهُ تعالى لا يشبَهُ أصواتَهم، وقياسُ الخالِق على المَخلوقِ تَشْبيهٌ، والله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية: ١١]، في ذاتِهِ، وجَميعِ صفاتِهِ.

والأدلَّةُ على إثباتِ كلامِ الله تعالى بصَوْتٍ كثيرةٌ، منها:

● **أولاً: الأدلة من القرآن:**

١ - تكليمُهُ تعالى لموسى عليه السلام، فإنَّه قالَ له: ﴿فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه: الآية: ١٣].

فَدَلَّ هذا على أنَّهُ سَمِعَ كلامَ الله تعالى، ولا يُسْمَعُ إلَّا الصَّوْتُ، وربُّنا تعالى قَدْ خاطَبَنا باللِّسانِ العَربيّ الذي نفْهَمُهُ، وليسَ فيه سَماعٌ بحصَل من غير صَوْتٍ[1].

وسبق أنْ بيّنّا أنَّ كلامَ الله لمُوسى كانَ أعلى درجاتِ التَّكليمِ، وليس هو من جنسْ الإلهاماتِ، وإنَّما هو كلامٌ مسموعٌ بالآذانِ.

وقد **قالَ عبد الله بن أحمدَ بن حَنْبل -(ت: ٢٩٠ هـ)**: سألْتُ أبي رحمه الله عن قومٍ يقولونَ: لمَّا كلَّمَ الله موسى لم يتكلَّمْ بصَوْتٍ؟ فقال أبي: «بَلَى، إنَّ ربَّكَ -عز وجل- تَكَلَّمَ بصَوْتٍ، هذه الأحاديثُ نَرْويها كما جاءت»[2].

واحتجَّ لذلكَ بحديث ابن مَسعودٍ الآتي.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٩٣).

(٢) رواه عبد الله في «السنة» رقم (٥٣٣) عنه.

وقالَ الإمام أبو بكر المَرُّوذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٧٥ هـ) صاحبُ الإمام أحمدَ: سمعتُ أبا عبد الله -يعني أحمدَ- وقيل له: إنَّ عبْدَ الوهّاب قَدْ تكلَّم وقالَ: مَنْ زعَمَ أنَّ الله كلَّمَ موسى بلا صَوْتٍ فهو جَهميٌّ عدُوُّ الله وعدوُّ الإسلام، فتبسَّمَ أبو عبد الله وقال: «ما أحسَنَ ما قال، عافاه الله»[(١)].

وقال عبدُ الله بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٩٠ هـ) أيضًا: قلتُ لأبي: إنَّ ههُنا مَنْ يقولُ: إنَّ الله لا يتكلَّمُ بصوْتٍ، فقال: «يا بُنيَّ، هؤلاء جَهْميَّةٌ زنادِقَةٌ، إنَّما يَدوُرونَ على التَّعطيل» وذكرَ الآثارَ في خِلاف قَوْلهم[(٢)].

٢ - إخبارُه تعالى عن ندائِهِ لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولعبادهِ يومَ القيامةِ.

وذلك في عدَّةِ مَواضِعَ مِن كتابِهِ، منها:

قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾﴾ [النازعات: الآيات: ١٥، ١٦].

وقوله تعالى: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾ [مريم: الآية: ٥٢].

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَـٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ [طه: الآية: ١١].

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص: الآية: ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [القصص: الآيات: ٦٢، ٧٤].

---

(١) رواه الخلّال عن المرّوزي به -كما في «درء التعارض (٢/٣٨) - ٣٩.

(٢) ذكر هذا النَّص شيخ الإسلام -كما في «مجموع الفتاوى» (١٢/٣٦٨) - ونسبه إلى «كتاب السنة» لعبد الله، ولم أقف عليه فيه، فلعله وقع له في نسخة.

والنِّداءُ: **قال الجوهَريّ** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٩٣ هـ): «الصَّوْتُ، وقد يُضَمّ، مثل: الدُّعاء، والرُّغاء، وناداه مُناداةً، ونِداءً، أي: صاحَ به»[(١)].

وفي «اللسان»: النِّداءُ -ممدودٌ- الدُّعاءُ بأرفَع الصَّوْت، وقد نادَيْتُه[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «والنِّداء في لغة العَرَب: هو صوتٌ رَفيعٌ، لا يُطلَق النِّداء على ما ليسَ بصوتٍ، لا حَقيقةً ولا مَجازًا»[(٣)].

وما قالَه ابن تيمية مُوافق لِما ذكر عن أهلِ اللغةِ من أنَّ النداءَ الصَّوتُ الرَّفيعُ.

فإذا عُلِمَ هذا ثَبَتَ أنَّ الله تعالى نادى موسى بصَوْتٍ، ويُنادِي بصَوتٍ عبادَه يومَ القيامةِ.

● **ثانيًا: الأدلة من السنة.**

- **حديثُ عبد الله بن أنيسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٤ هـ)، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يَحْشُرُ الله العبادَ -أو الناسَ- عُراةً غُرْلًا بُهْمًا».

قلنا: ما بُهْماً؟ قال:

«ليسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، فَيُناديهم بصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ -أحسَبُه قالَ: كما يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ-: أنا المَلِكُ، أنا الدَّيَّانُ...». الحديث[(٤)].

وهذا الحديثُ صَريحٌ في إثْباتِ كلام الرَّبِّ تعالى بصَوْتٍ، وقَد احْتجَّ

---

(١) «الصحاح» مادة (ندا) .نِداءً» (٣٠) .($).

(٢) «اللسان» مادة (ندي).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٣١).

(٤) أخرجه البخاري معلقا بصيغة التمريض مختصراً قبل حديث (٧٤٨١)، وأخرجه موصولاً أحمد (١٦٠٤٢) مطولا باختلاف يسير.

به على ذلك **إمامُ أهل الحديث محمَّدُ بن إسماعيل البُخاريُّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ)، فقال:

«وإنَّ الله -عَزَّوَجَلَّ- ينادي بِصَوْتٍ، يَسْمَعُه مَنْ بَعُدَ كَما يَسْمَعه من قَرُبَ، فليسَ هذا لغير الله جَلَّ ذكرُه، وفي هذا دليلٌ أنَّ صوتَ الله لا يشبَهُ أصواتَ الخَلْقِ، لأنَّ صوتَ الله جلَّ ذكرُهُ يُسْمَع من بُعْدٍ كما يُسْمَع من قُرْبٍ... » ثُمَّ أسنَدَ الحديثَ[1].

- حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٥٧ هـ)، أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «**إذا قَضى الله الأمرَ في السَّماءِ ضَرَبَتِ المَلاَئِكَةُ بأجْنِحَتِها خُضْعانًا لقولِهِ، كأنَّه سلْسِلةٌ على صَفْوانٍ، فإذا فُزِّعَ عن قُلوبِهم قالوا: ماذا قالَ**»[2].

ولقد أبى بعضُ أهل البدع الاحتجاجَ بهذا الحديث على إثبات الصوت لله تعالى، وأوَّلَه بأنَّه من مَجاز الحذف، والتقدير: يأمر من ينادي.

- وهذا باطلٌ من أوجهٍ:

الأول: أنَّ الأصلَ في الإِطلاق الحقيقة، وهذا ربَّما وافقنا فيه المبتدع في مواضع أُخرى.

والثاني: أنَّ التقدير إنَّما يُصار إله في أحد حالين:

- دلالة القرينة.

- عدم استقامة السياق.

وكلاهما منتفٍ هُنا، فلا قرينةَ تدعو إلى هذا التقدير سِوى التنزيه في

---

(١) «خلق أفعال العباد» ص: ١٤٩ .

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٠٠).

دعوى المبتدع، وهو عندنا غير مُنتفٍ، وشأنها كسائر صفات الباري تعالى، نُثْبِتُها مع التنزيه.

وأمَّا السياق فهو مستقيمٌ لا اضطرابَ فيه، ويؤكّده الوجهُ الآتي.

والثالث: أنَّه خُروجٌ عن الظاهر بغير برهان، بلْ إنَّ البرهانَ ضِدُّه، ألا تَراه قال:

«أنا المَلِكُ، أنا الديّان...»؟ فهل يُناسبُ أن يكون هذا كلاماً لغير الله مِن مَلَكٍ أو غيرِه؟.

ربُّكُم؟ قالوا للَّذي قال: الحَقَّ، وهو العليُّ الكبيرُ»[1].

وفي لفظ: «**إنَّ الله إذا قضى أمْراً في السَّماءِ، ضَرَبتِ الملائكةُ بأجْنِحتِها جَميعاً، ولقولِه صَوْتٌ كصَوْتِ السِّلْسِلةِ على الصَّفا الصَّفوانِ، فذلكَ قوله**: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: الآية: ٢٣]»[2].

ووجه الاستدلال بهذا اللَّفظ ظاهرٌ، وذلكَ أنَّ قولَه: «ولقوله صوتٌ كصوتِ السِّلْسِلَة» صَريحٌ في أنَّ قولَه تعالى وكلامَه يكون بصوتٍ.

وأمَّا اللفظُ الأوَّل فإنَّ الضَّميرَ في قوله: «كأنَّه سِلْسِلة» عائدٌ إلى أقرب مذكورٍ، وهو قوله: «لقولِه» فقوله: «سِلْسِلَة على صَفْوان» تضمَّنَ إثباتَ الصَّوتِ للمُخْبَرِ عنه الذي هو القولُ، فيظهرُ بهذا إثباتُ قولِهِ تعالى وكلامِهِ بصَوْتٍ.

---

(١) أخرجه البخاري (٨/ ٣٨٠)، ٥٣٧ و١٣/ ٤٥٣ .

(٢) أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٢٢/ ٩١).

ولكنَّ بعضَ أهل البِدَع أبَوْا ذلك من أجْلِ أنْ يُبْطلوا تَكَلُّمَ الرَّبِّ تعالى بصَوْتٍ، فقالوا: الضَّميرُ في قوله: «كأنَّه» عائدٌ على أجنحةِ الملائكةِ، فالصَّوتُ صَوْتُ أجْنِحةِ الملائكةِ.

ولهذا ظاهرُ البُطلانِ لوَجهينِ:

الأول: أنَّ الضَّميرَ في الأصْل يعودُ إلى أقرَب مذكورٍ.

والثاني: أنَّه ضميرُ مذكَّرٍ، ولو كان عائداً على أجنحةِ الملائكة لكانَ مؤنَّثاً.

فإن قيلَ: هذان الوجهان تصرفهُما القَرائن!

قلنا: نعَمْ، إن وُجِدتْ، لكنَّها هنا مُنْتفية، يؤكِّدُ نفْيَها اللَّفظُ الثاني لحَديث أبي هُرَيْرَة كما تَراه.

والحديثُ مِمَّا احتجَّ به البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ)، لإثباتِ تَكَلُّم الرَّبِّ تعالى بصَوْتٍ[١].

- حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ) قال:

«إنَّ الله إذا تكلَّمَ بالوَحْي، سَمِعَ أهلُ السماواتِ للسَّماءِ صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسلةِ على الصَّفا، فيُصْعَقونَ، فلا يزالونَ كذلك حتى يأتيَهم جِبريلُ، فإذا جاءَهم جِبْريلُ فُزِّعَ عن قُلوبهم، قال: فيقولونَ: يا جبريلُ، ماذَا قالَ رَبُّكَ؟ قال: الحَقَّ»[٢].

---

(١) «خلق أفعال العباد» ص: ١٥١.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» ص: ١٤٦، ١٤٧ وابن جرير (٢٢/ ٩٠) وعبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» رقم (٥٣٧) والبيهقي في «الأسماء والصفات».

وفي لفظٍ عن عبد الله قال:

«إذا تكلَّمَ الله -عَزَّ وَجَلَّ- بالوحْيِ سَمِعَ صوتَهُ أهلُ السَّماءِ، فَيَخِرُّونَ سُجْداً ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾ [سبأ: الآية: ٢٣]، قال: سُكِّنَ عنْ قُلُوبِهم -نادى أهلُ السَّماءِ: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ﴾ [سبأ: الآية: ٢٣]، قال: كَذا وكَذا»[(١)].

وهذا الحديث مما احتجّ به الإمامُ أحمد لإثبات كلام الربّ تعالى بصوتٍ.

قال ابنُه عبد الله، قال أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**حديث ابن مسعود** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ): إذا تكلَّم الله عَزَّ وَجَلَّ سُمِعَ له صَوْتٌ كَجَرّ السِّلْسِلة على الصَّفْوان».

قال أبي: «وهذا الجهميةُ تُنْكِرُهُ».

وقال أبي: هؤلاء كُفَّارٌ، يُريدونَ أن يُمَوِّهوا على النَّاسِ، مَنْ زَعَمَ أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ لم يتكلَّمْ فهو كافرٌ، إلَّا أنَّا نروي هذه الأحاديث كما جاءَت»[(٢)].

ثالثًا: أقوال العلماء في إثبات الصوت.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ)، في إثبات الصوت: «وأن الله عَزَّ وَجَلَّ ينادي بصوت يسمعه من بعُد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله جل ذكره.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» رقم (٥٣٦) والخَلَّال -كما في «درء التعارض» (٢/ ٣٨) - عن الإمام أحمد.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد فى «السُّنَّة» رقم (٥٣٤)، ونحوه روى الخَلَّالُ عن يعقوب بن بختان -أحد الثقات من أصحاب أحمد-عن أحمد-كما في «درء التعارض» (٢/ ٣٨).

قال أبو عبد الله: وفي هذا دليل على أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق؛ لأن صوته جل ذكره يسمع من بعد كما يسمع من قرب وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يَصعقوا»(١).

وقال الحافظُ أبو نَصْرٍ السِّجْزيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٤٤ هـ): «وليسَ في وجود الصَّوْتِ من الله تعالى تَشبيهٌ بمَنْ يوجَد الصَّوْتُ منه من الخَلْق، كما لَم يكنْ في إثباتِ الكلامِ له تشبيهٌ بمنْ له كلامٌ من خلقِهِ»(٢).

وقال الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٢٠ هـ): «ومن صفات الله تعالى أنه متكلم بكلام قديم يسمعه منه من شاء من خلقه، سمعه موسى عليه السلام منه من غير واسطة، وسمعه جبريل عليه السلام، ومن أذن له من ملائكته ورسله، وأنه سبحانه يكلم المؤمنين في الآخرة ويكلمونه، ويأذن لهم فيزورونه، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: الآية: ١٦٤] وقال سبحانه: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٤] وقال سبحانه: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: الآية: ٢٥٣] وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: الآية: ٥١] وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ١٢﴾ [طه: الآية: ١١ - ١٢] وقال سبحانه: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: الآية: ١٤] وغير جائز أن يقول هذا أحد غير الله.

وقال عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ -(ت: ٣٢ هـ): « إذا تكلم الله بالوحي

(١) «خلق أفعال العباد»، للبخاري، ص١٤٩ .($).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٩٣).

سمع صوته أهل السماء »، روى ذلك عن النبي ﷺ ، وروى عبد الله بن أنيس عن النبي ﷺ أنه قال: «**يحشر الله الخلائق يوم القيامة عراة حفاة غرلا بهما فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان**»، رواه الأئمة واستشهد به البخاري»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «واستفاضت الآثار عن النبيّ ﷺ، والصَّحابةِ، والتابعين، ومَن بعدَهم من أئمَّةِ السُّنَّة، أنَّه سبحانه يُنادي بصَوْتٍ، نادى موسى، ويُنادي عِبادَه يومَ القيامةِ بصَوْتٍ، ويتكلَّمُ بالوحي بصَوتٍ، ولم يُنْقَل عن أحدٍ من السَّلَفِ أنه قال: إنَّ الله يتكلَّمُ بلا صَوْتٍ، أو بِلا حَرْفٍ، ولا أنَّهُ أنْكَرَ أنْ يَتَكَلَّمَ الله بصَوْتٍ، أو بحَرْفٍ»[٢].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وليسَ في الأئمَّة والسَّلَف من قالَ: إنَّ الله لا يتكلَّمُ بصَوْتٍ، بل قَدْ ثبتَ عن غير واحدٍ من السَّلَفِ والأئمَّة أنَّ الله يتكلَّمُ بصَوْتٍ، وجاءَ ذلك في آثارٍ مشهورةٍ عن السَّلَفِ والأئمَّةِ، وكانَ السَّلَفُ والأئمةُ يذكرونَ الآثارَ التي فيها ذكرُ تكلُّمِ الله بالصَّوْتِ ولا يُنْكِرُها منهم أحدٌ»[٣].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): « قول الجمهور وأهل الحديث وأئمتهم: إن الله تعالى لم يزل متكلما إذا شاء وأنه يتكلم بصوت كما جاءت به الآثار، والقرآن وغيره من الكتب الإلهية كلام الله تكلم الله به بمشيئته وقدرته ليس ببائن عنه مخلوقا. ولا يقولون إنه صار متكلما بعد أن

---

(١) «لمعة الاعتقاد» ص١٥ .«خلق أفعال العباد»، للبخاري، ص١٤٩ .($).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٠٤) - ٣٠٥ .

(٣) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٢٧)، وانظر: ٢٤٤.

لم يكن متكلما »[١].

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٢ هـ): « أنه تعالى لم يزل متكلما إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت المعين قديما، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة»[٢].

● **الأقوال في مسألة الصوت.**

والذين قالوا: إن الله يتكلم بصوت أربع فرق:

فرقة قالت: يتكلم بصوت مخلوق منفصل عنه، وهم المعتزلة.

وفرقة قالت: يتكلم بصوت قديم لم يزل ولا يزال، وهم السالمية والاقترانية.

وفرقة قالت: يتكلم بصوت قديم حادث في ذاته بعد أن لم يكن، وهم الكرامية.

وقال أهل السنة والحديث: لم يزل الله متكلما بصوته إذا شاء.

والذين قالوا: لا يتكلم بصوت فرقتان:

١-أصحاب الفيض،

٢-والقائلون إن الكلام معنى قائم بالنفس»[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١٧٣).

(٢) «شرح الطحاوية» (١/ ١٧٤) .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة ص: ٥٢٨-٥٢٩.

• أصل الخلاف في مسألة الصوت:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أول ما ظهر إنكار أن الله سبحانه يتكلم بصوت في أثناء المائة الثالثة، فإنه لما ظهرت الجهمية المعطلة في إمارة أبي العباس المأمون (ت: ٢١٨ هـ)، وأدخلته في آرائها بعد أن كانوا أذلاء مقموعين، وهؤلاء كان عندهم أن الله لا يتكلم أصلا بحرف، ولا صوت ولا معنى ولا يرى، ولا هو مستو على عرشه، ولا علم ولا حياة ولا إرادة ولا حكمة تقوم به فلما وقعت المحنة وثبت الله خلفاء الرسل وورثة الأنبياء على ما ورثوه عن الأنبياء والمرسلين، وعلموا أن باطل أولئك هو نفاق مشتق من أقوال المشركين والصابئين الذين هم أعداء الرسول وسوس الملك، وظهر للأمة سوء مذاهب الجهمية وما فيها من التعطيل ظهر حينئذ عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري (ت: ٢٤١ هـ) وأثبت الصفات موافقة لأهل السنة، ونفى عنها الخلق ردا على الجهمية والمعتزلة، ولم يفهم لنفي الخلق عنها معنى إلا كونها قديمة قائمة بذاته سبحانه، فأثبت قدم العلم والسمع والبصر والكلام وغيرها، ورأى أن القديم لا يتصور أن يكون حروفا وأصواتا لما فيها من التعاقب وسبق بعضها بعضا، فجعل كلام الله القديم الذي ليس بمخلوق هو مجرد معنى أو معان محصورة، وسلك طريقة خالف فيها المعتزلة، ولم يوافق فيها أهل الحديث في كل ما هم عليه، فلزم من ذلك أن يقول إن الله لم يتكلم بصوت وحرف وتبعه طائفة من الناس.

وأنكر ذلك الإمام أحمد وأصحابه كلهم، والبخاري صاحب الصحيح، فقال عبد الله بن أحمد في كتاب السنة: قلت لأبي: يا أبت إن

قوما يقولون إن الله لم يتكلم بصوت، فقال: يا بني هؤلاء الجهمية إنما يدورون على التعطيل يريدون أن يلبسوا على الناس، بلى تكلم بصوت»[١].

● **مسألة الصوت المسموع من القارئ.**

الصَّوْتُ المسموعُ من القارئ وهو يتلو كلامَ الله، هو صَوْتُ القارئ، لا صَوْت الله تعالى، كما نصَّ عليه الأئمَّةُ كأحمدَ وغيرِهِ[٢].

وذلكَ أنَّ صوتَ العبْدِ إنَّما هو فعلُه القائمُ به، وأفعاله جميعاً مضافة إليه مخلوقةٌ كخَلقهِ، لكنَّ المسموعَ بصَوْتهِ، الذي نطَقَ به لسانُهُ، وتحرَّكَتْ به شفَتاهُ، كلامُ الله تعالى.

والدَّليلُ على ذلكَ قولُ النَّبيِّ ﷺ: «زيّنوا القرآنَ بأصواتِكم»[٣].

فأضافَ النَّبيُّ ﷺ الأصواتَ إلى القُرّاء، لأنَّها اكْتِسابُهُمْ وفعلهُمْ، وفرَّقَ بينها وبينَ القرآن الذي هو كلامُ الله ووحيُهُ وتنزيلُهُ، الذي لا يكونُ من التالي سِوى قراءتِه وأدائِه وتبليغهِ.

فالقرآنُ كلامُ الله مُضافٌ إليه تعالى لأنَّه منهُ، لا يُضافُ للتالي لأنَّه أدّاه بصَوتِهِ وحَرَكَتهِ، شأن كلّ كلامٍ سواه يُبلِّغهُ الواحدُ مِنَّا، فإنَّهُ إنَّما يُضافُ

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص: ٥٢٥-٥٢٦.

(٢) ذكر ذلك شيخ الإسلام في «درء التعارض» (٢/ ٤٠).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠٤)، وأبو داود رقم (١٤٦٨)، والنَّسائي (٢/ ١٧٩) وفي «فضائل القرآن» -من «الكبرى»- رقم (٧٥)، وابن ماجة رقم (١٣٤٢)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» رقم (٢٥٠ - ٢٥٤، ٢٥٦) والدارمي رقم (٣٥٠٣)، وابن حبان رقم (٧٣٧)، والحاكم (١/ ٥٧١)، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤. ٥٧٥.

إلى مَن قالَه مُبتدئاً.

فقولُكَ: «إنَّمَا الأعمالُ بالنِّياتِ، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نَوى»[١] تُبلِّغُه أنتَ بصَوْتِكَ وحَرَكَتِكَ، وليسَ لك من نظْمِهِ شيْءٌ، إنَّما هو كلامُ النَّبي ﷺ بلفظِهِ ومعناه، ولو قلتَ: هو كَلامي، لكذَّبكَ مَن يسمَعُك، إذ ليسَ لك من ذلك إلَّا التبليغُ والأداءُ.

فكذلكَ كلامُ الله تعالى إذا تلاه التالي، وقرأه القارئ.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية: ٦] فأضافَ الكلام إلى نفسِهِ، لأنَّه هو الذي ابتدأ نَظْمَهُ بحُروفِهِ ومعانيهِ، يسمَعُه المُشرك بأذُنَيْهِ بصَوْتِ القارئ، فإنَّه إنَّما يسمَع كلامَ الله مِنَ القارئ.

سابعًا: أن الله سبحانه وتعالى أسمعه جبريل، وجبريل أبلغه محمد ﷺ.

وقالَ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ -(ت: ٧٢٨ هـ): «وَمَذْهَبُ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَخَلَفِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ سَمِعَ القُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِن اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»[٢].

يؤمنُ أهل السنة بأن القرآن كلامُ الله عَزَّ وَجَلَّ، منه بدأ وإليه يعود، وأن هذا كلام الله بحرفٍ وصوتٍ مسموعين وأن الله سبحانه وتعالى أسمعه جبريل، وجبريل أبلغه محمد ﷺ، وأن الكلام هو كلام الله عَزَّ وَجَلَّ.

ومذهب أئمَّة الحديث والسنَّة: أن الله تعالى لم يَزل متكلِّمًا، إذا شاء،

---

(١) خرجه الشيخان في «صحيحيهما» من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٣٣).

ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلَّمُ بصوت يُسمَع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا.

ثم قال: «الآثار مُتواترة عنهم-أي: عن الصحابة والتابعين-بأنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله، ولمَّا ظهر مَن قال: إنه مخلوق، قالوا ردًّا لكلامه: إنه غير مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه مُفترى، كما ظنه بعض الناس؛ فإن أحدًا من المسلمين لم يَقل: إنه مفترى، بل هذا كفر ظاهر يَعلمه كل مسلم، وإنَّما قالوا: إنه مخلوق خلقه الله في غيره، فرَدَّ السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنفوا في ذلك مصنفات متعددة، وقالوا: «منه بدأ وإليه يعود».

ونصوصُ القرآن واضحة بأنه كلامه سبحانه وتعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية: ٦] فهذا الكلام كلامه سبحانه وتعالى، منه بدأ، تكلم به حقيقةً، ونثبتُ صفة الكلام لله ﷻ كما أثبتها لنفسه وكما أثبتها له رسوله ﷺ، وأن الله سبحانه وتعالى لكلامه صوت كما جاءَ في النصوص، وأنه بحرف وصوت مسموعين، وأنه سبحانه وتعالى يتكلم بما شاء متى شاء كيف شاء سبحانه وتعالى، وأن القرآن كلامُ الله تعالى غيرُ مخلوق.

فالقرآن كلام الله، ليس ككلام البشر، وقد توعَّد الله من وصَف القرآن بأنه ككلام البشر، توعَّده بالنار فقال تعالى: ﴿إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: الآيات: ٢٥، ٢٦]، فإن كان كلام البشر مخلوقًا لهم، فكلام الله ليس مخلوقًا له، إنما هو صفةٌ من صفاته سبحانه.

● الأقوال في سماع كلام الله

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «واختلفت الفرق هل يسمع كلام الله على الحقيقة؟.

فقالت فرقة: لا يسمع كلامه على الحقيقة إنما يسمع حكايته والعبارة عنه، وهذا قول الكلابية ومن تبعهم.

وقالت بقية الطوائف، بل يسمع كلامه حقيقة، ثم اختلفوا

فقالت فرقة: يسمعه كل أحد من الله، وهذا قول الاتحادية،

وقالت فرقة: بل لا يسمع إلا من غيره، وعندهم يسمع كلام الله منه، فهذا قول الجهمية والمعتزلة.

وقال أهل السنة والحديث يسمع كلامه سبحانه منه تارة بلا واسطة كما سمعه موسى وجبرائيل وغيره، وكما يكلم عباده يوم القيامة، ويكلم أهل الجنة، ويكلم الأنبياء في الموقف، ويسمع من المبلغ عنه كما سمع الأنبياء الوحي من جبرائيل تبليغا عنه، وكما سمع الصحابة القرآن من الرسول ﷺ عن الله، فسمعوا كلام الله بواسطة المبلغ، وكذلك نسمع نحن بواسطة التالي.

فإذا قيل: المسموع مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل إن أردت المسموع عن الله فهو كلامه غير مخلوق.

وإن أردت المسموع من المبلغ ففيه تفصيل، فإن سألت عن الصوت الذي روي به كلام الله فهو مخلوق.

وإن سألت عن الكلام المؤدى بالصوت فهو غير مخلوق»[(١)].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص: ٥٢٨

● **مسألة: هل اللفظ بالقرآن مخلوق أو لا؟**

وهل يجوز أن يقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق؟

واللفظ يأتي بمعنى: التلفظ، ويأتي بمعنى الملفوظ؛ هل هو الملفوظ الخارج، أو حركة اللسان التلفظ؟.

فمعلوم أنه إن أريد الأول وهو التلفظ: فالتلفظ من أفعال العبد، وأفعال العباد مخلوقة.

وإن عُني باللفظ الملفوظ فالملفوظ هو القرآن.

لهذا صارت الكلمة محتملة، واستعمال المحتملات في العقيدة بدعة؛ فإنه لا يجوز أن تستعمل مثل هذه العبارة التي قد تحتمل شيئًا آخر؛ فيفهم الناس منها فهمًا غير سليم.

ولهذا كان **الإمام أحمد** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ) يقول: «مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع أيضًا»؛ لأنها تحتمل هذه وهذه، وقد سكت السلف عن الإطلاق؛ لأنَّ الألفاظ المحتملة فيما يتصل بذات الله جل وعلا أو صفاته أو أفعاله أو أمور العقيدة والغيبيات لا يجوز استعمالها، وينهى عنها.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أئمة أهل السنة وأهل الحديث من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل وغيرهم ينكرون على من يجعل لفظ العبد بالقرآن أو صوته به أو غير ذلك من صفات العباد المتعلقة بالقرآن- غير مخلوقة، ويأمرون بعقوبته بالهجر وغيره، وقد جمع بعض كلامهم في

ذلك أبو بكر الخلال في (كتاب السنة)، ومن المشهور في (كتاب صريح السنة) لمحمد بن جرير الطبري وهو متواتر عنه، لما ذكر الكلام في أبواب السنة قال: وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن، فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا عن تابعي قفا إلا عمن في قوله الشفاء والغناء، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: اللفظية جهمية، يقول الله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية: ٦]، ممن يسمع؟! **قال ابن جرير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١٠ هـ): وسمعت جماعة من أصحابنا -لا أحفظ أسماءهم- يحكون عنه أنه كان يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع. قال ابن جرير: ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله غير قوله؛ إذ لم يكن لنا إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمقنع، وهو الإمام المتبع»[(١)].

ولهذا **قال ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ):

وَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّبْيِينِ فَالْـ   إِطْلَاقُ وَالإِجْمَالُ دُونَ بَيَانِ
قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الوُجُودَ وَخَبَّطَا الـ   أَذْهَانَ وَالآرَاءَ كُلَّ زَمَانِ»[(٢)].

وقد رأي الإمام أحمد وبعض الأئمة أنه لا يُقال: اللفظ بالقرآن

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢٢-٤٢٣).

(٢) انظر: «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» لابن القيم.

مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق؛ لأن الكلام هنا محتمل، فعندما يقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق، فهل يقصد به القرآن الذي هو كلام الله تعالى، أو يقصد فعل المخلوق؟.

فإن قال: اللفظ بالقرآن غير مخلوق، فقد لا يقصد هنا كلام الله تعالى، وإنما يقصد كلامه هو، وهذا خطأ؛ لأن نطق الإنسان مخلوق، فالمسألة تكون محتملة، فمن هذا الباب باب منع الإمام أحمد والأئمة من أهل السنة أن يُقال: لفظي القرآن مخلوق أو غير مخلوق؛ لأن هذا اللفظ محتمل.

قال أبو القاسم التيمي الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٣٥ هـ): «وأول من قال باللفظ، وقال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة: حسين الكرابيسي (ت: ٢٥٦ هـ). فبدعه أحمد بن حنبل، ووافقه على تبديعه علماء الأمصار. . . .» ثم سمّى طائفة كثيرة من علماء الأمصار، ثم قال: «فمذهبهم ومذهب أهل السنة جميعاً أن القرآن كلام الله آية آية، وكلمة كلمة، وحرفاً حرفاً في جميع أحواله، حيث قرئ وكتب وسمع»[1].

بينما ينص الإمام البخاري وبعض أهل السنة على أن اللفظ بالقرآن الذي هو نطق الإنسان مخلوق، فإذًا فَصَّلوا وبيَّنوا أنه إذا قصد النطق فهذا مخلوق، وإذا قصد الأصل الذي هو كلام الله سبحانه وتعالى الملفوظ، فهذا غير مخلوق.

وحدثت في هذه المسألة فتنة للبخاري، أثارها عليه شيخه محمد بن

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٧٠).

يحيى الذهلي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٥٨ هـ)، ودافع عنه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ) في كتابه «الصواعق»، وقال: «إن البخاري في هذه المسألة أقعد وبيَّن ووضَّح وفصَّل في هذه المسألة، وتشنيع الذهلي عليه هذا من باب الغيرة والحسد الذي بين الشيخ وتلميذه؛ لأن البخاريَّ تفوق عليه.

فالمسألة محل خلاف، مثل مسألة الاسم والمسمَّى؛ لأن المخرج فيهما واحد؛ لأن كِلا المسألتين تعودان إلى صفة الكلام، والكلام: صفة من صفات الله سبحانه وتعالى غير مخلوق، وبناء على ذلك ترتَّب خلاف في مسألة اللفظ وفي مسألة الاسم والمسمى؛ لأن أسماء الله تعالى من كلامه، والقرآن من كلامه عَزَّ وَجَلَّ، فحصل خلاف في هذه المسألة بناءً على ذلك.

- **أصل النزاع في المسألة:**

مسألة خلق القرآن حدثت في زمن محنة الجهمية والفتنة المشهورة فهي وليدة هذه الفتنة ومنها نشأ النزاع فيها هل الإيمان مخلوق أم لا؟.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ) لما سئل: هل الإيمان مخلوق أم غير مخلوق؟.

«فالجواب أن هذه المسألة نشأ النزاع فيها لما ظهرت محنة الجهمية في القرآن هل هو مخلوق أم غير مخلوق؟ وهي محنة الإمام أحمد وغيره من علماء المسلمين، وقد جرت بها أمور يطول وصفها هنا، لكن لما ظهر القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأطفأ الله نار الجهمية المعطلة.

صارت طائفة يقولون: إن كلام الله الذي أنزله مخلوق، ويعبرون عن ذلك باللفظ، فصاروا يقولون ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، أو تلاوتنا أو

قراءتنا مخلوقة، وليس مقصودهم مجرد كلامهم وحركاتهم، بل يدخلون فيه نفس كلام الله الذي نقرؤه بأصواتنا وحركاتنا.

وعارضهم طائفة أخرى فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة.

فرد الإمام أحمد على الطائفتين وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع. وتكلم الناس حينئذ بالإيمان فقالت طائفة: الإيمان مخلوق وأدرجوا في ذلك ما تكلم الله به من الإيمان مثل (قول لا إله إلا الله)، فصار مقتضى قولهم إن هذه الكلمة مخلوقة، ولم يتكلم الله بها، فبدع الإمام أحمد هؤلاء، وقال: قال النبي ﷺ : «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها: قول لا إله إلا الله**»[١]. **أفيكون قول لا إله إلا الله مخلوقا؟**.

ومراده أن من قال: إن ألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا للقرآن مخلوقة، كان مقتضى كلامه أن الله لم يتكلم بالقرآن الذي أنزله. وأن القرآن المنزل ليس هو كلام الله»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ : «وإذا قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد (بالإيمان)؟ أتريد شيئا من صفات الله وكلامه، كقول (لا إله إلا الله) و(إيمانه) الذي دل عليه اسمه المؤمن، فهو غير مخلوق. أو تريد شيئا من أفعال العباد وصفاتهم فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار

(١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٥).

والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل، وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وأمثالها مما كثر فيه تنازع الناس بالنفي والإثبات إذا فصل فيها الخطاب، ظهر الخطأ من الصواب.

والواجب على الخلق أن ما أثبته الكتاب والسنة أثبتوه، وما نفاه الكتاب والسنة نفوه، وما لم ينطق به الكتاب والسنة لا بنفي ولا إثبات استفصلوا فيه قول القائل: فمن أثبت ما أثبته الله ورسوله، فقد أصاب، ومن نفى ما نفاه الله ورسوله فقد أصاب، ومن أثبت ما نفاه الله أو نفى ما أثبته الله فقد لبس دين الحق بالباطل، فيجب أن يفصل ما في كلامه من حق أو باطل، فيتبع الحق ويترك الباطل، وكل من خالف الكتاب والسنة فإنه مخالف أيضا لصريح المعقول، فإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، كما أن المنقول عن الأنبياء عليهم السلام لا يخالف بعضه بعضا، ولكن كثيرا من الناس يظن تناقض ذلك، وهؤلاء من الذين اختلفوا في الكتاب ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة الآية: ١٧٦]ونسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا»[١].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «من قال: الإيمان مخلوق كفر ومن قال: غير مخلوق ابتدع. فقيل: بالوقف مطلقا وقيل: أقواله قديمة وأفعاله مخلوقة.

قال ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٩٥ هـ) في نهاية المبتدئين: وهو أصح

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٤).

ونقله عن ابن أبي موسى وغيره. ونقل الإمام **الحافظ ابن رجب** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٩٥ هـ) في طبقات الأصحاب في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٠ هـ) ما لفظه قال: روي عن إمامنا أحمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (ت: ٢٤١ هـ) أنه قال: من قال: الإيمان مخلوق فهو كافر ومن قال: قديم فهو مبتدع.

قال الحافظ عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٠ هـ): «وإنما كفر من قال بخلقه؛ لأن الصلاة من الإيمان وهي تشتمل على قراءة وتسبيح وذكر الله-عَزَّ وَجَلَّ-ومن قال بخلق ذلك كفر وتشتمل على قيام وقعود وحركة وسكون ومن قال بقدم ذلك ابتدع. انتهى بحروفه والله-تعالى-الموفق»[١].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «لسنا نشك أن أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ غير مخلوقة لسنا نشك أن علم الله عَزَّ وَجَلَّ غير مخلوق فالقرآن من علم الله وفيه أسماء الله فلا نشك أنه غير مخلوق وهو كلام الله عَزَّ وَجَلَّ ولم يزل به متكلما»[٢].

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ): «من زعم أن أسماء الله مخلوقة فهو كافر»[٣].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وأما مسألة تكلم العباد بالقرآن فقد اشتبهت على كثير من الناس.

---

(١) لوامع الأنوار البهية (١/ ٤٤٦).

(٢) نقله عنه الأشعري في كتاب الإبانة عن أصول الديانة (ص٨٨).

(٣) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٢/ ٢١٤).

فقالت طائفة: إن الله يخلق كلامه عند تلاوة كل تال فيجري كلامه المخلوق على لسان التالي وفعل التالي هو حركة اللسان فقط وهي القراءة: فالقراءة صنع العبد عندهم والمقروء صنع الله وخلقه فالمسموع عندهم مخلوق بين صنعين: صنع الرب وصنع العبد وهذا قول أبي هذيل والإسكافي وأصحابه.

وقالت فرقة أخرى: إن العبد هو المحدث لأفعاله وتلاوته والله تعالى خلقه في مكان واحد لا ينتقل عنه ولا يفارقه إلى غيره فهذا المسموع هو صنع التالي ألفاظه وتلاوته وهذا قول أكثر البغداديين من المعتزلة وقول جعفر بن حرب.

وقالت فرقة: إن القرآن لم يخلقه الله تعالى في الحقيقة ولا هو فعله فإنه عرض وهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلا لله قالوا فهو فعل المحل الذي قام به وهذا قول معمر وأصحابه من المعتزلة.

وقالت فرقة: إن الله سبحانه خلق كلامه في اللوح المحفوظ ثم مكن جبرائيل أن يأخذه منه نقلا ويعلمه رسوله ﷺ فجبرائيل إذا نطق به كان نطقه بمنزلة من يقرأ كتاب غيره لكن الحروف والأصوات في الحقيقة لجبرائيل لم تقم بذات الرب حروف القرآن ولا ألفاظه ولا سمعه جبرائيل من الله تعالى وإنما نزل به من المحل الذي خلق فيه وهذا قول كثير من الكلابية فعندهم أن المسموع قول الرسول الملكي حقيقة سمعه منه الرسول البشري فأداه كما سمعه فالرسول الملكي ناقل لما في اللوح المحفوظ غير سامع له من الله والرسول البشري ناقل له عن جبرائيل قوله وألفاظه.

ومن هؤلاء من يقول: بل الله تعالى ألهم جبرائيل معانيه فعبر عنها جبرائيل بعبارته فهذه الألفاظ كلام جبرائيل في الحقيقة لا كلام الله.

ومنهم من يقول: جبرائيل علم رسول الله نص معانيه وألقاها في روعه ومحمد رسول الله ﷺ أنشأ ألفاظها وعبر بها من عنده دلالة على ذلك المعنى الذي ألقاه إليه الملك فالقرآن العربي على قولهم قول محمد ﷺ أو قول جبرائيل -عليه السلام- وهذا قول من لا نسميهم لشهرتهم وإن حرفوا العبارة وزينوا له الألفاظ فهو قولهم الذي يناظرون عليه ويكفرون من خالفهم فيه يقولون فيه: قال أهل الحق كذا وقالت سائر فرق أهل الزيغ بخلافه.

وقالت فرقة أخرى: بل لسان التالي مظهر للكلام القديم فيسمع منه عند التلاوة كما سمع موسى كلام الله من الشجرة فلسان التالي كالشجرة محل ومظهر للكلام فإذا قال التالي ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: الآية: ٢] كان المسموع كله حروفه وأصواته غير كلام الله القائم به من غير حلول في القارئ ولا اتحاد به، كما أن الله سبحانه لم يحل في الشجرة ولا اتحد بها، وسمع موسى كلامه منها.

واختلفت هذه الفرقة في الصوت الذي يسمع من القارئ على قولين:

أحدهما: إنه عين صوت الله بالقرآن ظهر عند تلاوة التالي، فكانت التلاوة مظهرة له.

وقالت فرقة أخرى منهم: ما لا بد منه من الصوت في الأداء ولا يتأدى الكلام بدونه، فهو الصوت القديم، وما زاد عليه من قوة الاعتماد والرفع فمحدث.

قالوا: وقد اقترن القديم بالمحدث على وجه معسر التمييز بينهما جدا، فلما ورد عليهم أن الحس شاهد بأن هذا الصوت موجود بعد أن كان معدوما ومعدوما بعد وجوده وهذا مستحيل على القديم، أجابوا بأن الذي وجد بعد عدمه ثم عدم بعد وجوده هو ظهور الصوت القديم لا نفسه، فالمحدث وقع على الإدراك لا على المدرك، كما إذا سمع كلامه سبحانه منه بعد أن لم يسمع، ثم عدم السمع فالحدوث واقع على السمع لا على المسموع، وهذا قول جماعة ممن ينسب إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ).

وأصحابه المتقدمون بريئون من هذا المذهب المخالف للحس والعقل والفطرة، ونصوص أحمد إنما تدل على خلافه، فقد نص في رواية جماعة من أصحابه على أن الصوت صوت العبد، فقال في قول النبي ﷺ «**ليس منا من لم يتغن بالقرآن**»(١)، قال يجهر به ويحسنه بصوته ما استطاع، وقد نص على ذلك الأئمة كالبخاري وغيره.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ) في صحيحه: باب قول النبي ﷺ: «**الماهر بالقرآن مع الكرام البررة**»(٢)، «**وزينوا القرآن بأصواتكم**»(٣). ثم

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٣٧) بلفظ مقارب، ومسلم (٧٩٨) باختلاف يسير.

(٣) رواه الإمام أحمد (٤/ ٨٣)، وأبو داود (١٤٦٨)، وابن ماجه (١٣٤٢)، والنسائي (٢/ ١٧٩)، وصححه ابن حبان (٣/ ٢٥) (٧٤٩)، والحاكم (١/ ٥٧١). وعلقه البخاري قبل حديث (٧٥٤٤) كلهم من حديث البراء بن عازب وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (١٣٢٥) وقال: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الرحمن بن عوسجة وهو ثقة.

احتج بحديث **أبي هريرة** رضي الله عنه (ت: ٥٧ هـ)، عن النبي صلى الله عليه وسلم «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به**»(١)، فأضاف الصوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ ثم ساق حديث **البراء** رضي الله عنه (ت: ٧٢ هـ)، «**أن النبي** صلى الله عليه وسلم قرأ في العشاء بالتين والزيتون، ما سمعت صوتا أحسن منه»(٢)، فأضاف الصوت إليه ثم ذكر حديث **ابن عباس** رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ)، «**أن النبي** صلى الله عليه وسلم كان متواريا بمكة وكان يرفع صوته بالقرآن، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن جاء به، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: الآية: ١١٠]»(٣). ثم قال: باب قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز تراقيهم، وذكر في الباب حديث **أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه (ت: ٧٤ هـ) «يخرج أناس من قبل المشرق يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم»(٤)، ومعلوم أن المراد التلاوة والأداء وما قام بهم من الأصوات، وأنها لم تجاوز حناجرهم، وكان البخاري قد امتحن بهذه الفرقة، فتجرد للرد عليهم وبالغ في ذلك في كتاب (خلق أفعال العباد) فإنه بناه على ذلك وأن أصوات العباد من أفعالهم أو متولدة عن أفعالهم فهي من أفعالهم، فالصوت صوت العبد حقيقة، والكلام كلام الله حقيقة، أداه العبد بصوته كما يؤدي كلام الرسول وغيره بصوته، فالعبد مخلوق وصفاته مخلوقة وأفعاله مخلوقة وصوته وتلاوته مخلوقة، والمتلو المؤدى بالصوت غير مخلوق.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥٤)، ومسلم (٧٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٤٦)، ومسلم (٤٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٢٢)، ومسلم (٤٤٦) باختلاف يسير.

(٤) أخرجه البخاري (٧٥٦٢).

واحتج البخاري في الصحيح في (خلق أفعال العباد) على ذلك بنصوص التبليغ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: الآية: ٦٧] وقوله: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الشورى: الآية: ٤٨] وقوله: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي﴾ [الأعراف: الآية: ٧٩] وهذا من رسوخه في العلم، فإن ذلك يتضمن أصلين ضل فيهما أهل الزيغ:

أحدهما: أن الرسول ليس له من الكلام إلا مجرد تبليغه، فلو كان هو قد أنشأ ألفاظه لم يكن مبلغا، بل منشئا مبتدئا، ولا تعقل الأمم كلها من التبليغ سوى تأدية كلام الغير بألفاظه ومعانيه ولهذا يضاف الكلام إلى المبلغ عنه لا إلى المبلغ.

وأيضا فالتبليغ والبلاغ هو الإيصال، وهو معدى من بلغ إذا وصل، والإيصال حقيقة أن يورد إلى الموصل إليه ما حمله إياه غيره، فله مجرد إيصاله.

الأصل الثاني: أن التبليغ فعل المبلغ وهو مأمور به مقدور له، وتبليغه هو تلاوته بصوت نفسه، فلو كان الصوت والتلاوة وصوت المتكلم به أزليا وتلاوته لم يكن فعلا مأمورا به مضافا إلى المأمور، وبالجملة فالتبليغ هو صوت المبلغ القائم به.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: الآية: ٦٧]، وقول النبي ﷺ: «بلغوا عني ولو آية وليبلغ الشاهد الغائب وأن الوحي قد انقطع»(١)، فتأمل مقصوده بقوله: وإن

---

(١) خلق أفعال العباد ص: ٨٨.

الوحي قد انقطع فلو كانت أصواتنا بالقرآن هي نفس الصوت القديم الذي تكلم الله تعالى به لم يكن الوحي قد انقطع، بل هو متصل ما دامت أصوات العباد مسموعة بالتلاوة، فالقائلون إن هذا الصوت القديم ظهر عند تلاوة التالي، وهو الصوت الذي أوحى الله به الوحي إلى رسوله، وهو غير منقطع لزمه لزوما بينا أن الوحي متصل غير منقطع.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): في كتاب (خلق أفعال العباد) ويذكر عن النبي ﷺ أنه كان يحب أن يكون الرجل خفت الصوت، ويكره أن يكون رفيع الصوت، وأن الله سبحانه ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فليس هذا لغير الله تعالى.

قال أبو عبد الله: وفي الدليل أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق؛ لأن صوت الله يسمع من بعد كما يسمع من قرب، وأن الملائكة يصعقون من صوته، فإذا نادى جبرائيل الملائكة لم يصعقوا، ثم ساق في الباب أحاديث تكلم الله بالصوت محتجا بها[(١)].

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): وقد كتب النبي ﷺ كتابا فيه (بسم الله الرحمن الرحيم)[(٢)]. فقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه، ولا يشك في قراءة الكفار أهل الكتاب أنها أعمالهم، وأما المقروء فهو كلام العليم المنان ليس بخلق، فمن حلف بأصوات قيصر أو بنداء المشركين الذين يقرون بالله لم تكن عليه يمين دون الحلف بالله لقول النبي ﷺ «لا

(١) خلق أفعال العباد ص: ٩٨.

(٢) خلق أفعال العباد ص: ٩٨.

تحلفوا بغير الله»(١). وليس للعبد أن يحلف بالخواتيم والدراهم البيض وألواح الصبيان التي يكتبونها ثم يمحونها المرة بعد المرة، وإن حلف فلا يمين عليه لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية: ٢٢] (٢).

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): وقال النبي ﷺ: «بينا أنا في الجنة سمعت صوت رجل بالقرآن»(٣). فبين أن الصوت غير القرآن.

قلت: ونظيره إني لأعرف أصوات رفقة الأشعريين بالقرآن.

قال أبو عبد الله: ويقال له صفة الله وكلامه، وعلمه وأسمائه وعزه وقدرته بائنة من الله أم لا، وقولك وكلامك بائن من الله أم لا.

قال أبو عبد الله: قال الله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [النجم: الآيات: ٣٩-٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: الآية: ١] والإنذار من نوح وهو نذير مبين يأمرهم بطاعة الله، وأما الغفران فإنه من الله يقول ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: الآية: ٤]، ثم قال: ﴿رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ [نوح: الأية: ٥] فذكر الدعاء سرا وعلانية من نوح، وقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٢ هـ)، قال النبي ﷺ لقوم كانوا يقرءون القرآن فيجهرون به «**خلطتم علي القرآن يقول علت أصواتكم صوتي**»(٤)، فنهى النبي ﷺ أن

---

(١) خلق أفعال العباد ص: ٩٨.

(٢) خلق أفعال العباد ص: ١٠٢.

(٣) خلق أفعال العباد ص: ١٠٩.

(٤) أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٢٥٤)، وفي خلق أفعال العباد ص: ١١١.

يرفع بعضهم على بعض صوته، ولم ينه عن القرآن ولا عن كلام الله.

قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٥٦ هـ): واعتل بعضهم فقال حتى يسمع كلام الله، قيل له إنما قال حتى يسمع كلام الله لا كلامك ونغمتك وصوتك، إن الله فضل موسى بكلامه، ولو كان يسمع الخلق كلهم كلام الله كما سمع موسى لم يكن لموسى عليك فضل، ومعنى هذا أن هذا الصوت المسموع من القارئ لو كان هو الصوت الذي سمعه موسى لكان كل من سمع القرآن بمنزلة موسى في ذلك»[(١)].



(١) مختصر الصواعق المرسلة ٥٠٣-٥٠٨ .

وسمعت سفيان يقول: «الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»، فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: « يا أبا محمد، لا تقول ينقص»، فغضب وقال: « اسكت يا صبي، بل حتى لا يبقى منه شيء».

الشرح:

مسألة الإيمان وزيادته ونقصانه تقدم شرحها.





الكلام في الرؤية



قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والإقرار بالرؤية بعد الموت).

الشرح:

● **تمهيد.**

مسألة رؤية الله يُلحقها العلماء بباب الصِّفات، مع أن البحث في رؤية العبد لربه وليس العكس، ولكنهم يُلحقونها بباب الصفات.

ويجدر التنبيه على أمور مهمة تتعلق بمسألة الرؤية، فمسألة رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ مُتشعبة؛ إذ تشتمل على المسائل الآتية:

- المسألة الأولى: ما يتعلق برؤيته سبحانه وتعالى في الدنيا عيانًا.
- المسألة الثانية: ورؤيته جل وعلا منامًا.
- المسألة الثالثة: ورؤية النبي لربِّه ليلة المعراج.
- المسألة الرابعة: ورؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وفي الجنة.
- المسألة الخامسة: وكذلك رؤية المنافقين والكافرين له جل جلاله يوم القيامة.

المسألة الأولى: رؤية الله في الدنيا يقظة

رؤية الله في الدنيا يقظة غير واقعة شرعًا، وغير مُمكنة، وقد اتفقت الأمةُ على أن الله تعالى لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه، ولم ينازعوا في ذلك إلا ما شَذَّ من بعض غُلاة الصُّوفية؛ فقد زعموا أنه يجوز رؤية الله في الدنيا، وأنه يَزورهم ويَزورونه في الحضرة الإلهية ويَرَوْنه[1]، وهؤلاء لا

(١) «المِلل والنِّحَل» للشَّهرستاني (١/ ١٠٥).

عبرة بخلافهم؛ إذ كله كذب ودجل.

ومَن ادَّعى رؤية الله في الدنيا بعيني رأسه فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة، وهو ضالٌّ.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ)، في ردِّه على مَن زعم رؤية الله في الدنيا يقظة: «مَن قال من الناس: إن الأولياء أو غيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضالٌّ، مُخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، لا سيما إذا ادَّعوا أنهم أفضل مِن موسى، فإن هؤلاء يُستتابون، فإن تابوا وإلا قُتلوا»[(١)].

وقد بَيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ علة عدم إمكان رؤية الله في الدنيا بالعين، حيث قال: «وإنَّما لم نَره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤيا، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها لا لامتناع في ذات المرئي، بل لعجز الرَّائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قُوى الآدميين حتى أطاقهم رؤيته، ولهذا لما تجلى الله للجبل خَرَّ موسى صعقًا، قال: سبحانك! تُبت إليك، وأنا أول المؤمنين بأنَّه لا يراك حيٌّ إلا مات، ولا يابس إلا تَدَهْدَه، ولهذا كان البشر يَعجزون عن رؤية المَلَك في صورته إلَّا مَن أيده الله، كما أيَّد نبينا ﷺ»[(٢)].

والأدلة التي استند عليها أهل السنة في إجماعهم على عدم وقوع رؤية الله في الدنيا يقظة-كثيرة؛ منها:

قول النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «**تَعلَّمُوا أنَّه لن يرى أحدٌ مِنكم**

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٠٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٣٢).

ربه-عز وجل-حتى يَموت»[١]، فهو صريح في عدم وقوع الرؤية البصرية لأحد من الناس لله جل وعلا في هذه الدار الدنيا حتى ولو كان نبيًّا؛ لأن الله- جل وعلا- قد مَنع موسى عليه السلام مِن أن يَرَاه، وهو أحد أُولي العزم من الرسل، فكيف بمن دونه مِن سائر المؤمنين؟! فإن الله-جل وعلا-لما قال له موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَۚ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] قال: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] فمنعه من أن يراه، وفي قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًاۚ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]، أي: لما تجلى الله للجبل تدكدك ولم يَثبت، فكيف يَثبت البشر الضعيف؟!.

المسألة الثانية: رؤية الله-عز وجل-في المنام

ذهب جمهور العلماء إلى جواز رؤية الله في المنام، وأنها قد تقع صحيحة، بل ذكر القاضي عياض رحمه الله اتفاق العلماء على هذه المسألة؛ فقال: «ولم يختلف العلماء في جواز صحة رؤية الله في المنام»[٢].

وقال الإمام البَغوي رحمه الله (ت: ٥١٠ هـ): «رؤية الله في المنام جائزة؛ قال معاذ رضي الله عنه (ت: ١٨ هـ)، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**إني نَعست فرأيت ربِّي**»[٣]، وتكون رؤيته-جَلَّت قُدرته-ظهور العدل والفرج والخصب والخير لأهل ذلك الموضع، فإن رآه فوعد له جنة، أو مغفرة، أو نجاة من

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.
(٢) «إكمال المُعْلِم بفوائد مُسلم» (٧/ ٢٢٠) ط. دار الوفاء.
(٣) أخرجه أحمد في المسند (٢١٦٢٨)، والترمذي في العلل الكبير (٤٣٥)، والحاكم في المستدرك (١٨٦٩)، والطبراني في الكبير (١٦١٠٣).

النار، فقوله حق، ووعده صدق، وإن رآه ينظر إليه فهو رحمته، وإن رآه معرضًا عنه فهو تحذير من الذنوب؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: الآية: ٧٧]، وإن أعطاه شيئًا من متاع الدنيا فأخذه، فهو بلاء ومحن وأسقام تصيب بدنه، يَعظم بها أجرُه، لا يَزال يضطرب فيها حتى يُؤديه إلى الرحمة، وحسن العاقبة»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «ومن رأى الله-عَزَّ وَجَلَّ-في المنام فإنَّه يراه في صورة من الصور بحسب حال الرَّائي؛ إن كان صالحًا رآه في صورة حسنة، ولهذا رآه النبي ﷺ في أحسن صورة...»(٢).

وقال في موضع آخر: «وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صورة متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحاً لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يُشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق...»(٣).

وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ۝٦٩﴾ [ص: الآية: ٦٩]: فأمَّا الحديث الذي رواه الإمام أحمد: «... **فإذا أنا بربي**-عَزَّ وَجَلَّ-في أحسن صورة، فقال: يا محمد، أتدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري يا

---

(١) «شرح السنة» (١٢/ ٢٢٧، ٢٢٨).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٥١).

(٣) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٩٠).

رب». أعادها ثلاثًا، «فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين صدري، فتجلى لي كل شيء وعرفتُ...»، فهو حديث المنام المَشهور، ومَن جعله يقظة فقد غَلط، وهو في السُّنن من طرق»[(١)].

المسألة الثالثة: رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج

بعد اتفاق أهل السنة والجماعة على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا يقظة فقد اختلفوا في رؤية نبينا ﷺ ربه ليلة المعراج.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ): «**حكى عثمان بن سعيد الدارمي** رحمه الله (ت: ٢٨٠ هـ) في كتاب (الرؤية) له: إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك، وشيخنا-أي: ابن تيمية-يقول: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة، فإن ابن عباس لم يقل: رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين حيث قال: إنه- ﷺ -رآه عز وجل، ولم يقل: بعيني رأسه، ولفظ أحمد لفظ ابن عباس رضي الله عنهما ، ويدل على صحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الحديث الآخر: «**حجابُه النُّورُ**»[(٢)]، فهذا النور هو-والله أعلم-النور المذكور في حديث أبي ذر رضي الله عنه : «**رأيتُ نُورًا**»»[(٣)(٤)]..

وهو ما رجَّحه-أيضًا-شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»، حيث قال رحمه الله : «ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة مع أن جماهير الأئمة على أنَّه لم يَره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دَلَّت الآثار الصحيحة الثابتة

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٧/ ٨١).
(٢) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى رضي الله عنه .
(٣) أخرجه مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذر رضي الله عنه .
(٤) «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» (١/ ٣).

النبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين، ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما أنهم قالوا: إن محمدًا رأى ربه بعينه، بل الثابت عنهم إمَّا إطلاق الرؤية، وإمَّا تقييدها بالفؤاد، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه، وقوله: «**أتاني البارحةَ رَبِّي في أحسن صورة**»[١]. الحديث الذي رواه الترمذي وغيره إنما كان بالمدينة في المنام هكذا جاء مفسرًا»[٢].

فحملوا الآثار المُطلقة الواردة في الرؤية؛ كأثر ابن عباس: «رأى محمدٌ ربَّهـ» على الرؤية القلبية، وحملوا الآثار النافية للرؤية؛ كأثر عائشة-رضي الله عنها-على الرؤية البصرية؛ لأنه-من خلال التَّتبع-لم يَرِد عن أحد منهم أنه قال: رآه بعينه، وعليه فلا تعارض بين هذه النصوص.

المسألة الرابعة: رؤية الله-عز وجل-في الآخرة

ورؤية الله تعالى هي أعظم النعيم وأعلاه، وغايته ومنتهاه، وهو لكل مؤمن اصطفاه، فهي أجل مسائل الدين وأشرفه.

قال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله (ت: ٧٩٢ هـ): «هذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس المتنافسون، وحرمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون»[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٥٧)، وأحمد (٣٣٠٤) وغيرهما، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ١٦٩).

(٣) شرح الطحاوية للقاضي ابن أبي العز (١/ ٢٠٨).

ومن عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يؤمنون بأن أهلَ الإيمان يرون ربهم يومَ القيامة كما وردت الأدلة بذلك.

- **أولاً: الأدلة من القرآن:**

- **قوله تعالى:** ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية: ٢٦]، فقد فسرت الحسنى بالجنة والزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم.

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ت: ١٣ هـ): «النظر إلى وجه الله»[١].

وقال قتادة رحمه الله (١١٨ هـ): «الحسني الجنة، والزيادة فيما بلغنا النظر إلى وجه الله»[٢].

وقال عامر بن سعد رحمه الله ٩٦ هـ): «الزيادة: النظر إلى وجه الرحمن»[٣].

وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله (ت: ٨٣ هـ): «إذا دخل أهل الجنة الجنة قال لهم: إنه قد بقي من حقكم شيء لم تعطوه! قال: فيتجلى لهم. قال: فيصغر عندهم كل شيء أعطوه. قال: ثم قال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية: ٢٦]، قال: ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الجنة، والزيادة النظر إلى وجه ربهم، ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة بعد ذلك»[٤].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/١٥٦ و١٦١) ونسبه السيوطي في الدر المنثور (٣/ ٣٠٦) إلى ابن أبي شيبة، وابن خزيمة، وابن المنذر، وأبي الشيخ، والدارقطني، وابن منده في الرد على الجهمية، واللالكائي والآجري، والبيهقي.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/ ١٧٤ رقم ١١٥٥).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/ ١٥٧).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/ ١٥٩).

قال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥١٦ هـ): «للذين أحسنوا العمل في الدنيا الحسنى، وهي الجنة، وزيادة: وهي النظر إلى وجه الله الكريم، هذا قول جماعة من الصحابة، منهم أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ١٣ هـ)، وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٦ هـ)، وأبو موسى- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٤٢ هـ)، وعبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت: ٣٤ هـ)، وهو قول الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٠ هـ)، وعكرمة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠٥ هـ) وعطاء رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٤ هـ)، ومقاتل رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٥٠ هـ)، والضحاك رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٤ هـ)، والسدي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٢٨ هـ)»(١).

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ): «للذين أحسنوا العمل في الدنيا لهم الحسنى وهي الجنة والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم، وهو قول جماعة من التابعين، وهو الصحيح في الباب»(٢).

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ): «وقد ورد هذا عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب في راوية، وحذيفة وعبادة بن الصامت وكعب بن عجرة وأبي موسى وصهيب وابن عباس في رواية، وهو قول جماعة من التابعين، وهو الصحيح في الباب.

وروى مسلم في صحيحه عن صهيب عن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة قال الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟! ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟! قال فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب إليهم من النظر إلى ربهم** عَزَّ وَجَلَّ. وفي رواية ثم تلا

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٤/ ١٣٠).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٨/ ٨٣٠) باختصار.

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية: ٢٦]»[١] »[٢].

- **قوله تعالى: ولدينا مزيد** ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥﴾ [ق: الآية: ٣٥] فقد فسر المزيد في هذه الآية بأنه النظر إلى الله تعالى كالآية السابقة.

قال أنس رضي الله عنه (ت: ٩٣ هـ)، في قول الله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ قال: «يتجلى لهم كل جمعة»[٣].

وقال الطبري رحمه الله (ت: ٣١٠ هـ): «يقول: وعندنا لهم على ما أعطيناهم من هذه الكرامة التي وصف جل ثناؤه صفتها مزيد يزيدهم إياه وقيل: إن ذلك المزيد: النظر إلى الله جل ثناؤه»[٤].

قال ابن كثير رحمه الله (ت: ٧٧٤ هـ): «إن المزيد الذي يتفضل الله به على عباده فوق ما يشاءون هو ظهوره تعالى لهم»[٥]. وبهذا فسر الآية ابن جرير الطبري والقرطبي وغيرهما ودلالتها عن الرؤية كالآية السابقة.

- **قوله تعالى:** ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]،

---

(١) رواه مسلم (١٨١).

(٢) تفسير القرطبي (٨/ ٣٣٠).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في صفة الجنة (رقم ٩٤)، والدارمي في الرد على الجهمية (رقم ١٩٨)، والبزار في مسنده (رقم ٧٥٢٨)، وقال: «وعثمان صالح وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أنس بهذا اللفظ إلا عثمان بن عمير أبو اليقظان». وبنحوه رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥١٩ رقم ٨١٣). قال ابن تيمية: «إسناده صحيح» مجموع الفتاوى (٦/ ٤١٥).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٥٤).

(٥) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٠٨).

ووجه الاستدلال بالآية على الجواز ما نقل أن ﴿نَاظِرَةٌ﴾ أي رائية رؤية بصرية يوم القيامة كما قال أهل السنة والجماعة.

عن عكرمة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠٥ هـ) قال: «تنظر إلى ربها نظرا»[(١)].

وقال عكرمة وإسماعيل بن أبي خالد وأشياخ من أهل الكوفة: «تنظر إلى ربها نظرا»[(٢)].

وعن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٠ هـ) قال: «تنظر إلى الخالق، وحق لها أن تنضر وهي تنظر إلى الخالق»[(٣)].

قال الواحدي-(ت: ٤٦٨ هـ): «قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ت: ٦٨ هـ)، في رواية عطاء رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٤ هـ): «يريد إلى الله ناظرة»، وقال في رواية الكلبي: «تنظر إلى الله يومئذ، لا تحجب عنه»، وقال مقاتل: «تنظر إلى ربها معاينة»[(٤)].

قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣١٠ هـ): «الصواب القول الذي ذكرناه عن الحسن وعكرمة، من أن معنى ذلك تنظر إلى خالقها، وبذلك جاء الأثر عن رسول الله»[(٥)].

وقال الزجاج رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٤٠ هـ): «نضرت بنعيم الجنة والنظر إلى ربها»[(٦)].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ٥٠٧).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ٥٠٧).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ٥٠٧).

(٤) انظر: التفسير الوسيط للواحدي (٤/ ٣٩٣ - ٣٩٤).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٥٠٩) بتصرف.

(٦) انظر: معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج (٥/ ٢٥٣).

وقال السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٢٦ هـ): «قوله: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بالضاد أي: مسرورة طلقة هشة بشة، والنضرة: هي النعمة والبهجة في اللغة. وقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ هو النظر إلى الله تعالى بالأعين، وهو ثابت للمؤمنين في الجنة بوعد الله تعالى وبخبر الرسول»[(١)].

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢٤ هـ): «قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: الآية: ٢٢]، يعني: (مشرقة) إِلَى ﴿رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: الآية: ٢٣] يعنى: رائية، ولا يجوز أن يكون بمعنى نظر التفكر والاعتبار لأن الآخرة ليست بدار الاعتبار، ولا يجوز أن يكون عني نظر الانتظار لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه»[(٢)].

- **قوله تعالى**: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

قال الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: هـ): «في قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: الآية: ١٥]، قال: يكشف الحجاب، فينظر إليه المؤمنون والكافرون، ثم يحجب عنه الكافرون وينظر إليه المؤمنون. كل يوم غدوة وعشية»[(٣)].

وعن أشهب بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: هـ)، صاحب مالك قال: قال رجل لمالك: يا أبا عبد الله هل يرى المؤمنون ربهم يوم القيامة؟ قال: «لو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعير الله الكفار بالحجاب، فقال:

---

(١) انظر: تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني (٦/ ١٠٦).

(٢) الإبانة عن أصول الديانة ص ١٢.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/ ٣٥١).

﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: الآية: ١٥] »[١].

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ) في قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: الآية: ١٥]، قال: «فلا حجبهم في السخط: كان في هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا»[٢].

وقال الربيع بن سليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٠ هـ): «كنت ذات يوم عند الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ)، وجاءه كتاب من الصعيد -وهو اسم موضع بمصر- يسألونه عن قول الله جل ذكره: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: الآية: ١٥] الآية. فكتب فيه: لما حجب الله قوما بالسخط، دل على أن قوما يرونه بالرضا. قال الربيع: قلت له: أو تدين بهذا يا سيدي؟ فقال: والله لو لم يوقن محمد ابن إدريس أنه يرى ربه في الميعاد لما عبده في الدنيا»[٣].

وقال الزجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٤٠ هـ): «وفي هذه الآية دليل على أن الله يرى في الآخرة، لولا ذلك لما كان في هذه الآية فائدة، ولا خست منزلة الكفار بأنهم يحجبون عن الله -تعالى- وقال تعالى في المؤمنين: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢ - ٢٣] فأعلم الله -تعالى- أن المؤمنين ينظرون إلى الله، وأن الكفار يحجبون عنه»[٤].

أما الآيات الكريمة التي ورد فيها ذكر لقيا الله تعالى في الآخرة مثل:

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٤٦٨ رقم ٨٠٨).

(٢) انظر: أحكام القرآن للشافعي، جمع الإمام البيهقي (١/ ٤٠).

(٣) انظر مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤١٩).

(٤) انظر: معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج (٥/ ٢٩٩).

- قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ﴾ [البقرة: الآية: ٢٢٣].
- وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية: ٢٤٩].
- وقوله تعالى: ﴿فَأَعۡقَبَهُمۡ نِفَاقٗا فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ يَلۡقَوۡنَهُۥ﴾ [التوبة: الآية: ٧٧].
- وقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ وَأَعَدَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَرِيمٗا ﴿٤٤﴾﴾ [الأحزاب: الآية: ٤٤].
- وقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: الآية: ١١٠].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «أجمع أهل اللسان على أن اللقاء متي نسب إلى الحي السليم من العمى والمانع اقتضى المعاينة والرؤية ولا ينتقض هذا بقوله تعالى: ﴿فَأَعۡقَبَهُمۡ نِفَاقٗا فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ يَلۡقَوۡنَهُۥ﴾ [التوبة: الآية: ٧٧] فقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على أن المنافقين يرونه تعالى في عرصات القيامة، بل والكفار أيضا كما في الصحيحين من حديث التجلي يوم القيامة»(١).

قال أبو العباس أحمد بن يحيى المشهور بثعلب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩١ هـ): في قوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ﴾. [الأحزاب: الآية: ٤٤]. «أجمع أهل اللغة أن اللقاء هاهنا لا يكون إلا معاينة ونظرا بالأبصار»(٢).

---

(١) انظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم (١/ ٦٠٨).
(٢) انظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٦٢).

● **ثانيًا: الأدلة من السنة:**

١-**حديث عمار بن ياسر** رضي الله عنهما (ت: ٣٧ هـ)، حين سمع النبي يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحياة خيرا لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيرا لي، اللهم وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب، وأسألك القصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيما لا ينفد، وأسألك قرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضاء بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين**»(١).

٢ - **عن أبي هريرة** رضي الله عنه (ت: ٥٩ هـ)، أن أناسا قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله : «**هل تضارون في القمر ليلة البدر؟**». قالوا: لا. قال: «**فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟**». قالوا: لا. قال: «**فإنكم ترون ربكم يوم القيامة كذلك...**»(٢).

---

(١) أخرجه النسائي (رقم ١٣٠٥)، وابن حبان (رقم ١٩٧١)، والطبراني في كتاب الدعاء (رقم ٦٢٤)، وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٤٢٥)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٩)، والدارمي في الرد على الجهمية (رقم، وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٤٧ رقم ١٣٨٧)، والدارقطني في كتاب رؤية الله (رقم ١٥٨)، والحاكم في المستدرك (رقم ١٩٢٣) وصححه، ووافقه الذهبي، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٤٠ رقم ٨٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (رقم ٢٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (رقم ٦٥٧٣)، ومسلم (رقم ٢٩٩) وغيرهما.

٣ - **عن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري** رضي الله عنه (ت: ٤٤ هـ): أن رسول الله قال: «**جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبر، على وجهه في جنة عدن**»[(١)].

٤ - **عن أبي سعيد الخدري** رضي الله عنه (ت: ٧٤ هـ)، قال: قلنا يا رسول الله: هل نرى ربنا -عز وجل-؟ قال: «**هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة في غير سحاب؟**». قال: قلنا: لا، قال: «**هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر في غير سحاب؟**». قال: قلنا: لا، قال: «**فإنكم لا تضارون في رؤيته لك يوم القيامة إلا كما لا تضارون في رؤيتهما**»[(٢)].

٥- **وعن جرير بن عبد الله** رضي الله عنه (ت: ٥٤ هـ)، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنكم سترون ربكم عيانا»[(٣)].

قال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ): «وأما الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها عنه أبو بكر الصديق، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وجرير بن عبد الله البجلي، وصهيب بن

---

(١) أخرجه البخاري (رقم ٤٨٧٨) ومسلم (رقم ١٨٠) وغيرهما.

(٢) أخرجه البخاري (رقم ٧٤٣٩) والإمام أحمد في مسنده (رقم ١١١٢٠) وابن ماجه (رقم ١٧٩) وابن حبان (رقم ٧٣٧٧) وابن أبي عاصم في كتاب السنة (رقم ٤٥٢) وابن منده في كتاب الإيمان (رقم ٨١٧) والدارقطني في كتاب رؤية الله (رقم ١٠) وابن النحاس في كتاب رؤية الله (رقم ٥).

(٣) رواه البخاري ٧٤٣٥.

سنان الرومي، وعبد الله بن مسعود الهذلي، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، وعدي بن حاتم الطائي، وأنس بن مالك الأنصاري، وبريدة بن الخصيب الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبو أمامة الباهلي، وزيد بن ثابت، وعمار بن ياسر، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وعمارة بن رويبة، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه موقوف، وأبي بن كعب، وكعب بن عجرة، وفضالة بن عبيد وحديثه موقوف، ورجل من أصحاب النبي ﷺ غير مسمى. فهناك سياق أحاديثهم من الصحاح والمسانيد والسنن وتلقها بالقبول والتسليم، وانشراح الصدر لا بالتحريف والتبديل وضيق الطعن ولا تكذب بها فمن كذب بها لم يكن إلى وجه ربه من الناظرين وكان عنه يوم القيامة من المحجوبين»[١]. ثم ذكر بعد ذلك سياق الأحاديث بكاملها.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٣٩٣ هـ): «تواترت الأحاديث الصحاح في الصحيحين وغيرهما من السنن والمسانيد والأجزاء عن نحو من عشرين صحابيا كراماء فضلاء عن النبي، أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، ولا يكاد ينازع من له إنصاف في تواتر أحاديث رؤية الله يوم القيامة»[٢].

وقد نظم ذلك بعض العلماء[٣] فقال:

---

(١) حادي الأرواح ص ٢٣١.

(٢) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٤/ ١٥٠).

(٣) نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني (ص ١٨).

مما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتا واحتسب
ورؤية شفاعة والحوض ومسح خفين وهذي بعض

- **ثالثًا: دليل الإجماع.**

أجمع سلف الأمة وأئمتها من الصحابة-رضي الله عنهم-، ومن بعدهم على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، رؤية حقيقة بالأبصار عيانا، كما ورد في الكتاب والسنة.

وحكى الإجماع على ذلك غير واحد من الأئمة رحمهم الله تعالى.

قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله (ت: ٣١٠ هـ): «رؤية المؤمنين ربهم لك يوم القيامة، وهو ديننا الذي ندين الله به، وأدركنا عليه أهل السنة والجماعة، فهو: أن أهل الجنة يرونه على ما صحت به الأخبار عن رسول الله »[١].

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله (ت: ٣٢٤ هـ): «وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله عز وجل يوم القيامة بأعين وجوههم على ما أخبر به تعالى في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢-٢٣] وقد بين معنى ذلك النبي ودفع كل إشكال فيه بقوله للمؤمنين: «ترون ربكم عيانا»»[٢].

وقال ابن أبي زمنين المالكي رحمه الله (ت: ٣٩٩ هـ): «قول أهل السنة: إن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة وأنه يحتجب عن الكفار والمشركين فلا يرونه»[٣].

---

(١) انظر: صريح السنة للطبري (ص ٢٠).
(٢) انظر: رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (ص ١٣٤).
(٣) انظر: أصول السنة لابن أبي زمنين (ص ١٢٠).

وقال ابنُ القيّم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «دلَّ الكتابُ والسنَّةُ المُتواتِرَةُ وَإجماعُ الصَّحابةِ وأئمةُ أهلِ الإسلام والحديثِ عَلَى أَنَّ اللهَ يُرى يومَ القيامَةِ بِالأبصارِ عِيَانًا، كَمَا يُرى القَمَرُ ليلةَ البدرِ صَحْوًا، وَكَمَا تُرى الشَّمسُ في الظَّهيرة، فَإن كَانَ مَا أَخبَرَ به اللهُ وَرَسُوله عنه من ذلك حَقِيقَةً- وإنَّ له والله حقَّ الحقيقة-فَلَا يُمكِنُ أن يَروهُ إِلَّا مِن فَوقِهم؛ لاستِحَالَةِ أَن يَروهُ أسفل منهم، أو مِن خلفهم، أَو أمامهم، وَنَحو ذَلِكَ..، فَلَا يَجتَمِعُ فِي قَلبِ العبد بعد الاطلاع عَلَى هَذِهِ الأَحَادِيث وَفَهِمَ مَعنَاهَا إنكارُها والشهادةُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ أَبَدًا»[(١)].

- **رابعًا: دليل العقل.**

العقل لا يمنع رؤية الله تعالى، لأن كل موجود صح وجوده وثبت كانت رؤيته ممكنة، وما كانت رؤيته ممتنعة أو متعذرة فهو المعدوم، وكذلك إذا كانت الرؤية إنها تثبت للشيء لكماله، فالله تعالى أولى بالكمال فتكون الرؤية في حقه تعالى أولى، ورؤيته تعالى في الدنيا عيانا ممتنعة لضعف الإنسان وعجزه، أما في الآخرة فهي ثابتة متحققة.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٧٦ هـ): «اعلم أن مذهب أهل السنة بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلا وأجمعوا أيضا على وقوعها في الآخرة وأن المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحو من عشرين صحابية عن رسول الله وآيات القرآن فيها مشهورة»[(٢)].

---

(١) «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (ص ٣٤٢).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (٣/ ١٥).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «معلوم أن الرؤية تعلق بالموجود دون المعدوم، ومعلوم أنها أمر وجودي محض لا يسيطر فيها أمر علمي وإذا كانت أمرا وجوديا محضا، ولا تتعلق إلا بالموجود فالمصحح لها الفارق بين ما يمكن رؤيته وما لا يمكن رؤيته: إما أن يكون وجودا محضا، أو متضمنا أمرا عدميا. والثاني باطل لأن العدم لا يكون له تأثير في الوجود المحض فلا يكون سببا له، ولا يكون أيضا شرطا أو جزءا من السبب إلا أن يتضمن وجودا فيكون ذلك الوجود هو المؤثر في الوجود ويكون ذلك العدم دليلا عليه ومستلزما له ونحو ذلك، وهذا من الأمور البينة عند التأمل. وإذا كان المقتضى جواز الرؤية، والمصحح للرؤية، والفارق بينما تجوز رؤيته وبينما لا تجوز: إما أن يكون وجودا محضا فلا حاجة بنا إلى تعيينه، سواء قيل هو مطلق الوجود أو القيام بالنفس، أو بالعين بشرط المقابلة والمحاذاة، أو غير ذلك مما يقال إنه مع وجوده تصح الرؤية ومع عدمه تمتنع، لكن المقصود أنه أمور وجودية، وإذا كان كذلك فقد علم أن الله تعالى هو أحق بالوجود، وكماله من كل موجود، إذ وجوده هو الوجود الواجب، ووجود كل ما سواه هو من وجوده، وله الكمال التام في جميع الأمور الوجودية المحضة فإنها هي الصفات التي بها يكون كمال الوجود، وحينئذ فيكون الله -وله المثل الأعلى- أحق بأن تجوز رؤيته لكان وجوده، ولكن لم نره في الدنيا لعجزنا عن ذلك وضعفنا كما لا نستطيع التحديق في شعاع الشمس»[1].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «إن الرؤية أمر وجودي لا يتعلق

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٣٠ - ٤٣٢) باختصار.

إلا بموجود، وما كان أكمل وجودا كان أحق بأن يرى، فالباري سبحانه أحق بأن يرى من كل ما سواه؛ لأن وجوده أكمل من وجود كل ما سواه، يوضحه: أن تعذر الرؤية: إما خفاء المرئي، وإما لآفة وضعف في الرائي، والرب سبحانه أظهر من كل موجود، وإنما تعذرت رؤيته في الدنيا لضعف القوة الباصرة عن النظر إليه، فإذا كان الرائي في دار البقاء كانت قوة الباصرة في غاية القوة لأنها دائمة فقويت على رؤيته تعالى، وإذا جاز أن يرى سبحانه فالرؤية المعقولة عند جميع بني آدم عربهم وعجمهم وتركهم وسائر طوائفهم أن يكون المرئي مقابلا للرائي مواجهة له مباينا عنه، لا تعقل الأمم رؤية غير ذلك، وإذا كانت الرؤية مستلزمة لمواجهة الرائي ومباينته للمرئي لزم ضرورة أن يكون مرئيا له من فوقه أو من تحته أو عن يمينه أو عن شماله أو خلفه أو أمامه، وقد دل النقل الصريح على أنهم إنما يرونه سبحانه من فوقهم لا من تحتهم»(١).

ومسألة رؤية الله عز وجل في الآخرة على أقسام:

القسم الأول: رؤية المؤمنين لربِّهم -جل وعلا-:

فالمؤمنون يرونَهُ سبحانه وتعالى يومَ القيامةِ؛ فَمَنِ لَم يُؤمن بِأَنَّهُ -سبحانه- يُرَى يومَ القيامةِ فَقَد رَدَّ أَدِلَّةَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وَخَالَفَ مَا عَلَيهِ سَلفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتها، وَلَم يُؤمن بِاللهِ، وَمَلائكتِهِ، وكتبِهِ، وَرسلِهِ.

فالله سبحانه وتعالى سيخص المؤمنين بمزيد من الإنعام يوم القيامة، وهو رؤيته جل وعلا، فقد **روى أبو هريرة** رضي الله عنه -(ت: ٥٧ هـ) أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله: «**هَل**

(١) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٤/ ١٣٣٢).

تُضَارُّون في رؤية القمر ليلة البدر؟». قالوا: لا يا رسول الله. قال: «**هل تُضارون في الشَّمس ليس دونها سحاب؟**». قالوا: لا. قال: «**فإنَّكم ترونه كذلك...**»، الحديث[1].

وسيخصهم في الجنة بأعظم نعمة أنعم عليهم بها؛ ألا وهي تشريفهم وإكرامهم بالنظر إلى وجهه الكريم في جنة عدن، كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢، ٢٣].

وقال تعالى عن الكافرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ (١٥)﴾ [المطففين: الآية: ١٥].

قال الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ): «فَدَلَّ هذا على أنَّ المؤمنين لا يُحجبون عنه تبارك وتعالى».

وقال جل شأنه: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ (٣٥)﴾ [ق: الآية: ٣٥].

فالمزيد هنا هو: النَّظر إلى وجه الله عَزَّ وَجَلَّ، كما فسَّره بذلك علي (ت: ٤٠ هـ)، وأنس بن مالك (ت: مابين ٩٠ و٩٣ هـ)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: الآية: ٢٦].

فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم، كما فَسَّرها بذلك رسول الله بقوله: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ! فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنْ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا اعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِم مِن النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ** عَزَّ وَجَلَّ، وهي الزيادة، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ:

(١) أخرجه البخاري (٦٠٨٨) ومسلم (٢٦٧).

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ »[١].

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٧٤ هـ): «وأمَّا السنة، فقد تواترت الأخبار عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس، وجرير، وصهيب، وبلال، وغير واحد من الصحابة عن النبي: أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العرصات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. آمين»[٢].

القسم الثاني: رؤية الكفار والمنافقين لربِّهم جل وعلا.

أَمَّا الكفارُ والمُنَافِقِينَ، فَقَد **ذكر ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ) أنَّ الناسَ قد تَنَازَعوا في ذلك على ثَلاثَةِ أَقوالٍ؛ فقال: «فَأَمَّا مَسْأَلَةُ رُؤْيَةِ الكُفَّارِ فَأَوَّلُ مَا انْتَشَرَ الكَلَامُ فِيهَا، وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِيهَا-فِيمَا بَلَغَنَا-بَعْدَ ثَلَاثمِائَةِ سَنَةٍ مِن الهِجْرَةِ، وَأَمْسَكَ عَن الكَلَامِ فِي هَذَا قَوْمٌ مِن العُلَمَاءِ، وَتَكَلَّمَ فِيهَا آخَرُونَ؛ فَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، مَعَ أَنِّي مَا عَلِمْت أَنَّ أُولَئِكَ المُخْتَلِفِينَ فِيهَا تَلَاعَنُوا وَلَا تَهَاجَرُوا فِيهَا؛ إذْ فِي الفِرَقِ الثَّلَاثَةِ قَوْمٌ فِيهِمْ فَضْلٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ سُنَّةٍ».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالأَقْوالُ الثَّلَاثَةُ فِي (رُؤْيَة الكُفَّارِ):

أَحدُهَا: أَنَّ الكُفَّارَ لَا يَرَوْنَ رَبَّهُمْ بِحَالٍ؛ لَا المُظْهِرُ لِلكُفْرِ، وَلَا المُسِرُّ لَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ المُتَأَخِّرِينَ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ عُمُومُ كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِمْ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يَرَاهُ مَنْ أَظْهَرَ التَّوْحِيدَ مِنْ مُؤْمِنِي هَذِهِ الأُمَّةِ، وَمُنَافِقِيهَا،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦) من حديث صُهَيْبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٠٩).

وَغَبَرَاتٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَذَلِكَ فِي عَرْصَةِ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَن المُنَافِقِينَ، فَلَا يَرَوْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خُزَيْمَة مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَدْ ذَكَرَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى نَحْوَهُ فِي حَدِيثِ إِتْيَانِهِ -عَزَّ وَجَلَّ- لَهُمْ فِي المَوْقِفِ؛ الحَدِيث المَشْهُور.

الثَّالِثُ: أَنَّ الكُفَّارَ يَرَوْنَهُ رُؤْيَةَ تَعْرِيفٍ وَتَعْذِيبٍ؛ كَاللِّصِّ إِذَا رَأَى السُّلطَانَ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ؛ لِيَعْظُمَ عَذَابُهُمْ، وَيَشْتَدَّ عِقَابُهُمْ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلِ غَيْرِهِمْ؛ وَهُمْ فِي الأُصُولِ مُنْتَسِبُونَ إِلَى الإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِلَى سَهْل بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّسْتري»[1].

وممَّن رَجَّحَ رؤيَةَ الكُفَّارِ وَالمُنَافِقِينَ للهِ فِي عَرَصاتِ القيامةِ **ابنُ القيِّم** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ) فِي «حادي الأرواح»[2].

أما أهل الكفر فكما قالَ الله سبحانه وتعالى عنهم: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطفِّفين: الآية: ١٥]، فيُحجبون عن رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا شك أن أعظم عطاءٍ يُعطاه المؤمن؛ النظرُ إلى وجهه الكريم.

ولذلك أحد الصحابة لما سمعَ ذلك قال: «لن نعدِم من ربٍ يضحكُ خيرا»[3]. فالله سبحانه وتعالى سيتجلّى لعباده المؤمنين وسيرونه، وهذه الرؤية منها ما يكون في عرصاتِ يوم القيامة، ومنها ما يكون بعد دخولهم

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٨٦).

(٢) «حادي الأرواح» (ص٢٦٢).

(٣) انظر سنن ابن ماجه برقم (١٨١)، والإمام أحمد في المسند مُسْنَدُ الْمَدَنِيِّينَ (١٦١٨٧)، ذكره الشيخ الالباني في السلسلة الصحيحة الجزء السادس، صفحة (٧٣٢)، وضعفه الأرنؤوط كما في المسند.

الجنة.

فمن عقيدةِ أهلِ السنَّةِ والجماعة أن رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ ثابتة بنصوصِ القرآن والسنَّة، فنؤمنُ بها ونصدِّقُ بها كما أخبرت بذلك النصوص.

المسألة الخامسة: الفرق المخالفة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة[١]

أولًا: أقوال المخالفين.

خالف في ذلك فرقتان من فرق الضلال، وقد تفرقوا إلى ثلاث فرق، وهي كما يلي:

الفرقة الأولى: المعطلة من الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والزيدية والمرجئة، ذهبوا إلى نفي رؤية الله تعالى في الآخرة، وحرفوها إلى معنى العلم به ومعرفته تعالى.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥ هـ): «ومما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية»[٢].

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥ هـ): «الرؤية بالأبصار على الله تستحيل، والرؤية بالمعرفة والعلم تجوز عليه»[٣].

وعندهم أن من زعم أن الله يرى بالأبصار فهو مشبه لله بخلقه، والمشبه عندهم كافر بالله تعالى[٤].

---

(١) المصدر: مقدمة تحقيق كتاب صفات رب العالمين لابن المحب الصامت (١/ ١٩٩-٢٥٣).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٣٢).

(٣) انظر: المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٣٣٧).

(٤) انظر: الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد (ص ٦٨).

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥ هـ): «أعلم أن من خالفنا في هذه المسألة لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما أن يحقق الرؤية فيقول: إن الله يرى بلا مقابل لنا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل، أو لا يحقق فيقول: إنه تعالى يري بلا كيف، فمن ذهب إلى المذهب الأول فإنه يكون كافرا؛ لأنه جاهل بالله تعالى، والجهل كفر، والدليل على ذلك إجماع الأمة، وإجماع الأمة حجة. ومن قال: إنه تعالى يري بلا كيف فلا يكفر؛ لأن التكفير إنما يعرف شرعًا، ولا دلالة من جهة الشرع يدل على ذلك»[(١)].

الفرقة الثانية: وهم جمهور الأشاعرة المتأخرون، فقد ذهبوا إلى القول بأن الله يرى بلا جهة، فأثبتوا رؤية الله في الآخرة لورود النصوص والإجماع على ذلك، لكنهم جعلوا ذلك إلى غير جهة[(٢)].

الفرقة الثالثة: وذهب بعض الأشاعرة إلى القول بأن المقصود بالرؤية هو: «نوع إدراك هو كمال ومزيد كشف بالإضافة إلى التخيل»[(٣)].

فجعلوا حقيقة الرؤية كشف وزيادة علم بالله تعالى.

ثانيًا: شبه المخالفين والرد عليها.

أولاً: الأدلة الشرعية التي استدل بها المعتزلة ومن وافقهم على نفي رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

استدل المعطلة على مذهبهم بعدة أدلة من القرآن الكريم وهي:

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٧٦ - ٢٧٧).
(٢) انظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني (ص ١٧٧ و١٧٨).
(٣) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي (ص ٤٥).

١- قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣].

وجه الدلالة: أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه تعالى نفي عن نفسه إدراك البصر، ونجد في ذلك تمدحا راجعا إلى ذاته، وما كان من نفيه تمدحا راجعا إلى ذاته كان إثباته نقصا، والنقائص غير جائزة على الله تعالى في حال من الأحوال(١).

وقالوا أيضا: أنه نفى أن يدرك بالأبصار، وقد علمنا أن الإدراك إذا قرن بالبصر أفاد ما تفيده رؤية البصر، وإذا كان إذا أطلق فقد يستعمل بمعنى اللحوق، فيقال: أدرك الغلام إذا بلغ، وأدركت الثمرة إذا نضجت، وأدرك فلان فلانة إذا لحقه، وقال سبحانه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ﴾ [يونس: الآية: ٩٠] يعني: لحقه الغرق، وقال سبحانه: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الشعراء: الآية: ٦١] يعني: لملحوقون، وقد يقال عند الإطلاق: أدركت الحرارة والبرودة وأدركت الصوت، وكل ذلك إنما يصح إذا لم يقرن بالبصر، ومتي قرن به زال الاحتمال عنه، فاختص بفائدة واحدة وهي الرؤية بالبصر، فإذا صح ذلك فيجب أن يكون: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣]، في باب الدلالة على أنه لا يرى، بمنزلة قوله لو قال: «لا تراه الأبصار»، فثبت أنه نفى عن نفسه إدراك البصر فيتناول جميع الأبصار في جميع الأوقات، يبين ما ذكرناه: أنه لا فرق بين قولهم: أدركت ببصري هذا الشخص، وبين قولهم: رأيت ببصري هذا الشخص، أو أبصرت ببصري

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٣٣).

هذا الشخص، حتى لو قال: أدركت ببصري وما رأيت، أو رأيت وما أدركت لعد متناقضة، ومن علامات اتفاق اللفظين في الفائدة أن يثبتا في الاستعمال معا ويزولا معا، حتى لو أثبت بأحدهما ونفى بالآخر لتناقض الكلام[١].

قالوا: ومما يؤيد العموم **أن عائشة** رضي الله عنها (ت: ٥٧ هـ)، لما أنكرت قول ابن عباس في أن محمدا رأى ربه ليلة المعراج تمسكت في نصرة ما ذهبت إليه بهذه الآية، ولو لم تكن هذه الآية مفيدة للعموم بالنسبة إلى كل الأشخاص وكل الأحوال لما تم ذلك الاستدلال، ولا شك أنها من أكثر الناس علما بلغة العرب، فثبت أن هذه الآية دالة على النفي بالنسبة إلى كل الأشخاص وذلك يفيد المطلوب.

وأيضا: إن الباري تعالى تمدح بكونه لا يرى، حيث إن قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣]، وقعت في أثناء المدائح فإن ما قبلها مشتمل على المدح والثناء، وقوله بعدها: ﴿وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣]، أيضا مدح وثناء، فيجب أن يكون قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣]، مدحا وثناء، وذلك يوجب الركاكة، وهي غير لائقة بكلام الله تعالى وتقدس، وحينئذ نقول: إن كل ما كان عدمه مدحا ولم يكن ذلك من باب الفعل كان ثبوته نقصا في حق الله تعالى، والنقص على الله تعالى محال،لقوله: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ﴾ [البقرة: الآية: ٢٥٥] وقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾

---

(١) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٤/ ١٤٤) وشرح الأصول الخمسة له أيضا (ص ٢٣٤).

[الشورى: الآية: ١١] وقوله ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: الآية: ٣] إلى غير ذلك، فوجب أن يقال: كونه تعالى مرئيا محال[(١)].

٢ - قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٤٣﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣].

قالوا: دلت هذه الآية على عدم رؤية الله تعالى على التأبيد في الدنيا والآخرة، وأنه مما يمتنع على الله -عز وجل-، وذلك لما يلي:

الوجه الأول: قال تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]، وكلمة «لن» تفيد النفي على التأبيد، قال الزمخشري: «إنها لتأكيد النفي الذي تعطيه لا، وذلك أن «لا» تنفي المستقبل، تقول: لا أفعل غدا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدا، والمعنى أن فعله ينافي حالي، كقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: الآية: ٧٣] فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] نفي للرؤية فيها يستقبل، و ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]، تأكيد وبيان؛ لأن النفي مناف لصفاته.

فإن قلت: كيف اتصل الاستدراك في قوله ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]، بما قبله؟.

---

(١) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٤/ ١٥٠)، وشرح الأصول الخمسة له أيضا (ص ٢٣٥ - ٢٣٧)، وتفسير الرازي (١٣/ ٩٩) الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٢٠ هـ.

قلت: اتصل به على معنى: «أن النظر إلى محال فلا تطلبه، ولكن عليك بنظر آخر وهو أن تنظر إلى الجبل الذي يرجف بك وبمن طلبت الرؤية لأجلهم كيف أفعل به وكيف أجعله، دكا بسبب طلبك الرؤية؛ لتستعظم ما أقدمت عليه بما أريك من عظم أثره «كأنه عز وعلا حقق عند طلب الرؤية ما مثله عند نسبة الولد إليه في قوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: الآيات ٩٠-٩١]»[١].

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥ هـ): «ولن موضوعة للتأبيد، فقد نفى أن يكون مرئيا البتة، وهذا يدل على استحالة الرؤية عليه، فإن قالوا: أليس أنه تعالى قال حاكيا عن اليهود: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ۝٩٥﴾ [البقرة: الآية: ٩٥] أي: لا يتمنون الموت، ثم قال حاكيا عنهم: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ۝٧٧﴾ [الزخرف: الآية: ٧٧]: فكيف يقال إن لن موضوعة للتأبيد؟.

قلنا: إن «لن» موضوعة للتأبيد، ثم ليس يجب أن لا يصح استعماله إلا حقيقة، بل لا يمتنع أن يستعمل مجازا، وصار الحال فيها كالحال في قولهم: أسد وخنزير وحمار، فكما أن موضعها وحقيقتها لحيوانات مخصوصة ثم تستعمل في غيرها على سبيل المجاز والتوسع، واستعمالهم في غيرها لا يقدح في حقيقتها كذلك ههنا»[٢].

---

(١) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ١٥٤) الناشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٦٤ - ٢٦٥).

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] ووجه الدلالة: أنه علق الرؤية حال تحركه وتدكدكه لا قبل ذلك.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥ هـ): «علق الرؤية باستقرار الجبل فلا يخلو: إما أن يكون علقها باستقراره بعد تحركه وتدكدكه، أو علقها به حال تحركه، لا يجوز أن تكون الرؤية علقها باستقرار الجبل؛ لأن الجبل قد استقر ولم ير موسى ربه، فيجب أن يكون قد علق ذلك باستقرار الجبل بحال تحركه، دالا بذلك على أن الرؤية مستحيلة عليه، كاستحالة استقرار الجبل حال تحركه، ويكون هذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: الآية: ٤٠]»(١).

الوجه الثالث: قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] فلو كانت الرؤية جائزة ممكنة لم يخر موسى صعقا عند طلبه لها.

قال الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ): «وخر موسى صعقا من هول ما رأى، ومعناه: خر مغشيا عليه غشية كالموت، وروي أن الملائكة مرت عليه وهو مغشي عليه فجعلوا يلكزونه بأرجلهم ويقولون: يا ابن النساء الحيض أطمعت في رؤية رب العزة»(٢).

الوجه الرابع: قوله تعالى عن موسى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٦٥).

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ١٥٤) الناشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ.

[الأعراف: الآية: ١٤٣] قالوا: فهذا تنزيه لله تعالى عما لا يجوز عليه وهو الرؤية، فقوله: ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ الكلمة للتنزيه، فوجب أن يكون المراد منه تنزيه الله تعالى عما تقدم ذكره، والذي تقدم ذكره هو رؤية الله تعالى. فكان قوله: ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ تنزيها له عن الرؤية، فثبت بهذا أن نفي الرؤية تنزيه لله تعالى، وتنزيه الله إنما يكون عن النقائص والآفات وذلك على الله محال فثبت أن الرؤية على الله ممتنعة[١].

قال الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ): «فلما أفاق من صعقته قال: ﴿سُبۡحَٰنَكَ﴾ أنزهك مما لا يجوز عليك من الرؤية وغيرها»[٢].

الوجه الخامس: قوله تعالى: عن موسى عليه السلام: ﴿تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] قالوا: ولولا أن طلب الرؤية ذنب لما تاب منه، ولولا أنه ذنب ينافي صحة الإسلام لما قال: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] [٣].

قال الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ): «تبت إليك من طلب الرؤية ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]، بأنك لست بمرئي ولا تدرك بشيء من الحواس، فإن قيل: فإن كان طلب الرؤية للغرض الذي ذكرته فمم تاب؟ قلت: من إجرائه تلك المقالة العظيمة -وإن كان لغرض صحيح- على لسانه من غير إذن فيه من الله تعالى»[٤].

(١) انظر: تفسير الرازي (١٤/ ٣٥٧).
(٢) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ١٥٥).
(٣) انظر: تفسير الرازي (١٤/ ٣٥٧).
(٤) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/ ١٥٥ - ١٥٦) بتصرف يسير.

٣ - أن الله تعالى ما ذكر سؤال الرؤية إلا استعظمه، وذلك في آيات، وهي:

١ - قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ﴾ [النساء: الآية: ١٥٣] فسمي ذلك ظلما وعاقبهم في الحال، فلو كانت الرؤية جائزة لجرى سؤالهم لها مجرى من يسأل معجزة زائدة، فإن قلت: أليس إنه -عَزَّ وَجَلَّ- قد أجرى إنزال الكتاب من السماء مجرى الرؤية في كون كل واحد منهما عتوا، فكما أن إنزال الكتاب غير ممتنع في نفسه فكذا سؤال الرؤية؟ قلت: الظاهر يقتضي كون كل واحد منها ممتنعة ترك العمل به في إنزال الكتاب فيبقى معمولا به في الرؤية.

٢ - وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّـٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [البقرة: الآية: ٥٥] فإن الرؤية لو كانت جائزة لكان قولهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾، كقول الأمم لأنبيائهم: «لن نؤمن إلا بإحياء ميت» في أنه لا يستعظم ولا تأخذهم الصاعقة.

٣ - وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾﴾ [الفرقان: الآية: ٢١] فالرؤية لو كانت جائزة وهي عند مجزيها من أعظم المنافع لم يكن التماسها عتوا لأن من سأل الله تعالى نعمة في الدين أو الدنيا لم يكن عاتيا وجرى ذلك مجرى ما يقال: لن نؤمن لك حتى يحيي الله بدعائك هذا الميت، فلو أن الرؤية كانت جائزة لما كان سؤالها عتوا ومنكرا،

وذلك ممنوع[١].

٤ - قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى: الآية: ٥١]. ووجه الدلالة: أن الله-عَزَّ وَجَلَّ-حصر تكليمه للبشرة في الوحي إلى الرسل، وتكليمه لهم من وراء حجاب، وإرساله إياهم إلى الأمم ليكلمهم على ألسنتهم، وإذا لم يره من يكلمه في وقت الوحي لم يره في غيره إجماعا، وإذا لم يره هو أصلا لم يره غيره أيضا، إذ لا قائل بالفرق»[٢].

ثانيًا: الرد على شبه المعطلة في استدلالهم بالأدلة الشرعية لنفي رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

- **[الرد على حجتهم الأولى]**

أن الآية الكريمة حجة عليهم، ولا حجة لهم فيها بأي حال من الأحوال، وذلك للأوجه التالية.

الوجه الأول: أن استدلالهم ذلك كذب على اللغة، ودعوى مجردة عن الدليل؛ لأن الله تعالى إنما نفي الإدراك، والإدراك في اللغة معن زائد على النظر والرؤية، وهو معنى الإحاطة ليس هذا المعنى في النظر والرؤية، فالإدراك منفي عن الله تعالى على كل حال في الدنيا والآخرة،

---

(١) انظر: تفسير الرازي (٣/ ٥٢٠) باختصار وتصرف، وشرح مواقف الإيجي لعلي الجرجاني (٨/ ١٥٨) ضبطه وصححه: محمود الدمياطي. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.

(٢) انظر: شرح مواقف الإيجي لعلي الجرجاني (٨/ ١٥٩).

برهان ذلك قول الله -عز وجل- : ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١﴾ [الشعراء: الآية: ٦١] وأخبر تعالى أنه رأى بعضهم بعضا فصحت منهم الرؤية لبني إسرائيل، ونفى الله الإدراك بقول موسى -عليه السلام- لهم: ﴿قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝٦٢﴾ [الشعراء: الآية: ٦٢] فأخبر تعالى أنه رأى أصحاب فرعون بني إسرائيل ولم يدركوهم، ولا شك في أن ما نفاه الله تعالى غير الذي أثبته، فالإدراك غير الرؤية، والحجة لقولنا هو قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢ - ٢٣] (١).

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «الآية حجة عليهم لا لهم؛ لأن الإدراك إما أن يراد به مطلق الرؤية أو الرؤية المقيدة بالإحاطة، والأول باطل لأنه ليس كل من رأى شيئا يقال إنه أدركه، كما لا يقال أحاط به، كما سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال: ألست ترى السماء؟ قال: بلى، قال: أكلها ترى؟ قال لا».

ومن رأى جوانب الجيش، أو الجبل، أو البستان، أو المدينة لا يقال إنه أدركها وإنما يقال أدركها إذا أحاط بها رؤية، ونحن في هذا المقام ليس علينا بيان ذلك وإنما ذكرنا هذا بيانا لسند المنع، بل المستدل بالآية عليه أن يبين أن الإدراك في لغة العرب مرادف للرؤية، وأن كل من رأى شيئا يقال في لغتهم أنه أدركه، وهذا لا سبيل إليه، كيف وبين لفظ الرؤية ولفظ الإدراك عموم وخصوص أو اشتراك لفظي؟! فقد تقع رؤية بلا

---

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/ ٢ - ٣) الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، بتصرف.

إدراك، وقد يقع إدراك بلا رؤية، فإن الإدراك يستعمل في: إدراك العلم وإدراك القدرة، فقد يدرك الشيء بالقدرة وإن لم يشاهد: كالأعمى الذي طلب رجلا هاربا منه فأدركه ولم يره، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: الآيات: ٦١ - ٦٢] فنفى موسى الإدراك مع إثبات الترائي، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك، والإدراك هنا هو: إدراك القدرة، أي ملحوقون محاط بنا، وإذا انتفى هذا الإدراك فقد تنتفي إحاطة البصر أيضا.

ومما يبين ذلك: أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه-عز وجل-، ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح؛ لأن النفي المحض لا يكون مدح إن لم يتضمن أمرا ثبوتيا، ولأن المعدوم أيضا لا يرى، والمعدوم لا يمدح فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه، وهذا أصل مستمر وهو أن العدم المحض الذي لا يتضمن ثبوتا لا مدح فيه ولا كمال»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١ هـ): «فلم ينف موسى-عليه السلام- الرؤية، ولم يريدوا بقولهم: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ إنا لمرئيون؛ فإن موسى صلوات الله وسلامه عليه نفى إدراكهم إياهم بقوله: ﴿كَلَّآ﴾ وأخبر الله سبحانه أنه لا يخاف دركهم بقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه: الآية: ٧٧]. فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/٣١٧ - ٣٢٠) باختصار.

تعالى يرى ولا يدرك، كما لا يعلم ولا يحاط به، وهذا هو الذي فهمته الصحابة والأئمة من بعدهم من الآية. قال ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] لا تحيط به الأبصار. وقال قتادة: «هو أعظم من أن تدركه الأبصار». وقال ابن عطية: «ينظرون إلى الله ولا تحيط أبصارهم به من عظمته وبصره يحيط بهم»[(١)].

الوجه الثاني: أن الآية رد عليكم، فهي حجة لأثبات الرؤية لا نفيها، وذلك لأمرين:

الأول: أن معنى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] كما جاء عن ابن عباس وجماعة من السلف: أن الإدراك المنفي هنا هو الإحاطة. والمعنى: لا تحيط به الأبصار[(٢)].

والإدراك قد يطلق على الإحاطة كثيرا، كقوله: ﴿أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ﴾ [يونس: الآية: ٩٠]، أي: أحاط به من جميع جهاته. ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾ [الشعراء: الآية: ٦١] أي: محاط بنا. وعلى هذا فمعنى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ﴾ أي: لا تحيط به الأبصار، وإن كانت تراه في الجملة، فالإدراك المنفي هو الإحاطة. والإحاطة لا يستلزم نفيها نفي مطلق الرؤية الثابت في الأحاديث المتواترة والآيات القرآنية.

الثاني: أن معنى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ أي: لا تدركه في دار الدنيا، بدليل قوله: في الآخرة: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢-٢٣]. فلما قيد نظرها إلى ربها بقوله: ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾

(١) انظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم (٦٢٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٤٥٩).

أي: يوم القيامة، عرفنا أن ذلك النظر مقيد بالقيامة، وأن: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ أي: في دار الدنيا. ولو سلمنا من أن الإدراك: الرؤية، وأن الآية عامة: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ فعمومها تخصصه آيات أخر بيوم القيامة: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ٢٣﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢ - ٢٣]، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين: الآية: ١٥] أي: بخلاف المؤمنين فليسوا بمحجوبين عن ربهم، وقد تقرر في الأصول أن المفهوم يخصص العام، سواء كان مفهوم موافقة، أو مفهوم مخالفة[١].

الوجه الثالث: قد يقال أيضا: إن المراد نفي الرؤية وقد عدم إذن الله تعالى للأبصار بالإدراك، والدليل على صحة إرادة هذا القيد أن إرادة الإبصار فعل من أفعال العبيد وكسب من كسبهم، وقد ثبت بغير ما دليل أن العباد لا يقدرون على شيء من المقدورات إلا بإذن الله تعالى ومشيئته وتمكينه، فلا تدركه الأبصار إلا بإذنه وهو المطلوب. ويؤيد هذا البيان ويشيد أركانه أن: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] وقع بعد قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٢] ووجه التأييد: أن الله تعالى أخبر بأنه على كل شيء وكيل أي متول لأموره، ومعلوم أن الأبصار من الأشياء وأن إدراكها من أمورها، فهو- عَزَّ وَجَلَّ -متوليها ومتصرف فيها على حسب مشيئته، فيفيض عليها الإدراك ويأذن لها إذا شاء كيف شاء وعلى الحد الذي شاء، ويقبض عنها الإدراك قبضا كليا أو جزئيا في أي وقت شاء كيف شاء، ولا يخفى على هذا أنه

(١) انظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (٣/ ٥٣ - ٥٤) بتصرف.

غاية التمدح بالعزة والقهر والغلبة؛ فإن من هو على كل شيء وكيل إذا لم تدركه الأبصار إلا بإذنه مع كونه يدرك الأبصار -ولا تخفى عليه خافية- كان ذلك غاية في عزته وقهره وكونه غالبا على أمره[١].

الوجه الرابع: أن: «تدركه الأبصار» موجبة كلية؛ لأن موضعها جمع محلي كلية باللام الاستغراقية، وقد دخل عليها النفي فرفعها ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية، وبالجملة فيحتمل قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] إسناد النفي إلى الكل، بأن يلاحظ أو لا دخول النفي، ثم ورود العموم عليه فيكون سالبة جزئية، ومع احتمال المعنى الثاني فلم يبق فيه حجة لكم علينا؛ لأن أبصار الكفار لا تدركه إجماعا، هذا ما نقوله لو ثبت أن اللام في الجمع للعموم والاستغراق، وإلا عكسنا القضية وقلنا: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] سالبة مهملة في قوة الجزئية فالمعنى: لا تدركه بعض الأبصار، وتخصيص البعض بالنفي يدل بالمفهوم على الإثبات للبعض، فالآية حجة لنا لا علينا»[٢].

الوجه الخامس: أن قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] الآية، وإن عمت في الأشخاص باستغراق اللام، فإنها لا تعم في الأزمان؛ لأنها سالبة مطلقة لا دائمة، ونحن نقول بموجبه حيث لا يرى في الدنيا[٣]، وبهذا علمنا أن الوقت الذي قال إنه: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ

---

(١) انظر: روح المعاني للألوسي (٤/ ٢٣٢).

(٢) انظر: شرح مواقف الإيجي للجرجاني (٨/ ١٥٦ - ١٥٧)، «اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع» لأبي الحسن الأشعري (٦٥).

(٣) انظر: «شرح المواقف» (٨/ ١٤٠).

﴿ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] فيه غير الوقت الذي أخبرنا أنها تنظر إليه فيه[(١)].

الوجه السادس: ويقال لهم: إذا كان قول الله سبحانه: في: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] في العموم كقوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣]؛ لأن أحد الكلامين معطوف على الآخر فخبرونا أليس الأبصار والعيون لا تدركه رؤية ولا لمسا ولا ذوقا ولا على وجه من الوجوه؟ فإن قالوا: نعم، فيقال لهم: أخبرونا عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ أتزعمون أنه يدركها لمسا وذوقا بأن يلمسها؟ فمن قولهم: لا. فيقال لهم: فقد انتقض قولكم: إن قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ في العموم كقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[(٢)].

الوجه السابع: أما قولهم: «إن الله تمدح بأن لا يرى»، فقول باطل؛ لأن العدم المحض الذي لا يتضمن إثباتا لا مدح فيه ولا كمال.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣]، إنما نفي الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء. ولم ينف مجرد الرؤية، لأن المعدوم لا يرى، وليس في كونه لا يرى مدح، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحا، وإنما المدح في كونه لا يحاط به وإن رئي، كما أنه لا يحاط به وإن علم، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علما، فكذلك إذا رئي لا يحاط به رؤية.

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحة وصفة كان،

---

(١) انظر: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري (ص ٦٥).

(٢) انظر: الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ص ٥٩ - ٦٠).

وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها[١].

فتبين بهذا أن قول المعطلة النفاة دعو مجردة عن الدليل، فثبوت المدح في سياق الكلام ليس لهم فيه حجة على امتناع الرؤية، بل الحجة عليهم في إثبات صحة الرؤية؛ لأنه يمتنع حصول التمدح بنفي الرؤية، لمشاركة المعدوم في ذلك، وإنما يحصل التمدح بحيث تصح رؤيته، ثم إنه تعالى يحجب الأبصار عن رؤيته.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «هذه الآية وهي على جواز الرؤية أدل منها على امتناعها؛ فان الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال ولا يمدح به، وإنما يمدح الرب -عَزَّ وَجَلَّ- بالعدم إذا تضمن أمرا وجوديا: كتمدحه بنفي السنة والنوم المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد والظهير المتضمن كمال ربوبيته وإلهيئة وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال الصمدية وغناه، ونفي الشفاعة عنده بدون إذنه المتضمن كمال توحيده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتظمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، وفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته، ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمرا ثبوتيا

(١) انظر: التدمرية لابن تيمية (ص ٥٩).

فإن المعدوم يشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فلو كان المراد بقوله ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] أنه لا يرى بحال لم يكن في ذلك مدح ولا كمال؛ لمشاركة المعدوم له في ذلك فان العدم الصرف لا يرى ولا تدركه الأبصار، والرب يتعالى إن يمدح بما يشاركه فيه العدم المحض، فإذا المعنى أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به كما كان المعنى في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: الآية: ٦١] أنه يعلم كل شيء، وفي قوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: الآية: ٣٨] أنه كامل القدرة، وفي قوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: الآية: ٤٩] أنه كامل العدل، وفي قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: الآية: ٢٥٥] أنه كامل القيومية، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] يدل على غاية عظمته وأنه أكبر من كل شيء وأنه لعظمته لا يدرك بحيث يحاط به فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية»[(١)].

● **[الرد على حجتهم الثانية]**

الرد على الوجه الأول: أن الآية الكريمة حجة عليهم وأنها تدل على إمكان رؤية الله تعالى، وليس فيها ما يزعمونه من استحالة رؤية الله تعالى وامتناعها، وقولهم ذلك باطل لغة وشرعا، بدليل ما يلي:

أن قولهم: «إن لن موضوعة للتأبيد» باطل، ومخالف للغة العرب وما دلت عليه من المعاني. قال أبو القاسم السهيلي: «إن العرب إنما تنفي بـ «لن» ما كان ممكنا عند الخطاب مظنونا أنه سيكون، فتقول له: «لن.

---

(١) انظر: حادي الأرواح لابن القيم (٢٩٣-٢٩٤).

يكون» لما يمكن أن يكون؛ لأن «لن» فيها معنى «أن»، وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن كأنه يقول: أيكون أم لا يكون؟ -قلت: في النفي لا يكون- وهذا كله مقو لتركيبها من «لا» و«أن»[١].

وبهذا يتبين أن من زعم أن «لن» تفيد النفي على التأبيد المطلق فقوله باطل مردود.

قال جمال الدين بن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٢٧ هـ):

«ومن رأى النفي بلن مؤبدا... فقوله أردد وخلافه اعضدا»[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «وقد أكذبهم الله في قولهم بتأبيد النفي بـ «لن» صريحا بقوله: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ۝٧٧﴾ [الزخرف: الآية: ٧٧] فهذا تمن للموت، فلو اقتضت «لن» دوام النفي تناقض الكلام؛ كيف وهي مقرونة بالتأبيد بقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: الآية: ٩٥] ولكن ذلك لا ينافي تمنيه في النار؛ لأن التأبيد قد يراد به: التأبيد المقيد والتأبيد المطلق، فالمقيد كالتأبيد بمدة الحياة، كقولك: «والله لا أكلمه أبدا»، والمطلق كقولك: «والله لا أكفر بربي أبدا»، وإذا كان كذلك فالآية إنما اقتضت نفي تمني الموت أبد الحياة الدنيا، ولم يتعرض للآخرة أصلا؛ وذلك لأنهم لحبهم الحياة وكراهتهم للجزاء لا يتمنون الموت وهذا منتف في الآخرة»[٣].

---

(١) انظر: نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي (ص وأبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي لمحمد إبراهيم البنا (ص.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٥١٥).

(٣) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٦٨).

الرد على الوجه الثاني: أنه علقه على استقرار الجبل من حيث هو من غير قيد بحال السكون أو الحركة، وإلا لزم الإضمار في الكلام، وأنه - أي استقرار الجبل- من حيث هو ممكن قطعا؛ إذ لو فرض وقوعه لم يلزم منه محال لذاته، وأيضا فاستقرار الجبل عند حركته أي في زمانها ليس بمحال؛ إذ في ذلك الوقت قد يحصل الاستقرار بدل الحركة ولا محذور فيه، إنما المحال هو الاستقرار مع الحركة في كونهما مجتمعين لا وقوع شيء منهما في وقت آخر بدل صاحبه[١].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فأخبر سبحانه أنه تجلى للجبل وأنه لما تجلى له جعله دكا فتجليه له: إما أن يكون مجرد خلق الرؤية فيه كما يقولون إن ذلك هو تجليه لسائر من يراه، أو يكون تجليه هو رفع الحجاب حتى ظهر للجبل؟ فإن كان التجلي هو خلق الرؤية كان قد أخبر أن الجبل أطاق رؤيته وأن الجبل رأى الله، وإذا كان كذلك لم يجب أن يصير دكا إذا ورد عليه ما يعجز عن مقاومته فإذا كان التجلي ليس هو إلا أن جعل رائيا فمعلوم أنه يكون قادرا على ما جعل فاعلا له فلا يكون دكا ولو كان كذلك لكان العبارة المناسبة أن يقال: فلما رأى الجبل ربه جعله دكا فلما دل القرآن مع ما ورد به الحديث في تفسير هذه الآية أن التجلي هو ظهوره وأنه مع ذلك قد لا يطيق المتجلي له رؤيته لعجزه وأن التجلي ليس هو خلق الرؤية فيه علم أنه قد يتجلى لمن يراه ولمن لا يراه وأن التجلي ليس هو خلق الرؤية فيه عند الاحتجاب فعلم أن هناك حجابا خارجا عن الإنسان وأن التجلي يكون برفع كل الحجاب»[٢].

---

(١) انظر: شرح مواقف الإيجي للجرجاني (٨/ ١٢١).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٨/ ١٣١ - ١٣٢).

الرد على الوجه الثالث: أنه ليس فيها دلالة على المنع، بل إن دلالتها على الجواز أقرب؛ فإن الصعق لم يحدث لموسى-عليه السلام-إلا عندما رأى الجبل يتدكدك لما تجلى له الرب-ﷻ-ظهورا، أو على القول أن موسى رأى الله -على ضعفه- فصعق، وهذا يدل على الجواز وإنما كان الصعق نتيجة عدم تحمل موسى رؤية الله تعالى في هذه الدار الفانية.

أما ما ذكره الزمخشري من الأثر المروي عن ابن عباس في «مرور الملائكة على موسى وهو صعق» فباطل؛ لإنه من رواية الواقدي»[1]، والواقدي متروك لا يحتج به.

وقد احتج برواية باطلة، وترك الأحاديث الكثيرة الصحيحة المتواترة، والتي تثبت رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

وهذه حكاية إنما يوردها من يتعسف لامتناع الرؤية فيتخذها عونا وظهرا على المعتقد الفاسد. والوجه التورك بالغلط على ناقلها، وتنزيه الملائكة-عليهم السلام-من إهانة موسى كليم الله بالوكز بالرجل والغمص في الخطاب»[2].

على أن هناك رواية أخرى لذلك الأثر، وهي أقل ضعفا منها من طريق: أبي سعد سعيد بن المرزبان، عن عكرمة رحمه الله (ت: ١٠٥ هـ)، **عن ابن عباس** رضي الله عنهما (ت: ٦٨ هـ) قال: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] فمرت به الملائكة وقد صعق، فقالت: يا ابن النساء

(١) انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن الثعلبي (٤/ ٢٧٩).

(٢) انظر: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لأحمد الإسكندري المالكي (٢/ ١١٥) من هامش الكشاف.

الحيض لقد سألت ربك أمرا عظيما. فلما أفاق قال: سبحانك لا إله إلا أنت، تبت إليك، وأنا أول المؤمنين، قال: أنا أول من آمن أنه لا يراك أحد من خلقك، يعني في الدنيا»[١].

وهي كما ترى لا تنفي الرؤية مطلقا، إنما تمنع منها في الدنيا فقط، وتبين أن المراد بالإيمان به تعالى أي: أنه لا يراه أحد من خلقه في الدنيا.

الرد على الوجه الرابع: أن التسبيح كما أنه تنزيه لله تعالى عن النقائص، فهو كذلك تعظيم وإجلال لله تعالى. والمراد هو تنزيه الله تعالى وتعظيمه وإجلاله عن أن يرى في الدنيا أو أن يتحمل رؤيته مخلوق في هذه الدنيا، بل ثبتت الرؤية لله تعالى في الدار الآخرة عن الله وعن رسوله.

والرؤية ليست كما تزعمون من النقائص، فإنها في المخلوق كمال وكل كمال اتصف به المخلوق لا نقص فيه بحال فالله أحق وأولى أن يتصف به، لا سيما وقد أثبتها الله لنفسه، وخص بها أهل جنته، وأثبتها له رسوله، بل وسألها موسى-عليه السلام-في الدنيا، ولم يعاتبه الله على ذلك، فكيف يقال بعد ذلك: أنها من النقائص وجميع الأدلة من الكتاب والسنة خلاف ذلك؟.

وقد سبق أن بينا أن الذي تمتنع رؤيته بإطلاق هو المعدوم، وأن ذلك لا مدح فيه البتة بأي وجه من الوجوه، وهذا هو الذي يتنزه الله تعالى عنه.

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٤٣٣)، وفيه أبو سعد سعيد بن المرزبان البقال التابعي المقرئ تلميذ ابن عباس، وقد ضعف، وبعضهم يوثقه، على خلاف بينهم فيه، انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٤/ ٤٣٢ - ٤٣٦).

الرد على الوجه الخامس: أن قولكم ذلك لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها لا من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان. وليست توبة موسى- عليه السلام-بعدما أفاق لذنب قاله أو فعله، وإنما لأنه علم أن رؤية الله في الدنيا غير ممكنة لأحد من البشر، بدليل اندكاك الجبل حينما تجلى الله تعالى له.

قال مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠٤ هـ): «سبحانك تبت إليك»، أن أسألك الرؤية»[(١)].

وأيضا لم يعاتبه الله تعالى على سؤاله الرؤية، ولم ينهه عن ذلك كما نهى نوحا-عَلَيْهِ السَّلَامُ-في سؤاله منه تعالى أن ينجي ولده الذي أغرق لأنه من أهله، حينما قال الله تعالى له: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٤٦﴾ [هود: الآية: ٤٦]. ولذلك سارع نوح-عَلَيْهِ السَّلَامُ-للاستعاذة بالله من سؤاله ذلك، وبادر بالتوبة وطلب المغفرة والرحمة منه تعالى، كما قال الله تعالى عنه: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٤٧﴾ [هود: الآية: ٤٧].

قال الباقلاني رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٠٣ هـ): «لم يقل جل اسمه أنه تاب من مسألته إياه الرؤية، فيمكن أن يكون ذكر ذنوبا له قد قدم التوبة منها، فجدد التوبة عند ذكرها لهول ما رأى، كما يسارع الناس إلى التوبة ويجددونها عند مشاهدة الأهوال والآيات، ويحتمل أن يكون المعنى في قوله: ﴿تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] من ترك استئذاني لك في هذه المسألة

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٠/ ٤٣٤).

العظيمة، ومثلها ما لا يكون معه تكليف لمعرفتك والعلم بك.

ويحتمل أن يكون أراد بقوله: ﴿تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ أي: تبت إليك أن أسألك الرؤية لهول ما أصابني، لا لأنها مستحيلة عليك، ولا لأني عاص في سؤالي، كما يقول القائل: تبت من كلام فلان ومعاملته، ومن ركوب البحر، ومن الحج ماشيا، إذا ناله في ذلك تعب ونصب وشدة، وإن كان ذلك مباحا حسنا جائزا، والتوبة هي الرجوع عن الشيء، ومن ذلك سمي الإقلاع عن الذنوب والعود إلى طاعة الله تعالى توبة منها، ومعنى المراد بقوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ﴾ [التوبة: الآية: ١١٨] أي: رجع بهم إلى التفضل والامتنان ليرجعوا عما كانوا عليه، فقوله: ﴿تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ أي: رجعت عن سؤالي إياك الرؤية، وهذا هو أصل التوبة، وليس الرجوع عن الشيء يقتضي كونه عصيانا فبطل تعلقهم بالآية»(١).

وقال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٨ هـ): «تبت إليك من مسألتي الرؤية، وذلك أنه سألها من غير استئذان من الله، فلذلك تاب»(٢).

وقال الزجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٠ هـ): «وقوله: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]. أي: أول المؤمنين بأنك لا ترى في الدنيا»(٣).

وقال ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٩٩ هـ): «يعني: المصدقين بأنك لا ترى في الدنيا»(٤).

---

(١) انظر: التمهيد للباقلاني (ص ٢٧٠ - ٢٧١) عني بتصحيحه: ريتشرد مكارثي اليسوعي. المكتبة الشرقية بيروت. ١٩٥٧ م.

(٢) انظر: تفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٤٨٠).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٧٤).

(٤) انظر: تفسير ابن أبي زمنين (٢/ ١٤١).

وقال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٢٦ هـ): « ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]، يعني: من سؤال الرؤية قبل الإذن ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، يعني: أنا أول المؤمنين بأن من يراك متجليا في الدنيا لا يستقر مكانه، وقيل معناه: أنا أول المؤمنين بأنك لا ترى في الدنيا»(١).

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ): «وأجمعت الأمة على أن هذه التوبة ما كانت عن معصية»(٢).

فإذا كان الجبل العظيم الراسي القوي لم يصمد لرؤية الله تعالى، بل تفتت وتدكدك حتى استوى بالأرض، فلا يمكن لبشر بعد ذلك أن يرى الله تعالى في الدنيا عيانا.

بل الملك المخلوق لا أحد يستطع رؤيته في الدنيا على خلقته التي خلقه الله عليها إلا من ثبته الله تعالى من الأنبياء والمرسلين، أما سائر البشر فلا يستطيعون ذلك.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): « قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]، قيل: أول المؤمنين بأنه لا يراك حي إلا مات، ولا يابس إلا تدهده، فهذا للعجز الموجود في المخلوق، لا لامتناع في ذات المرئي، بل كان المانع من ذاته، لم يكن إلا لنقص وجوده حتى ينتهي الأمر إلى المعدوم الذي لا يتصور أن يرى خارج الرائي، ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك في صورته إلا من أيده الله، كما أيد نبينا قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ

(١) انظر: تفسير السمعاني (٢/ ٢١٣).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧/ ٢٧٩).

مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأنعام: الآيات: ٨ - ٩] قال غير واحد من السلف: هم لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا إليهم ملكا لجعلناه في صورة بشر، وحينئذ كان يشتبه عليهم هل هو ملك أو بشر، فما كانوا ينتفعون بإرسال الملك إليهم، فأرسلنا إليهم بشرا من جنسهم يمكنهم رؤيته والتلقي عنه، وكان هذا من تمام الإحسان إلى الخلق والرحمة»(١).

وقد رد **ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ) عليهم في استدلالهم بهذه الآية ردا مفصلا، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أخبر الله -عَزَّ وَجَلَّ- عن أعلم الخلق به في زمانه وهو كليمه ونجيه وصفيه من أهل الأرض أنه سأل ربه تعالى النظر إليه فقال له ربه -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]. وبيان الدلالة من هذه الآية من وجوه عديدة:

أحدها: أن لا يظن بكليم الرحمن ورسوله الكريم عليه أن يسأل ربه ما لا يجوز عليه، بل هو من أبطل الباطل وأعظم المحال.

الوجه الثاني: أن الله -عَزَّ وَجَلَّ- لم ينكر عليه سؤاله، ولو كان محالا لأنكره عليه.

الوجه الثالث: أنه أجابه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولم يقل: إني لا أرى، ولا: إني لست بمرئي، ولا تجوز رؤيتي، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله، وهذا يدل على أنه -عَزَّ وَجَلَّ- مرئ، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٣٣٣).

في هذه الدار؛ لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى يوضحه:

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] فأعلمه ان الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجليه له في هذه الدار، فكيف بالبشر الضعيف الذي خلق من ضعف؟.

الوجه الخامس: أن الله-عَزَّ وَجَلَّ-قادر على أن يجعل الجبل مستقرا مكانه، وليس هذا بممتنع في مقدوره، بل هو ممكن وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالا في ذاتها لم يعلقها بالممكن في ذاته.

الوجه السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣]. وهذا من أبين الأدلة على جواز رؤيته-عَزَّ وَجَلَّ-؛ فإنه إذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لأنبيائه ورسله وأوليائه في دار كرامته ويريهم نفسه؟ وأعلم سبحانه موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف.

الوجه السابع: أن ربه سبحانه قد كلمه منه إليه، وخاطبه وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه معه بغير واسطة فرؤيته أولى بالجواز، ولهذا لا يتم إنكار الرؤية إلا بإنكار التكليم، وقد جمعت هذه الطوائف بين إنكار الأمرين، وأما قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فإنما يدل على النفي في المستقبل، ولا يدل على دوام النفي ولو قيدت بالتأبيد، فكيف إذا أطلقت؟! قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [البقرة: الآية: ٩٥] مع قوله تعالى: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾

[الزخرف: الآية: ٧٧] »[١].

● **[الرد على الحجة الثالثة]**

أما الآية الأولى والثانية: فإن الاستعظام إنما كان لطلبهم الرؤية استخفافا وعنادا وتعنتا وإنكارا لنبوة موسى -عليه السلام-، وليس طلبا للعلم ولا الازدياد منه. قال أبو الحسن الأشعري: «إن بني إسرائيل سألوا رؤية الله -عز وجل- على طريق الإنكار لنبوة موسى، وترك الإيمان به حتى يروا الله، لأنهم قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: الآية: ٥٥]، فلما سألوه الرؤية على طريق ترك الإيمان بموسى حتى يريهم الله نفسه، استعظم سؤالهم من غير أن تكون الرؤية مستحيلة عليه، كما استعظم الله سؤال أهل الكتاب أن ينزل عليهم كتابا من السماء من غير أن يكون ذلك مستحيلا، ولكن لأنهم أبوا أن يؤمنوا بنبي الله حتى ينزل عليهم من السماء كتابا»[٢].

وقال الباقلاني رحمه الله (ت: ٤٠٣ هـ): «لم ينكر الله تعالى مسألة خلاف بني إسرائيل أن ينزل عليهم كتابا من السماء، ومسألة أسلافهم أن يروا الله جهرة لاستحالة ذلك؛ وإنما أنكره لأنهم سألوا ذلك على طريق العناد لموسى ومحمد صلى الله عليهما، والشك في نبوتهما، والتقدم بين أيديهما، والامتناع من فعل ما أوجب عليهم من الإيمان بالله -عز وجل-، حتى يفعل ما يؤثرونه ويقتاتونه»[٣].

---

(١) انظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص ٢٨٥ - ٢٨٧) باختصار.

(٢) انظر: الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص ٤٨).

(٣) انظر: التمهيد للباقلاني (ص ٢٧٣).

ومما يبين ذلك ويوضحه أن الله أكرم بني إسرائيل بكثير من الإكرام ونجاهم من كثير من الهلاك، وأنزل عليهم كثيرا من الآيات، ومع ذلك لم يؤمنوا بذلك كله وطلبوا من موسى أن يروا الله جهرة في الدنيا -مع علمهم بامتناع ذلك- عنادا واستخفافا.

قال الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١٠ هـ): «فأعلم ربنا -عَزَّ وَجَلَّ- الذين خاطبهم بهذه الآيات من يهود بني إسرائيل، الذين كانوا على عهد رسول الله أنهم لن يعدوا أن يكونوا -في تكذيبهم محمدا وجحودهم نبوته، وتركهم الإقرار به وبما جاء به، مع علمهم به ومعرفتهم بحقيقة أمره- كأسلافهم وآبائهم الذين قص الله علينا قصصهم»(١).

أما الآية الثالثة: فيقال: أنهم سبق وأن طلبوا إنزال الملائكة ورؤية الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: الآية: ٩٢] وهم طلبوا قبل ذلك وبعده كثيرا من الآيات تعنتا، وعنادا، واستكبارا، واستخفافا.

قال الزجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٤٠ هـ): «فأعلم الله -عَزَّ وَجَلَّ- أن الذين لا يوقنون بالبعث، ولا يرجون الثواب على الأعمال عند لقاء الله طلبوا من الآيات ما لم يأت أمة من الأمم، فأعلم الله -عَزَّ وَجَلَّ- أنهم قد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتوا كبيرا»(٢).

فتبين بهذا أنهم لم يطلبوا ذلك طلب علم لينتفعوا به ويزدادوا منه، وإنما كان ذلك سؤال تحد واستكبار وعتو؛ لأنهم طلبوا ذلك في الدنيا.

---

(١) انظر: إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم (٢/ ٣٠٥).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٤/ ٦٣).

قال الواحدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٨ هـ): «وإنما وصفوا بالعتو عند طلب الرؤية؛ لأنهم طلبوها في الدنيا عنادا للحق وإباء على الله ورسوله في طاعتهما»[(١)].

ومما يوضحه: «أن أصحاب موسي سألوا موسى رؤية الله في الدنيا إلحافا فقالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾ [البقرة: الآية: ٥٥]، لم يقولوا: حتى نرى الله في الآخرة، ولكن في الدنيا، وقد سبق من الله القول بأنه: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣] أبصار أهل الدنيا فأخذتهم الصاعقة بظلمهم وسؤالهم ما حظره على أهل الدنيا، ولو قد سألوه رؤيته في الآخرة كما سأل أصحاب محمد محمدا لم تصبهم تلك الصاعقة ولم يقل لهم إلا ما قال محمد لأصحابه إذ سألوه: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: «**نعم لا تضارون في رؤيته**» فلم يعبهم الله تعالى ولا رسوله بسؤالهم عن ذلك، بل حسنه لهم وبشرهم بشرى جميلة»[(٢)].

- **[الرد على حجتهم الرابعة]**

أن دلالة الآية على إثبات الرؤية أدل منها على امتناعها، وذلك لما يلي:

١ - أنه أثبت التكليم من وراء حجاب، ولا يكون حجاب إلا لرؤية[(٣)].

٢ - أن التكليم من وراء حجاب نوع غير الوحي، ويقتضي وأن المكلم بذلك محجوب أن يرى الله؛ لأن التكليم المسموع قد يكون مع رؤية

---

(١) انظر: الوسيط للواحدي (٣/ ٣٣٨).

(٢) انظر: نقض الدارمي على بشر المريسي (١/ ٣٦٧) تحقيق: رشيد الألمعي. الناشر: مكتبة الرشد الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤/ ٤٥٤).

المستمع للمتكلم، وقد يكون مع كونه محجوبا عنه، بخلاف الوحي، فإنه يقع في قلبه[١].

٣ - أن الحجاب عن الرؤية المذكور في الآية الكريمة إنما هو في الدنيا، فلا يمكن لمخلوق أن يرى الله تعالى، أما الآخرة، فالله تعالى يرفع الحجاب عمن شاء من خلقه فيرونه عيانا كما روى عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله : «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه ترجمان، ولا حجاب يحجبه»[٢].

ثالثًا: الأدلة العقلية التي استدل بها المعطلة لنفي رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

استدل المعطلة من الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم على مذهبهم بأدلة عقلية، وهي شبهات إبليسية، جعلوها حجة في معارضتهم للآيات الكريمة والأحاديث الثابتة الصحيحة، وهي كما يلي:

أولا: دليل الموانع: وهو زعمهم أن الله -عَزَّ وَجَلَّ- لا يرى لاستحالة رؤيته، وليس لامتناعها، ففرق بين النوعين .**قال القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥ هـ)**: «ما لا يرى ينقسم إلى: ما لا يرى لمنع، وإلى ما لا يرى لاستحالة الرؤية عليه، والقديم تعالى إنما يرى لاستحالة الرؤية عليه لا لمنع»[٣].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١٠/ ٢١٣).

(٢) انظر: أخرجه البخاري (رقم ٦٥٣٩ و٧٥١٢ و٧٤٤٣) واللفظ له، ومسلم (رقم ١٠١٦) وغيرهما.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٥٣).

وقال أيضا: «والموانع المعقولة من الرؤية ستة: الحجاب، والرقة، واللطافة، والبعد المفرط، وكون المرئي في غير جهة محاذاة الرائي، وكون محله ينقض هذه الأوصاف، وشيء منها لا يجوز على الله تعالى بحال من الأحوال[(١)].

وهذه الشروط الستة الأخيرة لا يمكن اعتبارها إلا في رؤية الأجسام، والله تعالى ليس بجسم، فلا يمكن اعتبار هذه الشرائط في رؤيته، فعلى هذا ولو صحت رؤيته لوجب أن لا يصير في حصول رؤيته إلا أمران: سلامة الحاسة، وكونه بحيث يصح أن يرى، وهذان الأمران حاصلان الآن، فثبت أنه لو صحت رؤيته لوجب أن نراه الآن، ولما لم يكن الأمر كذلك وجب أن يقال: إنما لا نراه الآن لأنه لا تصح رؤيته[(٢)].

والموانع على ضربين: أحدهما ما يمنع بنفسه، والثاني: يمنع بشرط.

أما المانع بنفسه فهو: كالحجاب، وكون المرئي في غير جهة محاذاة الرائي.

وأما المانع بشرط فهو على قسمين:

الأول: ما يمنع لأمر يرجع إلى الرائي.

والثاني: ما يمنع لأمر يرجع إلى المرئي.

وما يرجع إلى الرائي: فهو كالرقة واللطافة، فإنه إنما يمنع لأمر يرجع إلى الرائي وهو ضعف الشعاع. وأما ما يرجع إلى المرئي: فنحو البعد

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٥٧ - ٢٥٨) والأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٩٧ - ٢٩٨).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٩٧).

المفرط، فإنه إنما لا يرى لبعده، حتى لو قرب لرئي[(١)].

ثانيا: دليل المقابلة: وهو أن الرؤية تقتضي مقابلة المرئي للرائي، وإذا كان كذلك فتكون الرؤية ممتنعة في حق الله-عَزَّ وَجَلَّ-، قال عبد الجبار المعتزلي: «إن الواحد منا راء بحاسة، والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل، وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مقابلا ولا حالا في المقال ولا في حكم المقابل، وهذه الدلالة مبنية على أصول:

أحدها: أن الواحد منا راء بالحاسة.

والثاني: أن الرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل.

والثالث: أن القديم تعالى لا يجوز أن يكون مقابلا ولا حالا في المقابل ولا في حكم المقابل.

أما الأول: فالذي يدل عليه أن أحدنا متى كان له حاسة صحيحة والموانع مرتفعة والمدرك موجود: يجب أن يرى، ومتى لم يكن كذلك استحالة أن يرى، فيجب أن يكون لصحة الحاسة في ذلك تأثير؛ لأن بهذه الطريقة يعلم تأثير المؤثرات من الأسباب والعلل والشروط.

وأما الثاني: فالشيء المرئي إذا كان كذلك وجب أن يرى، وإذا لم يكن كذلك لم ير، فيجب أن تكون المقابلة أو ما في حكمها شرطا في الرؤية؛ لأنه بهذه الطريقة يعلم تأثير الشروط.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٥٩ - ٢٦٠).

وأما الثالث: فلأن المقابلة والحلول إنما تصح على الأجسام والأعراض والله تعالى ليس بجسم ولا عرض فلا يجوز أن يكون مقابلا ولا حالا في المقابل ولا في حكم المقابل»[١].

ثالثا: دليل الانطباع: وهو: أن كل ما يكون مرئيا فلا بد وأن تنطبع صورته ومثاله في العين، والله تعالى يتنزه عن الصورة والمثال، فوجب أن تمتنع رؤيته[٢].

رابعا: أن كل ما كان مرئيا فلا بد له من لون وشكل، ودليله الاستقراء والله تعالى منزه عن ذلك فوجب ألا يرى[٣].

رابعًا: الرد على شبه المعطلة في استدلالهم بالأدلة العقلية لنفي رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

● **[الرد على الدليل الأول وهو دليل الموانع]**

١ - **قال الرازي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٦ هـ): لا نسلم أن عند حصول الشرائط الثمانية يجب حصول الإبصار، ويدل على أنه غير واجب عقلا وجهان:

أولا: أنا نرى الجسم الكبير من البعد صغيرا وإن رأينا جميع أجزائه، وجب أن لا نراه صغيرا، بل كبيرا، وإن لم نر شيئا من أجزائه وجب ألا نراه البتة. وإن رأينا بعض أجزائه دون البعض مع أن جميع الأجزاء بالنسبة

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص ٢٤٨ - ٢٤٩) والأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٩٧ - ٢٩٨).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٩٨).

(٣) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٩٨) والتمهيد للباقلاني (ص ٢٧٨).

إلى «القرب والبعد واللطافة والكثافة وعدم الحجاب وسلامة الحاسة وصحة الرؤية» متساوية لزم أن لا يكون الإدراك مع حصول هذه الشروط متساويا.

ولا يقال: إنا إذا أبصرنا شيئا اتصل بطرفيه من العين خطان شعاعيان كساقي المثلث، وصار عرض المرئي كمالخط الثالث، فحصل هناك مثلث، ثم يخرج من نقطة الناظر خط آخر إلى وسط المرئي قائم عليه، يقسم ذلك المثلث الأول إلى مثلثين، وكل واحد منهما مثلث قائم الزاوية، وهذا يصلح أن يكون وترا لكل واحد من الزاويتين الحادتين الواقعتين على طرفي المثلث الأول الكبير، والخطان الطرفيان كل واحد منهما وتر للزاويتين القائمتين، ولا شك أن وتر القائمة أعظم من وتر الحادة، فالخطان الطرفيان كل واحد منهما أطول من الخط الوسطي، وإذا كان ذلك كذلك لم تكن أجزاء المرئي بالنسبة إلى الرائي متساوية في القرب والبعد، لأنا نقول: لنفرض أن هذا التفاوت واقع بمقدار شبر، فلو كان المانع من الرؤية هذا القدر من التفاوت في البعد لكنا إذا جعلنا المرئي أبعد مما كان قبل ذلك بمقدار شبر وجب أن لا نراه البتة، لكنا نراه، فعلمنا أنه ليس السبب في عدم رؤية بعض الأجزاء ذلك القدر من التفاوت في البعد»[١].

فإن قيل: لا يلزم من رؤيتنا جميع أجزائه أن نراه كبيرا، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت رؤيته صغيرا وكبيرا بحسب رؤية الأجزاء وعدمها وهو ممنوع.

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٣٠١ - ٣٠٢).

قلنا: وضعفه ظاهر بناء على تركب الأجزاء التي لا تتجزأ، إذ على هذا التقدير إن رأى الأجزاء كلها وجب أن يرى الجسم كما هو في الواقع سواء كان قريبا أو بعيدا، وذلك لأن الرؤية لكل منها أو بعضها أصغر مما هو عليه توجب الانقسام فيما لا يتجزأ لثبوت ما هو أصغر منه، ورؤية كل من الأجزاء أكبر مما هو عليه بمثل أو بأزيد منه توجب ألا يرى إلا ضعفا أو أكبر من ذلك، وهو باطل قطعا، ورؤيته أكبر بأقل من مثل توجب الانقسام، ورؤية بعضها على ما هو عليه بعضها أكبر بمثل توجب ترجيحا بلا مرجح، فوجب أن يرى الكل على حاله، فلا تفاوت حينئذ بالصغر والكبر، فتعين أن يكون التفاوت بحسب رؤية بعض دون بعض»(١).

ثانيا: إذا نظرنا إلى مجموع كف من التراب، رأيناه وذلك الكيف من التراب عبارة عن مجموع تلك الذوات وتلك الأجزاء الصغيرة، فإما أن يكون إدراك كل واحد من تلك الذوات مشروطا بإدراك الآخر فيلزم الدور؟ وإما أن لا يكون إدراك شيء منها مشروطا بإدراك الآخر وحينئذ يكون إدراك كل واحد من تلك الذوات حالتي الاجتماع والانفراد على السوية؟ مع أنا نراها حال الاجتماع ولا نراها حال الانفراد، وحينئذ لا يكون الإدراك واجب الحصول عند حصول تلك الشرائط، وإما أن يكون إدراك البعض مشروطا بإدراك الباقي ولا ينعكس، وهذا محال، ومع أنه محال فالمقصود حاصل.

أما أنه محال: فلأن الأجزاء متساوية فيكون هذا مفتقرا إلى ذلك، مع أن ذلك غني عن هذا، وهذا ترجيح من غير مرجح وهو محال، وأما أن

(١) انظر: شرح المواقف للجرجاني (٨/ ١٥٢ - ١٥٣) باختصار.

المقصود حاصل، فلأن إدراك أحد تلك الأجزاء إذا كان غنيا عن إدراك الآخر كان حاله عند الاجتماع وعند الانفراد في صحة الإدراك على السوية، وحينئذ يعود المحذور، فهذان برهانان قويان في بيان أنه عند حصول هذه الشرائط فالإدراك غير واجب الحصول.

وقولهم: لو لم يجب الإدراك لجاز أن يكون بحضرتنا جبال وبوقات ونحن لا نراها ولا نسمعها(١).

قلنا: هذا معارض بجملة العاديات، فإن الأمور العادية تجوز نقائضها مع جزمنا بعدم وقوعها، ولا سفسطة هاهنا، فكذا الحال في الجبال الشاهقة التي لا نراها، فإنا نجوز وجودها وتجزم بعدمها؛ وذلك لأن الجواز لا يستلزم الوقوع ولا ينافي الجزم بعدمه، فمجرد تجويزها لا يكون سفسطة.

ثم نقول: إن كان مأخذ الجزم بعدم الجبل المذكور ما ذكرتم من وجوب الرؤية عند اجتماع شرائطها لوجب أن لا نجزم به إلا بعد العلم بهذا، واللازم باطل؛ لأنه لا يجزم به من لا يخطر بباله هذه المسألة؛ ولأنه ينجر إلى أن يكون ذلك الجزم نظريا مع اتفاق الكل على كونه ضروريا(٢).

سلمنا أنه عند حضور هذه الشرائط في الشاهد يكون الإدراك واجب الحصول، فلم قلتم: أن في حق الله تعالى يجب أن يكون كذلك؟ وتحقيقه هو: أن ذات الله تعالى مخالفة بالحقيقة والماهية لهذه

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٣٠٣).

(٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني (٨/ ١٥٢ - ١٥٣).

الحوادث، والمختلفان في الماهية لا يجب استواؤهما في اللوازم، فلم يلزم من كون الإدراك واجبا في الشاهد عند حضور هذه الشرائط كونه واجبا في الغائب عند حضورها، ومما يدل عليه: أن الإدراك في الشاهد مشروط بشرائط ثمانية، وفي الغائب نقطع بأنه لا يمكن اعتباره، فكذلك لا يمتنع أن يكون الإدراك في الشاهد واجب الحصول، وفي الغائب لا يكون واجبا»(١).

٢ - أن قولكم: إثبات الرؤية يستلزم إثبات الجسمية، وهذا منتف عن الله تعالى، غير صحيح، فلا يلزم من إثبات الرؤية إثبات الجسمية، ثم إن لفظ الجسم لم يرد في الشرع لا نفيا ولا إثباتا.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «نفاة الرؤية -من الجهمية والمعتزلة وغيرهم- إذا قالوا: إثباتها يستلزم أن يكون الله جسما، وذلك منتف، وادعوا أن العقل دل على المقدمتين، احتيج حينئذ إلى بيان بطلان المقدمتين، أو إحداهما، فإما أن يبطل نفس التلازم، أو نفي اللازم، أو المقدمتان جميعا.

وهنا افترقت طرق مثبتة الرؤية: فطائفة نازعت في الأولى، كالأشعري وأمثاله -وهو الذي حكاه الأشعري عن أهل الحديث وأصحاب السنة- وقالوا: لا نسلم أن كل مرئي يجب أن يكون جسما.

فقالت النفاة: لأن كل مرئي في جهة، وما كان في جهة فهو جسم. فافترقت نفاة الجسم على قولين: طائفة قالت: لا نسلم أن كل مرئي يكون في جهة، وطائفة قالت: لا نسلم أن كل ما كان في جهة فهو جسم.

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/٣٠٣).

فادعت نفاة الرؤية أن العلم الضروري حاصل بالمقدمتين، وأن المنازع فيهما مكابر.

وهذا هو البحث المشهور بين المعتزلة والأشعرية، فلهذا صار الحذاق من متأخري الأشعرية على نفي الرؤية وموافقة المعتزلة، فإذا أطلقوها موافقة لأهل السنة فسروها بما تفسرها به المعتزلة، وقالوا: النزاع بيننا وبين المعتزلة لفظي.

وطائفة نازعت في المقدمة الثانية -وهي انتفاء اللازم- وهي كالهشامية والكرامية وغيرهم، فأخذت المعتزلة وموافقوهم يشنعون على هؤلاء، وهؤلاء وإن كان في قولهم بدعة وخطأ، ففي قول المعتزلة من البدعة والخطأ أكثر مما في قولهم.

ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظا بدعيا، ولا يخالف دليلا عقليا ولا شرعيا، فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق الإثبات ولا النفي، بل يقولون: ما تعنون بقولكم: إن كل مرئي جسم؟.

فإن فسروا ذلك: بأن كل مرئي يجب أن يكون قد ركبه مركب، أو أن يكون كان متفرقا فاجتمع، أو أنه يمكن تفريقه، ونحو ذلك، منعوا هم المقدمة الأولى، وقالوا: هذه السموات مرئية مشهودة، ونحن لا نعلم أنها كانت متفرقة مجتمعة، وإذا جاز أن يرى ما يقبل التفريق فيما لا يقبله أولى بإمكان رؤيته، فالله تعالى أحق بأن تمكن رؤيته من السموات ومن كل قائم بنفسه، فإن المقتضي للرؤية لا يجوز أن يكون أمرا عدميا، بل لا يكون إلا وجوديا، وكلما كان الوجود أكمل كانت الرؤية أجوز.

وإن قالوا: «مرادنا بالجسم المركب أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة»، نازعوهم في هذا، وقالوا: دعوى كون السموات مركبة من جواهر منفردة، أو من مادة وصورة دعوى ممنوعة أو باطلة، وبينوا فساد قول من يدعي هذا، وقول من يثبت الجوهر الفرد أو يثبت المادة والصورة، وقالوا: إن الله خلق هذا الجسم المشهود هكذا، وإن ركبه ركبه من أجسام أخرى، وهو سبحانه يخلق الجسم من الجسم، كما يخلق الإنسان من الماء المهين، وقد رب العظام في مواضعها من بدن ابن آدم، وركب الكواكب في السماء، فهذا معروف.

وأما أن يقال: «إنه خلق أجزاء لطيفة لا تقبل الانقسام ثم ركب منها العالم»، فهذا لا يعلم بعقل ولا سمع، بل هو باطل؛ لأن كل جزء لا بد أن يتميز منه جانب عن جانب، والأجزاء المتصاغرة كأجزاء الماء تستحيل عند تصغرها، كما يستحيل الماء إلى الهواء، مع أن المستحيل يتميز بعضه عن بعض.

والأدلة العقلية بينت جواز الرؤية وإمكانها، وليست العمدة على دليل الأشعري ومن وافقه في الاستدلال؛ لأن المصحح للرؤية مطلق الوجود.

وإن قالوا: «مرادنا أن المرئي لا بد أن يكون معاينا تجاه الرائي، وما كان كذلك فهو جسم»، ونحو هذا الكلام، قالوا لهم: الصادق المصدوق قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»، وقال: «هل تضامون في رؤية الشمس صحوة ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا، قال: فهل تضامون في رؤية القمر ليس دونه سحاب؟ قالوا: لا، قال: فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر».

وهذا تشبيه للرؤية، لا للمرئي بالمرئي، وفي لفظ في الصحيح: «إنكم ترون ربكم عيانا» فإذن قد أخبرنا أنا نراه عيانا.

وقد أخبرنا أيضا أنه قد: «استوى على العرش» فهذه النصوص يصدق بعضها بعضا، والعقل أيضا يوافقها، ويدل على أنه سبحانه مباين لمخلوقاته فوق سماواته، وأن وجود موجود لا مباين للعالم ولا محايث له محال في بديهة العقل، فإذا كانت الرؤية مستلزمة لهذه المعاني فهذا حق، وإذا سميتم أنتم هذا قولا بالجهة وقولا بالتجسيم لم يكن هذا القول نافية لما علم بالشرع والعقل، إذ كان معنى هذا القول -والحال هذه- ليس منتفيا لا بشرع ولا عقل»[١].

● **[الرد على الدليل الثاني وهو دليل المقابلة]**

قال الرازي: الجواب عنها من وجهين:

الأول: أن ذكر الدلائل لا بد أن يكون مسبوقا بتعيين محل النزاع، فنقول: محل النزاع: أن الموجود المنزه عن المكان والجهة هل تجوز رؤيته أم لا؟ فإن ادعيتم أن العلم بامتناع رؤيته ضروري[٢] فذلك باطل من وجوه:

الأول: أن البديهي متفق عليه بين العقلاء، وهذا غير متفق عليه فلا يكون بديهيا.

الثاني: أنا إذا عرضنا على عقولنا رؤية هذا الموجود، بالتفسير الذي لخصناه، وعرضنا على عقولنا: أن الواحد نصف الإثنين لم نجد القضية

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٥٠ - ٢٣٥) بتصرف يسير.
(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٣٠٣).

الأولى في قوة هذه الثانية.

الثالث: أن حكم الوهم والخيال في معرفة الله تعالى: إما أن يكون مقبولا أو لا يكون مقبولا، فإن كان مقبولا لا يمتنع إثبات ذات منزهة عن الكمية والكيفية والجهة، والمعتزلي يسلم أن ذلك باطل، وإن لم يكن مقبولا لم يكن حكم الوهم بأن ما كان منزها عن الجهة، كان غير مرئي واجب القبول؛ لأن الوهم والخيال لما صار كل واحد منها مردود الحكم في بعض الأحكام لم يبق الاعتماد عليها في شيء من المواضع.

وبالجملة: فإن كان حكم الوهم حقا كان الحق مع المجسم، وإن كان مردودا كان الحق معنا، أما المعتزلي: فإنه يرد حكمه في إثبات الجسم والجهة، ويقبل حكمه في مسألة الرؤية، فكان كلامه متناقضا.

فثبت بما ذكرنا: أن من نفى الرؤية بالوجه الذي ذكرناه لا بد وأن يعول في نفيها على الدليل لا على ادعاء الضرورة[١].

وإن ادعيتم أن هذا العلم استدلالي فلا بد فيه من الدليل، وقولكم: «إن كل مرئي لا بد وأن يكون مقابلا» يقرب من أنه إعادة للدعوى؛ لأن المقابل هو الذي يكون مختصا بجهة قدام الرائي، فكأنكم قلتم: «الدليل على أن ما لا يكون في الجهة لا يكون مرئية هو أن كل ما كان مرئية يكون في الجهة». والمنطقيون يسمون هذه القضية الثانية عكس نقيض القضية الأولى، وفي الحقيقة لا فرق بين القضيتين في الظهور والخفاء، فلم يجز جعل أحدهما حجة في صحة الأخرى، بل يقرب هذا من أن يكون إعادة المطلوب بعبارة أخرى.

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

والوجه الثاني في الجواب: ثبت أن المقابلة شرط للرؤية في الشاهد، فلم قلتم: إنه في الغائب كذلك؟ وتقريره: ما ذكرناه في الجواب عن الشبهة الأولى[1]، هو أن ذات الله تعالى مخالفة بالحقيقة والماهية لهذه الحوادث، والمختلفان في الماهية لا يجب استواؤهما في اللوازم، فلم يلزم من كون الإدراك واجبا في الشاهد عند حضور هذه الشرائط كونه واجبا في الغالب عند حضورها، ومما يدل عليه: أن الإدراك في الشاهد مشروط بشرائط ثمانية هي: سلامة الحاسة، وكون الشيء بحيث أن يكون جائز الرؤية، وأن لا يكون في غاية البعد، وأن لا يكون في غاية القرب، وأن يكون مقابلا للرائي أو في حكم المقابل، وأن لا يكون في غاية اللطافة، وأن لا يكون بين الرائي والمرئي حجاب، وأن لا يكون في غاية الصغر، فلا يمكن اعتبار هذه الشرائط في رؤيته[2].

وفي الغالب نقطع بأنه لا يمكن اعتباره، فكذلك لا يمتنع أن يكون الإدراك في الشاهد واجب الحصول، وفي الغائب لا يكون واجبا[3].

وتمام الكشف والتحقيق: أنا ذكرنا في المقدمات: أن المراد من الرؤية أن يحصل لنا انكشاف بالنسبة إلى ذاته المخصوصة، وهو يجري مجرى الانكشاف الحاصل عند إبصار الألوان والأضواء، وإذا كان الأمر كذلك فإذا الانكشاف يجب أن يكون على وفق المكشوف، فإن كان المكشوف مخصوصا بالجهة والحيز: وجب أن يكون الانكشاف كذلك،

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٣٠٣ - ٣٠٤).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٣٠٣).

(٣) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٣٠٣).

وإن كان المكشوف منزها عن الجهة: وجب أن يكون انكشافه منزها عن الحيز والجهة»[(١)].

وهذا الجواب السابق مع ما فيه من حق إلا أنه اشتمل على باطل وهو: أن الجواب عن دليل المعتزلة بتسليم نفي الجهة والمقابلة عن الله تعالى باطل؛ لأن إثبات رؤية حقيقية بالأبصار عيانا من غير مقابلة أو جهة مكابرة عقلية، لأن الجهة من لوازم الرؤية وإثبات الملزوم ونفي اللازم مغالطة ظاهرة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «يقال: هذا المنكر للرؤية المستدل على نفيها بانتفاء لازمها وهو الجهة: قولك ليس في جهة، وكل ما ليس في جهة لا يرى، فهو لا يرى، وهكذا جميع نفاة الحق ينفونه لانتفاء لازمه في ظنهم، فيقولون لو رئي للزم كذا، واللازم منتف فينتفي الملزوم.

والجواب العام لمثل هذه الحجج الفاسدة: بمنع إحدى المقدمتين: إما معينة وإما غير معينة، فإنه لا بد أن تكون إحداهما باطلة أو كلتاهما باطلة، وكثيرا ما يكون اللفظ فيها مجملا يصح باعتبار ويفسد باعتبار، وقد جعلوا الدليل هو ذلك اللفظ المجمل، ويسميه المنطقيون الحد الأوسط، فيصح في مقدمة بمعنى، ويصح في الأخرى بمعنى آخر، ولكن اللفظ مجمل، فيظن الظان لما في اللفظ من الإجمال وفي المعنى من الاشتباه أن المعنى المذكور في هذه المقدمة هو المعنى المذكور في

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٣٠٣ - ٣٠٤)، وشرح المواقف للجرجاني (٨/ ١٥٥).

المقدمة الأخرى، ولا يكون الأمر كذلك.

مثال ذلك في مسألة الرؤية أن يقال له: أتريد بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟.

فإذا أردت به أمرا وجوديا كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى. وهذه المقدمة ممنوعة ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة فإن سطح العالم يمكن أن يرى وليس العالم في عالم آخر.

وإن أردت بالجهة أمرا عدميا كمانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس بجهة بهذا التفسير.

وهذا مما خاطبت به غير واحد من الشيعة والمعتزلة فنفعه الله به، وانكشف بسبب هذا التفصيل ما وقع في هذا المقام من الاشتباه والتعطيل وكانوا يعتقدون أن ما معهم من العقليات النافية للرؤية قطعية لا يقبل في نقيضها نص الرسل، فلما تبين لهم أنها شبهات مبنية على ألفاظ مجملة ومعان مشتبهة، تبين أن الذي ثبت عن الرسول هو الحق المقبول»[(١)].

وقال أيضا: «يقال لهم: ما تعنون بأن هذا إثبات للجهة والجهة ممتنعة؟ أتعنون بالجهة أمرا وجوديا أو أمرا عدميا؟.

فإن أردتم أمرا وجوديا. وقد علم أنه ما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، والله فوق سماواته بائن من مخلوقاته، لم يكن. والحالة هذه في جهة موجودة، فقولكم: إن المرئي لا بد أن يكون في جهة موجودة قول باطل، فإن سطح العالم مرئي، وليس هو في عالم آخر.

---

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/٣٤٨ - ٣٤٩).

وإن فسرتم الجهة بأمر عدمي كما تقولون: إن الجسم في حيز، ولا حيز تقدير مكان، وتجعلون ما وراء العالم حيزا.

فيقال لكم: الجهة. والحيز. إذا كان أمرا عدميا فهو لا شيء، وما كان في جهة عدمية أو حيز عدمي، فليس هو في شيء، ولا فرق بين قول القائل: هذا ليس في شيء وبين قوله: هو في العدم أو أمر عدمي فإذا كان الخالق تعالى مباينا للمخلوقات عاليا عليها، وما ثم موجود إلا الخالق أو المخلوق، لم يكن معه غيره من الموجودات، فضلا عن أن يكون هو سبحانه في شيء موجود يحصره أو يحيط به.

فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومن تكلم بما فيه معني باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حق وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة، وردة باطلا بباطل»[١].

● **[الرد على الدليل الثاني والثالث]**

أن نمنع كون الرؤية بالانطباع إما مطلقا أو في الغائب لاختلاف الرؤيتين[٢].

ونقول أيضا: أن الرؤية عبارة عن الانكشاف التام، فإن كان الشيء له صورة كان انكشافه بانكشاف صورته ولونه، وإن كان منزها عن الصورة

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٥٣ - ٢٥٤) ومنهاج السنة النبوية له أيضا (٢/ ٣٤٨ - ٣٤٩).

(٢) انظر: شرح للمواقف للجرجاني (٨/ ١٥٥).

واللون كان انكشافه كذلك أيضا؛ لأن شرط الانكشاف أن يحصل على وفق ماهية المكشوف(١).

والحكم بأن المرئي لابد وأن تنطبع صورته ومثاله في العين، وأنه لا بد وأن يكون ذا لون وشكل مبني على أن هذه الأشياء المشاهدة المحسوسة لا ترى إلا كذلك، ثم قالوا: «لو صح أن يرى الله فلا يرى إلا كذلك» وهو ممنوع في حقه تعالى، والحق أنه تحكم محض وقياس للخالق على المخلوق، وهو باطل قطعا؛ لأنه قياس مع الفارق، فالله تعالى ليس كمثله شيء، ولا يشبهه شيء من خلقه، فلا يصح قياسه عليه. قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: الآيات: ١-٤]، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية: ١١] (٢).

خامسًا: الأدلة العقلية للأشاعرة القائلين بأن الله تعالى يرى في غير جهة.

استدل الأشاعرة على جواز رؤية الله تعالى بأدلة عقلية، وهي:

١ - دليل الوجود: وهو أن كل موجود مرئي سواء أمكن مشاهدته أم لم يمكن.

قال الجويني: «الدليل على جواز الرؤية عقلا أن الرب -عَزَّ وَجَلَّ- موجود، وكل موجود مرئي»(٣) ويدخل في ذلك جميع الموجودات كالأصوات،

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين الرازي (١/ ٣٠٤).

(٢) انظر: رؤية الله تعالى وتحقيق الكلام فيها لأحمد بن ناصر آل حمد (ص ٧٢).

(٣) انظر: لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة للجويني (ص ١١٥).

والروائح، والملموسات، والطعوم[١].

٢- معنى الرؤية ومفهوما والمراد بها. وجميع ذلك هو حقيقة الرؤية.

قال الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٠٥ هـ): «لا حقيقة لها إلا أنها نوع إدراك هو كمال ومزيد كشف بالاضافة إلى التخيل، إلا أن هذا الكمال في الكشف غير مبذول في هذا العالم، والنفس في شغل البدن وكدورة صفائه، فهو محجوب عنه. وكما لا يبعد أن يكون الجفن أو الستر أو سواد ما في العين سببا بحكم اطراد العادة الامتناع الإبصار للمتخيلات فلا يبعد أن تكون كدورة النفس وتراكم حجب الأشغال بحكم اطراد العادة مانعا من إبصار المعلومات. فإذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور، وزكيت القلوب بالشراب الطهور، وصفيت بأنوع التصفية والتنقية، لم يمتنع أن تشتغل بسببها لمزيد استكمال واستيضاح في ذات الله سبحانه أو في سائر المعلومات، يكون ارتفاع درجته عن العلم المعهود كارتفاع درجة الإبصار عن التخيل، يعبر عن ذلك بلقاء الله تعالى ومشاهدته، أو رؤيته، أو إبصاره، أو ما شئت من العبارات. فلا مشاحة فيها وبعد إيضاح المعاني. وإذا كان ذلك ممكنا بأن خلقت هذه الحالة في العين، كان اسم الرؤية بحكم وضع اللغة عليه أصدق وخلقه في العين غير مستحيل. كما أن خلقها في القلب غير مستحيل فإذا فهم المراد بها أطلقه أهل الحق من الرؤية، علم أن العقل لا يحيله، بل يوجبه، وأن الشرع قد شهد له فلا يبقى للمنازعة وجه إلا على سبيل العناد أو المشاحنة في إطلاق عبارة الرؤية أو القصور عن درك هذه المعاني الدقيقة التي ذكرناها»[٢].

---

(١) انظر: شرح المواقف للجرجاني (ص ١٣٩).

(٢) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص ٤٥ - ٤٦) باختصار.

٣ - أن كل مرئي فهو في جهة، وهذا إنما هو حكم الشاهد لا حكم الغائب، وهذا الموضع ليس من المواضع التي يجب فيها نقل حكم الشاهد إلى الغائب، وإنه جائز أن يرى الإنسان ما ليس في جهة، إذا كان جائزا أن يرى الإنسان بالقوة المبصرة نفسها دون عين[(١)].

٤ - أنه يمكن رؤية ما ليس في جهة، ومن أنكر ذلك فلا يقدر على انكار رؤية الإنسان نفسه في المرآة، ومعلوم أنه ليس في مقابلة نفسه[(٢)].

٥ - أن رؤية غير الأجسام ممكنة وذلك لما يلي:

الأول: أن الشيء لا يخلو أن يرى من جهة ما هو ملون، أو من جهة أنه جسم، أو من جهة أنه لون، أو من جهة أنه موجود، وربما من جهات أخر غير هذه الموجودة، وباطل أن يرى من قبل أنه جسم؛ إذ لو كان ذلك كذلك لما رئي ما هو غير جسم، وباطل أن يرى من قبل أنه ملون؛ إذ لو كان كذلك لمارئي اللون، وباطل أن يرى لمكان أنه لون؛ إذ لو كان ذلك كذلك لمارئي الجسم، وإذا بطلت جميع هذه الأقسام التي تتوهم في هذا الباب فلم يبق أن يرى الشيء إلا من قبل أنه موجود.

الثاني: أن الحواس إنما تدرك ذوات الأشياء وما تنفصل به الموجودات بعضها من بعض، وهي أحوال ليست بذوات، فالحواس لا تدركها وإنما تدرك الذات، والذات هي نفس الوجود المشترك لجميع الموجودات، فإذا: الحواس إنما تدرك الشيء من حيث هو موجود[(٣)].

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٣٩).

(٢) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص ٤٣).

(٣) انظر: مناهج الأدلة لابن رشد (ص ١٨٧ - ١٨٩) وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٤٢ و٤٤٥) ودرء تعارض العقل والنقل له (٦/ ٢٣٠ - ٢٣٣).

سادسًا: الرد على أدلة الأشاعرة العقلية القائلين: بأن الله تعالى يرى في غير جهة.

● **[الرد على الدليل العقلي الأول]**

أن قولهم: «أن كل موجود يري» غير صحيح، حيث جعلوا ذلك عاما لكل موجود كالأصوات والروائح والطعوم وغيرها، وهذه مكابرة للعقل، ومناقضة للواقع.

فإن المعاني ونحوها لا يمكن رؤيتها، ومن زعم ذلك فقد قال بالمحال، والتخبط في المقال، وقد اعترف كبار الأشاعرة المخالفين للأشعري نفسه بعدم صحة هذا الدليل، وعدم سلامته من الاعتراضات والإشكالات.

قال الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٦ هـ): «اعلم أن جمهور الأصحاب عولوا في إثبات أنه تعالى يصح أن يرى على دليل الوجود، وأما نحن فعاجزون عن تمشيه، ونحن نذكر ذلك الدليل، ثم نوجه عليه ما عندنا من الاعتراضات»[(١)].

وقد اعترف الرازي بعد إيراده للاستشكالات والاعتراضات على دليل الوجود بعجزه عن الجواب عنها فقال: «فهذا ما عندي من الأسئلة في هذا الدليل، وأنا غير قادر على الأجوبة عنها... اعلم أن الدليل العقلي المعول عليه في هذه المسألة هذا الذي أوردناه وأوردنا عليه هذه الاسئلة واعترفنا بالعجز عن الجواب عنها»[(٢)].

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٦٨).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ٢٧٧).

وقال أيضا: «ثبت أن صحة الرؤية حكم مشترك فيه بين الجواهر والأعراض والحكم المشترك فيه لا بد له من علة مشتركة فيها والمشترك بين الجوهر والعرض إما الحدوث أو الوجود والحدوث لا يصلح للعلية لأن الحدوث عبارة عن وجود بعد عدم والقيد العلمي لا يصلح للعلية فوجب أن تكون العلة هي الوجود والله تعالى موجود فوجب القول بصحة رؤيته، وهذا عندي ضعيف»[1].

ولذلك توقف الرازي في القول بالدليل العقلي لعدم صحته عنده وعدم سلامته من الاعتراضات والإشكالات.

قال في كتابه المطالب العالية: «الدلائل التي تمسك بها نفاة الرؤية في غاية الضعف والسقوط، وأما مثبتوا الرؤية فقد عولوا على أن قالوا: «الله تعالى موجود، وكل موجود فإنه تصح رؤيته» ودليلهم في الإثبات: أن كل موجود تصح رؤيته، قد ذكرناه في أحكام الموجودات، وأوردنا عليه اعتراضات قوية لا يمكن دفعها البتة، وإذا عرفت ضعف دلائل الفريقين فنقول: بقي هذا البحث في محل التوقف»[2].

وقال الشهرستاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٤٨ هـ): «وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه وقد وردت عليه تلك الإشكالات ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون ولا تحركت الأفكار العقلية الى التفصي عنها كل الحركة»[3].

---

(١) انظر: معالم أصول الدين للرازي (ص ٢٦٨).

(٢) انظر: المطالب العالية للرازي (٢/ ٨٧).

(٣) انظر: نهاية الإقدام للشهرستاني (ص ٣٢٩) وغاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص ١٦٢).

وقال الآمدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٣١ هـ): «والواجب البداية بتقديم النظر في طرف الجواز العقلي أولا ثم في وقوعه شرعا ثانيا، وقد سلك المتكلمون في ذلك ومن أهل الحق مسالك لا تقوى: المسلك الأول: وهو ما اشتهر من قولهم: الرؤية تتعلق بالموجودات المختلفة كالجواهر والأعراض... » ثم قال عن هذا الدليل: «ومن نظر بعين التحقيق علم أن المتعلق به منحرف عن سواء الطريق»[1].

وقال أيضا: «ولما تخيل بعض الأصحاب زيغ هذه الطريقة عن الصواب انتهج منهجا آخر فقال: إن الجواهر والأعراض متعلق الرؤية، ولا محالة أن بينهما اتفاقا وافتراقا... وهذا الإسهاب أيضا مما لا يشفي غليلا»[2].

وقال أيضا: «لو سلم أن ما وقع به الافتراق لا يصلح أن يكون مصححا فإن المصحح لا بد وأن يكون أمرا مشتركا فلا بد من بيان أنه لا مشترك إلا «الوجود» والا فمع جواز القول باشتراكها في معنى آخر غير الوجود فيجوز أن يكون هو المصحح أو داخلا في المصحح، وعند ذلك فلا يلزم جواز تعلق الرؤية بواجب الوجود؛ لجواز أن يكون المصحح غير شامل له كما في الوجود، وذلك لا دليل عليه غير البحث والسبر وهو ما لا يرقى إلى ذروة اليقين بل لعله مما يقصر عن إفادة الظن والتخمين... ثم إنه لو قدر أنه لا مشترك إلا الوجود فلا بد من بيان أن وجود واجب الوجود مجانس للوجود الذي هو متعلق الرؤية شاهدا حتى يلزم تعلق

(١) انظر: غاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص ١٤٢ - ١٤٣).
(٢) انظر: غاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص ١٤٤ - ١٤٥).

الرؤية به وذلك مما يعز ويشق جدا»[(١)].

وقال في ختام إيراده للاستشكالات والاعتراضات: «وعلى الجملة فلسنا نعتمد في هذه المسألة على غير المسلك العقلي الذي أوضحناه؛ إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية والاستبصارات العقلية، وهي مما يتقاصر عن إفادة القطع واليقين، فلا يذكر إلا على سبيل التقريب واستدراج قانع بها إلى الإعتقاد الحقيقي، إذ رب شخص يكون انقياده إلى ظواهر الكتاب والسنة واتفاق الأمة اتم من انقياده إلى المسالك العقلية والطرق اليقينية خشونة معركها وقصوره عن مدركها»[(٢)].

● **[الرد على الدليل العقلي الثاني]**

- أن قولهم: «بأن الرؤية هي زيادة علم وكشف». هو نفس قول المعتزلة المنكرين للرؤية، فلا فرق بينهم في ذلك.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أئمة أصحاب الأشعري المتأخرين لما تأملوا ذلك عادوا في الرؤية إلى قول المعتزلة أو قريب منه وفسروها بزيادة العلم كما يفسرها بذلك الجهمية والمعتزلة وغيرهم وهذا في الحقيقة تعطيل للرؤية الثابتة بالنصوص والإجماع والمعلوم جوازها بدلائل المعقول، بل المعلوم بدلائل العقول امتناع وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن تعلقها به»[(٣)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «نفاة الرؤية من الجهمية والمعتزلة

---

(١) انظر: غاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص ١٤٧).

(٢) انظر: نفس المصدر (ص ١٥٤).

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥) باختصار.

والفلاسفة يتأولون النصوص فيها تارة برؤية أفعال الله، وتارة برؤية القلب الذي هو زيادة العلم»[١].

وقد اعترف بهذا كبار حذاق المتكلمين الأشعرية، وأن قولهم هو نفس قول المعتزلة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وهذا صار حذاقهم إلى إنكار الرؤية وقالوا: قولنا هو قول المعتزلة في الباطن؛ فإنهم فسروا الرؤية بزيادة انكشاف ونحو ذلك مما لا ننازع فيه المعتزلة»[٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فلهذا صار الحذاق من متأخري الأشعرية على نفي الرؤية وموافقة المعتزلة، فإذا أطلقوها موافقة لأهل السنة فسروها بما تفسرها به المعتزلة، وقالوا: النزاع بيننا وبين المعتزلة لفظي»[٣].

- أن تحريفكم لمعنى الرؤية بالكشف وزيادة العلم قول مبتدع لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، وهو خلاف ما نقل عن الصادق المصدوق حينما أخبرنا عن رؤية الله تعالى فقال: «إنكم سترون ربكم عيانا»[٤].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «وأما دعواه ودعوى غيره من الجهمية من المعتزلة ونحوهم أن الرؤية التي أخبر بها الرسول مزيد علم فمن سمع النصوص علم بالاضطرار أن الرسول إنما أخبر برؤية المعاينة،

(١) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (٥/ ٧٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/ ٨٥).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٥٠).

(٤) أخرجه البخاري (رقم ٧٤٣٥).

وأيضا فإن أدلة المعقول الصريحة تجوز هذه الرؤية»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أما إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة فهو قول سلف الأمة وأئمتها، وجماهير المسلمين من أهل المذاهب الأربعة وغيرها، وقد تواترت فيه الأحاديث عن النبي عند علماء الحديث، وجمهور القائلين بالرؤية يقولون: يرى عيانا مواجهة، كما هو المعروف بالعقل»[٢].

● **[الرد على الدليل العقلي الثالث]**

١ - نقول لهم: تفريقكم في نقل حكم الشاهد إلى الغائب بين الرؤية وبين غيرها من الصفات تفريق بين متماثلين، فكما نقلتم حكم الشاهد إلى الغائب في صفة الحياة والعلم، فكذلك يلزمكم في الرؤية.

وهؤلاء اختلط عليهم إدراك العقل مع إدراك البصر، فإن العقل هو الذي يدرك ما ليس في جهة -أعني في مكان- وأما إدراك البصر فظاهر من أمره أن من شرطه أن يكون المرئي منه في جهة -أعني في مكان- ولا في كل جهة فقط بل في جهة ما مخصوصة، ولذلك ليس تتأتى الرؤية بأي وضع اتفق أن يكون البصر من المرئي، بل بأوضاع محدودة وشروط محدودة أيضا، وهي ثلاثة أشياء: «حضور الضوء، والجسم الشفاف المتوسط بين البصر والمبصر، وكون المبصر ذا ألوان ضرورة»، والرد هذه الأمور المعروفة بنفسها في الأبصار هو رد للأوائل المعلومة بالطبع للجميع، وإبطال لجميع علوم المناظر والهندسة، وقد قال القوم -أعني

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٥٢).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣/ ٣٤١).

الأشعرية- : «إن أحد المواضع التي يجب أن ينقل فيها حكم الشاهد إلى الغائب هو الشرط، مثل: حكمنا أن كل عالم حي؛ لكون الحياة تظهر من الشاهد شرطا في وجود العالم»، وإن كان كذلك قلنا لهم: وكذلك يظهر في الشاهد أن هذه الأشياء هي شروط في الرؤية فألحقوا الغائب منها بالشاهد على أصلكم[١].

٢ - أن قولكم: «جائز أن يرى الإنسان ما ليس في جهة» هذا إنما يكون متصورا في العقول، أما في الخارج فلا يوجد مرئي إلا وهو في جهة.

٣ - يقال لهم: قولكم: «ما ليس في جهة» هذا اللفظ قول مبتدع لم يرد به الشرع إثباتا ولا نفيا، ثم ماذا تقصدون به؟ إن قصدتم أنه لا داخل العالم ولا خارجه فقد قلتم الباطل والمحال، وإن قصدتم أنه ليس فوق العرش إله فقد جحدتم رب العالمين، وإن قصدتم أنه بذاته في كل مكان فقد قلتم قولا أعظم من قول النصاري في عيسى- عليه السلام- ، وإن قصدتم أنه تعالى لا تحيط به المخلوقات، بل هو بائن عن المخلوقات، فقد أصابتم المعنى وأخطأتم في استعمال اللفظ؛ لأنه.

قال ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨ هـ): «من قال: إن الله ليس في جهة، قيل له: ما تريد بذلك؟ فإن أراد بذلك أنه ليس فوق السماوات رب يعبد، ولا على العرش إله، ومحمد لم يعرج به إلى الله تعالى، والأيدي لا ترفع إلى الله تعالى في الدعاء، ولا تتوجه القلوب إليه، فهذا فرعوني معطل جاحد لرب العالمين.

---

(١) انظر: مناهج الأدلة لابن رشد (ص ١٨٦) وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٣٩ - ٤٤٠) والدرء له أيضا (٦/ ٢٢٩).

وإن كان معتقدا أنه مقر به، فهو جاهل متناقض في كلامه. ومن هنا دخل أهل الحلول والاتحاد كابن عربي، وقالوا: إن الله بذاته في كل مكان، وأن وجود المخلوقات هو وجود الخالق.

وإن قال: مرادي بقولي: «ليس في جهة» أنه لا تحيط به المخلوقات، بل هو بائن عن المخلوقات، فقد أصاب في هذا المعنى.

وكذلك من قال: إن الله متحيز، أو قال: ليس بمتحيز، إن أراد بقوله: «متحيز» أن المخلوقات تحوزه وتحيط به فقد أخطأ. وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات لا تحويه فقد أصاب. وإن أراد: ليس ببائن عنها، بل هو لا داخل فيها ولا خارج عنها فقد أخطأ.

والناس في ذلك ثلاثة أصناف: أهل الحلول والاتحاد، وأهل النفي والجحود، وأهل الإيمان، والتوحيد، والسنة.

فأهل الحلول يقولون: إنه بذاته في كل مكان، وقد يقولون بالاتحاد والوحدة، فيقولون: وجود المخلوقات وجود الخالق، كما هو مذهب **ابن عربي (ت: ٦٣٨ هـ)** صاحب «الفصوص» **وابن سبعين (ت: ٦٦٩ هـ)** ونحوهما.

وأما أهل النفي والجحود فيقولون: لا هو داخل العالم ولا خارج عنه، ولا مباين له ولا حال فيه، ولا فوق العالم ولا فيه، ولا ينزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء، ولا يتقرب إليه شيء، ولا يدنو منه شيء، ولا يتجلى الشيء ولا يراه أحد، ونحو ذلك.

وهذا قول متكلمة الجهمية، كما أن الأول قول عباد الجهمية. فمتكلمة الجهمية لا يعبدون شيئا، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء، وكلاهما

مرجعهم إلى التعطيل والجحود الذي هو قول فرعون»[١].

٤ - أن استلزام الرؤية لأن يكون الله بجهة من الرائي ثابت لا محذور فيه، فقد دل العقل الصريح والنقل الصحيح والقياس الصحيح وهو قياس التنبية وقياس الأولى على إثبات ذلك.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «الوجه الثالث: أن كون الرؤية مستلزمة لأن يكون الله بجهة من الرائي أمر ثبت بالنصوص المتواترة وفيه مع إخباره أنهم يرونه إخبارهم أنه يرونه في جهة منهم من وجوه:

أحدها: أن الرؤية في لغتهم لا تعرف إلا لرؤية ما يكون بجهة منهم، فأما رؤية ما ليس في الجهة فهذا لم يكونوا يتصورونه ولا يعرفونه فضلا عن أن يكون اللفظ يدل عليه.

ولست تجد أحدا من الناس يتصور وجود موجود في غير جهة، فضلا عن أن يتصور أنه يرى، فضلا عن أن يكون اسم الرؤية المشهورة في اللغات كلها يدل على هذه الرؤية الخاصة.

الثاني: أنه شبه لهم رؤيته برؤية الشمس والقمر، وليس ذلك تشبيها للمرئي بالمرئي، ومن المعلوم أنه إذا كانت رؤيته مثل رؤية الشمس والقمر وجب أن يرى في جهة من الرائي، كما أن رؤية الشمس والقمر كذلك، فإنه لو لم يكن كذلك لأخبرهم برؤية مطلقة نتأولها على ما يتأول من يقول بالرؤية في غير جهة، أما بعد أن يستفسرهم عن رؤية الشمس صحوة ورؤية البدر صحوة ويقول: «إنكم ترون ربكم كذلك» فهذا لا

---

(١) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٢٠٣ - ٢٠٤).

يمكن أن يتأول على الرؤية التي يزعمونها، فإن هذا اللفظ لا يحتملها لا حقيقة ولا مجازا.

الثالث: أنه شبه رؤيته برؤية أظهر المرئيات إذا لم يكن ثم حجاب منفصل عن الرائي يحول بينه وبين المرئي، ومن يقول: «إنه يرى في غير جهة» يمتنع عنده أن يكون بينه وبين العباد حجاب منفصل عنهم، إذ الحجاب لا يكون إلا لجسم، ولما يكون في جهة، وهم يقولون: «الحجاب عدم خلق الإدراك في العين»، والنبي مثل رؤيته برؤية هذين النورين العظيمين إذا لم يكن دونها حجاب.

الرابع: أنه أخبر أنهم: «**لا يضارون في رؤيته**» وفي حديث آخر: «**لا يضامون**» ونفي الضير والضيم إنما يكون لإمكان لحوقه للرائي، ومعلوم أنا يسمونه رؤية وهو «رؤية ما ليس بجهة» من الرائي لا فوقه ولا في شيء من جهاته لا يتصور فيها ضير ولا ضيم حتى ينفي ذلك، بخلاف رؤية ما يواجه الرائي ويكون فوقه، فإنه قد يلحقه فيه ضيم وضير إما بالازدحام عليه أو كلال البصر لخفائه: كالهلال، وإما لجلائه: كالشمس والقمر.

الوجه الرابع: أن كون الله يرى بجهة من الرائي ثبت بإجماع السلف والأئمة»[١].

- **[الرد على الدليل العقلي الرابع]**

أن قولهم ذلك مغالطة للواقع، فالمرآة في جهة الناظر إليها، وهو إنما ينظر إلى صورته فيها. فإن الذي يبصر هو خيال ذاته فقط، والخيال منه هو

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤/ ٤٣٢ - ٤٤٩) باختصار وتصرف.

في جهة إذا كان الخيال في المرآة، والمرآة في جهة[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٥١ هـ): «قال العقلاء هذا تلبيس فإنه إنما يرى خيال صورته وهو عرض منطبع في الجسم الصقيل وهو في جهة منه ولا يرى حقيقة صورته القائمة به»[٢].

● **[الرد على الدليل العقلي الخامس]**

قولكم: أن رؤية غير الأجسام ممكنة، قول باطل مخالف للعقل الصريح والواقع، ومكابرة للمعقول والمحسوس.

فأما الوجه الأول في استدلالكم: فالمغالطة في هذا القول بينة؛ فإن المرئي منه ما هو مرئي بذاته ومنه ما هو مرئي من قبل المرئي بذاته، وهذه هي حال اللون والجسم، فإن اللون مرئي بذاته، والجسم مرئي من قبل اللون، ولذلك ما لم يكن له لون لم يبصر، ولو كان الشيء إنما يرى من حيث هو موجود فقط لوجب أن تبصر الأصوات وسائر المحسوسات الخمس، فكان يكون البصر والسمع وسائر الحواس الخمس حاسة واحدة، وهذا كله خلاف ما يعقل، وقد اضطر المتكلمون لمكان هذه المسألة وما أشبهها أن يسلموا أن الألوان ممكنة أن تسمع، والأصوات ممكنة أن ترى، وهذا كله خروج عن الطبع وعما يمكن أن يعقله الإنسان، فإنه من الظاهر أن حاسة البصر غير حاسة السمع، وأن محسوس هذه غير محسوس تلك، وأن آلة هذه غير آلة تلك، وأنه ليس يمكن أن ينقلب

(١) انظر: مناهج الأدلة لابن رشد (ص ١٨٧) وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٤١) والدرء له أيضا (٦/ ٢٣٠).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٤/ ١٣٣٣).

البصر سمعا، كما ليس يمكن أن يعود اللون صوتا، وعلى هذا فتكون الأشياء كلها شيئا واحدا حتى المتضادات، وهذا شيء فيها أحسب يسلمه المتكلمون من أهل ملتنا، أو يلزمهم تسليمه -يعني هؤلاء الأشعرية- وهو رأي سوفسطائي لأقوام قدماء مشهورين بالسفسطة.

وأما الوجه الثاني في استدلالكم: ففي غاية الفساد، ومن أبين ما يظهر به فساد هذا القول أنه لو كان البصر إنما يدرك الأشياء لوجودها لما أمكنه أن يفرق بين الأبيض والأسود؛ لأن الأشياء لا تفترق بالشيء الذي تشترك فيه، ولكان بالجملة لا يمكن في الحواس: لا في البصر أن يدرك فصول الألوان، ولا في السمع أن يدرك فصول الأصوات، ولا في الطعم أن يدرك فصول المطعومات، وللزم أن تكون مدارك المحسوسات بالحس واحدا، فلا يكون فرق بين مدرك السمع وبين مدرك البصر، وهذا كله في غاية الخروج عما يعقله الإنسان، والسبب في مثل هذه الحيرة الواقعة في الشريعة حتى ألجأت القائمين بنصرتها في زعمهم إلى مثل هذه الأقاويل الهجينة التي هي ضحكة عند من عني بتمييز أصناف الأقاويل أدنى عناية، هو التصريح في الشرع بها لم يأذن الله ورسوله به، فإذا متى أخذ الشرع في أوصاف الله تعالى على ظاهره لم تعرض فيه هذه الشبهة ولا غيرها لأنه إذا قيل إنه نور وإن له حجابا من نور كما جاء في القرآن والسنن الثابتة ثم قيل إن المؤمنين يرونه في الدار الآخرة كما ترى الشمس لم يعرض في هذا شك ولا شبهة في حق الجمهور ولا في حق العلماء وذلك أنه قد تبرهن عند العلماء أن تلك الحال مزيد علم لكن متى صرح به للجمهور بطلت عندهم الشريعة كلها أو كفروا المصرح لهم بها، فمن خرج عن

منهاج الشريعة في هذه الأشياء فقد ضل عن سواء السبيل»[١].

سابعًا: الأدلة الشرعية للأشاعرة القائلين: بأن الله تعالى يرى في غير جهة.

استدل الأشاعرة بالأدلة الواردة في القرآن والسنة على صحة رؤية الله تعالى في الآخرة، وإمكان وقوعها. ومع قولهم بصحة ذلك إلا أنهم قد حكموا بأن دلالتها على الرؤية ظنية وليست قطعية.

قال الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٦ هـ): «المسألة العاشرة: قيل: الدلائل النقلية لا تفيد اليقين؛ لأنها مبنية على نقل اللغات ونقل النحو والتصريف، وعدم الاشتراك، وعدم المجاز، وعدم الإضرار، وعدم النقل، وعدم التقديم والتأخير، وعدم التخصيص، وعدم النسخ، وعدم المعارض العقلي، وعدم هذه الأشياء مظنون لا معلوم، والموقوف على المظنون مظنون، وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل النقلية ظنية، وأن العقلية قطعية، والظن لا يعارض القطع»[٢].

وقد ذهب جمهورهم ومتأخروهم لذلك إلى عدم إثبات رؤية حقيقة بالأبصار، وإنما يحرفونها ويؤولونها إما مجازا، أو زيادة علم وكشف، ويجعلونها في غير جهة.

ومن الأدلة التي استدلوا بها القرآن الكريم:

١ - قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢-٢٣].

---

(١) انظر: مناهج الأدلة لابن رشد (ص ١٨٧ - ١٩٠) وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٦/ ٢٣٠ - ٢٣٦).

(٢) انظر: معالم أصول الدين للرازي (ص ٢٥).

قال الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٦ هـ): «والنظر إلى الشيء يوجب رؤيته، فجاز أن يكون المراد من النظر هو الرؤية على سبيل إطلاق اسم السبب على المسبب، وأيضا حكى الله تعالى عن الخليل -عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ- أنه قال: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: الآيات: ٩٩] وليس المراد منه القرب بالجهة، فكذا ههنا»[١].

وقال الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٠٥ هـ): «وإن حصل له العلوم اليقينية إما على سبيل الحدس وإما على سبيل الفكر، ونزه أخلاقه وحسنها وعمل بموجب الشرع فله الدرجة العليا في السعادة، وله الوصول بلا انفصال وهو النظر الى الجمال الحق والجلال المحض، والكمال الصرف، كما قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: الآيات: ٢٢-٢٣]، فحق العاقل أن يسعى لطلب تلك السعادة ويحترز عن مضادها وعوائقها»[٢].

وقال الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ): «أمثال هذه الظواهر لا تفيد إلا ظنونا ضعيفة جدا، وحينئذ لا تصلح هذه الظواهر للتعديل عليها في المسائل العلمية التي يطلب فيها اليقين»[٣].

٢- قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: الآية: ١٥].

قال الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٦ هـ): «يجوز أن يكون المراد من الحجاب عدم الرؤية؛ وذلك لأن الحجاب يقتضي المنع من الرؤية، فكان إطلاق

---

(١) انظر: تأسيس التقديس للرازي (ص ٢٠٩).

(٢) انظر: معارج القدس في مدارج معرفة النفس للغزالي (ص ١٤٥).

(٣) انظر: شرح المواقف للجرجاني (٨/ ١٥٠).

لفظ الحجاب على المنع من الرؤية: مجازة، من باب إطلاق السبب على المسبب»[١].

وقال الجرجاني (ت: ٤٧١ هـ): «ذكر ذلك تحقيرا لشأنهم فلزم منه كون المؤمنين مبرئين عنه، فوجب أن لا يكونوا محجوبين عنه، بل رائين له، وهذا المسلك أيضا من الظواهر المفيدة للظن»[٢].

٣ - قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٠٣﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣].

قال الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٥٠٥ هـ): «أي في الدنيا فإذا ارتفع الحجاب بالموت بقيت النفس ملوثة بكدورات الدنيا غير منفكة عنها بالكلية وإن كانت متفاوتة في ذلك التلوث فمنها ما تراكم عليها الخبث والصدأ فصارت كالمرآة التي قد فسد بطول تراكم الخبث جوهرها ولا تقبل الاصلاح والتصقيل وهؤلاء هم المحجوبون عن ربهم أبد الآباد، ووقت القيامة مجهول فعند ذلك يستعد بصفائه ونقائه من الكدورات حيث لا يرهق وجهه غبرة ولا قترة لأن يتجلى فيه الحق، فيتجلى له تجليا يكون انكشاف تجليه بالإضافة إلى ما عليه كانكشاف تجلي المرئيات بالإضافة إلى ما تخيله، وهذه المشاهدة والتجلي هي التي تسمى رؤية، فإذا الرؤية حق بشرط أن لا تفهم من الرؤية استكمال الخيال في متخيل متصور مخصوص بجهة ومكان، فإن ذلك مما يتعالى عنه رب العالمين علوا

---

(١) انظر: نفس المصدر (ص ٢١٠).

(٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني (٨/ ١٥٠).

كبيرا، بل كما عرفته في الدنيا معرفة حقيقية تامة من غير تصور وتخيل وتقدير شكل وصورة، فتراه في الآخرة كذلك، بل أقول المعرفة الحاصلة في الدنيا بعينها هي التي تستكمل فتبلغ كمال الانكشاف والوضوح وتنقلب مشاهدة، فلا يكون بين المشاهدة في الآخرة والمعلوم في الدنيا اختلاف إلا من حيث زيادة الكشف والوضوح، فإذا لم يكن في المعرفة إثبات صورة وجهة فلا يكون في استكمال المعرفة بعينها وترقيها في الوضوح إلى غاية الكشف أيضا جهة وصورة؛ لأنها هي بعينها إلا في زيادة الكشف، كما أن الصورة المرئية هي المتخيلة بعينها إلا في زيادة الكشف، ولهذا لا يفوز بدرجة النظر والرؤية إلا العارفون في الدنيا؛ لأن المعرفة هي البذر الذي ينقلب في الآخرة مشاهدة كما تنقلب النواة شجرة والبذور زرعا ومن لا نواة له فكيف يحصل له نخل فكذلك من لا يعرف الله في الدنيا فكيف يراه في الآخرة»[١].

ومن الأدلة التي استدلوا بها من السنة النبوية:

حديث **عمار بن ياسر** رضي الله عنهما (ت: ٣٧ هـ)، حين سمع النبي يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحياة خيرا لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيرا لي، اللهم وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب، وأسألك القصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيما لا ينفد، وأسألك قرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضاء بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت،**

---

(١) انظر: معارج القدس في مدارج معرفة النفس للغزالي (ص ١٥٧ - ١٥٩) باختصار.

وأسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين»[١].

قال الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٥٠٥ هـ): «لذة النظر إلى وجه الله الكريم، هذه المعرفة وإن عظمت لذتها، فلا نسبة لها إلى لذة النظر إلى وجه الله الكريم في الدار الآخرة، وذلك لا يتصور في الدنيا لسر. لا يمكن الآن كشفه، ولا ينبغي أن تفهم من النظر ما يفهمه العوام والمتكلمون، فيحتاج في تقديره إلى جهة ومقابلة، فلذلك من نظر من أقعده القصور في بحبوحة عالم الشهادة حتى لم يجاوز المحسوسات التي هي مدركات البهائم، لكن ينبغي أن تفهم أن الحضرة الربوبية تنطبع صورتها وترتيبها العجيب على ما هو عليه من البهاء والعظمة والجلال والمجد في قلب العارف، كما تنطبع مثلا صورة العالم المحسوس في حواسك، فكأنك تنظر إليه وإن غمت عينيك، فإن فتحت العين، وجدت الصورة المبصرة مثل الصورة المتخيلة قبل فتح العين لا تخالفها في شيء، إلا أن الإبصار في غاية الوضوح بالنسبة إلى التخيل، وكذلك ينبغي أن تعلم أن في إدراك ما لا يدخل في الخيال والحس أيضا في درجتين متفاوتين في الوضوح غاية التفاوت، ونسبة الثانية إلى الأولى كنسبة الإبصار إلى التخيل، فتكون

---

(١) أخرجه النسائي (رقم ١٣٠٥) وابن حبان (رقم ١٩٧١) والطبراني في كتاب الدعاء (رقم ٦٢٤) وابن أبي عاصم في السنة (رقم ٤٢٥) وابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٩) والدارمي في الرد على الجهمية (رقم ١٨٨) وتمام الرازي في فوائده (٢/ ١٤٧ رقم ١٣٨٧) والدارقطني في كتاب رؤية الله (رقم ١٥٨) والحاكم في المستدرك (رقم ١٩٢٣) وصححه، ووافقه الذهبي، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٥٤٠ رقم ٨٤٥) والبيهقي في الأسماء والصفات (رقم ٢٢٧).

الثانية غاية الكشف، فيسمى لذلك مشاهدة ورؤية.

والرؤية لم تسم رؤية لأنها في العين؛ إذ لو خلقت في الجبهة لكانت رؤية، بل لأنها غاية الكشف، فكما أن تغميض الأجفان حجاب عن غاية الكشف في المبصر، فكدورة الشهوات وشواغل هذا القالب المظلم حجاب عن غاية المشاهدة؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: الآية: ١٤٣] وقال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: الآية: ١٠٣]، فإذا ارتفع هذا الحجاب بعد الموت انقلبت المعرفة بعينها مشاهدة، ويكون مشاهدة كل واحد على قدر معرفته، ولذلك تزيد لذة أولياء الله سبحانه في النظر على لذة غيرهم، ويتجلى الله تعالى لأبي بكر رضي الله عنه (ت: ١٣ هـ) خاصة، ويتجلى للناس عامة، وكذلك لا يراه إلا العارفون؛ لأن المعرفة بذر النظر، بل هي التي تنقلب مشاهدة كما ينقلب التخيل إبصارا، فلذلك لا يقتضي مقابلة ولا جهة»[(١)].

ثامنًا: الرد على الأشاعرة في تحريفهم للأدلة النقلية.

لقد خالف جمهور الأشاعرة مخالفة صريحة ما كان عليه سلف الأمة وأئمتها من إثبات رؤية الله في الدار الآخرة رؤية حقيقة بالأبصار عيانا، وتناقضوا حينما أثبتوا رؤية في غير جهة، وحقيقة قولهم هو موافقة المعطلة في إنكار الرؤية، والرد عليهم كما يلي:

١ - تفسيرهم لتلك الآيات الكريم، والأحاديث الصحيحة، إنما هو تحريف للكلم عن مواضعه، فلم يقل تلك التحريفات لا رسول الله

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين للغزالي (ص ٢٥٤ - ٢٥٥) تحقيق: عبد الله عبد الحميد عرواني. الناشر: دار القلم دمشق. الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

ولا أصحابه-رضي الله عنهم- ولا التابعون لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام من الأئمة الأربعة ونحوهم.

٢ - أنهم في تحريفهم لأدلة الرؤية عن معانيها الحقيقة الثابتة قد خالفوا إمامهم **الإمام أبا الحسن الأشعري** رحمه الله (ت: ٣٢٤ هـ) المنتسبين إليه، وخالفوا كبار أتباعه المتقدمين، وهذا حال جمهور الأشاعرة الذين ينتسبون للإمام الأشعري، فقد خالفوه في كثير مما تبرأ منه من أقوال الجهمية والمعتزلة، ومنها مسألة الرؤية.

قال أبو الحسن الأشعري رحمه الله (ت: ٣٢٤ هـ): «الباب الأول: الكلام في إثبات رؤية الله سبحانه بالأبصار في الآخرة، قال الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: الآية: ٢٢]، يعني: (مشرقة) ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: الآية: ٢٣]، يعنى: رائية؛ لأن النظر إذا ذكر مع ذكر «الوجه» فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه، كما إذا ذكر أهل اللسان نظر القلب فقالوا: «أنظر في هذا الأمر بقلبك»، لم يكن معناه نظر العينين، وكذلك إذا ذكر النظر مع «الوجه» لم يكن معناه نظر الانتظار الذي يكون للقلب، وأيضا فإن نظر الانتظار لا يكون في الجنة؛ لأن الانتظار معه تنغيص وتكدير، وأهل الجنة في «ما لا عين رأت ولا أذن سمعت» من العيش السليم والنعيم المقيم.

وإذا كان هذا هكذا لم يجز أن يكونوا منتظرين؛ لأنهم كلما خطر ببالهم شيء أتوا به مع خطوره ببالهم، وإذا كان ذلك كذلك فلا يجوز أن يكون الله-عز وجل-أراد نظر التعطف؛ لأن الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم، وإذا فسدت الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع من أقسام النظر،

وهو: أن معنى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: الآية: ٢٣]، أنها رائية ترى ربها -عَزَّ وَجَلَّ-، والرؤية إذا أطلقت إطلاقا ومثلت برؤية العيان لم يكن معناها إلا رؤية العيان، إن المسلمين اتفقوا على أن الجنة فيها «ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر» من العيش السليم، والنعيم المقيم، وليس نعيم في الجنة أفضل من رؤية الله تعالى بالأبصار.

وأكثر من عبد الله تعالى عبده للنظر إلى وجهه الكريم -أرانا الله إياه بفضله- فإذا لم يكن بعد رؤية الله-عَزَّ وَجَلَّ-أفضل من رؤية نبيه، وكانت رؤية نبي الله أفضل لذات الجنة كانت رؤية الله-عَزَّ وَجَلَّ-أفضل من رؤية نبيه، وإذا كان ذلك كذلك لم يحرم الله أنبياءه المرسلين، وملائكته المقربين، وجماعة المؤمنين، والصديقين النظر إلى وجهه الكريم؛ وذلك أن الرؤية لا تؤثر في المرئي؛ لأن رؤية الرائي تقوم به، فإذا كان هذا هكذا، وكانت الرؤية غير مؤثرة في المرئي لم توجب تشبيها ولا انقلابا عن حقيقة، ولم يستحل على الله-عَزَّ وَجَلَّ-أن يري عباده المؤمنين نفسه في جنانه»(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «فهذا كله من كلام الأشعري مثل احتجاجه بما ذكره عن المسلمين جميعا من قولهم: إن الله احتجب بسبع سموات على أنه فوق العرش، وهو إنما احتجب عن أن يراه خلقه، لم يحتجب عن أن يراهم هو، فعلم أن هذا يحجب العباد عن رؤيته، وهذا يقتضي أنهم يرونه برفع هذه الحجب، وذلك يقتضي أنهم يرونه في الجهة، فإن من يثبت رؤيته في غير جهة من الرائي لا يقول بجواز الحجب المنفصلة أيضا كما تقدم، وكذلك احتجابه بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ

(١) انظر: الإبانة عن أصول الديانة للأشعري (ص ٣٥ - ٥٥) باختصار وتصرف.

ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى: الآية: ٥١]، وأن الآية دلت على أن الله يحجب بعض المخلوقات دون بعض فعلم أنه لا يحتجب عن بعضهم واحتجاجه بذلك على أن الله فوق العرش يقتضي أن يحتجب عمن يراه ببعض مخلوقاته وهذا يستلزم أنه لا يرى إلا في جهة من الرائي وكذلك احتجاجه في مسألة العلم بأن الله نور وأن ذلك يقتضي أنه يرى ويقتضي أن رؤيته توجب علوه وكلام الأشعري في مسألة الرؤية والعلو يقتضي تلازمهما»[١].

٣ - أنهم يقصدون بقولهم: «في غير جهة» نفي علو الله تعالى عن خلقه، وفوقيته على عرشه واستوائه عليه.

قال الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٠٦ هـ): «نقول: قوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤] آية محكمة دالة على أن قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤] من المتشابهات التي يجب تأويلها، وهذه نكتة لطيفة، ونظير هذا أنه تعالى قال في أول سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: الآية: ٣] ثم قال بعده بقليل: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ﴾ [الأنعام: الآية: ١٢] فدلت هذه الآية المتأخرة على أن كل ما في السموات فهو ملك الله، فلو كان الله في السموات لزم كونه ملكا لنفسه وذلك محال، فهكذا هاهنا، فثبت بمجموع هذه الدلائل العقلية والنقلية أنه لا يمكن حمل قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: الآية: ٥٤]، على الجلوس والاستقرار وشغل

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٤/ ٤٦٢).

المكان والحيز، وعند هذا حصل للعلماء الراسخين مذهبان: الأول: أن نقطع بكونه تعالى متعاليا عن المكان والجهة، ولا نخوض في تأويل الآية على التفصيل، بل نفوض علمها إلى الله، وهو الذي قررناه في تفسير قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: الآية: ٧] وهذا المذهب هو الذي نختاره ونقول به ونعتمد عليه»(١).

وجعل الرازي القول بنفي الجهة المتسلزمة للعلو والفوقية أمرا بدهيا اتفق عليه العقلاء سوى من شذ عنهم، ولم يشذ عن جميع العقلاء إلا فريقان وهم الحنابلة والكرامية.

قال الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٦٠٦ هـ): «إن العلوم البديهية لا يجوز وقوع الاختلاف فيها للجميع العظيم، فلو كان وقوع هذه المقدمة بديهيا لامتنع إطباق الجمع العظيم على إنكاره، ونرى جمهور الأذكيا من العقلاء متفقين على بطلان هذه المقدمة؛ فإن إثبات الجهة لله تعالى لم يقل به إلا الحنبلية والكرامية، وأما كل من سواهم فهم متفقون على أن ذاته -عَزَّ وَجَلَّ- منزه عن الاختصاص بالحيز والجهة، فظهر أن هذه المقدمة ليس بديهية»(٢).

وقد أخطأ الرازي في ذلك القول خطأ عظيما، وجهل ما كان عليه سلف الأمة وأئمتها من إثبات الرؤية في الآخرة إثباتا حقيقيا بالأبصار عيانا، وقد بين ابن تيمية خطأ الرازي في ذلك وانحرافه عن منهج الأنبياء

---

(١) انظر: تفسير الرازي (١٤/ ٢٦٩).

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين للرازي (١/ ١٥٢).

والمرسلين، وتحريفه لكلام رب العالمين.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «بل خصومه في هذا الباب جميع الأنبياء والمرسلين وجميع الصحابة والتابعين، وجميع أئمة الدين من الأولين والآخرين، وجميع المؤمنين الباقين على الفطرة الصحيحة -دع ما قد تنازع فيه من ذلك- فإنهم لا يطلقون على الله هذا الإطلاق الذي ذكره، وإن كان فيهم وفي سائر الطوائف من نص بالصفات التي يطلق عليها هو وأمثاله أنها أجزاء وأبعاض، لكنهم لا يطلقون الألفاظ الموهمة المجملة إلا إذا نص الشرع، فأما ما لم يرد به الشرع فلا يطلقونه إلا إذا تبين معناه الصحيح الموافق للشرع، ونفي المعنى الباطل وفي لفظ الأجزاء، والأبعاض إجمال وإيهام كما سنذكره إن شاء الله، وما علمت أحدا من الحنابلة من يطلقه من غير بيان، بل كتبهم مصرحة بنفي ذلك المعنى الباطل، ومنهم من لا يتكلم في ذلك بنفي ولا إثبات.

فلا ريب أن الكتب الموجودة بأيدي الناس، تشهد بأن جميع السلف من القرون الثلاثة كانوا على خلاف ما ذكره، وأن الأئمة المتبوعين عند الناس والمشايخ المقتدى بهم، كانوا على خلاف ما ذكره، وهذه أئمة المالكية، والشافعية، والحنفية، وأهل الحديث، والصوفية على ذلك، بل أئمة الصفاتية من الكلابية والكرامية والأشعرية على خلاف ما قاله، فهذه كتب ابن كلاب (كان باقيا قبل الأربعين ومائتين) إمام طائفته، ثم الحارث المحاسبي (ت: ٢٤٣ هـ) ونحوه، ثم أبي الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤ هـ)، وأئمة أصحابه مثل أبي عبد الله بن مجاهد (ت: ٣٧٠ هـ)، وأبي الحسن الطبري (ت: ٣٦٠ هـ)، وأبي العباس القلانسي (ت:

٣٢٨ هـ)، وغيره -كما سيأتي إن شاء الله حكاية قوله وقول غيره- والقاضي أبي بكر بن الباقلاني (ت: ٣٣٨ هـ)، وأبي علي بن شاذان (٢٤٦ هـ)، وغيرهم، كلهم يقولون: بإثبات العلو لله على العرش واستوائه عليه دون ما سواه، ويضللون من يفسر ذلك بالاستيلاء والقهر ونحوه - كما قد حكينا بعض أقوالهم في جواب الاستفتاء، وفي جواب هذه المسائل الموردة عليه وذكرنا أن أبا الحسن الأشعري ذكر أن هذا قول جميع أهل السنة والحديث، وبه يقول الرازي وهو قد حكي أيضا في كتبه ذلك عن بعض أئمة أصحابه، وذكر للأشعري نفسه قولين -وقد تكلمنا على ذلك- فكيف يزعم أن خصومه إنما هم الكرامية والحنابلة! بل لم يوافقه إلا فريق قليل من أهل القبلة»[١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨ هـ): «أكثر طوائف العقلاء يقولون بالعلو، وبامتناع وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، وأما كلام من نقل مذهب السلف والأئمة فأكثر من أن يمكن سطره.. **.وعن جرير بن عبد الحميد الرازي** رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٨٧ هـ) أنه قال: «كلام الجهمية أوله عسل وآخره سم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله».

وجميع الطوائف تنكر هذا، إلا من تلقى ذلك عن الجهمية، كالمعتزلة ونحوهم من الفلاسفة، فأما العامة من جميع الأمم فلا يستريب اثنان في أن فطرهم مقرة بأن الله فوق العالم، وأنهم إذا قيل لهم: «لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل منه شيء، ولا يقرب إليه شيء، ولا يقرب هو من شيء، ولا يحجب العباد عنه شيء، ولا ترفع

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٢٣١-٢٣٥).

إليه الأيدي، ولا تتوجه القلوب إليه طالبة له في العلو» فإن فطرهم تنكر ذلك، وإذا أنكروا هذا في هذه القضية المعينة التي هي المطلوب، فإنكارهم لذلك في القضايا المطلقة العامة التي تتناول هذا وغيره أبلغ وأبلغ، وأما خواص الأمم فمن المعلوم أن قول النفاة لم ينقل عن نبي من الأنبياء، بل جميع المنقول عن الأنبياء موافق لقول أهل الإثبات، وكذلك خيار هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم ينقل عنهم إلا ما يوافق قول أهل الإثبات، وأول من ظهر عنه قول النفاة هو الجعد بن درهم (ت: ١٢٤ هـ)، والجهم بن صفوان (ت: ١٢٨ هـ)، وكانا في أوائل المائة الثانية فقتلهما المسلمون، وأما سائر أئمة المسلمين، مثل: مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٧٩ هـ)، والثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١ هـ)، والأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٧ هـ)، وأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٥٠ هـ)، والشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٠٤ هـ)، وأحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، وغيرهم، فالكتب مملوءة بالنقل عنهم لما يوافق قول أهل الإثبات، وكذلك شيوخ أهل الدين، مثل: الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٨٧ هـ)، وبشر الحافي (ت: ٢٢٧ هـ)، وأحمد بن أبي الحواري (ت: ٢٣٠ هـ)، وسهل بن عبد الله التستري (ت: ٢٨٣ هـ)، وعمرو بن عثمان المكي (ت: ٢٩٧ هـ)، والحارث المحاسبي (ت: ٢٤٣ هـ)، ومحمد بن خفيف الشيرازي (ت: ٣٧١ هـ)، وغير هؤلاء.

وكتب أهل الآثار مملوءة بالنقل عن السلف والأئمة لما يوافق قول أهل الإثبات، ولم ينقل عن أحد منهم حرف واحد صحيح يوافق قول النفاة، فإذا كان سلف الأئمة وأئمتها وأفضل قرونها متفقين على قول أهل

الإثبات، فكيف يقال: «ليس هذا إلا قول الكرامية والحنبلية»؟، ومن المعلوم أن ظهور قول أهل الإثبات قبل زمن أحمد بن حنبل كان أعظم من ظهوره في هذا الزمان، فكيف يضاف ذلك إلى أتباعه؟.

وأيضا فعبد الله بن سعيد بن كلاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤١ هـ)، والحارث المحاسبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٤٣ هـ)، وأبو العباس القلانسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: في العشر الثاني من القرن الرابع هـ)، وأبو الحسن بن مهدي الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: نحو ٣٨٠ هـ)، وعامة قدماء الأشعرية يقولون: إن الله بذاته فوق العرش، ويردون على النفاة غاية الرد، وكلامهم في ذلك كثير مذكور في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه على بطلان ما يعارض به النفاة من الحجج العقلية، وأما النفي فلم يكن يعرف إلا عن الجهمية كالمعتزلة ونحوهم، ومن وافقهم من الفلاسفة، وإلا فالمنقول عن أكثر الفلاسفة هو قول أهل الإثبات، كما نقله ابن رشد الحفيد عنهم، وهو من أعظم الناس انتصارا لهم، وسلوكا لطريقتهم، لا سيما لأرسطو وأتباعه، كما أنه يميل إلى القول بقدم العالم أيضا.

الثاني: من أجوبة قوله: «لو كان بديهيا لامتنع اتفاق الجمع العظيم على إنكاره، وهم ما سوى الحنابلة والكرامية».

هو أن يقال: لم يطبق على ذلك إلا من أخذه بعضهم عن بعض، كما اخذ النصارى دينهم بعضهم عن بعض، وكذلك اليهود والرافضة وغيرهم.

فأما أهل الفطر التي لم تغير فلا ينكرون هذا العلم، وإذا كان كذلك فأهل المذاهب الموروثة لا يمتنع إطباقهم على جحد العلوم البديهية، فإنه

ما من طائفة من طوائف الضلال -وإن كثرت- إلا وهي مجتمعة على جحد بعض العلوم الضرورية.

الثالث: أن يقال: ما من طائفة من طوائف الكلام والفلسفة إلا وجمهور الناس يقولون: «إنهم جحدوا العلوم الضرورية». فالقائلون بأن الممكن قد يترجح أحد طرفيه بلا مرجح من القادر أو غيره، يقول جمهور العقلاء: إنهم جحدوا العلوم الضرورية.

والقائلون بأن الأجسام لا تبقى والأعراض لا تبقى، يقول جمهور الناس: إنهم جحدوا العلوم الضرورية.

والقائلون بأن الأصوات المتعاقبة تكون قديمة أزلية الأعيان باقية، وأن الأصوات المسموعة من الآدميين هي قديمة، يقول جمهور العقلاء: إنهم خالفوا العلم الضروري.

والقائلون بأن الكلام هو معنى واحد: هو الأمر بكل ما أمر به، والخبر عن كل ما أخبر به، وأنه وإن عبر عنه بالعربية كان هو القرآن، وإن عبر عنه بالعبرية كان هو التوراة، يقول جمهور العقلاء: إنهم جحدوا العلم الضروري.

والقائلون بأن العالم هو العلم والمعلوم، والعاقل هو العقل والمعقول، والعاشق هو العشق والمعشوق، واللذة هي الملتذ، والعلم هو القدرة، والقدرة هي الإرادة، يقول جمهور العقلاء: إنهم خالفوا العلوم الضرورية.

والقائلون بأن الوجود الواجب وجود مطلق بشرط الإطلاق أو لا بشرط، يقول جمهور العقلاء: إنهم خالفوا العلوم الضرورية.

والقائلون بأن النفس لا تدرك إلا الكليات دون الجزئيات، يقول جمهور العقلاء: إنهم خالفوا العلم الضروري.

والقائلون بأن كل موجود يجوز أن تتعلق به الإدراكات الخمسة، وأن الصوت يرى، والطعم يسمع، واللون يشم، يقول جمهور العقلاء: إنهم خالفوا العلم الضروري.

والقائلون بأنه يحدث إرادة لا في محل، أو يحدث فناء لا في محل، يقول جمهور العقلاء: أن فساد قولهم معلوم بالضرورة.

والقائلون بأن الإرادة تحدث في الإنسان من غير سبب يوجب حدوثها، مما يقول جمهور العقلاء: إن فساد قولهم معلوم بالضرورة.

والقائلون بأنه حي عليم قدير، من غير حياة ولا علم ولا قدرة، مما يقول جمهور العقلاء: إن فساد قولهم معلوم بالضرورة.

والقائلون بأن النبي نص على علي بالخلافة نصا جليا أشاعه بين المسلمين، فكتموه ولم يظهروه، يقول جمهور العقلاء: إن قولهم معلوم الفساد بالضرورة.

والقائلون بأن للأمة إماما معصوما عمره سنتان -أو ثلاث أو أربع- دخل السرداب من أكثر من أربعمائة سنة، أو أن عليا لم يمت، وأمثال ذلك، يقول جمهور الناس: إن قولهم معلوم الفساد بالضرورة.

وكذلك قول القائلين بأن الأعراض لا تبقي زمانين، مما يقول جمهور العقلاء: إن فساده معلوم بالضرورة.

وكذلك من يقول: إن النبي كان يسمي المنافقين مؤمنين، ويجعل إيمانهم كإيمان المؤمنين غير المنافقين، وهم مع ذلك مخلدون في النار،

مما يعلم جمهور العقلاء المسلمين فساده بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك القائلون بأن القرآن العزيز زيد فيه زيادات، ونقص منه أشياء، مما يعلم بالضرورة امتناعه في العادة.

وقول النصارى: إن الكلمة اتحدت بالمسيح، وإنها ليس هي الآب الجامع للأقانيم، وهي مع ذلك الرب الذي يخلق ويرزق، وهي جوهر، والجوهر عندهم واحد ليس إلا الآب، مما يقول الناس: إنه معلوم الفساد بالضرورة. ومثل هذا إذا تتبعناه كثير.

فوجود الأقوال التي يقول جمهور الناس: إنها معلومة الفساد بالضرورة في قول طوائف كثيرة من الناس أكثر من أن تستوعب، فكيف يقال: «لا يجوز إطباق الجمع الكثير على إنكار ما علم بالبديهة»؟.

الوجه الرابع: أن يقال: هذا معارض بها هو أبلغ منه، فإن الجموع الكثيرة يقولون: إنهم يجدون في أنفسهم عند الضرورة معني يطلب العلو في توجه قلوبهم إلى الله ودعائه، وأنه يمتنع في عقولهم وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، وأن هذا معلوم نهم بالضرورة، فإن امتنع اتفاق الجمع العظيم على مخالفة البديهة، فتجب الحجة المثبتة، فيبطل نقيضها، وإن لم تمتنع بطلت حجة النفاة، فيثبت بطلانها على التقديرين»[1].

٤ - أن الذي ورد عن سلف الأمة وأئمتها هو إثبات الجهة، وهي جهة العلو والفوقية لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، وهو عكس ما

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٦/ ٢٥٠ و٥٦٥ - ٢٧٢) باختصار وتصرف.

ادعوه من نفي الجهة، وعكس ما زعموه من النهي عن إطلاقها أو القول بها.

قال أبو عبد الله القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٧١ هـ): «كان السلف الأول- رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُم-لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة. وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته. قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الاستواء معلوم -يعني في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة. وكذا قالت أم سلمة-رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا-. وهذا القدر كاف، ومن أراد زيادة عليه فليقف عليه في موضعه من كتب العلماء»[(١)].



(١) انظر: تفسير القرطبي (٧/ ٢١٩ - ٢٢٠) باختصار.



فهرس المجلد الأول



 فهرس المحتويات 

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة



انتهى المجلد الأول

ويليه المجلد الثاني

وفيه:

- الكلام في صفة اليد
- الكلام في مسألة مرتكب الكبيرة
- الكلام في مسألة ترك الصلاة
- الكلام في مسائل الزكاة والصيام
- الكلام في مسائل الحج



تم بحمد الله



تم الإخراج بشركة دار لطائف للنشر والتوزيع
- تلفاكس: ٢٢٤٥٦٢٥٨ ، ٢٤٥٧٠٠٥٠